الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تلمسان
كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

338 9 07/82 MAG

الموضوع:

تقييم كمي لبرنامج التصحيح الهيكلي للجزائر فترة "1989-1998"

النتائج والآثار الاقتصادية والاجتماعية

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد التنمية

إعداد الطالب:
* بوزيان العجال

تحت إشراف:
* أ.د: بونوة شعيب

أعضاء لجنة المناقشة:

*	أ.د بن حبيب عبد الرزاق	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
*	أ.د بونوة شعيب	أستاذ التعليم العالي	مشرفا
*	د. طويل أحمد	أستاذ محاضر	ممتحنا
*	د. شعيب بغداد	أستاذ محاضر	ممتحنا
*	أ. بوثلجة عبد الناصر	أستاذ مكلف بالدروس	ممتحنا

السنة الجامعية: 2006/2005

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وإلى كل

أفراد العائلة المحترمة.

إلى كل من أكن لهم مشاعر الصداقة والحب والاحترام.

وإلى روح المرحوم عمي "محمد بلخلفة".

بوزيان العجال

تشكرات

أستهل مذكرتي هذه بعمق الشكر والتقدير والاحترام لكل من وجهني وأنار لي طريق العلم والمعرفة وأخص بالشكر الجزيل: أستاذي الفاضل أ.د: شعيب بونوة الذي كان له الفضل الأكبر في إنجاز هذا العمل، فكان حقا مدينا لي بفضل لا ينسى.

والسادة أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم عضوية لجنة المناقشة ومساهمتهم في إثراء هذا الموضوع.

بوزيان العجال

مقدمة عامة:

مست أزمة الديون مجموعة كبيرة من البلدان النامية، فعرفت هذه الأخيرة في عقد الثمانينات مشاكل في خدمة ديونها وكانت في مقدمة المخاوف المرتبطة بشأن تطور الاقتصاد العالمي.

بحيث تبنت بعض الدول بعد نيلها لاستقلالها السياسي استراتيجيات تنموية تعتمد على التصنيع الذي تطلّب أموالا طائلة من العملة الصعبة وتشجع هذا الإنفاق بارتفاع أسعار المواد الأولية وخاصة المحروقات من جهة، وسهولة الحصول على القروض من جهة أخرى. غير أنّ الوضع سرعان ما تغيّر في اتجاه معاكس، وخاصة خلال النصف الثاني من الثمانينات حيث انخفضت أسعار المواد الأوّلية، وصعوبة الحصول على قروض إضافية مع تعرض أغلبية الدول النامية إلى اختناقات مالية والتي انعكست بأوضاع اقتصادية واجتماعية وسياسية خطيرة في الوقت الذي أصبحت عاجزة عن تلبية المطالب المحلية وتسديد مستحقات الدائنين لها، ونظرا لتضاعف المبالغ بفعل ارتفاع أسعار الفائدة والتضخم العالمي وتذبذب قيمة الدولار وتراجع حصيلة صادراتها نتيجة الركود الاقتصادي في الدوّل الغربية وصعوبة الحصول على قروض جديدة.

أمام هذا الوضع توجهت مجموعة كبيرة من الدول النامية إلى المؤسسات المالية الدولية المتمثلة في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي لطلب مساعداتهما لها وهذا ما فتح المجال أمام هذه المؤسسات المالية للتدخل بإملاء سياسات وبرامج تنموية تعرف ببرامج التصحيح الهيكلي، والذي هو عبارة عن وصفة تتضمن حزمة من الإجراءات و السياسات الهادفة إلى التعجيل بفتح اقتصاديات البلدان النامية على العالم الصناعي المتقدم، وبالتالي فقد عرف برنامج التصحيح الهيكلي على أنه مجموعة من التوصيات تحاول المؤسسات الدولية فرضها على الدول النامية، و خاصة تلك التي سقطت في فخ المديونية، كشرط أساسي لتقديم مساعدتها لها و إعطاء الضوء الأخضر للمقرضين الدوليين بمد تلك الدول بالمزيد من القروض بعد جدولة ديونها الحالية في نادي باريس.

و قد تمّ الترويج لهذا الحل ولهذه التوصيات على أنها تتفق مع المبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد، انطلاقا من أن حرية السوق وفتح الاقتصاد على مصراعيه للاندماج في الاقتصاد العالمي، وبالتالي تحرير الواردات وفتح الباب أمام حركة رؤوس الأموال والسلع للخروج والدخول من وإلى البلاد دون قيود، وتحرير سعر الصرف، و الحد من تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وتعجيل الخوصصة و تسهيل حركة المبادرة الفردية، وهيمنة القطاع الخاص على الاقتصاد.

ويعود هذا الترويج أساسا للدول الصناعية المتقدمة خلف المؤسسات المالية الدولية، والتي تعتقد إلى جانبها أن الدول النامية تستطيع أن تنطلق باقتصادياتها، وأن تحقق التنمية باعتماد هذا البرنامج باعتبار أنه ينسجم مع علم الاقتصاد و مبادئه الأساسية، وأنه الحل الأمثل للمعضلات الاقتصادية. لكن كيف يمكن تكوين قناعة علمية بأن هذا البرنامج (دون سواه) هو الذي يتفق مع المبادئ الأساسية لعلم الاقتصاد، وأنه وحده دون سواه يناسب الدول النامية؟.

إذا تمعنا قليلا في قناعات السياسة الليبرالية الاقتصادية الجديدة التي يستند عليها برنامج التصحيح الهيكلي، نجدها تقبل بمستوى عال من درجات الركود و البطالة، وتدعي بأن ذلك يعتبر ثمنا مقبولا لتحقيق التوازن العام على المدى القصير، إذ سيتلوه بعد ذلك نمو اقتصادي يحقق للمجتمع من خلال الانفتاح، مستوى مقبول من العمالة و الرواج، أي أن هذه القناعات تضرب عرض الحائط سياسة الطلب الفعال (المحفز) لتوسيع العرض (في المفهوم الكينزي) التي تتوجه نحو ضمان النمو الاقتصادي المنتظم، مع الأخذ بالاعتبار البعد الاجتماعي مما يعني تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتمادها سد فجوة الاستثمار بالإنفاق الاستثماري العام وتقديم الخدمات الاجتماعية والتعليمية التي تساهم في خلق العمالة الكاملة، وهذا ما كانت قد اتبعته فرنسا في أوّل برنامج إصلاحي لها بعد الحرب العالمية الثانية سنة **1959** .

إن فرض هذه القناعات على الدول النامية من خلال وصفة الصندوق يفسر رغبتها في خدمة مصالح الدول الغربية عن طريق تنفيذ هذه الشروط ذات التوجه الليبرالي الحر،و ليس خدمة التنمية في الدول النامية؟، وهذا ما يبرر الانعكاسات الخطيرة لهذه البرامج في الدول المطبقة لها، كما يبرز **اهتمامنا** بدراسة الموضوع والذي ينحصر في تقييم أهم أثار التصحيح الهيكلي في الدول المطبقة لها والجزائر خاصة، التي تمثل **دافع** كاف لاختيارنا لهذا الموضوع فضلا عن رغبتنا في دراسة البرامج التنموية في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية وتقييمها.

وتبرز **أهمية** البحث في سياسات برامج التصحيح الهيكلي و أثارها في كونه يصادف تغيرات عميقة في الخريطة الاقتصادية العالمية التي تفقد شيئا فشيئا من حدودها على كل المستويات الإنتاجية والاستهلاكية من خلال قاطرة العولمة التي يعتبر التصحيح الهيكلي من عرباتها والتي دفعت الجزائر تذكرتها خلال فترة التسعينات، و هي تسعى الآن لشراء تذكرة الانضمام للمنظمة العالمية

للتجارة بعقدها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي، على أن تصبح الجزائر منطقة تبادل حر في آفاق **2012** .

وبالتالي فإن دراستنا **تطمح** من خلال معالجتنا لهذا الموضوع بتقييم آثار برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، جلب حذر واحتراس صانعي القرار نحو هذه التوجهات، في الوقت الذي انقطع الحديث والبحث في نتائج البرنامج من قبل وسائل الإعلام والباحثين في المجال، وهذا ما خشينا أن يؤدي إلى فراغ فكري يكون من نتائجه هضم وتسليم كلي بكل ما يملى علينا من أفكار وسياسات من الخارج.

وفضلا عن هذا **يهدف** بحثنا أيضا إلى:

1 -الوقوف على ماهية التصحيح الهيكلي كنموذج للتنمية، وأسسه ومكوناته وآلياته، وأثاره في الدول النامية؟

2 – التعريف بواقع الاقتصاد الجزائري وأزمته وسبل الخروج منها إلى غاية انتهاءه من تنفيذ وصفة الصندوق، كما **نهدف** الاجابة على تساؤلات واستفسارات منها:

أي أزمة عرفتها الجزائر؟ما هي المحاور التي استهدفها التصحيح الهيكلي في الجزائر ؟هل أخرج التصحيح الهيكلي الجزائر من أزمتها الاقتصادية ؟وفي الأخير ماذا جنى الشعب الجزائري من الانفتاح الاقتصادي والخوصصة؟

وبغية الإجابة عن هذه التساؤلات وتحقيق الأهداف المذكورة اعتمدنا على **المنهج** الوصفي التاريخي والمنهج التحليلي حيث يسمح لنا بتقوية حجة البرهان و فض التجارب وخاصة التجربة الجزائرية من الداخل، بغية الغوص في مبررات التصحيح ودوافعه وأهدافه ونتائجه.

والتطرق لهذا الموضوع تطلب منا الاعتماد على **الفرضيتين** التاليتين:

1 – برامج التصحيح الهيكلي هي بمثابة نقمة وليس نعمة بحكم أنها تعبر عن استراتيجية تخدم مصالح الدول الغربية عن طريق صندوق النقد الدولي، كما تساهم في زيادة تعفن الإطار المؤسساتي لها وهذا ما يزيد في تشوه الاقتصاد وآليات توزيع الدخل فيه.

2 – الاقتصاد الجزائري هو بمثابة اقتصاد ريعي واقتصاد فساد في آن واحد، حيث تفشل الدولة دوما في توزيع الريع اقتصاديا واجتماعيا، مهما كان النموذج التنموي المتبع، فالإطار

المؤسساتي له، دوما بحاجة إلى إصلاح من كل الجوانب، ولإثبات هاتين الفرضيتين تطلّب منّا البحث إتباع الخطوات التالية:

الفصل الأوّل: وتمّ التعرض فيه إلى تحديات التنمية في الدول النامية ومعوقاتها الاقتصادية واللاقتصادية محليا وتلك المرتبطة بالعالم الخارجي، ونشأة أزمة المديونية وأثرها وحلولها المقترحة سياسيا واقتصاديا.

الفصل الثاني: ارتأينا تخصيص هذا الفصل لدراسة التصحيح الهيكلي كنموذج للتنمية: بروزه، أسسه النظرية والتصورية، والنماذج الاقتصادية الكلية المؤسسة له وكذا سياساته وآثاره.

الفصل الثالث: تناولنا في هذا الفصل الاقتصاد الجزائري وسياسات الإصلاحات المنتهجة قبل سنة **1989**، وبحبوحة الاقتصاد الجزائري وتطوره (سياساته وقطاعاته)، وانكشاف أزمته بعد **1986** ومظاهرها الرئيسية.

الفصل الرابع: ونحاول إبراز من خلاله تطور مديونية الجزائر، والحلول المقترحة من قبل الحكومات المتعاقبة ومختلف الاتصالات المحققة مع **FMI** و**BM** في البحث عن الحلول للأزمة، وقبولها -الحكومات المتعاقبة- في آخر المطاف ببرنامج التصحيح الهيكلي، كما سنحاول تقييم مختلف آثار هذا البرنامج اقتصاديا واجتماعيا بالاعتماد أكثر على طريقة "قبل-بعد" بالارتكاز على سنة **1989** كونها السنة التي شهدت تغيرات في الاقتصاد الجزائري، حيث تمثل هذه السنة نقطة انعطاف لمسار الاقتصاد الجزائري الذي يدق أبواب صندوق النقد الدولي والبنك العالمي طالبا مساعدتهما لأوّل مرّة منذ الاستقلال.

وفي الأخير خلصنا إلى خاتمة تجمع أهم الاستنتاجات والإجابات عن الاستفهامات التي تضم بعض الدروس والتوصيات.

وبهذا الشكل أتمنى أن أكون قد وفقت في معالجة هذا الموضوع، كما أتمنى أنني قد فتحت المجال من جديد أمام باحثين آخرين.

"والله ولي التوفيق"

الفصل الأول

تشوهات وعوائق التنمية في الدول النامية

مقدمة:

بالنظر إلى مفهوم التنمية الشاملة للمجتمع على غرار التنمية الاقتصادية يمكننا ملاحظة تلك العلاقة بين مكونات التنمية الشاملة وبين التنمية الاقتصادية بحيث تعتبر هذه العلاقة ذات أهمية كبيرة في تحديد غايات التنمية الشاملة من بلوغ لعدد من معطيات التحديث كزيادة الإنتاجية وتحقيق قدر من المساواة الاقتصادية والاجتماعية وترسيخ المعرفة والحداثة وتطوير المؤسسات والمواقف، بحيث تسمح عقلانية النظام العام بالقضاء على الظروف التي تسبب حالة التخلف[1] ومن تم تحقيق التنمية بالمفهوم الذي أعطاه لها "فرانسوا بيرو" **François PERROU** على أنّها ذلك التغيّر الملحوظ في بلد ما في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وحتى في العقليات بحيث تضمن زيادة في "نصيب الفرد من الدخل" بصفة مستمرة ومتراكمة، أي أنّ تلك العلاقة بين مكونات التنمية من مدخرات وطنية وتراكم رأسمالي، وكفاءة في السياسات الاقتصادية وفاعلية الاستثمارية، وإدارة حسنة للدولة وتحكيم رشيد، واستعمال موّسع للتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية التي تعتبر جزء أو بعد من التنمية الشاملة، والتي تعتمد على تحقيق معدلات نمو اقتصادي ملائمة أي تحقيق معدلات نمو في الدخل القومي أعلى من تلك المسجلة بالنسبة لمعدلات النمو السكاني، تبقى رهينة – العلاقة- بعض العوائق والتشوهات المحلية والدولية والتي آلت دون تحققها في الدول النامية بعد نيلها لاستقلالها السياسي.

وبناء على هذا، ستنقسم خطة بحثنا في هذا الفصل إلى مبحثين وهما:

المبحث الأوّل: التشوهات والعوائق المحلية للتنمية في الدول النامية.

المبحث الثاني: تطور الوضع الاقتصادي العالمي وأثره على الدول النامية.

[1] شريف دلاور، قضايا ومعالم في طريق الإصلاح الاقتصادي (ط1، المكتبة الأكاديمية للنشر، 1994)، ص38.

I-المبحث الأوّل: التشوهات والعوائق المحلية للتنمية في الدول النامية:

تبرز هذه التشوهات والعوائق في الدول النامية في نماذجها التنموية المنتهجة مباشرة بعد نيلها لاستقلالها السياسي بالإضافة إلى الإطار التنظيمي لهذه السياسات المبني على البيروقراطية المتسلطة وعدم إشراك القاعدة في الخيارات الاقتصادية والسياسية لهذه الدول.

ولعلّ أبرز نموذج تنموي عرفته الدول النامية هو نموذج التنمية المستقلة، ويسجل هذا الأخير في إطار تصفية الاستعمار، ويهتم ببناء حرية اقتصادية بعد تحقيق الحرية السياسية، وهو يرتكز على الصناعات الثقيلة، أساس، تراكم مستقل، وعلى إصلاح زراعي الذي يجب عصرنته - القطاع الزراعي- انطلاقا من الصناعة حتى يقدّم لها المنافذ*. ويرتكز أيضا على المراقبة وتقييم الموارد الطبيعية على إحلال الواردات وتطوير السوق الداخلية، على المؤسسات الوطنية، وعلى مراقبة التجارة الخارجية، فهو يستلزم دولة قوية تضمن الوحدة الوطنية، وتكون مؤسسة على تنظير الحزب الواحد.

وما يعاب عن هذا النموذج المطبق في العديد من الدول** ومنها الجزائر أنّه يعتمد على بناء الدولة كوسيلة للتنمية بحيث تصبح هذه الأخيرة (الدولة) غاية لذاتها، بالإضافة إلى تطوير قواعد اجتماعية خاصة إلى جانب إدارة وطبقات اجتماعية متوسطة التعاقد (التوافق).

فالتحضر الزاحف، والتوظيف المتسارع أدّيا إلى لا توازن - خلل- هيكلي للأسس الاقتصادية (ميزانية، ميزان تجاري، ميزان المدفوعات)، عصرنة الزراعة ونظرا لشدّة توجيهها أدت إلى إقصاء عدد كبير من الفلاحين الفقراء.

فكل مؤسسات الدولة في مجموعها غير فعّالة، عملها بيروقراطي وغير قادرة على تقليص التبعية التكنولوجية والتجارية مقارنة بالمتعددة الجنسيات (**FMN**)، فالبيروقراطية والرشوة أدت إلى فساد المجتمعات في الدول النامية، حيث أدى إنكار الحقوق الأساسية وغياب الحريات إلى تقليص مصداقية الأنظمة تماما[1] وأهم ما يمكن تمييزه كعوائق وتشوهات لمسيرة التنمية في الدول النامية على المستوى المحلي في نماذجها "المركزة - ذاتيا" «**Auto centrée**» ما يلي:

* راجع نموذج سلع رأس المال والصناعات الثقيلة لـ فالدمان - مهالنوبي.

** أهم هذه الدول: الاتحاد السوفياتي، الصين، الفيتنام، الهند، أندونيسيا، دول أمريكا اللاتينية، غانا، تنزانيا...

[1] Gustave MASSIAH, Avril 2000, « Grandeur et décadence de l'Ajustement structurel, les programmes d'ajustement structurel et le développement », Revue Alternatives économiques (28/02/2002/). P 4.

I-1 المطلب الأوّل: عوائق لا اقتصادية

I-1-1 نضوب الموارد:

وما يترتب عنه من نقص في الطاقة والحدار في خصوبة الأراضي، وزحف للتصحر نتيجة الظروف المناخية القاسية والتي تتبع بدون شك الموقع الجغرافي للدول النامية حيث يوجد الجزء الأكبر منها تحت المناخ الصحراوي، ولا توجد مناطق صناعية متطورة في الشريط العرضي (بين خطي عرض) بـ **2000** كلم انطلاقا من المنطقة الصحراوية إلى غاية خط الإكواتار.

فبفعل المناخ الجاف تعوقت الأنشطة الاقتصادية وخاصة المعتمدة على عصرنة الزراعة نتيجة كثرة وتنوع الحشرات الضارة والأمراض التي تصيب الخضر، تهاجم كذلك مساحات شاسعة من المحاصيل، كذلك التربة الجافة التي تميّز المناخ الجاف (رملية)[1] إلاّ أنّ هذا التفسير يعتبره بعض المفكرين على أنّه مغرب (ومرجع للوراء) وقد توصل كل من **KAMACK,78** و**BRUNEL,87** إلى نظرة متوازنة بحيث لا يجب المبالغة في تقييم هذا الدور لأنّه توجد بعض المناطق الحارة أو الواقعة على خط عرض إكواتار وهي مصنعة مثل (جنوب البرازيل، أستراليا، سنغافورة، تايوان، هونغ كونغ) تبيّن أنّ المناخ ليس بعائق مطلق للتنمية فالموارد الطبيعية أساسا المنجمية تتنوع حسب البلدان فهي بالتالي فرصة نجاح (مثلا: البترول في العربية السعودية) خصوبة التربة بكوت ديفوار، مقارنة بالجفاف في السنغال لكن لا يمكن أن تفسر التنمية إلاّ بالموارد الطبيعية فالبلدان مثل غينيا والزايير (مناجم الذهب) فهي جدّ غنية بالموارد الطبيعية لكن تصنف من بين الدول الأكثر فقرا، وعدد من الدول لا يحظى بأقل الموارد الطبيعية يعتبر من البلدان الأكثر غنى في العالم (اليابان، تايوان، كوريا، وبعض البلدان الأوربية إن لم نقل جلّها).

إذن فالتنمية تأتي من التنظيم البشري وليس بفعل الموارد المنجمية، حسب المعادلة الجد معروفة لجون بودان "**Jean Boudane**" «لا يوجد ثروة من دون بشر»[2]. حيث ما يمكن ملاحظته بالنسبة للدول النامية في هذا الإطار من حيث رسم السياسة المتعلقة بمورد معيّن، وكمرحلة أولى لهذه السياسة حصر احتياجات وإمدادات الدولة من هذا المورد، بيد أنّ صانعي السياسة في الدول المتخلفة غالبا ما يكونون على جهل بكلا الأمرين: الاحتياجات والإمدادات[3]،

---

[1] Jaques BRASSEUL, Introduction à l'économie de développement (PARIS : ed, ARMAND COLIN, 1989), P 37.
[2] IBID : P 38.
[3] حسين عمر، التطور الاقتصادي (ط1، القاهرة: دار الفكر العربي للنشر، 1988)، ص256.

والأسوأ من ذلك أنّ العالم والبلدان النامية خاصة وأنّها مقبلة على تحدّ خطير وهو تزايد الطلب على الموارد المائية في العشرية المقبلة نتيجة «تزايد المنافسة فيما بين الصناعات، والزراعة، ومياه الشرب، بحيث يزداد عدد السكان والصناعات على نحو أسرع»[1].فما هي احتياجات وإمدادات العالم الثالث من هذا المورد الاستراتيجي؟

I-1-2 عوائق سياسية، قانونية، ومؤسساتية:

إنّ عملية تنمية التبادلات تعتبر من بين شروط النمو الاقتصادي، ولهذا فهي تستلزم توفير جو ملائم الذي يمكن حصره في النقاط التالية:

I-1-2-1 تنظيم قانوني رشيد،حماية العقود،أمن التجارة:

حيث أنّ التطور غير البعيد لسرقة الأموال العمومية في جنوب مدغشقر أدى إلى انخفاض الإنتاج الزراعي، وكذلك انتشار حرب العصابات (المافيا) في أثيوبيا، أنغولا والموزمبيق، أدت إلى تأخير هذه البلدان عشريات نحو الخلف[2]. كما أدت أجواء اللااستقرار السياسي بالجزائر وتفشي الإرهاب إلى تكليف خزينة الدولة ما يضاهي مديونيتها الخارجية.

1-1-2-2 حرية انتقال العمل:

الشكل الوراثي للعمل (مناصب العمل الوراثية) بقاء نظام الطوائف **Les castes** في إفريقيا والهند، ممارسة نظام الرق (العبودية) (موريطانيا، السودان) فهي كذلك تعتبر من عوائق التنمية.

ويرى كذلك في هذا المجال «**HAGEN**» أنّ الأفراد في المجتمع القروي لا يتمتعون بدافع الإنجاز وإنما بدافع الإرضاء والمجاملة واختيارهم للمساعدين ليس على أساس الكفاءة والأداء وإنما على أساس العلاقات الاجتماعية أو المركز الاجتماعي على عكس الذين حسب «**MACLILAND**» يتمتعون بدافع الإنجاز وينفرون من العلاقات الاجتماعية وفي هذا الإطار يرى هذا الأخير أنّ هذا النوع من السلوك يوجد عند الطبقات المتوسطة على عكس الطبقة العالية والسفلى[3].

---

[1] "الغرق في أزمة المياه"، التمويل والتنمية 2، مجلد 40 (حوان 2003)، ص44.

[2] Jaques BRASSEUL, OP. Cit, P 38.

[3] محمد عبد العزيز عجمية، عبدالرحمان يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 1999) ص135-141.

وإلى جانب ذلك وحسب «الخاصية غير الكاملة للمعلومة» (J. STIGLITZ, 1988) فإنّ مختلف الأشكال التعاقدية المطبقة من قبل المزارعين فهي في الأصل تكوّن إجابات نسبية عن اختلالات السوق، والأكثر بالخصوص بالنسبة لعدم اليقين الذي يميز العالم الريفي في البلدان المتخلفة، بفعل التأخر التكنولوجي ولغياب كل أشكال الدعم من قبل السلطات العمومية.

على خلاف البلدان الأسيوية على غرار اختلاف استراتيجياتهم التنموية قد هيكلت مؤسسات مكنتها وساعدتها في ديناميكية النمو إبان الانتقال إلى نظام ترويج الصادرات[1].

.D.Hang et Tcheng. S. Haggard

I-1-2-3 دور الوحدة الوطنية، والدولة المركزية:

بلد ممزق إلى أعراق متنافسة،كما هو الحال بالنسبة لإفريقيا، عدم تواجد خدمة عمومية فعالة، صادقة وكفأة، واستغلال المنصب العمومي لتحقيق المكاسب الخاصة[2]، وانتشار الفساد والربح الاحتكاري والرشوة، وفي الوقت الذي كان عليها- الدولة في الدول النامية- الأخذ بالإجراءات التي تهدف لزيادة الكفاءات في مجال التحري والتحقيق وتحسين فاعلية المحاكم،والأخذ بتجارب إصلاح الحوافز في القطاع العام، نجدها قد عطلت نفسها منذ ولادتها- حصولها على استقلالها السياسي- حين أخذت تراقب كل مستويات آليات تشكل الثروة وتسييرها، وحين نصبت نفسها مقام رجل الأعمال دون أن تترك للفئات الاجتماعية التقليدية أو للأفراد فرصة واحدة للمشاركة في التنافس الاقتصادي، وشلت الدول النامية دورها الطبيعي كأداة رئيسية لحداثة اقتصادية يقع على كاهلها تنسيقها وتأطيرها، وليس خلقها في فراغ نظريات مجردة لذا عادت الدولة في البلدان النامية إلى حالة الدولة الاقتصادية الوارثة والمانحة للوظائف العامة مقابل دفع الأموال « **Etat patrimonial**».[3]

فتدخل الدولة في مجال الإنتاج والمالية والإنفاق العمومي كان منذ وقت بعيد، فعلى سبيل المثال تجاوزت النفقات العمومية في البيرو **24%** من الناتج المحلي الإجمالي (**PIB**) سنة **1970** إلى **60%** سنة **1982** وفي المكسيك خلال نفس الفترة من **22%** إلى **46%**، وارتفعت إلى أكثر من

---

[1] Hakim BENHAMOUDA, « Les théories du développement du post- ajustement », revue économie Appliquée 2 (1998) , P106.

[2] Jaques BRASSEUL, OP.Cit, P 38

[3] صالح صالحي، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الأوّل (مركز البحوث والدراسات الإنسانية، "البصيرة"، الجزائر: السداسي الأول، 1999) ص149.

50% من الناتج المحلي الخام سنة **1980** في كل من الأرجنتين وفترويلا[1]، وهذا ما يؤكد سيطرة الدولة على أوجه النشاطات الاقتصادية ولا اقتصادية وهذا ما يفقدها فعاليتها كمنظمة لهذه النشاطات، وكمحفز مثالي للمبادرة الفردية والجماعية.

1-1-2-4 عوائق ثقافية:

نعلم أن التنمية الصناعية تتطلب «تواجد اقتصاد تبادل نقدي» وحاجات غير محدودة، وتنظيم للإنتاج على أكبر مستوى في حين شعوب الدول النامية- بعض دول أمريكا اللاتينية والإفريقية خاصة- لهم حاجات جد محدودة،يسودها منتجين صغار غير مؤهلين، وأصحاب الصناعات التقليدية، فهم غير موجهين نحو الادخار، التجارة وليس لهم الشجاعة على التراكم والاستثمار وتطوير حجم صناعاتهم، فهم يفضلون الحلول السهلة ذات الربح المنخفض والثابت على الإقدام على الادخار، مثلا حتى ولو كان معدل الفائدة المنتظر منه يفوق معدل العائد المنتظر من صناعتهم التقليدية «فالإنتاج منظم من أجل الجماعة المحدودة، والتبادل محصور في المقايضة بين الجيران» **ELKAN76**، فهذه الجماعة تمارس من جديد ضغط اجتماعي على اللذين يريدون الدخول في تبادلات.

كذلك فإنّ العمال الأفارقة المهاجرين الذين يدخلون إلى بلدانهم بمبادرات وأفكار جديدة، يجدون صعوبات كبيرة في استثمار أموالهم، ويجدون أنفسهم مجبرين على إنفاقها بسرعة (نفقات استهلاكية).

فالقرية الإفريقية يمكن تشبيهها «بالكليانية من دون دولة» **Totalitarisme sans état** حسب **Duval**، فقيم وتصرفات الأفراد تكون إذن غير متوافقة مع إدخال التقنيات والطرق الحديثة للإنتاج، فالأفراد الاقتصاديون لا يتصرفون بطرق رشيدة إزاء تغيير الأسعار والدفع النقدي «**Boeke**» فتصرفهم يكون إذن لا اقتصادي أو على الاقتصاد.

وهناك مفكرين آخرين يركزون على دور الديانات البدائية والتي لها نظرة سحرية للعالم "**Magique**" في حين أن النمو الاقتصادي يتطلب «نظرة علمية» متشابهة لتلك النظرة المتخذة من

[1] أزمة الديون الخارجية للدول النامية وخيار إعادة الجدولة، رسالة ماجيستر غير منشورة مقدمة من طرف عبد الله بولنوار، جامعة الجزائر، سنة 1996، ص35،40.

طرف الأوربيين في فجر القرن الثامن عشر، ما يستلزم الرغبة في التفكير في الطبيعة، وليس قبول الأشياء كما هي بتصرف حتمي[1].

وهذا ما يوجد بالدول الإفريقية التي أفرادها منعزلين دون دراية عمّا يحدث بالخارج، ولا يملكون أدنى فكرة عن حياة المدينة، ولا يتصورون أنفسهم بالمدينة يوما ما.

على عكس الانتصارات الاقتصادية للبلدان مثل كوريا واليابان التي كانت بفضل الأخلاق المستقلة (الداخلية) لشعوبها: المشاركة، الصرامة، والدقة والاحترافية، وميول قوي نحو بذل الجهود، وتقديس العمل ووضعه في أولوية الأولويات[2]، ولهذا فإنّ أسس الجماعة ليست محدودة في المظاهر الاقتصادية، ولكن تضم أيضا التحفيزات السياسية، الدينية، وأخرى أكثر علاقة بالكون (التخيلي) والرمزي، حيث كل فرد مزود بقائمة فردية للحقوق والالتزامات تربطه بجماعته مباشرة، فهذه القائمة تعطي مكانة للتبادلات والتحولات بين الأفراد **(F.R.MAHIEU 1990)**[3] والتي تؤدي إلى خلق تلك الديناميكية في شتى النشاطات وخاصة النشاط الاقتصادي.

I-2 المطلب الثاني:عوائق اقتصادية:

تضافرت مجموعة من العوامل الداخلية مع الصدمات الخارجية التي سنتعرض لها لاحقا، في تفاقم الاختلالات الاقتصادية والهيكلية التي واجهتها اقتصاديات الدول النامية، واستلزمت قيامها بتصحيح هياكلها الاقتصادية، وانقسمت تلك العوامل إلى نوعين رئيسين:يتمثل النوع الأول في زيادة الطلب الكلي بمعدلات تفوق معدلات نمو العرض المحلي الحقيقي، ويتمثل النوع الثاني في انحراف هيكل الأسعار النسبية عن مستواها التوازني.

I-2-1 زيادة الطلب الكلي: فقد أثبتت تجارب عديدة في الدول النامية أن الضغوط التي نتجت عن زيادة معدلات نمو الطلب الكلي بما يفوق معدلات نمو العرض المحلي الحقيقي نتيجة زيادة معدلات النمو الديمغرافي في العديد من الدول ولاسيما حديثة الاستقلال منها والتي تكون لها رغبة في ذلك إضافة إلى تحسن المستوى المعيشي في البعض الآخر منها،كانت -الضغوط- من أهم المقومات الداخلية التي أسهمت في زيادة حدة الاختلالات الداخلية، ممثلة في ارتفاع معدلات التضخم السنوية وتزايد عجز الموازنة العامة،الأمر الذي يعكس انتهاج الدول النامية لسياسات

---

[1] Jaques BRASSEUL, OP.Cit P39.
[2] IBID, P 40.
[3] Hakim BENHAMOUDA, OP.Cit, P 109.

مالية توسعية، خاصة في جانب النفقات العامة، أضف إلى ذلك لجوء معظم هذه الدول إلى تمويل العجز المالي، من خلال التزايد الملموس في معدلات الإصدار النقدي[1]، وهو ما أدى إلى تسارع معدلات التضخم كما سنشير إليه.

I-2-1-1 التضخم في الدول النامية:

هناك اعتقاد خاطئ بأن الأسعار المرتفعة تعني التضخم، فالسعر المرتفع قد يعني إنتاجية متدنية، وقد ينشأ أيضا نتيجة لتصويب الأسعار بعد إلغاء أو تقليل الدعم، أما التضخم قد ينشأ للأسباب الآتية:

- زيادة الطلب كما ذكرنا أنفا، حيث أن سعر السلعة يتحدد عند تعادل العرض والطلب ويحدث الارتفاع عند حصول إفراط في الطلب مع ثبات العرض حسب التحليل النيوكلاسيكي.
- السبب الثاني للتضخم ويمكن استنتاجه مباشرة من ملخص النظرية النقدية لميلتون فريدمان **M.FRIEDMAN** «السبب المباشر للتضخم فهو نفسه دائما وفي أي مكان: أي ذلك التزايد غير الطبيعي السريع لكمية النقود مقارنة بحجم الإنتاج، ومن خلال رؤية بسيطة للنموذج الكمي الكلاسيكي إذا أخذنا في اعتبارنا أن تزايد الأسعار يترجم بالتضخم حسب القراءة الكينزية لمعادلة فيشر **E.FISHER**.

$$M.V = P.Y$$ في إطار نظرية الطلب الفعال حيث:[2]

M : الكتلة النقدية

V : سرعة تداول النقود

P : مؤشر الأسعار.

Y : حجم الإنتاج (الدخل)

يمكننا إثبات ذلك على المدى القصير أي بافتراض أن حجم الإنتاج لا يتغير وأنّ سرعة تداول النقود تبقى نفسها كذلك.

---

[1] سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي "دراسة تحليلية تقييمية" (ط، الإسكندرية، مركز الإسكندرية: للكتاب، 2000) ص36.

[2] J. BREMOND, A. GELEDAN, Dictionnaire des théories et mécanismes économiques, (Paris : HATIER, 1984), PP 187-189.

ولتكن $P_o = \frac{Mo.V}{Y}$ معادلة فيشر عند الزمن t_0.....F(1)

ولتكن $P_1 = \frac{M_1.V}{Y}$ معادلة فيشر عند الزمن t_1.....F(2)

ولتكن (m) مقدار كمية النقود الزائدة أي أنّ:

المعادلة F(2) تصبح كالتالي:

$$P_1 = \frac{(M_1 = M_0 + m).V}{Y}$$

أي:

$$P_1 = \frac{V.M_0}{Y} + \frac{V.m}{Y} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots F_{(3)}$$

وبتعويض F(1) في F(3) نحصل على: $P_1 = P_0 + \frac{V.m}{Y}$

ومع العلم أنّ $(V > 0، Y > 0، m > 0)$ وبالتالي $\frac{V.m}{Y} > 0$

ونستنتج منه أنّ $P_1 > P_0$ ومادام تزايد الأسعار يترجم بالتضخم فإنّ TI_1 معدل التضخم المرتبط بمؤشر الأسعار P_1 للزمن t_1 يكون أعلى من معدّل التضخم TI_0 المرتبط بمؤشر الأسعار P_0 للزمن t_0 (حسب القراءة الكينزية).

ويمكن حسابه عمليا – معدّل التضخم– كنسبة التغيير في مستوى الأسعار وذلك بالاعتماد على مصفوفة (سلّة) من السلع الاستهلاكية والخدمات تشمل المأكل، الملبس، السكن، الوقود، الرعاية الصحية، خدمات النقل والتكلفة الحقيقية للتعليم علاوة على مجموعة أخرى من السلع التي تستخدم في الحياة اليومية للمواطن وتكون المصفوفة مرفوقة بمصفوفة الأسعار لهذه السلع، وبذلك يعطي قانون حساب التضخم لسنة (t_1) بالنسبة إلى سنة (t_0) كالتالي:

$$TI_{(t_1/t_0)} = \frac{\sum Bi_1 \times Pi_1 - \sum Bi_o \times Pi_o}{\sum Bi_o \times Pi_o} \times 100$$

حيث: **Bi** : مصفوفة السلع والخدمات المستخدمة في الحياة اليومية للمواطن.

Pi: أسعار السلع والخدمات.

$TI\ (t_1/\ t_0)$: معدل التضخم للسنة t_1 بالنسبة للسنة t_0.

- ارتفاع التكاليف: خاصة تكاليف الأجور التي تزداد نتيجة ارتفاع مستوى الطلب على العمالة، حيث أنها تصل إلى درجة المساومة على العمال، واستغلالا لهذا الموقف يطالب العمال بزيادة أجورهم حتى في ظل الإنتاجية المنخفضة، ولتحقيق التوازن يتم تمرير هذه

الزيادات في التكاليف إلى المستهلكين في شكل ارتفاع في الأسعار وهذا ما يترجم زيادة في حدّة التضخم.

- نتيجة كثرة تعاملها الاقتصادي مع الدول الصناعية المتضررة من التضخم يجعل الدول النامية مرتبطة بها ارتباطا قد يصدر لها مثل هذه الأزمات*.

ونتيجة لأحد هذه الأسباب أو اجتماعها مثنى أو ثلاثى أو رباعى نجد أنّه قد عانت دول إفريقيا من معدلات تضخم تراوحت بين **19,6%** و**22,2%** في الفترة الممتدة ما بين **1980** و**1995**، وكانت جدّ حادة خاصة في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، حيث فاقت بها معدلات التضخم **216%** في نفس الفترة[1]، وانتقل معدّل التضخم في مجموع الدول النامية في الفترة من **1968-1973** من **10%** إلى **30%** في الفترة من **1973-1983**[2].

I-2-1-2 عجز الموازنة العامة:

على المستوى الداخلي وفضلا عن اضطرابات الأسواق الدولية السلعية والمالية منها وما تمارسه من أثر على عجز الموازنة العامة في الدول النامية، يمكننا أن نرجع هذا الأخير إلى سببين رئيسين وهما تقلص الإيرادات وزيادة النفقات حيث يعود الأول للتشوه الناجم عن جمود النظام الضريبي في الدول النامية، والثاني يعود لتشوه نظام الأسعار.

أ- تقلص الإيرادات: «جمود النظام الضريبي»

تكشف دراسة خصائص النظم الضريبية في الدول النامية عن مدى جمودها، وتدهور كفاءة الإدارة الضريبية، إلى جانب عرقلة ذوي النقود والمصالح الخاصة لمحاولات تطوير النظام الضريبي، الأمر الذي يترتب عليه انتشار ظاهرة ضآلة الجهد الضريبي، وانخفاض درجة مرونة الحصيلة الضريبية تجاه التغيرات في حجم الدخل القومي، وتكون المحصلة النهائية لذلك تخلّف الحصيلة الضريبية عن النمو بمعدلات تتوافق مع معدلات نمو الإنفاق العام، ومن ثمّ تزايد العجز الجاري في الموازنة العامة للدول النامية (أنظر: **الجدول 01**)، ويشير تقرير البنك الدولي الصادر سنة **1978** إلى

---

* حيث يمكن أن ينشأ التضخم في الدول الرأسمالية خاصة نتيجة التراكم المفرط في رأس المال والذي يؤدي إلى انخفاض ميولي لمعدّل الربح الّذي يؤدي إلى إرباك الرساميل ومن ثمّ التضخم (P.HERZOG-1982)، أنظر كذلك (M.AGLIETTA « Régulation et crises du capitalisme », 2ème édition, 1997).

[1] التمويل والتنمية العدد 01 (مارس 1998)، ص36.

[2] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق الذكر، ص35.

انخفاض نسبة الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج القومي في غالبية الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، إذ قدرت نسبة إجمالي الحصيلة الضريبية إلى إجمالي الناتج القومي عام **1985**، في كل من جنوب وشرق آسيا بحوالي **12%**، **15%** على التوالي، كما بلغت في إفريقيا جنوب الصحراء **16%**، ووصلت أعلى مستوى لها في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا **23%**، في حين قدرت تلك النسبة في الدول الصناعية المتقدمة بحوالي **30%**[1].

الجدول رقم 01: عجز الموازنة الحكومية لبعض الدول النامية 91/80

البلدان النامية	الموازنة الحكومية 91/80
إفريقيا	**5,2 -**
جنوب إفريقيا	**3,9 -**
آسيا أندونسيا كوريا هنغاريا بولندا	**N.D**
أمريكا اللاتينية والكاريبي	**3,3 -**
الأرجنتين	**5,2 -**
البرازيل	**0,7 -**
المكسيك	**6,8 -**
مصر	**16,9 -**

المصدر: التمويل والتنمية العدد (مارس 1998)، ص86.

وعلاوة على ذلك انتشار ظاهرة "الاقتصاد غير الرسمي" الذي يعرف بأنّه مجموع الدخول المكتسبة التي لا يتم إبلاغها للإدارة الضريبية، أو مجموع الدخول غير الواردة في الحسابات القومية[2] وخاصة في ظل غياب استراتيجيات جلب هذا القطاع نحو نظيره الرسمي حيث بات هذا

[1] سميرة إبراهيم أيوب، نفس المرجع السابق، ص45-51.

[2] نفس المرجع السابق، ص46.

القطاع – غير الرسمي– يشكل من **20%** إلى **60%** من الأعمال الحضرية في اقتصاديات الدول النامية حيث تمثل بالنسبة للجزائر كنسبة من الفئة النشيطة العاملة في القطاع غير الزراعي★ سنة **1977** بـ**18,4%**، وبلغت هذه النسبة في تونس سنة **1980**، **36,1%** وفي نفس السنة بالنسبة للمغرب بلغت **56,9%**، وأعلاها تلك المسجلة في مصر سنة **1976** والمقدرة بـ**58,7%**[1]، ونظرا لضعف مداخيل مؤسسات ومقاولي هذا القطاع لا يسمح لهم بالوفاء بالتزاماتهم الاجتماعية والجبائية والتي تمثل أعباء غير محبذة من قبلهم وهي تشكل من عينة مأخوذة عن**BIT** **50%** من مداخيلهم **[MALDONADO,95]**[2] الأمر الذي يفسر لجوء هذه المؤسسات والمقاولين نحو الاستمرار في نشاطاتهم بعيدا عن القانون خوفا من فقدانهم حوالي نصف مداخيلهم كأعباء جبائية، وهذا ما يمثل حرمان لخزينة الدولة من هذه المداخيل.

ب– تفاقم النفقات:

حتمت رغبة الدول النامية في التحضر السريع والمركز زيادة نفقاتها في شتى المجالات للبنية التحتية **Infra-structure** وكذلك للبنية الفوقية من إنجاز للمطارات والموانئ وتعبيد للطرقات وتوفير النقل خاصة بالنسبة للمدن شديدة الاكتظاظ كمدينة الجزائر والقاهرة اللتان تفرضان استثمارات جدّ ثقيلة وصعبة تقنيا وهذا ما بينته عملية إنجاز خطوط المترو (أنفاق القطارات) في هاتين المدينتين[3] وكذلك نفقات الصحة والتعليم والإسكان والضمان الاجتماعي، حيث تشير الإحصائيات عن ارتفاع نسبة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية إلى إجمالي الناتج المحلي في الدول منخفضة الدخل من **8%** عام **1960** إلى **11%** عام **1980**، كما كانت النسب في الدول ذات الدخل المتوسط **11%** إلى **14%** على الترتيب خلال نفس الفترة[4].

كما نسجل بالدول النامية كذلك تنامي ظاهرة "البطالة المقنعة" أي أنّ هناك عمّال يتقاضون أجور مقابل إنتاجية حدّية مساوية للصفر سواء في الزراعة أو في الصناعة، وهذا ما يزيد من توسع الهوة بين الكتلة الأجرية الباهظة "التكاليف" والعائد المنتظر "الريع أو رقم الأعمال" والتي تفسر

★ حيث تمّ تحديد ميدان القطاع غير الرسمي من قبل BIT في الوحدات المنتجة للسلع والخدمات للسوق خارج ميدان الزراعة والصيد البحري والغابات.

[1] Michel VERNIERES, économie des tiers-monde (Paris : ed, économica, 1991) P 111.

[2] Philippe ADAIR, « Production et financement du secteur informel urbain en Algérie : enjeux et méthodes », Revue économie et management N° 01 (03/2002) P 10.

[3] Michel VERNIERES, OP.Cit, P86.

[4] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق الذكر، ص43.

بعجز الميزانية العمومية، التي يقع على كاهلها كذلك نفقات ضخمة على الجانب العسكري، حيث يؤكد الاتحاد الأمريكي لحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية، أنّ العالم كان ينفق في منتصف الثمانينات على التسلح مبلغ **2000** مليون دولار كل **24** ساعة، وإنّ ثلاث أرباع هذه الأسلحة تشتريها الدول النامية. ولهذا خصصت البلدان النامية بشكل مطرد على مدى سنوات السبعينات والثمانينات نسبة من ناتجها المحلي الإجمالي للإنفاق العسكري أعلى مما خصصته له البلدان الصناعية (أنظر الجدول رقم **02** متوسط الإنفاق العسكري في العالم **1972-1988**)[1] وعلاوة على هذا فإنّ البلدان النامية لا تستطيع تحمّل المستويات المرتفعة من الإنفاق العسكري، حيث يسهم في النمو المنخفض والمصاعب الاقتصادية المحلية من خلال تبديده للأموال بعيدا عن البرامج الاجتماعية ومشروعات التنمية الاقتصادية. وقد أشارت الدراسات لقياس درجة حساسية التغيرات في الإيرادات العامة اتجاه التغيرات في النفقات العامة والتي تقاس بالمعادلة الآتية:[2]

$$\phi_{e} = \frac{\frac{\Delta T}{T}}{\frac{\Delta E}{E}}$$

حيث: ϕe: يشير إلى درجة أو معامل حساسية الإيرادات للتغير بالنسبة للنفقات العامة.

ΔT: التغير في الإيرادات العامة.

T: إجمالي قيمة الإيرادات العامة.

ΔE: التغير في النفقات العامة.

E: إجمالي قيمة النفقات العامة.

إلى تناقص قيمة ϕe، فيما يتعلق بأغلب الدول النامية مما يفسر استمرار تزايد معدلات عجز الميزانية العامة.

---

[1] مجلة التمويل والتنمية، العدد 3 (سبتمبر 1991)، ص22.

[2] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق الذكر، ص41.

الجدول رقم 02: متوسط الإنفاق العسكري في العالم (1972-1988)

	نسبة مئوية من		
	الناتج المحلي الإجمالي	الإنفاق العسكري العالمي	إنفاق الحكومة المركزية
	1988 - 1972	1988 - 1972	1988 - 1972
البلدان الصناعية	3,8	52,7	14,3
أوربا الشرقية	9,2	25,4	20,7
البلدان النامية	5,9	22,0	20,0
بلدان آسيا النامية	6,3	8,1	27,2
الشرق الأوسط	11,2	8,0	23,1
شمال إفريقيا	9,6	1,8	17,1
إفريقيا جنوب الصحراء	3,7	1,5	12,8
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2,3	2,5	8,2
الإجمالي	4,9	100,0	16,5

المصدر: مجلة التمويل والتنمية، العدد3 (سبتمبر 1991)، ص23.

ملاحظة: البيانات السابقة معدلة من طرف معهد استوكهولم الدولي لبحوث السلم.

I-2-2 تشوهات هيكل الأسعار النسبية:

بحكم سيطرة القطاع العام في الدول النامية ورغبة هذه الأخيرة في تحقيق توازن على توزيع الدخل وتحقيق العدالة الاجتماعية تبنت أسلوب التحديد الإداري للأسعار في الأسواق العينية والنقدية.

أ- التحكم في أسعار المنتجات الزراعية:

تحتل الزراعة مكانة هامة في اقتصاديات الدول النامية، حيث تشكل الفئة النشيطة في مجال الزراعة في الدول منخفضة الدخل **71%** سنة **1980** وتمثل المداخيل الزراعية كنسبة من الناتج المحلي الخام **(PIB)** بالنسبة لنفس الدول **33%** سنة **1988** بعدما كانت تساوي **45%** سنة **1963**، وهذا ما يعني أنّ الزراعة تمثل المصدر الوحيد للثروة بالنسبة لها[1]، وسعيا منها لتحقيق زيادة في إنتاج المواد الغذائية وخدمات تموين نظامي وبأرخص الأسعار للمستهلكين الحضريين، قامت بتجديد والتحكم في أسعار المواد الغذائية حيث أدى تسعير بعض المنتجات الزراعية التقليدية بأقل من

[1] Michel VERNIERES, OP-Cit, P 91.

المستويات السعرية السائدة في الأسواق العالمية، إلى التأثير العكسي في حوافز المنتجين، وتحولهم إلى إنتاج أو زراعة المحاصيل الأخرى ذات العائد السريع والمجزي مثل الخضر والفواكه وذلك في ضوء الارتفاع المستمر أيضا في تكاليف الإنتاج، الأمر الذي ترتب عليه ظهور فائض في الطلب المحلي على تلك المنتجات ومن تم فرض أسعار جبرية، وزيادة الإعانات المقدمة للسلع الغذائية الأساسية للحد من ارتفاع أسعارها بالإضافة إلى انكماش حجم الصادرات من هذه المنتجات[1] نظرا لتوجه الدولة لتحقيق الاكتفاء الذاتي وحماية المنتجات الوطنية من منافسة نظيرتها الأجنبية من خلال فرض حواجز جمركية على هذه الأخيرة.

ب- دعم أسعار منتجات القطاع العام:

إنّ تقديم الإعانات السعرية فتح بابا واسعا أمام إقامة نظام سعري إداري بعيدا عن القوى الآنية للسوق، وترتب على الأسعار الإدارية:

- زيادة الاستهلاك.
- تعطل جهاز الأثمان وآليات السوق.
- التراخي في رفع الكفاءة الإنتاجية، وتثبيط الحافز على إنتاج مثل هذه المنتجات محليا وكذلك التراخي في تخفيض التكاليف بحجّة أنّ الخسارة ليس مرجعها نقص في كفاءة الإدارة بل التخفيض العمدي للأسعار الراجع إلى اعتبارات اجتماعية[2].
- ضعف الإنتاج المحلي واللجوء لزيادة الواردات ومن تم مفاقمة وضعية الميزان التجاري.
- زيادة الاستدانة الداخلية من النظام البنكي والتي انتقلت في نيجيريا من **4** مليار نيرة* في **1977** إلى **19** مليار نيرة سنة **1981**[3].
- في ظل الأسعار الإدارية تنعدم تماما مؤشرات الجدوى الاقتصادية للمنتجات المختلفة، ويبدو حجم المشكلة في أنّ هذه الأسعار تتحيّز ضد السلع الأساسية، وهو ما يجعل مؤشرات الجدوى تتجه نحو رفع ربحية الأنشطة الأخرى.

---

[1] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق الذكر، ص36.

[2] ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997)، ص61.

* النيرة هي عملة نيجيريا (وحدة حساب).

[3] A. Sid Ahmed, Développement sans croissance « l'expérience des économies pétrolières du tiers-monde », (Alger : Ed, OPU, 1983), P 381.

وقد اعتبرت الدول النامية في سياستها السعرية أن الأسعار الإدارية حقوقا مكتسبة للجمهور بغرض المحافظة على القدرة الشرائية، وأنّ التخلي عنها يواجه بمقاومة سياسية عنيفة مما يفسر أن الهدف الرئيسي من الأسعار الإدارية هو تحقيق الرفاه الاجتماعي والسياسي على حساب الفعالية الاقتصادية.

ج- التحكم في أسعار الفائدة المحلية:

تلجأ الدول النامية في غالبية الأحيان إلى استخدام الأدوات المباشرة في سياستها وذلك بفرض حدود قصوى لأسعار الفائدة الدائنة والمدينة كسقوف الائتمان، وضوابط أسعار الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار معدلات فائدة حقيقية سالبة، خاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم والإقراض المباشر أي ذلك الذي يتم بناءا على توصية من السلطات وليس لأسباب تجارية أو لتشجيع الاستثمار في بعض القطاعات أو المساهمة في تمويل عجز الموازنة من خلال حصول بعض المشروعات المملوكة للدولة على قروض ذات أسعار فائدة منخفضة، أو اشتراط الحكومة قيام بعض المصارف بشراء سندات حكومية منخفضة العائد، وبالإضافة إلى ذلك فإنّ المؤسسات المالية الحائزة لمثل هذه السندات الحكومية تنزع إلى إلقاء عبء الضريبة الضمنية على عاتق عملائها من خلال رفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى تشويه هيكل سعر الفائدة في القطاع المالي[1]. وأهم الآثار السلبية لوجود أسعار فائدة حقيقية منخفضة هي:

- تخفيض الحافز على الادخار.
- تشجيع الاستهلاك.
- الاختلال بين العرض والطلب.
- انتشار ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية للخارج، أملا في الحصول على عوائد حقيقية أكبر[2] وهذا ما يؤدي إلى أثرين سلبيين:

أوّلا: من حيث إضعافها للقدرة على الاستثمار الداخلي، انطلاقا من رؤوس الأموال الوطنية نتيجة نقص المدخرات.

---

[1] التمويل والتنمية، العدد 01 (مارس 1992)، ص17-18.

[2] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق الذكر، ص37.

ثانيا: من حيث إجبارها للدول النامية على دعوة رأسمال الأجنبي لتعويض رؤوس الأموال الوطنية الهاربة.

ونلاحظ في هذا الصدد أنّ عدد كبير من الدول النامية تفاقمت أزمة ديونها الخارجية في السنوات الأخيرة، في الوقت الذي ترتفع فيه بشكل ملحوظ احتياطات رعاياها في الخارج، في شكل هروب لرؤوس الأموال والاستثمارات.

وحسب دراسة لمجلة التمويل والتنمية مارس **87** تمثل رؤوس الأموال الهاربة بشكل غير قانوني **72%** من مديونية الأرجنتين، **49%** لفنزويلا، **36%** للفلبين، **34%** للمكسيك، **22%** لكوريا، باستثناء البرازيل الذي تمثل رؤوس أمواله الهاربة **04%** فقط من ديونه الخارجية[1]. انظر الجدول رقم **03** (تقديرات تسرب رؤوس الأموال من الدول النامية)، وفي دراسة اقتصادية كذلك لاتحاد المصارف العربية أنّ حوالي **670** مليار دولار من رؤوس الأموال العربية مستثمرة في الخارج ومعظمها في شكل ودائع، في حين بلغت المدخرات للقطاع الخاص العربي وحدة نحو **165** مليار دولار خلال فترة الثمانينات وبداية التسعينات[2].

[1] عبد الله بو نواس، مرجع سابق الذكر، ص36.

[2] جريدة الخبر، يومية جزائرية، 10 جانفي 1995.

جدول رقم 03:

الوحدة: 10^6 $

تقديرات تسرب رؤوس الأموال من الدول النامية

السنة / مجموعة الدول	1970	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1984-76
الأرجنتين	108	466	1814	1986	3960	6160	7487	1994	(2994)	20889
البرازيل	(378)	3244	1272	745	1727	(915)	1830	812	3366	12105
كوريا الجنوبية	127	559	818	(167)	(362)	87	1090	88	604	2844
المكسيك	3445	3597	872	1269	5235	7568	6708	9205	4251	42192
الفلبين	726	840	429	367	397	1531	609	(750)	(1031)	3114
فنزويلا	(3443)	1194	698	2561	5412	5828	4649	3111	4016	24021

المصدر: عبد الله بولنواس، مرجع سابق الذكر، ص37.

د- المغالاة في تقويم سعر الصرف:

اتجهت سياسات الصرف التي تبنتها السلطات النقدية في أغلب الدول النامية إلى المغالاة في تقويم عملتها المحلية بأعلى من قيمتها الحقيقية، ومعنى ذلك أنّ التغيرات في سعر الصرف الاسمي تكون أقل من القدر اللازم لتعويض الزيادة في معدلات التضخم المحلي، مقارنة بالزيادة المحققة في معدلات التضخم العالمي ومن تم يترتب على ذلك ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الفعّال.

وكذلك فإنّ تقويم سعر الصرف للعملة المحلية بأعلى من قيمته التوازنية يحدث تأثيرا عكسيا في مستوى الأسعار، وبالتالي حجم السلع التي تدخل في نطاق نشاط التصدير، على نحو يؤدي إلى انحراف هيكل الأسعار النسبية بين السلع المصدرة وبدائل الواردات، وتلك التي لا تدخل في نطاق التجارة الدولية[1].

فالمغالاة في سعر الصرف تقنيا مناظرة لتخفيض العملة وبالتالي فلها إيجابياتها كذلك في بعض الأحوال، وهنا يمكننا الحديث عن "الحلقة المجدية" « **Cercle vertueux** » الألمانية (أنظر الشكل **01**)، بحيث يرى "أجلييتا" و"أورليان" « **Aglietta et Orleane** » أنّ الممارسين لسعر صرف مرتفع بانتظار تباطؤ هام للتضخم، وهذا في نفس الوقت بفعل انخفاض أسعار المنتوجات المستوردة وبفعل التقييد النقدي الذي يجب أن يرافقه في عالم يتميّز بتنقل قوي للرساميل. كبح الاستهلاك يجب أن يتبع تباطؤ الأجور الحقيقية، التكاليف الداخلية تنخفض والتضخم يتباطأ أيضا، ومدخرات هامة يجب أن تكون من أجل تمويل الصناعة، من أجل المحافظة على تنافسيتها للتصدير وإيجاد لها منافذ حيث تباطؤ الاستهلاك الداخلي لا يوفر لها - الصناعة- منافذ أكثر، المؤسسات تصبح مدعوة إلى الاستثمار والحصول على أرباح قوية للتنافسية، ونظرا إلى اللاتضخم الداخلي، وإلى الاستثمار الصناعي، رصيد التجارة الخارجية سوف لن يكون متدهورا، بل يمكن أن يكون متحسنا وهذا على غرار المغالاة مقارنة بالدولار، حيث يقلص من وزن الفاتورة البترولية[2]، وهذا ما يؤدي في الأخير إلى تحقيق أرباح ومن تمّ زيادة إعادة الاستثمار وتعزيز التخصص الجيّد.

هذا ويوضح الشكل **02** أثر المقومات الاقتصادية الداخلية على إحداث التشوهات والاختلالات الاقتصادية في الدول النامية.

---

[1] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق الذكر، ص38.

[2] J. BREMOND, A.GELEDAN, OP.Cit, PP 456,457.

الشكل 01: الحلقة المجدية لسعر صرف قوي (مغالى فيه)

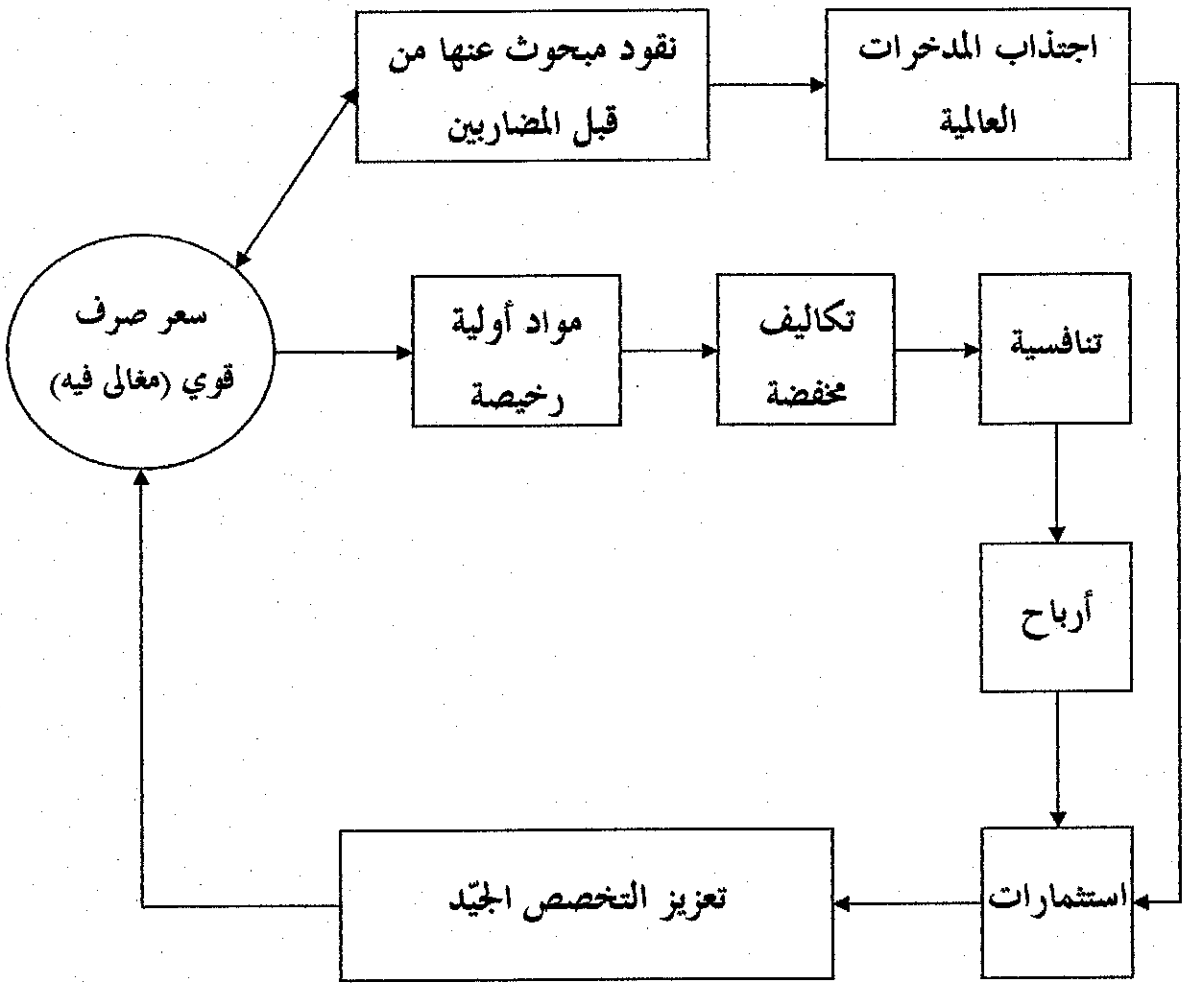

Source : J. BREMOND, A.GELEDAN, OP.CIT, P457.

الشكل 02: تفسير اللاتوازنات المالية

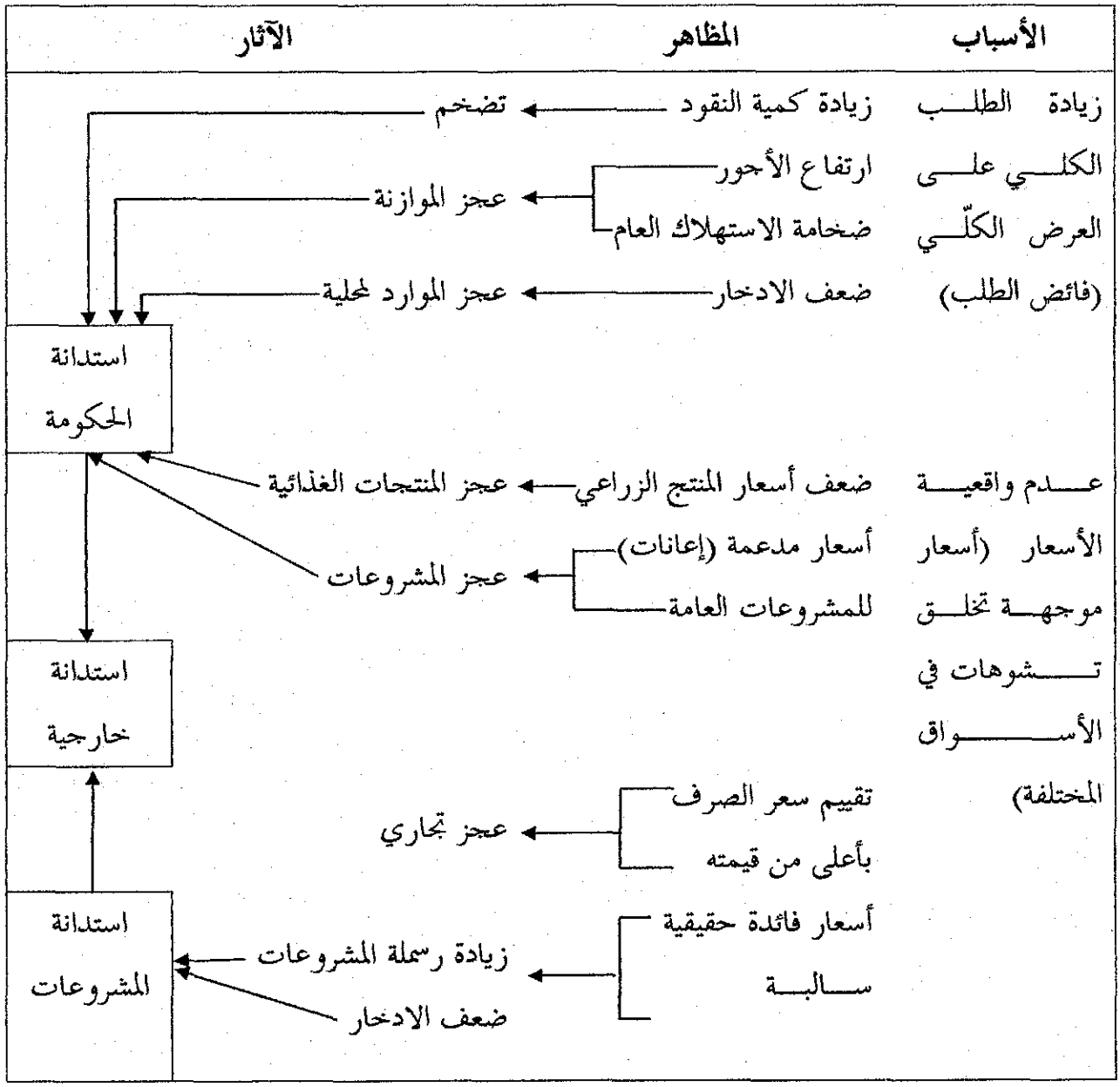

المصدر: سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق الذكر، ص39.

II- المبحث الثاني: تطور الوضع الاقتصادي العالمي وأثره على الدول النامية:

وجدت البلدان النامية نفسها إبان محاولتها تحقيق تراكم رأس المال، وتوزيعه بشكل منتج تواجه صدمات وتحركات سعرية أكثر تقلبا في الأسواق المالية والسلعية، أي تلك التغيرات التي سادت عشريتي السبعينات والثمانينات من القرن الفارط والتي سنتناولها من خلال هذا المطلب.

II-1 المطلب الأوّل: أهم التحولات الاقتصادية العالمية (1970-1980...)

لعلّ أنّ أهمّ ظاهرة برزت إلى الوجود من جديد هي تلك المتعلقة بتدهور معدلات التبادل للدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة وتؤكد بالتالي الدراسة المنشورة في **1949** تحت عنوان أسعار نسبية للصادرات والواردات للبلدان المتخلفة من قبل الاقتصادي راوول بريبش **Raul Brébish** لصالح الأمم المتحدة[1] وسنحاول تبيين أسباب ونتائج هذا التدهور في الدول المتخلفة:

II-1-1 تدهور معدلات التبادل الدولي*: قد أثار "سينجر **SINGER**" في كتابه **Studies in Economic Development** إلى أنّ هناك اتجاها واضحا لتطور معدلات التبادل الدولي في غير صالح الدول النامية وهي في صالح الدول المتقدمة، حيث يعتبر التقدم التكنولوجي أحد العوامل الهامة التي تقف وراء هذا التدهور، حيث يؤدي إلى استفادة الدولة المتقدمة كمستهلكة للمواد الأولية وكمنتجة للمواد الصناعية بينما تخسر الدول النامية كمنتجة للمواد الأولية وكمستهلكة للسلع الصناعية[2].

---

[1] Bernard BRET, Le Tiers-monde « Croissance, Développement, Inégalité », (PARIS ; ed-ellipses ; 1995), P149.

* نقول أنّ معدلات التبادل لبلد ما قد تدهورت عندما أسعار المنتوجات التي يستوردها تتطور بشكل غير ملائم من أسعار المواد أو المنتوجات التي يصدرها والعكس صحيح. ومعدل التبادل هو بمثابة مؤشر يحسب بالطريقة الآتية (معدل التبادل الصافي).

$I_N=\frac{P_x}{P_m}\times 100$ حيث P_x و P_m مؤشرات الأسعار للصادرات والواردات على الترتيب التي تعطي التطور الوسيطي لأسعار مختلف المنتوجات المستوردة والمصدرة.

وهناك أيضا معدل التبادل للدخل I_r والذي يقيس القدرة الشرائية للصادرات، أو القدرة على الاستيراد، فهو تماما يتطور مثل تطور دخل العائلات مقارنة بالأسعار، ويحسب كالتالي: $I_r=\frac{P_x\times\varphi_x}{P_m}$ حيث: φ_x تمثل الكميات المصدرة.

وآخر معدل للتبادل هو معدل تبادل عاملي بسيط I_F أو القدرة على الاستيراد بوحدة عامل الإنتاج ويحسب كالتالي:

$I_F=\frac{P_x\times Z_x}{P_m}$ حيث: Z_x يقيس تطور الإنتاج بوحدة العامل في القطاع المصدر.

انظر (Jaques Brasseul, PP 37, 74, 75).

[2] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي (الإسكندرية: ط1، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 1999) ص64-100.

حيث أنّه قد أدى اكتشاف بدائل للكثير من المنتجات الأولية مثل "الألياف الضوئية" بديلا للأسلاك النحاسية، إلى انخفاض أسعار النحاس بالنسبة لبوليفيا والشيلي بـــ27% سنة 1980، وأسعار الفوسفات بـــ47% في 1976، مما يفسر انخفاض مؤشر أسعار تصدير المواد الأوليـــة بمـــا يقارب 30% بين 1980 و1982[1]. باستثناء البلدان المصدرة للبتـــرول وخاصـــة بلـــدان OPEP (الأوبيك) التي قد عرفت معدلاتها للتبادل تحسن من 1960 إلى 1982، انظر الجـــدول رقـــم 04 "مؤشر معدلات التبادل الصافية"، في حين أن تلك المتعلقة بالبلدان النامية الأخرى قد تدهورت، لكن خاصة بسبب ارتفاع أسعار البترول وليس بسبب ارتفاع أسعار المنتوجات المصنعة)، إلاّ أنّ ذلك التحسن-الخاص ببلدان OPEP- لن يعمر طويلا، فبعد 1982 عرفت معـــدلات التبـــادل للدخل تقلص مماثل للدول الفقيرة (أي المصدرة للمواد الأولية) ما عدا الدول المنتجة والمـــصدرة للمنتوجات المصنعة عرفت معدلاتها للتبادل تحسن منذ 1982 ونخص هنا بالذكر دول جنوب شرق آسيا والبلدان المسماة بحديثة التصنيع (NPI).

الجدول رقم 04: مؤشر معدلات التبادل الصافية (أساس 100 في 1980)

	1960	1970	1976	1982	1987
بلدان متطورة ومصنعة★	117	122	109	100	114
بلدان نامية ★★	51	42	79	104	77
منها:					
- الأوبيك	22	19	63	116	63
- بلدان أخرى نامية	120	125	117	90	92
- بلدان نامية مصدرة لمنتوجات مصنعة	127	158	134	94	100
- بلدان أقل تطور	115	119	115	91	85

Source : Jaques BRASSEUL, OP.Cit, P 75.

[1] A. CAZORLA, A.M. DRAI, Sous Développement et Tiers-monde (PARIS : ed-Vuibert, 1992), P 162.

★ ترتبط معدلات التبادل للبلدان المصنعة ارتباطا عكسيا بتلك الخاصة بالدول النامية مما يفسر في الكثير من الفترات استقطاب المركـــز للمحـــيط ومحاولة استغلاله وتحويل موارده.

★★ إنّ تطور معدلات التبادل الصافية للبلدان النامية ذو ارتباط قوي بذلك الخاص ببلدان الأوبيك مقارنة بذلك التطور الخاص بالبلـــدان الناميـــة المصدرة للمنتوجات المصنعة.

ويمكننا إيجاز أسباب التدهور لبعض البلدان والمنتوجات والتي هي مرتبطة مع بعضها فيما يلي:

- عدم المرونة النسبية للطلب على المنتوجات الأولية مقارنة بالطلب على المنتوجات الصناعية.
- تقلص كمية المواد الأولية المستعملة بالوحدة في المنتوج الصناعي.
- استعمال المنتوجات الاصطناعية (المنسوجات، المطاط).
- النمو القوي للعرض لبعض المنتوجات الأولية.
- عدم تعادل القدرة التفاوضية بين المنتجين الصغار، وفروع الشركات الكبرى هذا ما لا يسمح للمنتجين الصغار من الاستفادة من أرباح الإنتاجية التي هم قادرون على تحقيقها.
- الأسعار ليست محددة عن طريق الأسواق التنافسية، بل هي إدارية خاصة إذ تعلق الأمر بمبيعات الفروع إلى الشركات الأم[1]. وقد يترجم هذا التدهور في معدلات التبادل بضآلة نصيب الدول النامية من التجارة العالمية حيث بلغ في **1969** حوالي **4,1%** في حين بلغ نصيب الدول المتقدمة في نفس العام **71,2%** ونصيب إفريقيا **4%** ونصيب شمال إفريقيا **1,6%**.[2]
- وعلى ذكر إفريقيا فلم تتمكن بلادنا من الحفاظ على حصصها من السوق فمنذ عام **1970**، وحتى عام **1986** انخفضت حصة غانا من صادرات الكاكاو من **29%** إلى **08%**، وانخفضت صادرات أوغندا من البن بنحو **50%**، وانخفضت حصة السودان من صادرات القطن بأكثر من النصف[3]، زيادة على الآثار السلبية الناتجة عن اتجاه الدول المتقدمة لفرض حواجز تجارية في شكل قيود كمية متنوعة ورسوم جمركية مرتفعة، إضافة إلى أساليب أخرى كالإجراءات غير الجمركية منها الصحية، الأمنية، البيئية، وحسب البنك العالمي فإنّ **21%** من واردات الدول المتقدمة من الدول النامية تضررت نتيجة الحواجز الجمركية وغير الجمركية في **1986**، فعرفت بذلك إيرادات صادرات الدول النامية خسارة تقدر بـ **55** مليار دولار في سنة **1990**.

---

[1] Michel VERNIERS. OP.Cit, P 145.

[2] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق الذكر ص 64-100.

[3] التمويل والتنمية، (01 مارس 1988) ص07.

هذا ما أدى إلى عجوزات في الموازين التجارية للدول النامية، حيث انتقل العجز التجاري المغربي من 7,8% في 1981 إلى 12,6% سنة 1983[1] وهذا ما أدى بالمثل إلى مفاقمة وضعية ميزان المدفوعات.

2-1-II تحويل الفوائد من العالم النامي إلى العالم المتقدم:

تجدر بنا الإشارة هنا إلى النشاط غير المحدود والمنفلت للشركات المتعددة الجنسيات (FMN)، والذي لا زال يساهم في الصرف على العمليات الخدماتية بشكل كبير عبر تحويل الفوائد من البلدان النامية[2]. حيث توجد الفروع ذات الميزة التنافسية المتزايدة التي تعتبر كنقطة مركزية في عملية التحوّل (**Délocalisation**) إلى البلدان الأخرى من العالم* حيث توجد الشركات الأم التي تتمتع بميزة احتكارية المكتسبة من خلال حواجز الدخول** حيث يعتبر **Pernoud (1992)** أنّ ارتفاع حواجز الدخول في قطاع ما، فهو نتيجة مباشرة لديناميكية سلوك الشركات، فهو إعادة توليد الميزة التنافسية، طبعاً، المولّدة من قبل السباق التكنولوجي الذي يؤدي إلى إدخال الكثافة التكنولوجية للقطاع وبالمثل للاستثمار الدولي.

وحسب نفس المفكر، السلوك الديناميكي للشركات يثير عن طريق الميول للاختراع والمنافسة عملية ترشيد محددة للقطاع الصناعي. ومن هنا فالتطور الإيجابي للميزة التنافسية، هو أساس ارتفاع حواجز الدخول، ونتيجة الارتفاع المتكرر لهذه الأخيرة، فتساهم في بروز الهيكل الاحتكاري للقطاع[3]، وهذا الهيكل يسمح لهذه الشركات بممارسة العديد من الضغوطات والتشوهات الاقتصادية، ولهذا فإنه رغم الدور التمويلي الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الذي أصبح جد هام في البلدان النامية خاصة بعد إعادة هيكلة تمويلها الخارجي المحفز الدافع إلى موارد تمويلية غير مولّدة للمديونية الخارجية مثل الاستثمار الأجنبي المباشر (**IDE**) واستثمارات المحفظة، على غرار المديونية. لكن دخول الرساميل على أساس استثمارات أجنبية مباشرة يوافقه كذلك خروج للعملة الصعبة، على أساس تحويلات الأرباح، وهذا ما يقلص من العوائد الصافية

---

[1] A. CAZOURLA, A.M.DRAI, OP.Cit, P 162.

[2] فيديل كاسترو، أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على البلدان النامية (الجزائر: طبع، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984)، ص100-120.

* الدول هي : بريطانيا وهولندا، USA، ألمانيا، اليابان، سويسرا...

** تضم نفقات R&D، النفقات الإشهارية، تنويع المنتوجات، اقتصاديات سلمية...إلخ.

[3] Bertrand BELLON, Ridha GOUIA (rédacteurs), IDE et développement industriel méditerranéen (Paris: ed, économica, 1998), P 67.

للرساميل[1]، حيث في متوسط سنوات **1980**، التحولات الصافية كانت سالبة. أنظر جدول رقم **05** "تحويل الموارد من وجهة الاستثمارات الأجنبية المباشرة".

الجدول رقم 05: تحويل الموارد من وجهة "IDE"

	1975	1979	1981	1982	1983	1984	1985
دخول IDE إلى PVD	10,5	10,1	14,2	12,0	08,9	08,5	09
خروج المداخيل	- 9,7	-11,4	-13,5	-13,1	-11,6	-11,3	-13
التحول الصافي	0,8	-1,3	0,7	-1,1	-2,7	-2,8	-4

Source : Michel Vernières, OP.Cit, P149.

وتشير دراسة موازين المدفوعات البلدان النامية إلى أنّ مجموع الاستثمارات المباشرة التي دخلت هذه البلدان خلال الفترة الواقعة بين **1970** و**1978** بلغت **2,2** مليار دولار، في حين أنّ الفوائد التي تم تحويلها زادت عن **100.218** مليار دولار، بهذا الشكل، خرج **2,37** دولار على شكل فوائد مقابل كل دولار مستثمر مما ساهم في تقوية موازين المدفوعات للدول الرأسمالية المتطورة[2]. إذن لقد مثّل الاستثمار الأجنبي المباشر بهذا الشكل، عامل تدهور مهم لموازين المدفوعات للعالم النامي وعاملا مشجعا لاستدانته الخارجية.

II-1-3 الصدمتين البتروليتين 1973-1979 والركود الاقتصادي العالمي:

كان لارتفاع سعر البترول من **03** دولار سنة **1973** إلى أكثر من **30** دولار **1980/1979** أثرا كبيرا في تضخيم الفاتورة البترولية للدول المستوردة للبترول — دول نامية منخفضة الدخل- حيث قدرت على التوالي: **7** مليار دولار سنة **1973**، **24** مليار دولار سنة **1974** وحوالي **100** مليار دولار سنة **1981**[3].

أما بالنسبة للدول المصدرة للبترول - بلدان الأوبيب خاصة- فقد أنفقت بسرعة مداخيلها الجديدة بشراء مستوردات كان هدفها تسريع التنمية الداخلية، حيث دعت الحاجة إلى مزيد من الاستثمارات ومزيد من المدخلات لزيادة الرصيد الرأسمالي ومستويات الإنتاج، هو ما ألقى بدوره ضغوطا أكبر على قاعدة الموارد الطبيعية للحصول على المعادن والمنتجات الزراعية والحرفية ومال

---

[1] IBID, P 148.

[2] فيديل كاسترو، مرجع سابق الذكر، ص100- 120.

[3] عبد الله بولنواس، مرجع سابق الذكر، ص43.

الطلب على الاستهلاك في الأجل القصير إلى تقليل المدخرات الشاملة في كثير من البلدان النامية، مما زاد طلبها على المدخرات الأجنبية[1] ودخولها بالتالي في حلقة الاستدانة، وتعتبر الجزائر وأندونسيا مثالا جيدا لهذا الاختيار، غير أنّ بلدانا أخرى كالعربية السعودية والكويت استفادت من مدخولات أكثر أهمية من المدخولات التي كان يمكن إنفاقها في المدى القصير، والبديل العقلاني الوحيد بالنسبة لها تمثل في شراء أصول مالية في البلدان الغنية[2]، و لم تخصص سوى جزء يسير من إيراداتها الجديدة للحصول على سلع من مصدر خارجي نظرا لضعف قدرة الاستيعاب عند بعض هذه الدول، وبالتالي شكلت هذه الفوائض زيادة صافية في المدخرات العالمية، وكذلك ساهمت في تحسين الأرصدة الخارجية وميولها إلى التوازن لصالح دول **OCDE** وخاصة دول G_7 وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا، هذه الأخيرة عرفت عجز تجاري بـ**6460** مليون دولار على مدى الأشهر التسعة الأولى لـ**1974**، فنجد احتياطاتها ارتفعت بالتوازي بـ**590** مليون دولار[3] كما لو أنّ الأموال لن تتحرك أبدا من هذه الدول وهذا ما جعلها في مقدمة الدول العارضة للأموال لأجل الإقراض بشروط وأسعار فائدة بسيطة ومنخفضة على التوالي وهذا ما سمي في ذلك الوقت بالنقود السهلة لـ**1970** « **L'argent facile** ».

وطبقا لهذا الوضع شرعت البنوك التجارية العالمية في إعادة تدوير **recyclage** الفائض المالي الناتج عن مدخرات دول الأوبيب على شكل قروض للدول النامية، التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها تحت ثقل الفاتورة البترولية، وهذا ما يفسر استدانتها الخارجية التي بلغت 91 مليار دولار سنة **1972** إلى **433** مليار دولار سنة **1980**، ثم أكثر من **1200** مليار دولار سنة **1989**. هذا علاوة على زيادة خدمة الدين نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة بسبب ما آلت إليه وضعية الاقتصاد العالمي من حالة ركود وعجز عمّر طويلا انطلاقا من سنة **1974** إلى غاية **1987** وما ميّز هذه المرحلة من انخفاض في إنتاجية العمل وزيادة في معدلات التضخم وبالتالي انخفاض في معدل النمو المتوسط السنوي للناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي كما يشير إليه الجدول رقم **06** " مما زاد تشويه الأرصدة الخارجية لأغلبية الدول النامية وصعوبة اقتراضها من البنوك الخارجية وتحول النقود السهلة إلى نقود صعبة « **L'argent difficile** »

---

[1] التمويل والتنمية عدد02 (يونيو 1992)، ص29.

[2] بول. أ. ساموبلسون، العلاقات التجارية والمالية الدولية، ترجمة مصطفى موفق (الجزائر، OPU، 1991) ص182.

[3] A. Sid Ahmed, OP. Cit, P 202.

جدول رقم 06: معدل النمو المتوسط السنوي للناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي[1]

	1962– 1973 (%)	1974– 1986 (%)	1987
اليابان	9,5+	3,7+	4,02+
فرنسا	5,6+	2,2+	1,9+
ألمانيا الاتحادية	4,4+	1,8+	1,7+
الولايات المتحدة الأمريكية	4,2+	2,3+	2,9+
المملكة المتحدة	3,1+	1,4+	4,5+

المصدر: توقعات OCDE من 1983 إلى 1988.

II-1-4 ارتفاع معدلات الفائدة وازدياد خدمة الدين:

لقد اكتسب لولب الاستدانة الخارجية نتيجة التشوهات السابقة الذكر زخما جديدا بين 1979 و1981، لكن تبقى تلك الزيادة العشوائية لمعدلات الفائدة العائمة في السوق المالي الدولي والتي ارتفعت حسب تقديرات OCDE بنسبة 12%– 18% كمعدّل سنوي فيما بين مصاريف لندن (LIBOR) مثلما يبينه الشكل رقم 03 (المعدل الوسطي لسعر الفائدة فيما بين مصارف لندن (%))، ومثلت هذه الزيادة بالنسبة للبلدان المتخلفة نفقات إضافية تقدر بـ 2 مليار دولار لكل 1% من الزيادة في معدل الفائدة، مما اضطر اقتصاديات الدول النامية المنهكة لدفع 13 مليار دولار إضافية خلال عام 1981 لتصبح بذلك مدفوعات خدمة الدين 40 مليار دولار سنة 1982 بعدما كانت 5 مليار دولار سنة 1974[2].

ويمكن تجسيد هذا الوضع بمعطيات البنك العالمي، التي بمقتضاها توجب على البلدان النامية دفع 99 مليار دولار (85%) كخدمة لديون قروضها التي بلغت 117 مليار في عام 1981 وبالتالي بقي مبلغ 18 مليار فقط و600 مليون دولار في حالة أمريكا اللاتينية كتحويل صاف للموارد[3].

وفي الوقت الذي تزداد فيه خدمة الديون بالعملة الصعبة، تتضاءل فرص الحصول على هذه العملة في ظل تدهور معدلات التبادل الدولي كما ذكرنا آنفا، وهذا ما يؤدي حتما إلى انخفاض ملاءة Solvabilité البلدان المقترضة التي تتبع قدرتها على اكتساب العملة الصعبة بالتصدير، وفي

[1] دانيل أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الدين (ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، 1992)، ص62.

[2] عبد الله بولنواس، مرجع سابق الذكر، ص36.

[3] فيديل كاسترو، مرجع سابق الذكر، ص104.

هذا الصدد نجد أنّ هناك عدد كبير من البلدان النامية تعتمد على عائدات التصدير من أجل خدمة الدين، مثلا (60% في الجزائر مستعملة من أجل خدمة الدين سنة 1990)، هـذه الحالـة تـدفع بالاقتصاديات النامية بالدخول في نوع من الحلقة المفرغة، التي تحتم عليها التصدير من أجل الوفاء بآجال التسديد، وهذا ما يحرم الاستثمار من هذه العائدات التصديرية[1] ما دام العملة الصعبة تعاود الخروج إلى الخارج.

الشكل رقم 03: المعدل الوسطي لسعر الفائدة فيما بين مصارف لندن (%) وتطور خدمات ديون البلدان النامية.

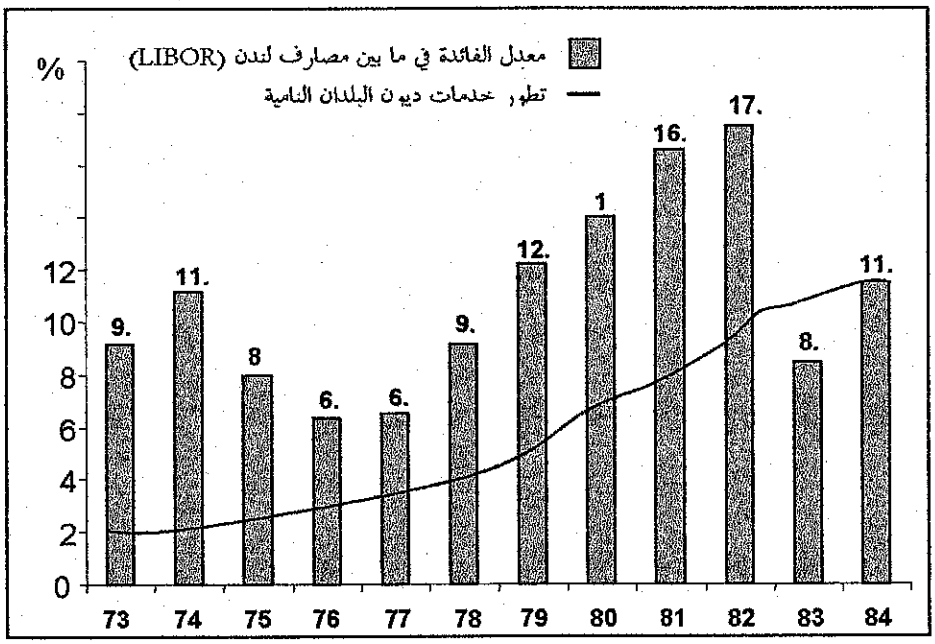

المصدر: عبد الله بولنواس، مرجع سابق الذكر، ص45.
فيديل كاسترو، مرجع سابق الذكر، ص102.

وبالتالي فمهما كان فإنّ مشكلة المديونية الخارجية لها آثار وخيمة على اقتصاديات الـدول النامية رغم كونها مورد مالي على المدى القصير.

II-2 المطلب الثاني: أثار المديونية الخارجية والحلول المقترحة:

إنّ تطور مشكلة المديونية الخارجية بشكل مذهل ومفرط، حيث لم تكن تتجاوز 67 مليار دولار سنة 1970، ثم قفزت إلى 423,3 مليار دولار، سنة 1980 لتتعدى في سنوات 1990 أكثر من 1200 مليار دولار، أي أنها تزايدت خلال الفترة (70، 90) أكثر من 20 مرة لتصل سنة 2000 إلى

[1] Bernard BRET, OP.Cit, P 162.

2700 مليار دولار أنظر الجدول رقم 07 "تطور المديونية الخارجية للبلدان النامية وبعض مجموعاتها الإقليمية للفترة 1970-2000".

أدى -هذا التطور- إلى تشويه بعض المتغيرات والموازين الاقتصادية على أوجه عديدة أهمها ما يلي:

جدول رقم 07:

تطور المديونية الخارجية لبعض البلدان النامية لفترة 1970-2000 (مليار دولار)

السنوات / الدول	1970	1980	1988	1990	1992	1995	1997	2000*
مجموعة الدول النامية	62	647	1334	1510	1667	2068	2300	2700
إفريقيا	5,7	84	165	190,3	192,8	223,3	233	.....
أمريكا اللاتينية	72,7	258,7	458,2	476,7	505,1	607,3	630	.....
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	4,4	84,3	177,3	180,8	187,7	217	230	.....
آسيا والباسيفيك	19,3	132,4	400,01	479,1	640,5	640,5	660	.....

المصدر: صالح صالحي، مرجع سابق الذكر، ص212.

* : إحصائيات مقدرة.

II-1-2: أثر الدين الخارجي على الاستثمار المحلي:

يعيق عبء المديونية الخارجية الاستثمارات من خلال ثلاث قنوات على الأقل:

أولا: تحتاج خدمة الدين إلى تحويلات خارجية تؤدي في ظل ظروف التمويل الخارجي المقيد والاستهلاك المنخفض إلى مستويات منخفضة من الموارد القابلة للاستثمار، كما أنّ ارتفاع أسعار الفائدة المحلية لإحداث التوازن بين المدخرات والاستثمارات يؤدي إلى إثباط الاستثمار.

ثانيا: تقلل "الضريبة" المتوقعة المرتبطة بخدمة الدين مستقبلا (عبء الديون المتراكمة) من العائد المتوقع من الاستثمار وحتى إلى توقيف المشاريع الاستثمارية أو بقاءها في الأدراج.

ثالثا: فإن عدم التيقن بشأن السياسات المطلوبة في المستقبل للوفاء بخدمة ديون غير مؤكدة، يميل أيضا إلى توهين الاستثمار[1] وبالفعل، أدت مشكلة الدين الخارجي عبر هذه القنوات، بعد انفجارها

[1] التمويل والتنمية، العدد3 (سبتمبر 1992)، ص44-45.

عام 1982، إلى هبوط معدلات الاستثمار هبوطا شديدا في معظم البلدان التي كانت تعاني مشاكل في ميزان المدفوعات حيث هبط متوسط نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة البلدان الخمسة عشر المثقلة بالديون من 24% في الفترة (1971-1981) إلى 18% في الفترة (1982-1987) وتدهور الاستثمار في مجموع البلدان النامية من 24,9% من الـPIB في الفترة (1970-1979) إلى 23,5% في الفترة (1980-1989)[1] باستثناء دول آسيا- جنوب شرق القارة خاصة- وبعض الدول البترولية للشرق الأوسط نظرا لملاءتها الناجمة عن المساعدات الأمريكية ذات الطابع السياسي الذي فرضته ظروف الحرب الباردة، وزيادة المدخرات المالية المتولد عن ارتفاع أسعار البترول سنة 1979 على التوالي.

II-2-2 إضعاف القدرة على التمويل:

في السنوات المبكرة من أزمة الدين ارتأى كثير من المراقبين أن البلدان المدينة تعاني من مشكلة سيولة وليس ملاءة **Solvabilité** ومن ثمّ فإنّ إستراتيجية الإنقاذ الرسمية اعتمدت على توفير أموال جديدة للتغلب على النقص المؤقت في التمويل، غير أنه حدث في كثير من الحالات أن كان المقرضون التجاريون "البنوك" غير مستعدين لتوفير تلك الأموال الجديدة وذلك أساسا لأنهم لم يكونوا متيقنين بشأن الأفاق المرتقبة لاستعادة تلك الأموال حتى في المدى المتوسط[2] ولتفادي السيناريو الذي تعرضت له بنوك الولايات المتحدة خاصة في أمريكا اللاتينية في 1982، أنظر الجدول رقم 08.

لجأت هذه الأخيرة إلى تقييد الائتمان وسحب ثقتها من الدول النامية بالتقليل من حجم القروض المقدمة لها، وفي ظل ضعف جهازها الإنتاجي الذي لا يدر قيمة مضافة، وتدني حجم الاستثمار والعوائد المتوقعة منه، وارتفاع أسعار الفائدة في المصارف الدولية، لم يبقى للدول النامية سوى صفقات التمويل الرسمي، الذي كان ميسرا نوعا ما، والذي استعملته الدول النامية في أغلب من حالة لخدمة ديونها المتأخرة والمتراكمة، وتعرف هذه الوضعية بميكانيزم التغذية العكسية - المرتدة- للديون الخارجية والتي تترجم بانتقال صاف للموارد وذلك حين تصبح مدفوعات خدمة الدين أكبر من القروض الجديدة المتحصل عليها، وفي هذا السياق نجد أن التحويلات

[1] التمويل والتنمية، العدد 2، (جوان 1995)، ص50.

[2] التمويل والتنمية، العدد 3، (سبتمبر 1992)، ص04.

الصافية السلبية لموارد الدول النامية نحو الدول الدائنة قدرت بـــ26,3 مليار دولار سنة 1985، ثم ارتفعت إلى 29 مليار دولار سنة 1986[1].

جدول رقم 08: بنوك الولايات المتحدة الأمريكية المعرضة للخطر في أمريكا اللاتينية في 1982

البنوك	النسب (من رأس مال البنك %)
مانيوفاكتشر هانوفر	262,8
كروكر ناشيونال	196,0
سيتي بنك	174,5
كيميكال	169,7
بنك أوف أمريكا	158,2
تشيس مانهاتن	154,0
بنك ترست	141,2
مورجان جارانتي	140,7

المصدر: كامل بكري، الاقتصاد الدولي "التجارة والتمويل" (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 1995) ص424.

II-2-3 التأثير على التجارة الخارجية:

لقد أدت ندرة الموارد المالية في الأسواق العالمية بسبب أزمة المديونية إلى لجوء الدول المدينة نحو زيادة صادراتها لأجل تعويض آثار انخفاض القدرة على التمويل، وخدمة ديونها، لكن عائـــد هذه الأخيرة – الصادرات– اتسم بالانخفاض نتيجة استمرار أساليب الحماية في الدول المتقدمـــة وكذا ضعف مواقفها للتفاوض على أسعار بيع منتجاتها وعدم التنوع في صادراتها، حيث أنه بلـــغ نصيب صادرات السلع المصنعة في الجزائر 2,2% خلال الفترة (1986-1992) وفي إيـــران 3,7%، و2,1% في ليبيا و5,7% في عمان و11,5% في الإمارات العربية المتحدة، في حين نجد أنّ المحروقات تشكل 96,9% من إجمالي صادرات الجزائر في 1991، 92,5% بالنسبة لإيران في 1990، 97,8% لليبيا عام 1987، 88,9% من إجمالي صادرات سلطنة عمان في سنة 1989 و84,5% من إجمـــالي صادرات الإمارات العربية المتحدة عام 1988[2].

---

[1] عبد الله بولنواس، مرجع سابق الذكر، ص53.

[2] محمد بن علي العقلا، مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية وآثارها (الإسكندرية: م. ش. ج للنشر سنة 1999)، ص53.

وهذه السياسة أدت إلى ضغط الموارد الطبيعية ونفاذ السلع الأخرى من الأسواق المحلية، وارتفاع أسعارها خاصة في ظل ميول الإنتاج الوطني منها نحو الانخفاض.

وسعيا منها -الدول النامية- لتحقيق ميزان تجاري رابح أو متوازن على الأقل لخدمة ديونها فقد اتجهت وارداتها نحو الانخفاض منتقلة من تغير **7,2%** في السبعينات إلى تغير سالب في **1986** **(-4,1%)**.[1]

II-2-4 تفاقم العجز في ميزان المدفوعات وكبح النمو الاقتصادي:

إنّ السيطرة التي تمارسها البلدان الرأسمالية الكبرى على التجارة العالمية، والتنوع المحدود لصادرات الدول النامية، والقيود المفروضة على التمويل، وانخفاض القروض الدولية مع مطلع الثمانيات نتيجة لما أدت إليه تكاليفها العالمية وتجاوزها معدلات النمو أدت إلى عجز متزايد في ميزان مدفوعات البلدان المدينة، ومن تم إلى عجز عن الاستمرار في التسديد، دون الحصول على تمويل متجدد إضافي، يكون أثره في ظل نفس الشروط، مفاقمة وضعية ميزان المدفوعات ومضاعفة الحاجة إلى التمويل.[2] والأسوأ من ذلك هو استفحال السيطرة على هذا العجز الذي يأخذ مع الوقت صفة الهيكلية أي يصبح عجز هيكلي **Déséquilibre structurel** وهو يعبّر عن الاختلال القائم بين حجم وبنيان الطلب الكلي من ناحية، وحجم الجهاز الإنتاجي ومرونته من ناحية أخرى، كما أنه يعكس في جانب منه التغيّرات التي تطرأ على هيكل واتجاه العلاقات الاقتصادية الدولية، أو التغيرات في الطلب العالمي على صادرات الدول النامية[3]، فهو إذن ناتج عن خلل أساسي في التوازن أدى إلى تدهور إمكانيات النمو الاقتصادي، الذي انخفض بشدة حسب ما يشير إليه الجدول رقم **09** "اتجاه النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية"، خاصة في أكبر الدول المدينة بعد إعلان موراتوريوم المكسيك سنة **1982**.

---

[1] عبد الله بولنواس، مرجع سابق الذكر، ص55.

[2] J.C SANCHEZ, ARNAU, Dette et développement (Alger, OPU, 1982), P25.

[3] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق الذكر، ص56.

الجدول رقم 09: اتجاه النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية (%)

أكبر الدول المدينة	معدل النمو الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي	
	متوسط (1973-1982)	متوسط (1982-1990)
الأرجنتين	0,9	0,1
الإكوادور	5,9	2,1
البرازيل	5,1	3,5
بوليفيا	2,5	0,7
البيرو	3,0	- 0,1
الشيلي	3,6	5,3
كوت ديفوار	4,5	4,2
كولومبيا	4,9	0,3
المغرب	6,3	1,0
المكسيك	5,5	4,1
الفلبين	5,4	1,2
فنزويلا	2,0	1,7
جميع البلدان النامية	4,2	3,5

المصدر: التمويل والتنمية، العدد 3 (سبتمبر 1992) ص4.

وقد وصل وزن الاستدانة لدرجة لا تخنق إمكانيات النمو الاقتصادي فحسب، بل أيضاً تقضي على إمكانيات تأمين حتى المستويات الدنيا من الاستهلاك التي تميّز أغلبية البلدان المتخلفة، التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد، ولا سيما لسد الحاجة من المواد الغذائية، ويشير التقرير العالمي للتنمية الغذائية 86-88 إلى تجاوز التبعية الغذائية في البلدان الإفريقية 70%، حسب ما هو مبين في الجدول رقم 10 "التبعية الغذائية لبعض الدول الإفريقية 86-88".

فالمديونية الخارجية لا تزال تشكل تهديداً خطيراً لاستقرار اقتصاديات الدول النامية وكذا النظام الاقتصادي الدولي حيث أن نسبتها إلى الناتج الوطني الخام فهي معتبرة في البلدان الأقل اقتراضا مثل الموزمبيق بـ 385% من PNB، تنزانيا 282%، زامبيا 261%، موريطانيا 227%، كوت ديفوار 205% على عكس البلدان الأكثر اقتراضا مثل البرازيل بـ 25% من PNB والمكسيك بـ 42%، هذا كلّه سنة 1990.

هذا وأنه في نفس السنة، وبالنظر إلى الكثافة السكانية المعتبرة في الدول النامية فإنّ نسبة الدين إلى الكثافة السكانية يعطى بالنتائج التالية: **772$** لكل ساكن في البرازيل، **1123$** في المكسيك، **1893$** في الأرجنتين، **1905$** في كوتديفوار، **86$** في تشاد، **83$** في الهند، **46$** في الصين، **1068$** في الجزائر، **93$** في بوركينافاسو، **312$** في نيجيريا. وكذلك في نفس هذه السنة دفع كل برازيلي **15$** للخارج كدفع لفوائد الدين العمومي على المدى الطويل "دون احتساب اهتلاك رأس المال"، **62$** لكل ميكسيكي، **66$** لكل أرجنتيني، ودفع كل جزائري **76$**[1].

الجدول رقم 10: التبعية الغذائية 86-88 (لدول إفريقية)

البلد	النسبة (%)
الجزائر	70,7
تونس	59,3
موريطانيا	57,2
لوزوطو	52,3
السينيغال	30,2
المغرب	28,1
كوت ديفوار	20,5

المصدر: التقرير العالمي للتنمية الإنسانية 1992.

وتشير هذه الأرقام دون شك إلى خطورة الظاهرة على الدول المدينة في العالم، وما تدفع به من اختناق لاقتصادياتها في الجوانب المالية والسياسية والاجتماعية، حيث أن هذه الضائقة المالية تصعب من عملية تعبئة الموارد المالية التي تحتاج إليها لتغطية حاجيات البيئة (**125** مليار دولار سنويا والأمن الغذائي حوالي **25** مليار دولار سنويا).

وبالتالي دفعت هذه "الحلقة الجهنمية" للديون الخارجية للعالم وخاصة "الدول الجنوب" بالدول المتقدمة إلى:

أولا : انتهاز الفرصة من أجل تعميق وتوسيع تبعية بلدان الجنوب المدينة.

[1] Bernard BRET, OP.Cit, P 162.

ثانيا: التصدي لهذه المشكلة من جانب واحد وهو إنقاذ بنوكها الدائنة، خاصة وضمان قروضها العمومية، رغم بعض الحلول المقترحة من هنا وهناك والتي على الأقل تحمل في طياتها حسن النية، على غرار بعض الخيارات المكلفة كإعادة الجدولة كما سنرى.

II-2-5 الحلول المقترحة وبروز نموذج التصحيح الهيكلي (MAS)

أ- مبادرات حل مشكلة المديونية من الدائنين والمدنيين على حدّ سواء:

تتضمن هذه المبادرات مخططات مقترحة، ومبادرات سياسية* لمحو جزء من الديون للعديد من الدول، وكذا مساعدات مالية من بعض الدول:

1- مخطط جيمس بيكر: **Plan de James Baker**

هذا المخطط قدّم من قبل وزير الخزانة الأمريكي جيمس بيكر في الاجتماع المنعقد بين توأمي بروتون وودز (BIRD – FMI) في سبتمبر 1985 ويخص 15 بلدا أكثر استدانة (عشرة من أمريكا اللاتينية وثلاثة من إفريقيا- كوت ديفوار، نيجيريا والمغرب- كذلك يوغسلافيا والفليبين) وسمي بمخطط بيكر "**Plan de Baker**" :

وهو يتمثل في القيام بإعادة جدولة للدين بأكثر من سنة لهذه البلدان مع تحفيز تدفق قروض جديدة لها في ثلاث سنوات (1986-1988)، بحيث تستقبل 29 مليار دولار منها 9 مليار دولار من قبل المنظمات متعددة الأطراف (BID – BM – FMI) و20 مليار من قبل البنوك التجارية.

هذا المخطط سمح من دون شك بتنقل الموارد نحو 15 دولة حسب تصريح "بيكر" حيث قدمت البنوك التجارية التسع مليارات دولار المتوقعة، لكن التدفقات المتعددة الأطراف نحو هذه البلدان بقيت سالبة (في 1987 و1988) قدّم البنك العالمي حوالي 1 مليار دولار وبين 1986 و1988 انتقلت مساهمة صندوق النقد الدولي في المخطط من 1,25 إلى 2,4 مليار دولار فقط.

فبالنظر إلى حجم التسديدات، والتدفقات الصافية المتأتية من البنوك، التي أصبحت تماما سلبية – أنظر الشكل رقم 04 "العالم الثالث سدد أكثر مما تلقى"- فمخطط بيكر قد فشل إذن في إنشاء دعم مستمر للموارد الصافية نحو البلدان الأكثر مدينوية.

* سنذكر بعض من هذه المبادرات على سبيل المثال ولا الحصر.

مخطط بيكر لا يمكنه أن يكون مجديا إلاّ إذا كانت الفوائد قد سددت وهـذا مـا يفـتح تحويلات صافية هامة، وإذا كان أيضا قدوم الأموال الجاهزة مغيث وضروري.

والتناقض الأساسي الذي يحمله هذا المخطط هو الاعتماد على البنوك التجارية من أجـل حل مشكلة المديونية، حيث أن حتى الاختفاء لتدفقاتها التمويلية يعتبر من بين العناصر الأساسية للأزمة[1].

فمتى كان للذئاب أن ترعى قطيع الغنم بسلام؟

2- مخطط نيكولاس برادي: **Plan de nicholas Braday**

برنامج "التخفيض الإرادي للدين" المعلن عنه في **10** مارس **1989** من قبل نيكولاس برادي، سجل انقطاع واختلاف مقارنة بالإشكالية السابقة- مخطط بيكر- فهو الأول من نوعه الذي وضع تقريب للتخفيض من المديونية، بحيث يكون محصل عليه من قبل إجراءات السوق.

الشكل رقم 04: العالم الثالث سدّد أكثر مما تلقى "1986-1990"

(بمليارات وحدات حقوق السحب الخاصة DTS)

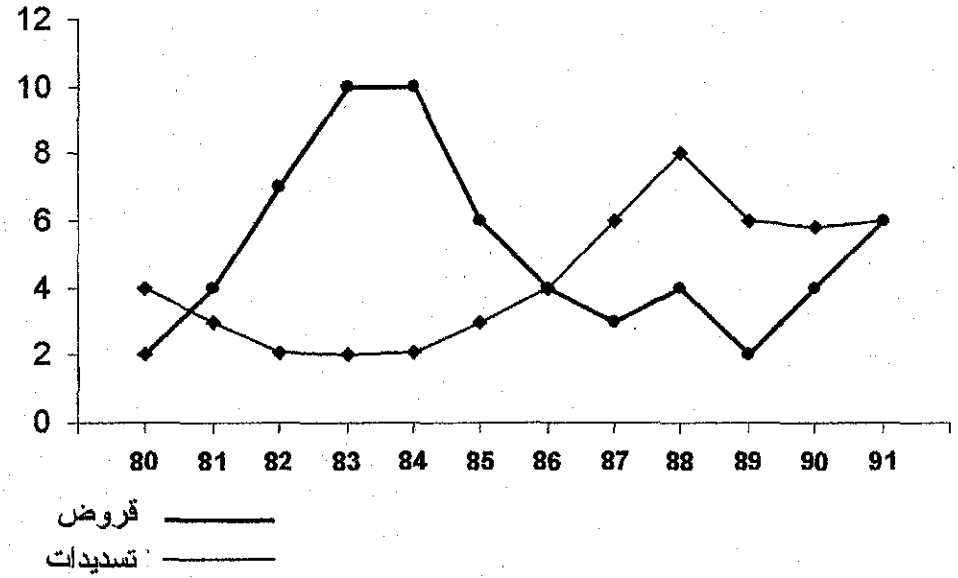

بحيث تحوّل الذمم البنكية إلى أسهم مالية بأقل قيمة، لكن مضمونة من قبل المنظمات متعددة الأطراف، وتقترح هذه الأخيرة برامج التعديل الهيكلي **(PAS)** مع تقديم نقود جاهزة جديدة من أجل تحاشي حالات تأجيل الفوائد والديون المستحقة **Moratoire**، مع إنشاء صندوق ضـمان عمومي ومتعدد الأطراف، وكان أول من خضع لهذا التمرين (المخطط) المكـسيك في جويليـة

[1] Marc RAFFINOT, Dette extérieur et Ajustement structurel (France : ed N°01, edicef/AUPELF, 1991) PP104-105.

1989[1] رغم تطبيقه في السابق لبرنامج التعديل الهيكلي، وبالتالي فهذا المخطط يسعى إلى الترويج لهذا النموذج النيوليبرالي، من أجل التحكم أكثر في زمام الأمور، خاصة في دول أوربا الشرقية ومع ظهور بوادر تدهور الإتحاد السوفياتي، فكان لابدّ من انتهاز الفرصة من جديد لاحتواء جمهورياته في حلقة النموذج الجديد.

3- مبادرتي فرنسوا ميتران وميخاييل جوربا تشوف: **François météran et Mickael Gorbatchev**

في عام **1986** دعا الرئيس الفرنسي السابق إلى خطة مارشالية عالمية جديدة لمساعدة الدول الأشد فقرا ومديونية وتوفير حجم مناسب من السيولة من مصادر رسمية ومنح تبرعات من الدول الصناعية في حدود ما نسبته **5% إلى 1%** من الناتج القومي لهذه الدول.

أما المبادرة الثانية تخص الدعوة إلى تقليل حجم الديون المصرفية المستحقة للمصارف التجارية وإنشاء مؤسسة دولية متخصصة في شراء ديون الدول النامية بنسبة خصم معينة، بالإضافة إلى جعل كافة الحلول المطروحة لهذه المشكلة تحت إشراف ورعاية الأمم المتحدة باعتبارها الهيئة الدولية التي تضم كلا من الدول الدائنة والمدينة.[2]

4- مبادرتي منظمة الأمم الإفريقية ولجنة الجنوب:

وكانت الأولى في عامي **1984**، و**1987** والداعية إلى اتخاذ الإجراءات التي تساعد على وجود عدالة في توزيع أنصبة وعوائد التجارة الدولية ومعونات التنمية وإصلاح نظام النقد الدولي بالإضافة إلى تسديد جزء من الديون الثنائية، الرسمية بالعملات المحلية للدول، وتخفيض أسعار الفائدة على القروض القائمة الحالية، وتحديد سقف المديونية لمدفوعات خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات الدول المدينة والحصول على فترة سماح لسداد خدمة الديون قدرها عشر سنوات.

أما مبادرة لجنة الجنوب والتي اقترحت إطار عام لحل مشكلة ديون الدول النامية وإلغاء الديون الحكومية وتحويل القروض المضمونة من الحكومات المدينة الأشدّ فقرا إلى قروض طويلة بسعر فائدة منخفض **(02%)** وإنشاء مخصص طوارئ لمواجهة تعثر بعض الدول الفقيرة وعجزها عن التسديد وذلك بمعرفة صندوق النقد الدولي بعد زيادة الموارد المالية المخصصة لهذا

---

1 Marc RAFFINOT, OP.Cit, P 105.

2 محمد بن علي العقلا، مرجع سابق الذكر، ص58.

الغرض وتعديل شروط صندوق النقد الدولي ومنح الائتمان التعويضي للدول التي تعاني من اختلال في ميزان مدفوعاتها.

5- مبادرتي دولة الكويت والمملكة العربية السعودية:

وتتمثل مبادرة دولة الكويت في دعوة أمير الكويت الدول الدائنة إلى حل مشكلات ديون الدول النامية من على منبر الأمم المتحدة عام **1989** عن طريق تنازل الدول الكبرى الدائنة عن جزء من ديونها المستحقة على الدول الفقيرة، في حين تبرز الثانية من خلال مؤتمر القمة الدولية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في "داكار" بالسينغال عام **1991** والمتضمنة إلغاء بعض الديون المستحقة لها على بعض الدول الإسلامية الفقيرة[1].

ب- الخيارات الاقتصادية المتاحة:

إن ما تؤديه آثار المديونية من اضطرابات اقتصادية ومن عجز هيكلي وقصور في نظامها الاقتصادي- الاجتماعي، تضع البلدان المدينة أمام الخيارات التالية.

1- التوقف عن التسديد: وهو أن يتوقف البلد عن تسديد أقساط ديونه، ويسدد مستحقات خدمة الديون وهذا الخيار صعب، لأنه يحرم البلد من الاقتراض مستقبلا فضلا عن احتمال إعلان إفلاسه وما يترتب عن ذلك من إمكانية مصادرة ممتلكاته بالخارج من أجل الوفاء بالدين.

2- أن يخفض البلد من وارداته ويستمر في خدمة دينه: وهذا الخيار صعب لأنه يعتمد على وجود ثقة كبيرة بين الحكام والمحكومين ونحن نعلم أن معظم أنظمة الحكم في البلدان النامية تفتقد إلى هذا العنصر الذي يجعل الشعوب تتقبل التضحية وتتحمل التكاليف[2].

3- خيار إعادة الجدولة: **Rééchelonnement de la dette**

لما يكون بلد ما في حالة عدم احترام أجل تسديد ما استدان به فهو في الواقع بلد في حالة "توقف عن الدفع" وفي مثل هذا الوضع لا يمنحه أحد نقود جديدة، ولذا قامت الدول الدائنة والمدينة بإحداث منهجية تسمى إعادة الرزنامة أو إعادة الجدولة تسمح باجتناب التسريح

[1] محمد بن علي العقلا، نفس المرجع، ص58.

[2] صالح صالحي، دراسات اقتصادية (البصيرة) العدد 1، (السداسي1، 1999)، ص120.

بإفلاس المدين وتحافظ على مصالح الدائن، حيث أن تأجيل موعد التسديد للدين أفضل من التوقف النهائي عن تسديده[1].

فإعادة الجدولة تختص بتأجيل من جديد مواعيد تسديد القرض نحو المستقبل، فإذا كنا بصدد تأجيل بسيط، كما تصوره **LINDERT** فمن الواضح أن هذا يمثل خسارة بالنسبة للمقرض، خسارة تقاس بحساب الفرق بين القيمة الحالية **Valeur Actualisée** (نفترض أنّ سعر الفائدة الابتدائي للقرض مرتبط دائما بسعر القيمة الحالية للمقرض **Taux d'actualisation**).

إذا كان التسديد الواجب تسديده خلال السنة الجارية (السنة **0**) يساوي **R**، وأنّ هذا التسديد يؤجل إلى السنة **n**، وكان معدل الفائدة "**i**" فالخسارة بالنسبة للمقرض، بالقيمة الحالية تساوي:

$$P=\frac{R}{(1+i)^n}-R$$

لكن في كل الأحوال، هذا لن يكون دوما: كذلك إعادة الجدولة تؤدي على الأرجح إلى ارتفاع في سعر الفائدة المطبق على المبلغ المعاد جدولته، هذا يمكن أن يعوض الخسارة الناجمة عن فعل التأجيل للمواعيد، وكذلك يؤدي إلى ربح المقرض، فإذا كان معدل الفائدة بعد إعادة الجدولة يحصل عليه بواسطة تطبيق هامش"**h**" على المعدل السابق يمكننا كتابة الربح للدائنين بالقيمة الحالية بالشكل التالي:

$$G=\frac{R(1+i+h)^n}{(1+i)^n}-R$$

وهكذا يكون الربح بالنسبة للمقرض بالقيمة الحالية مادام **h** موجب.

إذا كان **h = 0**، فلن يكون هناك لا ربح ولا خسارة.

وبالتالي فإنّ إعادة الجدولة تعظم من الخطر المستقبلي في حالة التوقف عن التسديد[2].

فهي إذن تعتبر الخيار والموقف الأنجع للدائنين، لأنه مع توفرها لن يفكر المدين في التهديد بالتوقف عن التسديد، بل يلجأ لها، حتى أنه يطلبها ويلح عليها أحيانا رغم ما تحمله في طياتها من مبادئ وشروط صعبة الالتزام والتطبيق وهي:

---

[1] Ahmed HENI, La dette (ALGER : ed, ENAG, 1992), P 40.
[2] Marc RAFFINOT, OP.Cit, P84.

أ- ترسيم حالة التوقف عن الدفع التي هو فيها المدين والذي يتعين عليه إثبات عجزه عن الوفاء بالالتزامات الخارجية من خلال كشف الحساب الجاري للمدفوعات، بمعنى أنه يعترف بفشل خطته في توظيف القروض وعجزه في توليد الموارد الضرورية، وبالتالي فهو يمنع من استمداد قروض إعادة التمويل على من يشاء دون رخصة دائنية.

ب- التوزيع العادل للعبء: وهو تخفيض نسبة من حجم الدين من طرف الدول الدائنة، لكن هذا المبدأ لم يطبق أساسا في اتفاقيات إعادة الجدولة، رغم ما جاء به مؤتمر ترينداد سبتمبر 1990 في اجتماع "الكومن ولث" **COUMEN WELTH**، حيث اقترح وزير المالية البريطاني "**JOHN MAJOR**" إلغاء جزء هام من مخزون الدين للبلدان ذات المديونية الثقيلة وذات الدخل المنخفض، وتمت كذلك الموافقة علية رسميا من طرف مؤسسات بروتن وودز سنة **1991**.

ج- مبدأ المشروطية وهو يتضمن شرطان هامان:

1- يتحمل البلد المدين دفع فوائد التأخير على أقساط الدين المؤجل حتى لا يتمادى في طلبات إعادة الجدولة وتكون أسعار فوائد التأخير أكبر من أسعار الفوائد الرسمية على القروض التي تعاد جدولتها.

2- تعهد البلد المدين بإجراء سلسلة من التغيرات الاقتصادية اللبرالية انطلاقا من توصيات برامج صندوق النقد الدولي يبين فيه كيفيات التغيير ومدّته، ويترجم البلد المدين هذا الاتفاق في شكل خطاب للنوايا يرسل للصندوق للموافقة عليه ليتحوّل إلى اتفاق ملزم يتابع خبراء الصندوق تنفيذه بدقة.

وهذا الشرط يفسر ميول كبير لنادي* باريس **CLUB DE PARIS** لمعالجة ديون الدول النامية وفق شروط مؤتمر تورنتو، الذي يؤكد على ضرورة الخضوع إلى برامج

---

* نادي باريس هو المحفل متعدد الأطراف الذي يساعد البلدان النامية على إعادة هيكلة ديونها للحكومات وائتمانات التصدير المضمونة رسميا، ومن الناحية التقليدية يساعد نادي باريس الدول المدينة على حلّ مشكلة السيولة الدولية المؤقتة بإعادة هيكلة الاستحقاقات التي حان أجلها إلى فترات موحدة مدتها سنة إلى ثلاث سنوات. وهناك نادي لندن Club de Londre ويجمع ممثلي الدائنين الخواص لنفس المدين وهو يجتمع بعد اختتام أعمال نادي باريس، وهو يقوم منذ 1976 بالتخفيف من حدّة المديونية بوسائل عديدة منها:

1- مقايضة الديون مقابل سندات بمبلغ أصلي منخفض (مبادلات الخصم) أو بأسعار فائدة أقل من سعر السوق وتكون مقرّرة سلفا (مبادلات سعر التعادل)

2- تحويل الديون إلى أسهم ر أس المال (أنظر : Ahmed Henni 1992)

التصحيح الهيكلي. هذه الأخيرة (PAS) تمثل حزمة من السياسات عبثت وشكلت في مخابر صندوق النقد الدولي، وحقنت في اقتصاديات الدول المدينة دون شفقة، وهذا ما يفسر أثارها الوخيمة، كما يفسر تخصيصنا لها الفصل المقبل.

الفصل الثاني

بروز التصحيح الهيكلي كنموذج للتنمية

مقدمة:

بعد نيل الدول النامية استقلالها السياسي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عمت عمليات التحرّر والمطالبة بحقوق الشعوب المستعمرة بتقرير مصيرها بنفسها، اتخذت حكومات هذه الأخيرة اتجاهات تمكنها من تحقيق استقلالها الاقتصادي كذلك وتحريره من التبعية الخارجية للدول الرأسمالية، وقد اتجه العديد منها إلى تطبيق وانتهاج استراتيجيات تنموية تميل ميولا كبيرا للفلسفة الاشتراكية كل على طريقته: إستراتيجية إحلال محل الواردات، الصناعات المصنعة (الجزائر)...إلخ.

وقد تمكنت سياسات إحلال محل الواردات من تحفيز الإنتاجية بصفة فعالة حسب معطيات البنك الدولي وعن تايلور **Taylor** ورفقائه (سياسات إحلال محل الواردات تهتم بالإنتاج المحلي للاستهلاك المحلي وتشجيع كذلك إنتاج متنوع، وكذا الاستقلالية الاقتصادية للبلد خاصة في قطاع السلع والخدمات الأساسية، وقد طبقت بثقة وبشجاعة في أمريكا اللاتينية بين **1960** و**1973**)[1]، وما دعا إلى الاهتمام أكثر بهذه الإستراتيجية ذلك أنّ الانتعاش الذي عرفته أسواق المواد الأولية والمحروقات في الستينات والسبعينات، وما جعل منها كذلك دولا مستقطبة للاستثمارات المباشرة خاصة في دول جنوب شرق آسيا وظهور ما سمي بالصناعات الهاربة **« Runaway industries »**.

فكل هذه النتائج وفي ظل ظروف الحرب الباردة تمثل تهديدا خطيرا على رواد الاقتصاد الليبرالي وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية التي لعبت وإلى جانب الدول الأوربية خاصة بريطانيا – وبناءا على حقيقة تاريخية عرفها "أمير ميكيافيللي" في عصر النهضة كما يعرفها اليوم خبراء البنتاجون وهي أنّ القوّة "تستمدّ من الثروة" – دورا بارزا في إضعاف دول الجنوب وإخضاعها للهيمنة من خلال إيقاف وتكسير النتائج المحققة سابقا بشتى الوسائل.

فنجد أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها يسعون منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى خلق أنظمة اقتصادية لخدمة الرأسمالية العالمية وترويج التجارة العالمية نظرا لما شهدته فترة ما بعد الحرب من ضيق واختناق لنمو التبادلات الدولية، خاصة ما سجل في أوربا من نشاط في التغيرات الاجتماعية (ارتفاع الأجور مثلا) التي تؤدي تدريجيا إلى تقليص هامش الربح للمؤسسات.

---

[1] Walden BELLO, les plans d'ajustement structurel un succès pour qui ? Dans le procès de la mondialisation, Edward goldsmith et Jerry mander (Paris : ed FAYARD, 2001) P238.

وكان أهم هذه الأنظمة والمشاريع الليبرالية:

1. مشروع مارشال: الذي أدى إلى تحفيز، وتوطيد العلاقات الليبرالية عن طريق الترابط المشترك والمتنامي بين الدول.
2. اتفاقية الجات **GAAT**: والتي تهدف منذ التأسيس الأولي لها في مؤتمر هافانا سنة **1947** إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة الدولية والعمل على توفير برنامج للمفاوضة التجارية متعددة الأطراف ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية، والذي تجلى – البرنامج– في إنشاء المنظمة العالمية للتجارة **OMC** في **01-01-1995** بمراكش[1].
3. مؤتمر بريتون وودز **Bretton Woods** سنة **1944**: والذي انبثق عنه وفقا للمشروعين المقدمين من طرف الاقتصادي الانجليزي" **Keynes**" والأمريكي" **Hwait**" أهم مؤسستين دوليتين ماليتين: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (**FMI, BIRD**) بحيث يهدف الأول إلى تحقيق الاستقرار النقدي والمحافظة على أسعار الصرف[2] في حين تهدف المؤسسة الثانية إلى حلّ مشكلة التعمير في الدول المدمرة من الحرب إلى جانب المشروع الأول، وتنظيم عمليات الائتمان الدولية بغرض حل مشكلة تنمية اقتصاديات الدول المتخلفة، وتحويل الموارد اللازمة لها[3].

أما عن هدف حلّ وتخفيض مشكلات الدفع الخارجي للدول التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها، كان هدفا قليل الأهمية و لم يقتصر سوى على بعض الدول الأعضاء كفرنسا في نهاية سنوات الخمسينيات حيث طبقت هذه الأخيرة برنامجا تصحيحيا لاقتصادها بصفة طوعية (إرادية)، وتعتبر الشيلي عموما البلد المطبق لأطول برنامج تصحيح هيكلي وكان هذا منذ سنة **1973** مباشرة بعد الانقلاب المنفذ من قبل الجنرال **Augosto Pinochet** ضد حكومة الرئيس **Salvador Allende** وحصولها على القرض المشروط من قبل **FMI** وكانت من البلدان القليلة التي حصلت على هذه القروض المشروطة.

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2000) ص234.

[2] مصطفى محمد عزّ العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية (بيروت: الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر، ط1، 1988) ص315.

[3] H.Bonnet,D.Berthet, les institutions financières internationales « que sais je » (Paris : éd Bouchen 1984), PP 39-40.

لكن عندما انفجرت أزمة مديونية العالم الثالث سنة **1982** وفرت الأزمة الفرصة المثالية للاستمرار في برنامج "ريجن" الخاص بإخضاع من جديد دول الجنوب عن طريق مخططات التصحيح الهيكلي[1]، ومن هنا بدأت عملية تعميم وعولمة "التصحيح الهيكلي" وفقا للأسس النظرية التي تهدف خصوصا إلى تخلي الدولة عن تدخلها في الحياة الاقتصادية وكذا فسح المجال أمام السوق وتحرير التجارة الخارجية وترويج الصادرات كوسيلة للاندماج في الاقتصاد العالمي إلى جانب دور رأس المال الأجنبي والقطاع الخاص في التنمية.

وقد ترجمت هذه المبادئ النظرية في مخابر صندوق النقد الدولي إلى مجموعة سياسات كي يتم حقنها في اقتصاديات الدول المدينة، ولهذا اتبعنا الخطوات التالية لدراسة النموذج:

المبحث الأوّل: الأسس النظرية والنموذجية لبرنامج التصحيح الهيكلي.

المبحث الثاني: سياسات التصحيح الهيكلي وآثارها.

[1] Walden BELLO, OP.Cit, PP 235–239.

I) المبحث الأول: الأسس النظرية والنموذجية للتصحيح الهيكلي

تضم الأسس النظرية مختلف القواعد والأفكار التي تمّ تصورها لبناء اقتصاد السوق على أساس مبادئ الحرية والتي عرّفها آدم سميث في تعبيره المشهور "دعه يعمل، دعه يمر"، لتكلل في الأخير بمجموعة نماذج اقتصادية كلية نتعرف عليها لاحقا.

I-1 المطلب الأول: الأسس النظرية والتصورية لبرنامج التصحيح الهيكلي:

فالأسس النظرية والتصورية لصندوق النقد الدولي في برنامجه التصحيحي في الدول النامية، تبقى من نتائج ممارسة حضارة تصورية لحالة تنمية اقتصادية واجتماعية، محددة بتقدم علمي وتقني خاص وفي وسط جغرافي واقتصادي خاص.

فهي تعكس صورة لنماذج الإنتاج، الاستهلاك، التراكم والنماذج الاجتماعية، والثقافية للأنظمة الليبرالية والرأسمالية بصفة عامة والمجتمعات الغربية بصفة خاصة، ومن جهة أخرى فهي إسقاط للحاجات والمصالح الخاصة بالمجتمعات الصناعية من النوع الأورو- الأمريكي – « Euro Américaine » والتي تقدم باقي النموذج المرجعي للعالم الثالث، وعلى العموم يمكن إدراج أسس هذا الأخير في النقاط التالية.

I-1-1 المكانة المركزية للنمو في برامج التصحيح:

مفهوم النمو يشغل مكانة هامة في منطق نموذج المؤسستين (FMI) و(BM) منذ نشأتهما في 1944، فالنمو الاقتصادي بالنسبة للبنك العالمي فهو معرّف كهدف مركزي للتنمية، وقد نلمس هذا في الفقرة الثالثة من تقريره الأولي لتنظيماته.[1]

وقد جاء هذا التركيز على النمو كأساس لنموذج التبادل الحر في بداية الأمر خاصة بعد الانتقادات الموجهة إلى محدودية استراتيجيات "إحلال الواردات"، وزيادة على ذلك الدراسات العديدة والتي تؤكد أكثر من أي وقت مضى على الروابط الإيجابية بين الصادرات والنمو الاقتصادي (M. Michaely. 1977. B. Balassa. 1978)[2] وهذا ما يمثل تدعيما للنظريات الكلاسيكية للتجارة الحرّة لأدم سميث ADAM SMITH ودافيد ريكاردو D. RICARO إلاّ أنّه ومن أجل بناء نظرية جديدة للتبادل الدولي تعرضت هذه الأعمال لانتقادات عديدة والتي تأخذ

[1] Bruno SARRASIN, Ajustement structurel et lutte contre la pauvreté en Afrique (Paris: ed, L'Harmattan, 1999), P 14.
[2] Hakim BENHAMOUDA, OP. Cit, P 99.

طابع تكميلي لما سبق ونلمس هذا في أعمال **P. KRUGMAN 1981** والـذي اهـتم بتـأثير المردوديات غير الثابتة على التخصص الدولي والنمو غير المتكافئ بـين الـدول. فبالنـسبة لـه الاقتصاديات السلمية **Les économies d'échelles** تسمح للدول بامتلاك مخزون مرتفـع في رأس المال وبالتالي حصولها على فرصة أو ميزة في التكلفة والتي تشجع تراكم رأس المال وتعزّز من ميزتها أو فرصتها الأولية[1].

إذن فالاقتصاديات السلمية سيكون لها في أساس النموذج أثر تراكمي للنمو والمنافسة، حيث يعتبر **P. KRUGMAN** أنه من الصعب تعريف سياسة أخرى من غير سياسة التبادل الحرّ وأنّـه يجب الاستمرار في ممارسة التجارة الحرّة بالرغم من أنها سياسة من الدرجة الثانية، حيث أن التبادل الحرّ يمكن أن يكون أحسن من سياسة حمائية وسهل الممارسة بتشوهات أقل[2].

وبالتوازي مع الأعمال على المستوى التجارة الدولية والنمو نميز أعمال أخرى ترتبط أساسا بفكرة المردود السلمي والذي يلعب دور بالغ الأهمية في ديناميكية الاقتصاد ودفع النمو الاقتصادي وذلك من خلال العلاقة الهندسية على مستوى الاقتصاد الكلّي المقدمة في شكل دالة أسية معممة من طرف **"HALDI WHITCOMB 1967, Silberston 1972,Pratten 1971"**.

$$C = a X^n$$

C : تمثل التكلفة الكلية

X: القدرة الإنتاجية الفيزيائية (المادية)

a: ثابت موجب أو معامل الإحلال

n: يمثل المعامل السلمي[3]

بحيث :

$$n = \frac{\overline{C_m L}}{C_m L}$$

$\overline{C_m L}$: التكلفة الحدية على المدى الطويل

$C_m L$: التكلفة المتوسطة على نفس المدى.

إذا كان $n = 1$ يعني $C_m L = \overline{C_m L}$ ومنه المردود السلمي ثابت ما يستلزم نمو اقتصادي ثابت.

---

[1] IBID, P 99.
[2] IBID, P 100.
[3] Abdelkader SID AHMED, Economie de l'industrialisation à partir des ressources naturelles, I.B.R Tom1 (Alger, OPU, 1989) P 391.

إذا كان $n > 1$ أي $\overline{C_mL} > C_mL$ ومنه المردود السلمي متزايد ما يستلزم نمو اقتصادي متزايد.

إذا كان $n < 1$ أي $\overline{C_mL} < C_mL$ ومنه المردود السلمي متناقص ما يستلزم نمو اقتصادي متناقص.

وإذا كان النمو يترجم بارتفاع في الإنتاج الممكن بواسطة نمو الادخار والاستثمارات، يمر كذلك باستخدام أساسي للعمل المنتج* والتكنولوجيات الجديدة من أجل دعم التنمية – **P.ROMER** و**L.Lucas**، حيث ركز الأول على دور الابتكارات التكنولوجية في دفع النمو وألح الثاني على تراكم رأس المال البشري ودوره في زيادة النمو –حيث يمثل الحاجة الضرورية لبلدان العالم الثالث من أن تنفتح على الخارج، فهذه الوجهة نحو التنمية تسجل في نظريات ونماذج التغيير الهيكلي **Les Théories et Modèles de changement structurel** المرتبطة بالنمو الاقتصادي السريع والمعمم– النمو المتوازن عند **Neurks** والنمو اللامتوازن عند **Hirchman** ونظرية الدفعة القوية **Rosentan RODAN**– الذي يقلل من الأثر الذي يمكن أن تؤديه العناصر الخارجية على الاقتصاد الوطني، بوضع التطور أساسا على التغيرات في الهياكل الاقتصادية المحلية **Domestique** " **Todaro 1989**" هذا التصور الخاص للنمو وأثاره ممكن أن يعرف كأحد الأولويات لنموذج التنمية المدافع عنه من قبل البنك العالمي (**BM**)[1]. والذي يعطي أولوية هامة للنمو ودعمه رغم أنه كمي واقتصادي محض، لتحقيق هدف نوعي واجتماعي والمتمثل في ارتفاع دائم للمستوى المعيشي والتقليل من الفقر؟

2-1-I المكانة المعطاة لتدخل الدولة في الاقتصاد:

يستقي النموذج – التصحيح الهيكلي– دور الدولة في الاقتصاد من المفهوم الكلاسيكي للدولة والمقدم بالصفة الواضحة من قبل آدم سميث **ADAM SMITH** منذ **1776** "حسب نظام الحرية الطبيعية، السلطة ليس لها سوى ثلاث واجبات عليها القيام بها، ذات أهمية كبيرة لكن بسيطة وواضحة بالنسبة للمعنى المشترك:

أولا: واجب حماية المجتمع من العنف وسطو المجتمعات المستقلة الأخرى.

ثانيا: واجب الحماية الممكنة لكل فرد من المجتمع من الظلم والاضطهاد الممارس من قبل فرد أو أفراد آخرين، أي واجب إقامة ووضع إدارة دقيقة للعدالة.

---

* حيث على مستوى الاقتصاد الكلي يمكننا تمييز قانون فاردور Verdoor والذي يترجم العلاقة التجريبية بين معدّل نمو إنتاجية العمل ومعدّل نمو الإنتاج للصناعة المعملية $R = a + bq$ حيث R يمثل معدّل نمو إنتاجية العمل و q معدّل نمو الإنتاج الصناعي بالقيمة المضافة a و b ثوابت موجبة.
Voir. ABDELKADER SIDAHMED- économie de l'industrialisation..P390

[1] Bruno SARASSIN, OP.Cit, P 14.

ثالثا: واجب وقاية وإقامة بعض المنشآت والمؤسسات العمومية التي لا يمكن أن تكون أبـــدا في خدمة الفرد أو مجموعة من الأفراد، إقامة وصيانة هذه المؤسسات لأنّ الأرباح أو الفائـــدة لـــن تكون أبدا مسددة للنفقة على فرد أو مجموعة أفراد بل تسمح بصفة متواترة القيام بهذا التسديد إلى المجتمع برمّته"[1].

أما فريدمان **M. Friedman**، زعيم النيوليبرالية يرى في كتابه "حرّ في الاختيار" أن قيـــام الحكومة بالتوسع إلى ما هو أبعد من وظائفها الأساسية (أي المصلحة العامة مثل الدفاع والنظـــام العام ولكن ذلك لا يشمل الخدمات البريدية)، فهذا التوسع حسبه سيمثل عقبة في وجه استعمال الموارد بكفاءة ويعيق التقدم الاقتصادي ويحد من الحراك الاجتماعي، وفي خاتمة الأمر يحـــد مـــن الحرية السياسية كذلك[2]، ولهذا نجد فريدمان وهو يقترح على الدول النامية من خلال اقتراحاتـــه المباشرة للشيلي بمناسبة المؤتمر حول التنمية في **1975** المنعقد بهذا البلد والذي كان يصب ويؤكـــد على ضرورة تقليص القطاع العام بواسطة تحويلات النشاط نحو القطاع الخاص، كـــذلك إلغـــاء الحواجز الجمركية والقيود الخارجية الواقية للصناعات المحلية، وفيما يخص الاستثمارات أكّد أنّه لا يرجو أي نوع من المراقبة للدولة على سوق الرساميل"[3].

في الوقت الذي يقدّر فيه الإنفاق الحكومي كجزء من إجمالي الناتج العـــام في عـــام **1989** بألمانيا **46%** وفي فرنسا **49%** (اقتصاد أكثر قابلية للتوجه اللاسوقي)، في حين قدرت هذه النسبة في كوريا الجنوبية **18%** والهند **17%** رغم أنّهما يصنّفان من البلدان الأقل ليبرالية والأكثر تـــدخلا من فرنسا وألمانيا؟

مقابل هذه التحاليل النظرية التي تمجد دور السوق في تحقيق الفعالية الاقتصادية من خـــلال الدعوة نحو التقدم والحرية الفردية والعمل على الخصائص الاقتصادية مثل التنويع في المنتوجـــات، تراكب العلاقات الفرعية المشتركة، الاستمرار في عملية تطوير الآلة فهو –السوق– حسب **Jean Robinson** الاختراع الذي يقتصد في الـــسياسات (**A police saving innovation**) وهـــذه الوظيفة الأولى للسوق سمّاها **N.KALDOR** بالوظيفة التعويـــضية، **La fonction Allocative**

---

[1] Jaques BRASSEUL, les nouveaux pays industrialisés et l'industrialisation du tiers monde, (Paris : éd, Armand Colin, 1993), P 94.

[2] تشارلز وولف الابن، الأسواق أم الحكومات، ترجمة د. علي حسين حجاج ومراجعة د. غسان أومت (عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، 1996) ص18.

[3] Moïses IKONICOFF, « Théorie et stratégie du développement, Le Rôle de l'état », Revue Tiers monde, t XXIV, n° 93, (Janvier- Mars 1983), P 16.

ونميز في هذا الإطار الوظيفية الخلاقة (المنشئة) للسوق **La fonction créative** والتي تعتبر الأكثر أهمية بالنسبة للدول النامية. والتحاليل المقارنة التي أشار إليها **Heilborner** في تعظيم نجاح السوق مقارنة بالأنظمة الاقتصادية الكبرى التي تصورتها البشرية من أجل حلّ مشكل التـــدرة والمتمثلـــة حسب هايلبورنر في التقليدية (مثلا: مصر الفرعونية)، السلطة (في الحالات المخلفة من **Colbert** إلى **Stalin**)[1]، ثم السوق، نجد التحاليل النظرية التي تمجد الدور التدخلي للدولة وهذا خاصة عند المتمركسين الجدد، كذلك حيث يرى غالبريث **Galbrait** وهو من أنـــصار هـــذا التيـــار **Néo markxisme**، ومعه كتابه "عصر غياب اليقين" أنّ السياسات الحكومية وتدخل الحكومة أمران أساسيان لإحداث الاستقرار الاقتصادي والفعالية الاقتصادية وكذلك العدالة الاجتماعية المحسنة.[2]

بين فريدمان وغالبريث يمكننـــا تمييـــز مـــا يـــسمى التـــدخل الجديـــد للدولـــة **Néo-interventionnisme** والذي يستوحى خاصة من تجربة كوريا الجنوبية ومن الـــدول المـــصنعة حديثا **NPI** عامة، حيث البلدان النامية بحاجة ماسة لمثل هذا التدخل الأمثل للدولـــة وفي نفـــس الوقت هو بمثابة الحجم الأمثل للسوق حيث تعاني هذه الأخيرة من ضعف ولـــيس مـــن فـــيض السوق، وبين ضعف السوق وفيضه فإنّ القدامى (**DOMAR 1957**) والتيار الكينـــزي الجديـــد (**STIGLITZ 1988**) يصران ويلحّان على أنّ السوق يمكن أن ينتج اخـــتلالات في التـــراكم، القرض، وسوق العمل، لكن يبقى الموزع لنتائج مرضية لمجمل السلع (البضائع) النوعية. فتوســـع السوق يجب أن يكون لا جد كبير ولا جد متقلص بل أمثل عكس نظرة النيوكلاسيك[3].

وقد برهنت التجارب العملية على محدودية كل من التدخل التام والمسيطر للدولـــة (**Tout état**) والتوسع التام للسوق (**Tout marché**)، فعن فشل الخيار الأول لا يوجد أفضل مثال من تطور الاقتصاد السوفياتي، حيث تمركز السلطة الاقتصادية كان يفترض أن يؤدي إلى نمو ســـريع واستدراك لمستويات المعيشة المحققة في الاقتصاديات الرأسمالية، حيث كـــان الاتحـــاد الـــسوفياتي **URSS** في تنافس شديد معها.

وحتى لا نقلل من النجاحات الأولية في تشكيل صناعة ثقيلة وانتشار الخـــدمات الجماعيـــة الأكثر أهمية، نجد أن نضج النظام السوفياتي كان قد ميزه نوع من التبذير لأرباح الإنتاجية، غياب

---

[1] Jaques BRASSEUL, les nouveaux pays industrialisés..., OP.Cit, P 91.

[2] تشارلز وولف، الابن، مرجع سابق الذكر، ص17.

[3] Robert BOYER, « état , marché et développement : une nouvelle synthèse pour le XXI[ème] siècle ? » (PARIS : CEPREMAP, CNRS, EHESS, 1998), P 03.

تلك النقلة النوعية نحو الاستهلاك الوفير* consommation de mass بغض النظر عن التوترات السياسية المتولدة في مركز النظام السلطاوي.

بالمقابل ليس هناك أفضل مثال عن محدودية التدخل التام للسوق « Tout marché » من كارثة الشيلي (Pieper, Taylor 98) حيث بعد 1973 اتخذ هذا البلد إستراتيجية جدّ ملاحظة من جانب المنطق السوقي، حيث قامت هذه الإستراتيجية بالقضاء على معظم التدخلات العمومية[1] بحيث نشهد في نهاية سنوات 1980 تحوّل تام للاقتصاد الشيلي بحيث تمّ خوصصة 600 مؤسسة، وبقاء أقل من 50 مؤسسة بين أيدي الدولة، تخفيض الحواجز الجمركية والتعريفات الجمركية إلى معدّل موّحد مقلص 10% وغيرها من الإصلاحات الأخرى الأكثر توجها نحو السوق في شتى ميادين الاقتصاد، فكانت النتائج جدّ وخيمة كانخفاض النمو إلى 2,6% للفترة (1974-1989) أي سنوات Pinochet بعدما كان يزيد عن 4% للفترة (50-1961) وعن 4,6% للفترة (1961-1971)[2] وتفشي الآثار الاجتماعية كالفقر والبطالة وغيرها.

وحتى أن النجاح المحقق في بعض دول أمريكا اللاتينية قد تحقق حسب دراسة البنك الأمريكي المشترك للتنمية (Inter American development Bank 1996) ليس من إستراتيجية (tout marché) لكن على العكس من المرحلة التصحيحية السابقة التي أعادت إدخال نسبة ملائمة من الرقابة العمومية[3]، أمّا عن ما سميناه سابقا بالتدخل الجديد للدولة أو التوسع الأمثل للسوق فأفضل مثال على غرار تجربة كوت ديفوار في نهاية السبعينات، كوريا الجنوبية حيث تمثل الدولة عامل من العوامل الهامة في تنمية وتنويع القطاع الصناعي الذي عرف مند 1965 على أنّه النتيجة الأكثر دهشة لتطبيق النظريات الاقتصادية الليبرالية، فتصدير المواد المصنعة لم يكن له أن يصبح عامل ديناميكي للنمو -حسب بعض الاقتصاديين- إلاّ بفضل خلق الشروط التي سمحت بالعمل الحرّ لميكانزمات السوق على المستوى الداخلي وتقييم المزايا المقارنة على المستوى الدولي[4].

ومن خلال هذه الرؤية الفكرية والتجريبية للمكانة المعطاة لتدخل الدولة والسوق في الاقتصاد، وعن التدخل الجديد للدولة أو التوسع الأمثل للسوق، يمكننا أن نلمس ذلك النقص

* يمثل هذا الاستهلاك آخر مرحلة من مراحل النمو عند روستو.

[1] Ibid, P 9.
[2] Walden BELLO, OP. Cit, PP 240-241.
[3] Robert BOYER, OP. Cit, P 09.
[4] Moïses IKONICOFF, OP. Cit. P 17.

النظري عن فشل تدخل الدولة وكذلك عن محدودية التدخل الجديد للدولة أو التوسع الأمثل للسوق، ونلمس كذلك غياب تجارب فشل هذه الإستراتيجية الأخيرة وبالتالي يمكننا رسم المنظومة التالية:

	السوق	الدولة أو اللاسوق	التدخل الجديد للدولة أو التوسع الأمثل للسوق
التأييد	نظرية الأسواق التنافسية وتدعمها أمثلة وتجارب بعض الدول	نظرية الاقتصاد القائم على التخطيط والرفاه تدعمها أمثلة وتجارب بعض الدول	الكينزيون الجدد وتدعمه أمثلة وتجارب بعض الدول
المعارضة	نظرية خاصة بفشل اقتصاد السوق وتدعمها أمثلة وتجارب بعض الدول	أمثلة وتجارب بعض الدول	

وبشكل أبسط :

	المعارضة		التأييد	
	النظرية	التجربة	النظرية	التجربة
السوق	+	+	+	+
الدولة أو اللاسوق	−	+	+	+
التدخل الجديد للدولة أو التوسع الأمثل للسوق	−	−	+	+

وتبقى الإستراتيجية الأكثر إيجابية التي تحظى بأكثر تأييد وبأقل معارضة في نفس الوقت ومن الشكل يتضح أنها تلك المتعلّقة بالتدخل الجديد للدولة أو التوسع الأمثل للسوق، ورغم هذا لا زال البنك العالمي يتمسك بالنظرة النيوكلاسيكية والتي تعطي دور لا متناهي للسوق في الاقتصاد ونلمس هذا في الإصلاحات التي يفرضها على الدول النامية ذات التوجه السوقي التام -الإصلاحات التي يخاطب بها الدول في حين يعجز عن مخاطبة السوق؟! وهذا بكل بساطة لأنه يجهل لغة السوق وما يفهم لغة الرعية سوى الراعي وتبقى الدولة أفضل راع وضابط لسلوكات السوق-.

I-1-3 ترويج الصادرات كوسيلة للاندماج في الاقتصاد العالمي:

انفتاح الأسواق نحو الخارج بواسطة ترويج الصادرات يعتبر الوحيد في الفكر الاقتصادي منذ **1940**، خاصة على مدى العشريات الثلاث التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية[1] بحيث تطوير الصادرات يعتبر على أنه ضرورة بالنسبة للبلدان النامية، لأنها قبل كل شيء الوسيلة التي تسمح بزيادة القدرة على الاستيراد ومعالجة ندرة العملة الصعبة.

فحسب ليندر**LINDER** ثلاث أنواع من الواردات فهي ضرورية وحيوية بالنسبة للبلدان النامية التي لا تستطيع أن تنتج هذه السلع بنفسها:

- واردات التوظيف: قطع الغيار، ومنتوجات وسيطية.
- واردات التعويض أو الاستخلاف: تجهيزات تسمح بتعويض أو استخلاف الاستثمارات السابقة.
- واردات التوسع: سلع الإنتاج التي تزيد من القدرة الإنتاجية المتواجدة.

ومع العلم أنّ التجارة الدولية تسمح أيضا بأرباح ساكنة في تخصيص الموارد والأرباح الديناميكية (اقتصاديات سلمية، تحويل التكنولوجيا) الموصى بها من قبل النظريات النيوكلاسيكية للتجارة الدولية.

فالنظرية الكينزية تضيف أيضا أثر المضاعف للتجارة الخارجية على الإنتاج والعمالة، فالصادرات تلعب هنا دور الحقنة في الدورة الاقتصادية (نظريات اقتصادية جزئية)[2]. هذه الرؤية أنظر الشكل رقم **05** "آثار التوسع في الصادرات"، حول دور الصادرات لم تكتسب إجماع مفكري التنمية.

---

[1] Bruno,SARASSIN ,OP.Cit, P 17.
[2] Jaques BRASSEUL, Les nouveaux pays……, OP.Cit, P 136.

الشكل رقم 05:

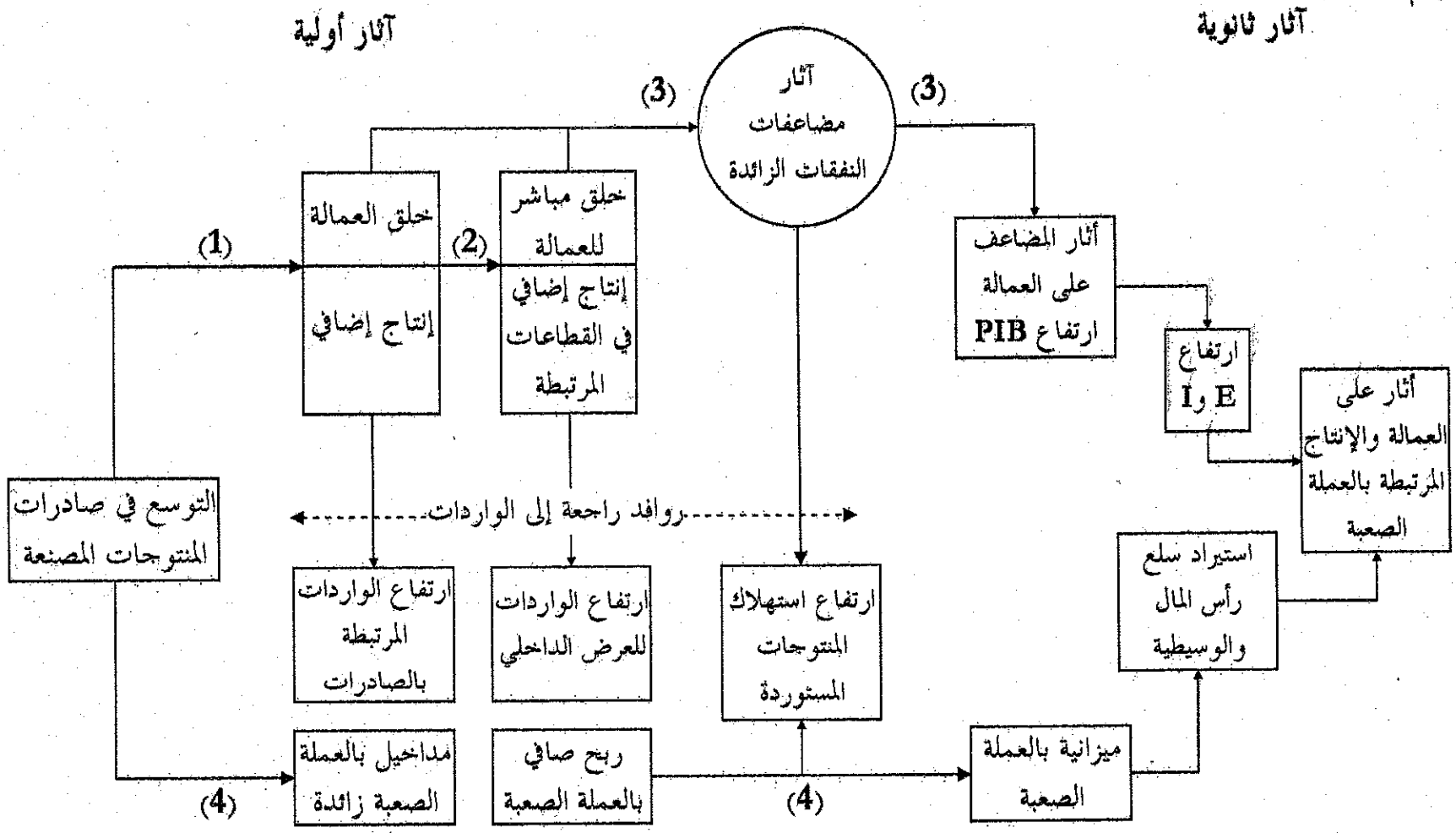

أثار ممارسة الصادرات الصناعية والتوسع فيها

Source : Jaques Brasseul, Les nouveaux Pays..., OP.Cit, P 137.

فالمفكرين أمثال راوول بريبش **Raul BREBISH** (1950) و**Hans .W.Singer** ربطوا التخلف بالآثار الخارجية نفسها أساسا تلك الخاصة بالأسواق الدولية نظرا لعدم تكافئ العلاقات والمبادلات بين الدول المصنعة وبلدان العالم الثالث. ففي ظل هذه الشروط يؤكّد هؤلاء المفكرين أنّ هذا التوجه في تشخيص أسباب التخلف حفز عزلة الاقتصاديات الناشئة بالنسبة للآثار الخارجية باللجوء إلى الحمائية التي تترجم بواسطة سياسات التصنيع عن طريق إحلال الواردات على مدى **1960** و**1970**.

فمنذ **1969** ونتيجة الركود الذي عرفه الاقتصاد العالمي والرأسمالي خاصة، قرّر **Robert. S. Mc Namara** رئيس البنك الدولي أنّه من الضروري إعادة توجيه المجهودات الإنتاجية نحو الخارج، وهذا بالإلحاح على حدود السوق الوطنية. فخبراء البنك والصندوق يتصوّرون أن تشجيع الصادرات يؤدي إلى الاندماج المباشر في الاقتصاد الدولي منتقدين بذلك نموذج إحلال الواردات.

وعندما عرف البنك سنة **1973** ثلاثة مشاكل كبيرة التي واجهتها طبعا الدول النامية وهي: نقص موارد البنك من العملة الصعبة، سوء تدفقات المعونة العمومية للتنمية ونمو عبء المديونية الخارجية لهذه الدول، فكان الحلّ الوحيد الرئيسي لهذه المشاكل هو توجيه الإنتاج الوطني نحو السوق العالمي، مكان اعتبار مصادر المشكل النظام الاقتصادي الدولي★ فالبنك الدولي كان دائما يجد تحليله في التشخيص واكتشاف الأعراض، فالصادرات تعتبر الوسيلة الممتازة لحصول الدول النامية على العملة الصعبة الضرورية لدفع وارداتها ومن أجل الاستجابة لخدمة ديونها الخارجية المتنامية.

فأهداف البنك من خلال هذا الاقتراح هي دمج الاقتصاديات النامية في فلك الاقتصاد العالمي والتسيير الفعال للموارد بمعنى إعادة إنتاج للنظام الاقتصادي الدولي وإلى تحقيق الاقتصاديات السلمية وتطوير وتنمية المزايا المقارنة[1].

I-1-4 مفهوم المزايا المقارنة:

بيّن ذلك الارتباط المتنامي للنمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي من جهة وبين النمو الاقتصادي والصادرات من جهة أخرى يبين البنك العالمي وصندوق النقد الدولي برنامجهم للتنمية الموجه للدول النامية على أساس المبدأ القاضي بأنّ فعالية الاقتصاد تمر حتما بإنتاج البلد لما يقدر

★ في الوقت الذي كانت فيه بلدان عدم الانحياز تلح على ضرورة تغيير هذا النظام الجائر من خلال قمة الجزائر سنة 1973.

1 : Bruno SARASSIN, OP.Cit, P 18.

على إنتاجه على أحسن وجه في السوق الدولي، أي على أساس مبدأ التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

هذا الأخير أثير من قبل آدم سميث في كتابه ثروة الأمم سنة **1776** من خلال نظريته المسماة بالقيمة المطلقة حيث أعطى أهمية كبرى لتقسيم العمل، فاعتبره من أهم العوامل المساهمة في زيادة الإنتاجية وتحقيق التقدم الاقتصادي، ويعتقد أنّ العمل هو العنصر الأساسي في الإنتاج إلى جانب رأس المال والأرض، كمصادر لكل الثروات، ويعتبر أن التجارة الخارجية هي الأداة الأساسية لتوسيع السوق[1] من خلال زيادة التخصص وتقسيم العمل ومن ثمّ زيادة النمو الاقتصادي. إلاّ أن دايفيد ريكاردو **D.RICARDO** بنا نظريته حول المزايا المقارنة عام **1817** باعتماده على الفرضيات التالية:

- اعتمد على نفس فرضيات أدم سميث أي وجود دولتين، سلعتين، ونوعين من عناصر الإنتاج.
- حرية التجارة والمنافسة الكاملة.
- اعتمد على نظرية العمل في القيمة عند قياس تكلفة إنتاج السلع.
- تكلفة الإنتاج تكون ثابتة.
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.
- مستوى المعرفة الفنية ثابت داخل كل دولة وإمكانية اختلاف هذا المستوى من دولة إلى أخرى.

وبدأ ريكاردو تحليله على أساس فكرة النفقات المطلقة لأدم سميث وألحّ على ضرورة تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية، ولتوضيح ذلك نستند على المثال التالي:

السلعة / الدولة	القماش	القمح
فرنسا	2 سا	1 سا
ألمانيا	3 سا	1 سا

التكاليف " مقاسة بساعات العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة"

[1] إسماعيل سقر، عارف دليلة، تاريخ الأفكار الاقتصادية (حلب: منشورات جامعة حلب، الطبعة الأولى 1977)، ص226.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أنّ ألمانيا أقل كفاءة في إنتاج السلعتين ولكن بنسب مختلفة، وإن تكلفة إنتاج القمح في ألمانيا مقارنة بتكلفة إنتاجها في فرنسا هي ($\frac{1}{4}$×100=400%) وتكلفة إنتاج القماش في ألمانيا مقارنة بتكلفة إنتاجها في فرنسا هي (**150%**).

واضح أنّ نقص الكفاءة في إنتاج المنسوجات أقلّ من نقص الكفاءة في إنتاج القمح، مما يدل على أنّ ألمانيا لديها ميزة نسبية في إنتاج المنسوجات عن إنتاج القمح رغم عدم تمتعها بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين.

أما فرنسا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين ولكن أقل كفاءة في إنتاج القماش عن إنتاج القمح، مما يعني أنها تمتلك ميزة نسبية في إنتاج القمح عن إنتاج القماش[1]، فبالرغم من امتلاكها ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين تتخصص فرنسا في إنتاج القمح وتصدره، وتستورد من ألمانيا القماش بواسطة التجارة الخارجية.

لكن بناء برنامج التنمية الموجه للدول النامية على أساس هذا المبدأ في الوقت الحالي يجعل منها دول مستوردة للمواد المصنعة والمواد التي تعتمد أكثر على العنصر التكنولوجي ومصدرة للمواد الاستخراجية الريعية، وحتى ولو حاولت التخصص في إنتاج سلعة مصنعة فإنّ هذا يتطلب منها عرض معيّن لعناصر الإنتاج وسهولة تنقلها وكذلك مستوى معين من المعرفة التكنولوجية، الذي يتغير مع الزمن داخل كل بلد وخاصة في البلدان المصنعة و**NPI**، وهذا ما تفتقد إليه أغلبية الدول النامية، ومما يفقدها الميزة النسبية في إنتاج سلعة ما تريد التخصص فيها وبالتالي تعجز عن التصدير، ولهذا لجأت العديد من الدول النامية بغية تحصيل الميزة النسبية في إطار الانفتاح الاقتصادي المفروض عليها قبل أوانه إلى عقود الشراكة، والمعالجة الباطنية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، والقطاع الخاص كما توصي به المؤسسات المالية الدولية.

I-1-5 دور رأس المال الأجنبي والقطاع الخاص في التنمية:

يستلهم النموذج النظري لبرنامج التصحيح الهيكلي هذا الدور للاستثمار الدولي المباشر من النظريات النيوكلاسيكية –الاقتصادية الجزئية– التي تعطي مكانة أولية للقطاع الخاص.

---

[1] محمد الناشر، التجارة الداخلية والخارجية: ماهيتها وتخطيطها (حلب: منشورات جامعة حلب، ط1، 1977)، ص18.

ويكون الاستثمار الأجنبي المباشر على شكل شراء المؤسسات المتواجدة سابقا (مثلا: بواسطة مبادلة المديونية أو أجزاء من الدّين مقابل الأسهم)، أو تأسيس مؤسسات وعليها يمارس المقاولين الأجانب حقوق الملكية والرقابة (جزئية أو كاملة).

وتبقى تحفيزات رأس المال الأجنبي الكبرى في تعظيم معدلات الربح، ولهذا فإنّ العديد من الشركات متعددة الجنسيات الكبرى تتحوّل في المدى القصير بفعل تأثيرات أخرى (تأثير سياسي، تأثير الأيدي الموضوعة على مصادر التموين، إقصاء منافس محتمل، إلخ...) وبالتالي فالاستثمار المباشر غير المقيم يسعى في البلد المستقبل إلى:

- تطوير الصادرات، هذه الغاية تمثل تلك الاستثمارات الأجنبية في البحث وتطوير إنتاج المحروقات في الجزائر أو الصناعة المعملية في تونس والمغرب مثلا.
- ترويج إنتاج محلي لغرض المحافظة أو من أجل الاستيلاء على الحصص السوقية.
- يهدف أيضا إلى تحقيق وضمان شبكات الاستيراد.

وعن الأطروحات الليبرالية والتي يتبناها البنك العالمي خاصة وصندوق النقد الدولي (المنتقدة من قبل المدرسة الهيكلية، المكسيكية خاصة)، الاستثمار الأجنبي المباشر لا يحوي مساوئ داخلية، بل يؤدي إلى:

- زيادة عرض البلد وضمان قدرته التنافسية.
- توسيع ونشر التكنولوجيا الجديدة، وحتى إلى إنشاء الاقتصاديات السلمية أو فروع أخرى، توسيع السوق والمساهمة في عصرنة المحيط.
- يولّد من الأعلى إلى الأسفل استثمارات مكمّلة (إنتاجية أو غير إنتاجية) تؤدي إلى تسريع النمو.
- اجتذاب تدفق من اليد العاملة المؤهلة، والمقاولين بواسطة تنظيم علمي للعمل، قابل للتقسيم (بواسطة التقليد).
- اللّجوء إلى التمويل الخارجي للاقتصاد حسب الشروط الأقل تقييدا من تلك المرتبطة بالقرض، مثلا، الاستثمار المباشر لا يولّد للبلد المستقبل خدمة ثابتة للدين المدفوع على أجال محدّدة، مهما كانت حالة احتياطات الصرف وميزان الحسابات.
- تسهيل حسب **P.Streeten** علاقات البلد المستقبل مع ممولي الصندوق الأجانب، كذلك اندماجه في التقسيم الدولي للعمل كما أشار **S.El-Hoss**، الاستقرار السياسي الحاضر، أو

المحتمل فهو عامل جذب لرأس المال الأجنبي مشيرا إلى غياب الديمقراطية (التي تحفّز الاستقرار السياسي) مما يفسر ضعف الاستثمارات الخارجية في العالم العربي في **1996**، والتي تمثل في نفس السنة أقل من **1%** من الناتج الإجمالي للمنطقة[1].

ويبقى رأس المال الأجنبي دائما في قلب إستراتيجية البنك خاصة مع قدوم **Mc. Namara** إلى رئاسة البنك وهذا من خلال تحفيز الاستثمارات الخاصة إلى الخارج عن طريق ضمان أو المشاركة في قروض أو استثمارات أخرى المنجزة من قبل الخواص.

وكذلك يمكننا تسجيل دوره في تحفيز الاستثمارات الخاصة وهذا منذ تأسيسه (البنك)، بحيث قام بإنشاء في الستينات **International Finance Coopération (IFC)** من أجل دعم القطاع الخاص. وهذا الميول لتحفيز القطاع الخاص مرتبط بأحد أهداف البنك الرئيسية، والمتمثل في انفتاح واندماج الاقتصاديات النامية في المبادلات الدولية وفي الاقتصاد العالمي، وضمان استمرارية للتبادل اللامتكافئ [2] على عكس ما أقرته نظريات اقتسام منافع التجارة الدولية لسميث **Smith** وريكاردو **.Ricardo**.

6-1-I من النظرية الكمية للنقود إلى النقدية:

بعد التضخم الكبير الذي ساد القرن السادس عشر **XVI**، التابع لتدفق المعادن الثمينة من أمريكا إلى أوربا، وكان التفكير الكلاسيكي آنذاك يرى أنّ تحرك الأسعار مشروط وأنّه تابع لذلك التحرك في كمية الذهب للنقود المتداولة.

وكانت الفكرة الأساسية المطروحة من قبل "ابن خلدون" **Ibn Khaldoun** والمطورة فيما بعد من قبل الأثرياء الإسبان وجون بودان **J.BODIN** في فرنسا، وهو أن كلّ انتفاخ في كمية النقود المتداولة إذا لم يتغير حجم التعاملات في نفس الظروف، هذا الانتفاخ ستكون له أثار على المستوى المتوسط للأسعار. ثم فيما بعد كتب دايفيد هيوم **D.Hume** أنّ النقود المتداولة تؤثر على الأسعار، حالة التعاملات، وحتى على الأجور وهذا في نفس الوقت.

ومع مجيء المدرسة الكلاسيكية، الليبرالية، الانجليزية، فالعلاقة نقود–أسعار مقننة، فعندما تتغير كمية النقود، فالمستوى المتوسط للأسعار يتغير بنفس الكيفية، في حالة العمالة الكاملة.

[1] Hocine BENISSAD, L'ajusternent structurel « l'expérience de Maghreb » (Alger : OPU, 1999), PP 30-31.
[2] Bruno SARASSIN, OP. Cit, P 21.

في بداية القرن العشرين **XX**، السويدي إرفن فيشر **I.Fisher** أعاد هذا التحليل[1]، حيث قام أولا بتقديم المعادلة الأساسية للتبادل (الاستبدال)، أي تلك التعريفة المنطقية البسيطة التي تعرضنا لها عرضيا في الفصل الأول والتي مفادها أنّ "**M.V**" (الكتلة النقدية المتوسطة المتداولة مضروبة في سرعتها المتوسطة للتداول) من جهة تساوي "**P.Q**" (السعر المتوسط لكل تعامل مضروب في عدد التعاملات أو كمية التعاملات على مدى مرحلة معطاة لتكن سنة) أي:

$$M \cdot V = P \cdot Q \quad [2]$$

أي أنّه على مدى هذه الفترة، وحدة نقود تتداول عدّة مرات وتحقق العديد من التعاملات بنفس القيمة، فإذا كان معدّل دوران العملة "**X**" هو **3** للوحدة في السنة، فقطعة من هذه العملة تموّل في هذه الفترة من الزمن، تبادلات بقيمة **3.X** وبالتالي، قيمة التعاملات **P.Q** المحققة في هذه الفترة من الزمن فهي مساوية لكمية النقود المتداولة (**M**) مضروبة في سرعتها للتداول (**V**)[3].

لكن فيشر ذهب بعيدا من هذا في تكرار الفكرة بشكل آخر فهو يرى بأن سرعة التداول هي جد مستقرة في المدى القصير، وأن كمية التعاملات تتغير تقريبا على نفس هذه الفترة القصيرة (هنالك تغيّر ببعض النسب المئوية على الأقل من سنة لأخرى)، إلاّ **M** (الكتلة النقدية) و**P** (المستوى المتوسط للأسعار) اللّذان بإمكانهما التغيّر بمعاملات كبيرة: فتغير الكتلة النقدية هو الذي يحدد التغير في الأسعار وليس العكس، وهذا ما يسمى بالنظرية الكمية للنقود[4].

ثم حدثت من جديد تطويرات على هذه العلاقة، حيث عندما الكتلة النقدية تتقسم إلى نقود ائتمانية **Fiduciaire**، ونقود اكتتابيه **Scriptural** (وكل واحدة منها لها سرعة تداول خاصة) وكذلك عندما يعوّض الدخل الحقيقي حجم التعاملات. وتعود هذه التطويرات التي لا تغيّر شيء في النتيجة الأساسية للنظرية الكمية للنقود، التي مفادها أنّ تغيّر الكتلة النقدية يؤثر على الطلب الكلّي، إلى المدرسة النقدية العصرية، بقيادة ميلتون فريدمان **M. Friedman** والذي قام بتشكيل جديد لليبرالية (النيوليرالية) يتعارض مع الرؤية الكينزية المعتمدة كما نعلم على عجوزات الميزانية، برامج الاستثمار الجديدة، تخفيض أسعار الفائدة، تدعيم الاستثمارات، ضمان العمالة

---

[1] Hocine BENISSAD,OP. Cit, P 11.
[2] Roland GRANIER, Croissance et cycles « l'économie en mouvement », (Paris : éd, ellipses, 1995), P 168.
[3] Hocine BENISSAD, OP. Cit, P 12.
[4] Roland GRANIER, OP. Cit, P 168.

الكاملة...إلخ، في حين السؤال الأساسي الذي طرحه هذا المفكر، والذي اعتمده صندوق النقد الدولي في تحضير نموذج التصحيح الهيكلي هو: كيف نقضي على التضخم؟[1].

نترك الإجابة عن هذا السؤال إلى المبحث الثاني من هذا الفصل بدراسة سياسات التصحيح الهيكلي لصندوق النقد الدولي.

I-2 المطلب الثاني: النماذج الاقتصادية الكلية المؤسسة للتصحيح:

كون هذه النماذج الاقتصادية الكلية تعتمد بدرجة كبيرة على اختلالات ميزان المدفوعات وتحاول من خلال مجموعة المتغيرات الاقتصادية شرح أسباب النتائج المحاسبية لهذا الأخير، وخاصة عمليات تمويل التنمية من خلال التدفق المالي الخارجي والمديونية.

وكذا تقديم السياسات التي تسمح بتصحيح ميزان المدفوعات وضمان رصيده الإيجابي من أجل ضمان ذلك التسديد المستمر لخدمات الديون، ولهذا سنقوم بعرض لمكونات ميزان المدفوعات وتعريفه.

I-2-1 ميزان المدفوعات وهيكله:

ميزان المدفوعات هو عبارة عن وثيقة محاسبية التي تسجل مجموع التعاملات لبلد ما مع الخارج، بحيث يأخذ هيكله بعين الاعتبار كل التدفقات الاقتصادية والمالية بين المقيمين وغير المقيمين (عمليات على السلع أو الخدمات)، وكذلك تحركات رؤوس الأموال.

فالمقيمين يقصد بهم الأشخاص الفيزيائيون (الطبيعيون) أو الاعتباريين: جزائري مقيم بالجزائر، والأجانب الذين يعيشون في بلد ما لمدّة طويلة، مثلا في فرنسا أكثر من سنتين فهو يعتبر مقيم بفرنسا، والموظفون في المناصب بالخارج، وكذلك السفراء، والمؤسسات المقيمة بالبلد المعني[2].

والأساس المحاسبي الذي تقوم عليه حسابات ميزان المدفوعات هو نظام القيد المزدوج في إمساك الدفاتر، فالمفروض أنّ لكلّ عملية تتم مع العالم الخارجي قيدين متساويين في القيمة إحداهما دائن والآخر مدين، أو إحداهما (–) باستخدام إشارة ناقص، والآخر (+) باستخدام الإشارة زائد، وهناك من يستخدم عبارات "مدفوعات ومتحصلات" كمرادفات "لمدين" و"دائن" على التوالي.

---

[1] Mohamed DAHMANI, Les voies de développement dans l'impasse (Alger, ed, OPU, Mai 1987), PP 130-131.
[2] La balance drs paiments, [http : // UNTE.UNIVE-Lyon2.fr/~Frecon/licence/cours7.htm], Consulter le 02/05/2002.

I-1-2-1 مختلف العمليات:

أ- العمليات الجارية: **Les transactions courants**

تخص العمليات المتعلقة بالسلع (تصدير-استيراد) وعمليات التفاوض الدولية ما عدا تلك التي لم تتم على الحدود الوطنية (إعادة البيع بالخارج -البترول مثلا-، أو عمليات بالبلد مع غير المقيمين دون الخروج من الحدود الوطنية، والعمليات الخاصة بالخدمات أو المعاملات غير المنظورة كنقل السلع، التأمين، السفر، دخل الاستثمار أو عائدات رؤوس الأموال، مصروفات حكومية وأتاوات على براءات الاختراع وخدمات أخرى تشمل عمليات مثل إيجار الأفلام والعمولات التجارية ومدفوعات البريد والهاتف والتلغراف ومصاريف الإعلان وغير ذلك من الأغراض).

وتضم العمليات الجارية كذلك التحويلات من جانب واحد أو التحويلات بدون مقابل: وتضم معونات التنمية، تحويلات رؤوس أموال العمال الأجانب وتعويض دولة لدولة أخرى، والمنح المقدمة لتعضيد برامج التنمية الاقتصادية، أو الإعانة من الكوارث الطبيعية أو التمويل لشراء معدات حربية والتعويض عن خسائر الحرب... إلخ وتعرف بالتحويلات الحكومية، وهناك التحويلات الخاصة وهي تشمل الهبيات والإعانات والتبرعات "نقدية أو عينية"، هبات المؤسسات الخيرية... إلخ.

ب- حساب رأس المال:

ويسجل في هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها، وكذلك على خصوم الدولة أو التزاماتها اتجاه الدول، ويضم هذا الحساب حسابين فرعيين وهما:

- حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل: ويضم هذا الأخير بدوره القروض التجارية كقروض الصادرات التي تنقسم إلى قروض الشراء أو المشترين وقروض الموردين. قروض المشترين المحصاة فهي مقدمة من قبل البنوك المحلية إلى زبائن غير مقيمين لمصدرين مقيمين، قروض الموردين فهي معطاة مباشرة بواسطة المصدرين إلى الموردين.

قروض الاستيراد فهي ببساطة تلك المقترضة من قبل غير المقيمين إلى الموردين المقيمين[1].

[1] Claude DUFLOUX, Michel KARLIN, La balance des paiements, (Paris : ed, économica, 1994), PP 48-51.

وتضم كذلك الاستثمارات المباشرة في الخارج كإنشاء الفروع أو الشركات التابعة أو تصفيتها وشراء الأوراق المالية الأجنبية طويلة الأجل أو بيعها، منح القروض طويلة الأجل أو تسديدها، شراء العقارات في الخارج أو بيعها أو ما شبه ذلك من عمليات طويلة الأجل تندرج في الدورة الاستثمارية المالية بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية.

ويضم كذلك استثمارات المحفظة والتي يراد منها شراء الأسهم وتوظيف الأموال في البنوك الخارجية حيث سعر الفائدة طويل الأجل يكون أعلى في الخارج منه في الداخل.

- حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل: ويشمل هذا الحساب والذي يطلق عليه الحساب النقدي ثلاثة أنواع من حركات رؤوس الأموال وهي تلك الخاصة بالقطاع الخاص غير البنكي مثل القروض التجارية وتسبيقات السلع، والقروض والتوظيفات على المدى القصير، والقطاع البنكي والذي تقيد فيه التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على قيمة الودائع التي يمتلكها المقيمون في بنوك أجنبية سواء كانت تحت الطلب أم لأجل لا يزيد عن عام، وكذلك قيمة الودائع التي يمتلكها غير المقيمين في البنوك الوطنية، وأذونات الخزانة -السندات التي تصدرها الدولة لأجل لا يتجاوز العام الواحد- والقروض قصيرة الأجل.
- وثالثا حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل المتعلقة بالقطاع الرسمي والذي يضم نوعين من الحركات، واحدة خاصة بالاحتياطات الرسمية والتي تتشكل من المكتسبات بالعملة الصعبة المتراكمة من قبل السلطات العمومية[1]، وكذا حركة الذهب الذي تملكه الحكومة والبنوك الوطنية والمخصص لتسوية المعاملات مع الخارج وذلك باعتبار الذهب عملة دولية تقبلها كلّ دولة في تسوية معاملاتها، كما يشمل التغيرات التي تطرأ على أرصدة الذهب لدى السلطات النقدية خلال الفترة المحددة التي يعد عنها ميزان المدفوعات، وتنشأ المعاملة الخاصة للذهب من دوره الفريد في المدفوعات الدولية، بالرغم من أنّ الذهب قيمة كسلعة، إلاّ أنّ له أهمية خاصة كوسيلة لتسوية المدفوعات الخارجية، فالبلد الذي يواجه نقصا في متحصلاته الخارجية عن مدفوعاته يجب أن يحصل على القدر الكافي لتعويض النقص وقد يفعل ذلك عن طريق "بيع" أو "تصدير" الذهب أو رهنه مقابل الحصول على القروض، وفي تسوية بقية الالتزامات كالديون مثلا.

---

[1] IBID, PP 52-57.

- وأخيرا هناك حساب تفرضه طبيعة ميزان المدفوعات في تقييد العمليات على أساس نظام القيد المزدوج، وبناءا على هذا الأخير يجب أن يكون مجموع البنود المدينة مساويا لمجموع البنود الدائنة، وقد يحدث أن يختل هذا التوازن المحاسبي نتيجة اختلاف مصادر المعلومات وكذا اختلال وتشوه هذه الأخيرة لسبب أو آخر، وكذلك الارتيابات الإحصائية، ولذا توجب وضع حساب خاص بتسوية هذه الأمور على نحو يجعل الطرف المدين مساويا للطرف الدائن.

وتستعرض من خلال الجدول التالي صورة نظرية مبسطة لميزان المدفوعات تساعد على فهم اختلالاته وعدم توازنه على ضوء ما سنتعرض له من نماذج اقتصادية كليّة.

الجدول رقم 11: هيكل ميزان المدفوعات

الحسابات	التوازنات (الموازين)
I. تعاملات جارية TC: **a)** خدمات: صادرات وواردات من السلع. **b)** خدمات وتحويلات من جانب واحد: نقل، تأمين، أسعار، أجور...	**A–** الميزان التجاري: سلع **I.** (a+b)= ميزان التعاملات الجارية والحساب الجاري.
II. حساب رأس المال: **1.** رؤوس أموال المدى الطويل: **a)** قروض تجارية. **b)** استثمار أجنبي (مباشر–محفظة). **c)** قروض. **2.** رؤوس أموال المدى القصير: قروض، ودائع، خصومات...	(1+I)= الميزان الأساسي (2+1)
III. التسوية	[III + *2 + (1 + I)]= الميزان العام أو ميزان التدفقات غير النقدية.

* يضم سوى رؤوس أموال المدى القصير للقطاع الخاص غير البنكي.

Source : Endettement et non développement « approche historique et structurel », mémoire de magister non publié, présentée par Mr SEBBAGH Djamel eddine (Tlemcen, 1999), P 89.
Claude DUFLOUX, Michel KARLIN, OP.Cit, P 66.

I-2-2 اختلال ميزان المدفوعات:

قد ينشأ العجز في ميزان المدفوعات أحيانا عن ظروف غير عادية لا تلبث أن تزول، وتعقبها عودة الوضع الطبيعي، وهذا ما يعرف بالاختلال المؤقت في ميزان المدفوعات، والذي يرجع غالبا إلى عجز المحاصيل الزراعية، ومثال ذلك ما تعرّض له محصول القطن في مصر سنة **1961** من إصابة بالغة تسببت في تلف ثلث المحصول من جرّاء دودة ورق القطن، وكذلك قد ينشأ العجز جراء تغيّر ظروف الأسواق الخارجية وكذلك الحروب والاضطرابات السياسية والإضرابات العمّالية، مثل حرب الخليج الأولى حيث ارتفع سعر البيترول إلى **40$** للبرميل مما انعكس هذا الارتفاع بالسلب على موازين مدفوعات الدول المستوردة للبترول.

وكذلك تؤدي الاضطرابات السياسية في الداخل إلى آثار سيئة على ميزان المدفوعات حيث أدت ثورة الطلبة والعمال في فرنسا في ماي وجوان سنة **1968** إلى حالة شلل مفاجئ وغير متوقع في النشاط الاقتصادي، مما كان له أثر سلبي على الصادرات الفرنسية وبالتالي على توازن ميزان المدفوعات، ونفس الأثر سببه الإضراب الشامل لعمال المحروقات في فنزويلا عام **2003**.

هذا عن الاختلال المؤقت، أما الاختلال الدائم فهو نتاج العديد من العوامل منها التضخم، حيث إذا كان الاقتصاد الوطني يعاني ضغوطا تضخمية فإنّه ينشأ عجز باستمرار في ميزان المدفوعات حيث تؤدي الزيادة في الدخول النقدية إلى زيادة الطلب على الواردات وامتصاص السلع المتاحة للتصدير، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع الأسعار المحلية إلى تحوّل الطلب المحلي من السلع المنتجة محليا إلى بدائلها المستوردة حيث يصبح سعرها أرخص نسبيا ويتحول الطلب الأجنبي إلى سلع الدول المنافسة أو إلى البدائل المنتجة محليا في الدول المستوردة حيث يصبح سعرها هي الأخرى أرخص نسبيا، والنتيجة هي عجز مستمر في الحساب الجاري، وبالتالي في ميزان المدفوعات.

ومن أسباب الاختلال الدائم أيضا تدهور الميزة النسبية للصادرات وكذا محاكاة مستويات المعيشة المرتفعة في الدول الأخرى مما ينجرّ عنه نفقات إضافية خاصة الاستهلاكية منها، وكذلك بالنسبة لتدهور عائد توظيف رؤوس الأموال عن حساب رأس المال بالإضافة إلى ارتفاع المديونية الخارجية.

والميكانيزم الاقتصادي لاختلال ميزان المدفوعات هو كالتالي:

نحاول في بادئ الأمر بوصف بسيط عن استخدام الإنتاج في حالة اقتصاد مغلق بحيث نرى أنّ مداخيل الإنتاج تستهلك أو تدخر، فالإنتاج المستهلك على شكل استهلاك نهائي **CF** أو استهلاك إنتاجي **(CP = I)** إذن:

$$R = O$$

$$R = G + S \qquad O = C + I$$

حيث: **R** : المداخيل الوطنية. **O** : حجم الإنتاج الوطني.

C : استهلاك. **I** : استثمار. **S** : الادخار.

إذن: $S = I \ldots ①$

أما في حالة اقتصاد مفتوح فإنّ الواردات هي عبارة عن مورد إضافي من السلع والخدمات للسوق الوطني، إذن فالصادرات هي عبارة عن استخدام إضافي ممكن للإنتاج.

$$C + S = C + I$$
$$+ \quad +$$
$$m \quad x$$

بعبارة أخرى $S - I = x - m \ldots ②$

أي أنّ عجز الميزان التجاري يفسر بادخار ضعيف لتمويل الاستثمار إذن يجب تعويض هذا العجز بدخول رأس المال الأجنبي وهذا بدعوة مدخرات غير المقيمين، إذن يجب أن يكون[1]:

$$S - I = x - m = K_{in} - K_{out} \ldots ③$$

حيث **K** يمثل رأس المال الداخل عن حساب رأس المال.

وبالنظر إلى حالة الدول النامية حيث الاستثمار غير ممول بالادخار الوطني بل عن طريق دعوة إلى مدخرات أجنبية (رأس المال الأجنبي)، أي أنّ الفجوة الداخلية $S < I$ تؤدي إلى فجوة خارجية $x < m$ ومن تمّ عجز في الميزان التجاري يؤدي إلى طلب لرؤوس الأموال الأجنبية أي $K_{in} > K_{out}$ أي أنّ التنمية تستلزم المديونية.

I-2-3 نموذج الامتصاص (الاستيعاب): Modèle d'Absorption

إنّ هذا النموذج يتطلب منّا تحديد موارد واستخدامات البلد في حالة اقتصاد منفتح، حيث يكون للبلد علاقة مع باقي العالم، أي أنّ هناك عمليات اقتصادية ومالية تتم بين المقيمين وغير المقيمين.

[1] La balance drs paiments, [http : // UNTE.UNIVE-Lyon2.fr/~Frecon/licence/cours7.htm], Consulter le 02/05/2002.

أ- الموارد السلعية لاقتصاد منفتح: إنّ قيمة الموارد السلعية لاقتصاد منفتح تتشكل مما يلي:

- مجموع القيم المضافة المحققة عن طريق النشاط الاقتصادي الإنتاجي للمقيمين بحيث القيمة الاسمية لهذا المجموع معطاة بالناتج الداخلي الخام y_m، أو **(PIB)**.
- قيمة الواردات السلعية أي السلع المنتجة في الخارج تكون لديها قيمة **m** معبّر عنها بوحدة ثابتة بالنقد الأجنبي وبقيمة **P*m** معبّر عنها بوحدة جارية بالنقد الأجنبي، عند الأخذ بمؤشر الأسعار لهذه السلع في الخارج **P***، وقيمتها بالعملة الوطنية هي **EP*m** أي بجداء قيمتها بالوحدة الجارية للنقد الأجنبي **P*m** أي سعر الصرف الاسمي حيث هذا الأخير يعبّر حسب نظام التسعير عن قيمة وحدة عملة أجنبية بالعملة الوطنية (مثلا **DA X = €1**).

ب- استخدامات الموارد السلعية لاقتصاد منفتح: استخدام الموارد لاقتصاد مفتوح يتشكل من:

- صادرات السلع حيث القيمة الاسمية هي جداء القيمة الحقيقية **X** في مؤشر الأسعار لهذه السلع P_X.
- النفقات المحلية التي تكون الامتصاص للسلع حسب التعبير المستعمل من طرف **S.S Alexander (1952)** نفقات الاقتصاد ترتبط بالطلب على السلع المستوردة والسلع المنتجة في البلد للاستهلاك النهائي والاستثمار الوطني.

فقيمتها (النفقات) الاسمية مرتبطة بالامتصاص **Am**، أمّا القيم الاسمية لكلّ من النفقات الخاصة للاستهلاك **(PCD)** وللاستثمار **(PID)** والنفقات العمومية على السلع الوطنية **(PGD)**، فإنّ قيمتها الاسمية مجتمعة تعطى بجداء قيمتها بوحدة ثابتة للعملة الوطنية أي **(CD, ID, GD)** في مؤشر الأسعار الوطنية **P**.

أمّا القيم الاسمية للاستهلاك، الاستثمار، النفقات العمومية للمقيمين التي تقع على المنتوجات المستوردة تعطى كالتالي:

EP^*C_m، EP^*I_m ، EP^*G_m ، أي أنّها تنتج جداءات قيمتها معبّر عنها بوحدة ثابتة للعملة الأجنبية (C_m, I_m, G_m) في أسعار السلع الأجنبية مقيمة بالعملة الوطنية **(EP*)**.

نعبّر إذن عن تركيبة القيمة الاسمية للامتصاص بالكيفية التالية:

$$①\ldots A_m = P(C_D + I_D + G_D) + EP^*(C_m + I_m + G_m)$$

ج- التوازن بين الموارد والاستخدامات: باعتبار التعاريف والمعادلات السابقة للقيم بالعملة الوطنية لكلّ من الناتج المحلي الخام، الواردات، الصادرات، والامتصاص يمكن إعطاء بالصيغة التالية، المساواة المحاسبية بين الموارد والاستخدامات لبلد ما معبّر عنها بقيم اسمية.

$$②\ldots y_m + EP^*m = P(C_D + I_D + G_D) + EP^*(C_m + I_m + G_m) + P_X.X$$

ويمكن تبسيط هذه العلاقة (بانكماشها) أي بقسمة عناصرها بمؤشر أسعار المنتوجات الوطنية **P** أو بمؤشر أسعار الامتصاص **Pa** والذي هو عبارة عن معدل مرجح لأسعار المنتوجات الوطنية والمستوردة، وعموما يؤخذ المؤشر **P** كمكمش في التحليل النظري، وبالتالي العلاقة ② تعطى كالتالي بقيمتها الحقيقية:

$$③\ldots y + m = C_D + I_D + G_D + C_m + I_m + G_m + X$$

بحيث حسب هذه العلاقة:

- القيمة الحقيقية للناتج الداخلي الخام: $y = \frac{y_m}{P}$
- القيمة الحقيقية للواردات: $m = \frac{EP^*m}{P}$

مجموع هاتين الأخيرتين **(y+m)** يساوي إلى مجموع صنفين من النفقات:

- نفقات عمومية وخاصة للمقيمين موجهة لاقتناء منتوجات وطنية (C_D, I_D, G_D) والمستوردة $C_m + I_m + G_m = (\frac{EP^*}{P}).(C_m + I_m + G_m)$
- نفقات غير المقيمين **X** لشراء المنتوجات المصدرة، نفترض للتبسيط أنّ هذه السلع تباع بنفس السعر الذي تباع به المنتوجات الوطنية الموجهة للمقيمين (السوق الداخلي)، $(P_X = P)$[1].

إذن يمكن التعبير عن العلاقة ③ كالتالي:

$$④\ldots Y + m = C + I + G + X$$ معادلة التوازن لاقتصاد منفتح.

بحيث: $C = C_D + C_m$

$I = I_D + I_m$

$G = G_D + G_m$

وبالاستناد إلى فرضيات كنيز التي مفادها أنّ الاقتصاد متواجد في حالة عمالة كاملة، أين التضخم يكون ناتج من ارتفاع لدخل موزع، ومع الاستناد على أنّ الامتصاص هو مجموع النفقات، فيصبح: $A = C + I + G$

[1] Gilbert KOENIG, Macro économie internationale (PARIS : ed, économica, 1997), PP 1-20.

ونعطي: $(X - m) = B$ وهو يمثل رصيد الميزان التجاري، فيمكن كتابة النموذج كالتالي:

$$y + m = C + I + G + X \quad ...④$$
$$C + I + G = A \quad .....⑤$$
$$B = X - m = y - A \quad .....⑥$$

وتبيّن المعادلة ⑥ أنّ تحسين ميزان التجارة $(X - m)$ يتطلب زيادة الإنتاج (الدخل y) و/أو تخفيض الإنفاق (الاستيعاب A)، بحيث إذا كان الاقتصاد يعمل عند التشغيل الكامل فإنّه لا يستطيع أن يزيد الإنتاج (y) وبالتالي فإنّ الطريقة الوحيدة المتبقية لتحسين الميزان التجاري هي تخفيض مستوى الإنفاق[1]، وفي حالة العكس أي حالة تحت العمالة **Sous-emploi** فإنّ الإصلاح يستلزم تعبئة أكثر للموارد من أجل الزيادة في الدخل مقارنة بالاستهلاك، كما يمكن التوفيق بين الأمرين أي تخفيض النفقات وزيادة الدخل في نفس الوقت، ولكن في البلدان النامية ونظرا لعدم مرونة بناها الإنتاجية ولاختلالاتها الهيكلية، فإنّ تحسين وضعية موازين مدفوعاتها يتطلب التأثير أساسا على الامتصاص على الرغم من أنّها لم تصل مرحلة التشغيل.

I-2-4 النموذج النقدي لميزان المدفوعات:

التوجه النقدي لميزان المدفوعات المطور من طرف **J.J.POLAK** (اقتصادي في صندوق النقد الدولي) ظهر كصيغة جديدة لنظرية قديمة مقدمة من طرف **DAVID HIUME** في أواسط القرن الثامن عشر **XVIII** باعتماده مفهوم المركنتيلية والرابطة الضيقة بين اللاتوازن لميزان المدفوعات والنمو غير المراقب للكتلة النقدية، وينسب الآن النموذج النقدي لميزان المدفوعات إلى مدرسة شيكاغو **école de Chicago** ضمن مفهوم النظرية الكمية للنقود وهو يعتمد على فرضية مزدوجة **Double hypothèse**:[2]

1- ثبات الطلب على النقود: الذي لا يتبع إلاّ حاجات التعاملات ويرتبط بتوزيع الدخل الاسمي، حيث الأعوان الاقتصاديين يرغبون في الحصول عليه في شكله السائل، هذا الثبات لا يجب أن يؤخذ على أنه مؤسس لعلاقة ثابتة تماما بين الكتلة النقدية والدخل (PIB) لكن كمؤسس ببساطة لعلاقة منظمة بين هذين المتغيرين (مثلا: وجود قيمتين مختلفتين في حالة أزمة وفي حالة نمو نظامي).

---

[1] طالب محمد عوض، التجارة الدولية "نظريات وسياسات" (ط1: معهد الدراسات المصرفية، 1995)، ص 419.

[2] ماري فرانس لوريتو، صندوق النقد الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة وتقديم د. هشام متولي (دمشق: ط1، دار طلاس للنشر، 1993)، ص152.

2- الخاصية الخارجية **Exogène** لعرض النقود: أي أنه نتيجة قرار ثابت من السلطات النقدية يثبت مستوى المركب الداخلي للقاعدة النقدية[1] أي أن العرض الداخلي للنقد يحدد بفعل عامل خارجي بالنسبة لطلب العملة، ويتألف النموذج من سلسلة المعادلات التالية:

- تكون في بداية الأمر العملة المعروضة مساوية لكمية العملة المطلوبة، في هذه الحالة تحصل الوحدات الاقتصادية على مستوى السيولة الفعلية التي كانت دوما ترغبها $M_O = M_d$

M_O: عرض النقود، M_d: طلب النقود.

- يعتبر العرض الإجمالي للنقد محللا بما يقابله في الكتلة النقدية، مساويا لإجمالي تغيرات التوزيع الداخلي للتسليف أو الائتمان (القرض)، (تمويل الاقتصاد الوطني وتمويل الخزينة العامة) وتغيرات الاحتياطات الخارجية للبلد المعني:

$$Mo = \Delta C + \Delta R$$

- يعتبر تغير الاحتياطات الخارجية مساويا لرصيد ميزان المدفوعات $\Delta R=B$

- انطلاقا من اعتبار طلب العملة (دالة ثابتة بالنسبة للدخل) والعرض الداخلي على شكل تسليف أو ائتمان (مراقب بدقة من قبل السلطات النقدية) من المسلمات، فإن المطابقة بين كميات النقد المعروض وكميات النقد المطلوب تتحقق عن طريق أو بواسطة تغيرات الاحتياطات الخارجية.

- إذا كان $\Delta R < 0$، $\Delta C > M_d$ فإن رصيد ميزان المدفوعات يكون سلبيا.

- إذا كان $\Delta R > 0$، $\Delta C < M_d$ فإن رصيد ميزان المدفوعات يكون إيجابيا.

وأخيرا فإن علاقات سلوك الوحدات الاقتصادية تفسر كيف تتم عملية التكييف أو التصحيح **Ajustement**، فمثلا لنأخذ حالة تتبع خلالها السلطات النقدية سياسة في توزيع التسليف أو الائتمان تؤدي إلى تحقيق عرض داخلي للعملة أعلى من الطلب عليها. ففي نموذج (صاف أو غير معقد **PUR**) تؤخذ حالة "اقتصاد صغير، منفتح، وموجود في حالة استخدام كامل" وهذا يعني أنّ الدخل القومي والإنتاج لا يمكن لهما أن يزدادا (استخدام كامل) وأن الأسعار ومعدلات الفائدة محددة وفق المستوى العالمي أو الخارجي (اقتصاد صغير ومنفتح). ففي هذه الحالة إذن لا يمكن أن ينتج عن العرض النقدي الإضافي زيادة في الإنتاج أو زيادة في الأسعار، وبالتالي فإنه ليس أمام الوحدات الاقتصادية من سبيل للتخلص من موجوداتها السائلة غير المرغوب

[1] Marc RAFFINOT, OP.Cit , P 128.

الاحتفاظ بها إلاّ اللجوء إلى شراء سلع أو سندات مسحوبة على الخارج: يكون العجز في هذه الحالة نتيجة مباشرة للإصدار المفرط للنقود.

ويؤدي هذا الوضع بدوره إلى نقصان الموجودات الخارجية الذي ينجم عنه إنقاص في العرض الإجمالي للعملة وذلك إلى الحد الذي تستعيد معه الموجودات النقدية السائلة مستواها المرغوب: وهكذا فإن سير عملية عامل التصحيح وعامل العودة إلى وضع من التوازن إنما يتشكل ويتحقق بالدقة وبصورة مباشرة متمثلا بالتغيرات في الكميات النقدية، وهناك وجه آخر لهذه الطريقة أقل عدم واقعية، بتصور تحقق التكييف أو التصحيح بصورة غير مباشرة عن طريق تداخل وتفاعل متغيرات ليس فقط فيما يتعلق بالكميات ولكن أيضا بالأسعار: أي حالة اقتصاد يمكن أن يتغير فيه مستوى الإنتاج ومستوى الأسعار.

إن عرضا داخليا زائدا للنقد من شأنه في مراحل زمنية أولية أن يزيد المقتنيات النقدية الجاهزة بما يتجاوز المقدار المرغوب، وذلك كما في الحالة السابقة: حينئذ يكون رد فعل الوحدات الاقتصادية بزيادة طلبها على الموجودات الحقيقية المالية، ويكون هذا الطلب هذه المرة داخليا بقدر ما هو على موجودات خارجية أو أجنبية، وإن جزء من الطلب الذي يتجه بداية نحو الخارج يكون أثره المباشر تقلص الاحتياطات بالعملات الأجنبية، كما جرى وصف ذلك في الحالة السابقة. أما الجزء من الطلب الذي يتجه نحو الموارد الداخلية فيؤدي إلى تشكل ضغوط تؤدي إلى ازدياد مستوى الأسعار والإنتاج في الداخل، وذلك حسب نسبة تتغير بتغير مرونة الإنتاج: فإذا كانت هذه المرونة ضعيفة، فإن مستوى الأسعار هو الذي سيرتفع بدرجة أكبر ويتمثل العرض الزائد للنقد بالتضخم.

ومن جهة أخرى فإن زيادة المستوردات الناتجة عن زيادة الإنتاج (شراء المستوردات الداخلية في عملية الإنتاج **achat d'input**) أو عن التضخم الداخلي (تضاؤل أو ضعف المنافسة **compétitivité détériorée**) تضاف إلى الجزء من الطلب الإضافي الذي اتجه أصلا نحو الخارج: وهكذا فإن العجز الخارجي ينجم في نهاية الأمر عن أثر مباشر (طلب في الأصل متجه نحو الموجودات الخارجية) وأثر غير مباشر (طلب سببه تأثير الأسعار والدخل) للعرض الزائد للعملة.

فمهما كان فإن هذه التوازنات المحاسبة الناتجة عن الأثرين (كميات أو أسعار) فإنها تنبئ أن رصيد ميزان المدفوعات يكون بالضرورة مساويا للفرق بين طلب العملة والعرض الداخلي لهـــا، وإن عجز المدفوعات الخارجية سببه التوسع في التسليف أو الائتمان بدرجة هامة[1].

لكن رغم كل ما تهدف إليه هذه النماذج -النموذجين- من تصحيح وإعادة للتـــوازن في ميزان المدفوعات إلاّ أنها تبقى غير مكيفة مع البلدان النامية، خاصة من ناحية الدور الملعوب مـــن قبل سعر الفائدة مرّة واحدة على الاستثمار وعلى تدفق الرساميل الخارجية في نفس الوقـــت، لا يتفق مع حقيقة التمويل الخارجي للبلدان النامية، كما أنهما ممركزان حول تفسير العجز الخارجي وكأنه هو المظهر الوحيد للمرض -باستعمال المجاز الطبي- بالإضافة إلى عدم إدماجهما لدور سعر الصرف، الذي له أهمية كبيرة في سياسات التصحيح كما سنرى لاحقا[2].

I-2-5 التوافق بين الطريقتين (النموذجين):

إنّ هاتين الطريقتين في التحليل تختلفان بكل تأكيد تبعا للتركيز الذي تختاره هذه الطريقـــة أو تلك في تسليط الأضواء على الظواهر والمتغيرات ذاتها التي تفضل التركيز عليها: كمية النقـــود بالنسبة لأصحاب التفسير النقدي، مستوى الطلب الإجمالي بالنـــسبة للكنيـــزيين الجـــدد **Post-Keyensiens**، ولكن يبدو أن نقاط تلاقيهما أهم من مجرد تعداد الفوارق الجدلية التي يدعيها كل طرف، فإذا اعتبرنا سرعة تداول النقد كمسلمة (أي الجزء من مقدار الإصدار النقدي الجديد الذي سيتحول إلى الطلب). وأن العرض الداخلي للسلع والخدمات غير مرن نسبيا على الأقل في المدى القصير، فإن الطريقتين أو النموذجين يتلاقيان، ويتقاطعان تماما كما كان قـــد أشـــار إلى ذلـــك الاقتصادي كينـــز بصدد تحليله للعلاقة بين البطالة والتضخم حيث قال: "إذا بقي العرض مرنـــا بصورة تامة ما دامت هناك بطالة ثم يصبح غير مرن بصورة تامة عند بلوغ الاســـتخدام حـــدّه الأقصى، وكذلك من جهة ثانية تغير الطلب الفعال أو الفعلي بالنسبة ذاتها التي تتغير بهـــا كميـــة النقود، فإنه يمكن عرض النظرية الكمية للنقود على الوجه التالي: مادامت هنـــاك بطالـــة فـــإن الاستخدام يتغير بصورة متناسبة مع كمية النقود، وعندما يتحقق الاستخدام الكامل فإن الأسعار تتغير بصورة متناسبة مع كمية النقود.

---

[1] ماري فرانس لبرتو، مرجع سابق الذكر، ص 152-154.

[2] Marc RAFFINOT, OP.Cit, P 127.

عندئذ تضعف كثيرا أهمية أن يكون عامل تغير كمية النقود ناتجا في حدّ ذاته عن توزيع دخول إضافية، وذلك عن طريق الدولة مثلا: إذ تعود مسؤولية حدوث التضخم في هذه الحالة إلى إفراط الطلب. ويمكن قول الأمر ذاته بالنسبة لاقتصاد مفتوح أو غير مقيد، حيث يكون إفراط الطلب مسؤولا عن حدوث العجز الخارجي، سواء نظرنا إلى الطلب في حدّ ذاته، أو كنتيجة لزيادة إضافية في عرض النقد[1].

[1] ماري فرانس ليرتو، مرجع سابق الذكر، ص 156.

II) المبحث الثاني: سياسات التصحيح الهيكلي وأثارها:

الأسس النظرية للتصحيح الهيكلي المقدمة في المبحث السابق تترجم في البرامج المقترحة من قبل FMI، BM، بقائمة من السياسات مقدمة في شكل وثيقة إطارية "لسياسة اقتصادية" على أساسها تستند مشروطيات أو شروط قروض التصحيح الهيكلي.

والغرض الأساسي من هذه السياسات هو محاولة علاج التشوهات المختلفة الموجودة في الاقتصاد القومي، والتي تؤدي إلى علاج الخلل الموجود في ميزان المدفوعات.

لذلك فإنّ هذه السياسات ما هي إلاّ حلقات متصلة "أنظر الشكل رقم 06" وذلك لتحقيق الموازنة بين ما هو متاح وإمكانية حسن استخدامها بمساعدة موارد الصندوق بما يضمن حسن الأداء الاقتصادي في الأجل الطويل ورفع كفاءة عوامل إنتاجياتها. فهي تعمل إذن على استبدال قوى السوق مكان التوجيه الحكومي، وذلك بفرض سياسات تؤثر على جانب الطلب وأخرى على جانب العرض (هيكلية).

1-II المطلب الأول: سياسات التصحيح الهيكلي.

1-1-II سياسات التثبيت « Stand by » :

يترجم خبراء صندوق النقد الدولي النماذج الاقتصادية الكلية المؤسسة طبعا لبرنامج التصحيح إلى مجموعة من السياسات تهدف إلى كبح جماح الطلب، أي أن الاختلال الخارجي في ميزان المدفوعات وما ترتب عليه من مديونية إنما يعكس إفراطا في مستوى الاستهلاك المحلي أو إفراطا في الاستثمار العمومي أو الاثنين معا، ولهذا كان لابدّ من اتخاذ سياسات تحدّ من الامتصاص المحلي "نموذج الامتصاص" وأخرى تحدّ من التضخم وهذا من خلال القضاء أو تقليص عجز ميزانية الدولة، والسعي نحو تنمية موارد البلد من النقد الأجنبي من خلال تخفيض قيمة العملة، وزيادة الصادرات والحد من الواردات مع تحرير التجارة الخارجية بالموازاة مع الإصلاح النقدي (النموذج النقدي لميزان المدفوعات).

شكل رقم 06 : تناسق سياسات التصحيح الهيكلي

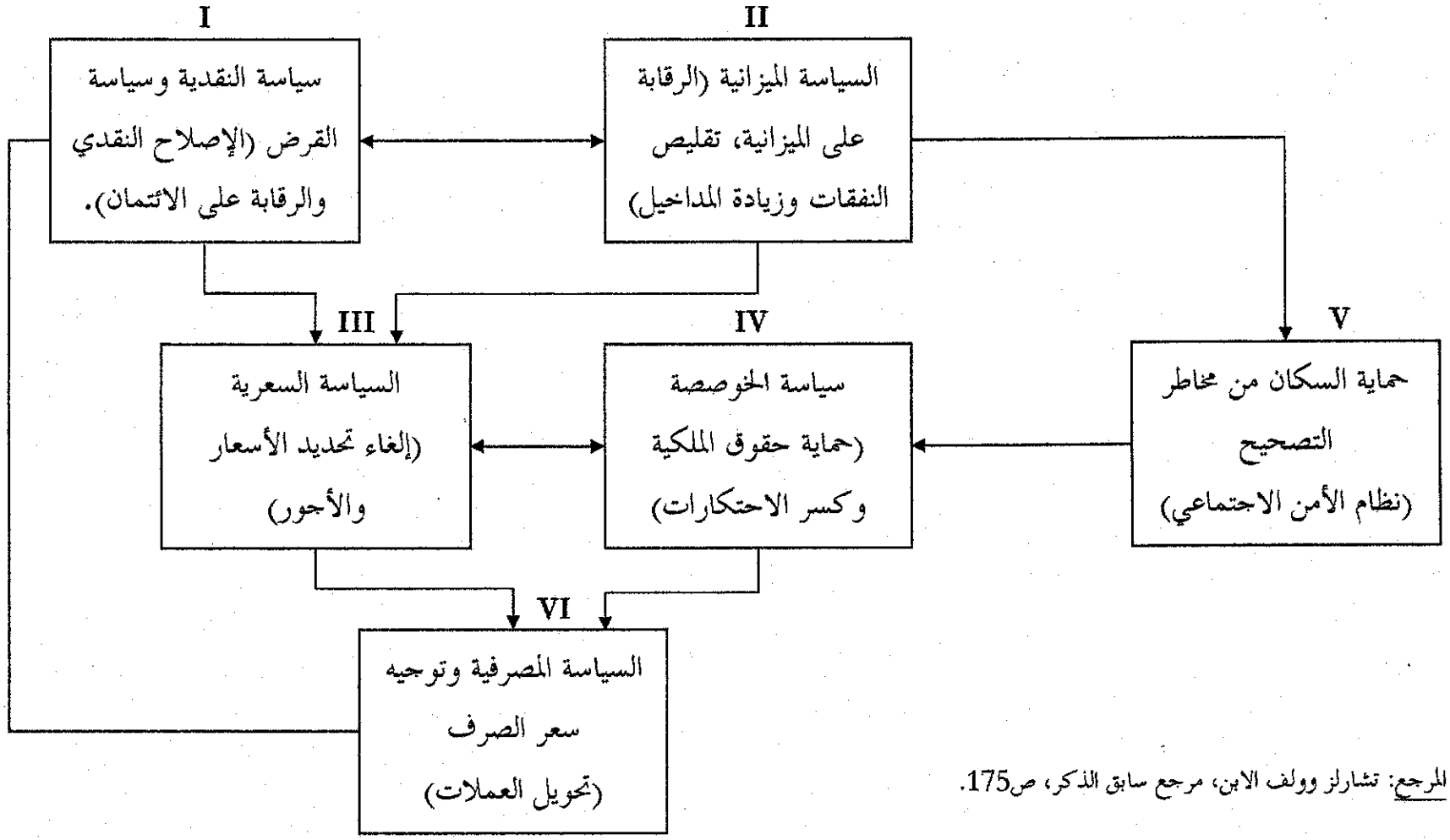

المرجع: تشارلز وولف الابن، مرجع سابق الذكر، ص175.

II-1-1-1 السياسة الميزانية:

إذا كان الهدف الأولي في هذا المضمار هو إصلاح الماليات العامة فإن السياسة التي يجب وضعها تنقسم بطريقة فعلية إلى محورين: زيادة المداخيل من جهة وتقليص النفقات من جهة أخرى رغم أن المحور الأول لا يتفق حقيقة مع الإيديولوجية الليبرالية للمنظمات الدولية (BM, FMI) التي تستهدف تقليص دور الدولة.

لكن يفترض عموما أنّ الضغط الجبائي دوما جدّ ضعيف وأنه من هنا يوجد انحراف يبدو جدّ هام بين المداخيل والنفقات العموميين، بحيث أن تقليص معتبر للنفقات لا يكفي لامتصاص هذا الانحراف[1] ولهذا وجب إدراج هذا المحور ضمن المساعي الأولى قصيرة المدى في برنامج التصحيح.

أ- زيادة المداخيل: (الإجراءات الضريبية)

تعد سياسات الإصلاح الضريبي من أهم محاور السياسات المالية الموجهة لعلاج مشكلة العجز المالي في الدول النامية، وذلك من خلال العمل على تبسيط النظام الضريبي وجعله أكثر شفافية وتحسين كفاءته ومرونته وتخفيض الانحيازات المعاكسة للإنتاج والتصدير وتحسين سمات إعادة التوزيع[2] وكذا إصلاح الهيكل الضريبي بإتباع الإجراءات التالية:

- إعداد هياكل ضريبية تتسم بتوسيع نطاق الوعاء الضريبي، وترشيد هيكل أسعار الضرائب والحد من المبالغة في درجات التصاعد الضريبي على نحو يساهم في تدعيم حوافز العمل والادخار، والاستثمار، مما يؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية ومن تم رفع حدود الحصيلة الضريبية الفعلية في الأجل الطويل.
- فرض حد أدنى من الضرائب على الأنشطة التي تحوّل الاعتبارات الإدارية في الدول النامية دون احتوائها ضريبيا، مثل الأنشطة الزراعية والعقارية.
- فرض ضريبة على جميع الدخول الفردية بموجب السلم الضريبي رغم أن هذه الأخيرة تواجه بعض الصعوبات في الدول النامية من ناحية التطبيق وكذا قصورها على قوائم الأجور والمرتبات في القطاع العام ومشروعات القطاع الخاص الكبرى فقط، وبالتالي فهي محدودة الحصيلة.

---

[1] Marc RAFFINOT, OP.Cit, P 143.

[2] التمويل والتنمية – سبتمبر 1993، العدد"3"، ص17.

- أما فيما يخص الضرائب غير المباشرة، يؤكد خبراء صندوق النقد الدولي أن فرض ضريبة المبيعات TV العامة ذات الوعاء المتسع ومثالها الضريبة على القيمة المضافة TVA، يجب أن يمثل عنصرا مهما في برامج الإصلاح الضريبي في الدول النامية لما توفره من إيرادات ضريبية كبيرة، بالإضافة إلى توفير الحافز أو الدافع الفردي على زيادة الادخار والاستثمار باعتبارها لا تفرض على عوائد المدخرات فضلا عن أنّ فرض ضريبة القيمة المضافة على الواردات سوف يساهم في امتصاص جزء من العوائد التي تؤول طبعا إلى المستوردين الحائزين على تراخيص الاستيراد[1].

وقد سعت العديد من الدول النامية في خضم إصلاحاتها الضريبية إلى استبدال اقتطاعات مختلفة بضريبة القيمة المضافة كالجزائر مثلا: انتقلت من تطبيق الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج TUGP والرسم الوحيد الإجمالي على تأدية الخدمات TUGPS إلى الضريبة على القيمة المضافة في بداية التسعينات وبالمثل تطبيق ضريبة المبيعات وضريبة الاستهلاك TC (في مصر والأردن على التوالي) وتحويل رسوم الإنتاج من الأساس المحدد إلى الأساس النسبي (مثل موريطانيا)[2].

- أما في مجال الإصلاح الضريبي المتعلق بضرائب الشركات فالإصلاحات يجب أن تتجه إلى زيادة الإعفاءات الضريبية المقررة للإهلاكات الأولية، وتطبيقها بصورة موحدة على كافة الاستثمارات والقطاعات المتماثلة مع استبعاد الإعفاءات التي ليس لها مبرر اقتصادي مقبول، أضف إلى ذلك تعديل هيكل أسعار الضرائب المفروضة على أرباح الشركات IBS بما يجعلها تقترب من سعر الحد الأقصى للضريبة على الدخل الشخصي، والهدف من ذلك هو التقليل إلى أدنى حد ممكن من الأثر السلبي لوجود فجوة كبيرة بين أسعار الضرائب على أرباح الشركات وأسعار الضرائب على الدخل الشخصي، وذلك بالنسبة لتوجيه المدخرات الخاصة[3].

وتبقى النقطة الحساسة في هذا الميدان خطر خضوع جمع الضرائب للتأثير العكسي لتحركات معدلات التبادل التجاري، وإثباط المنتجين وظهور حالات من نوع "منحنى لافير"

---

[1] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق الذكر، ص 109- 111.

[2] التمويل والتنمية، سبتمبر 1993، العدد 3، ص17.

[3] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق الذكر، ص110.

« La courbe de laffer » في وقت قصير، حيث تجاوز معدل ضغط جبائي معلوم، يؤدي إلى تطور الاقتصاد الموازي مما يؤدي إلى تقليص مستوى المداخيل، ولهذا فالزيادة الموصى بها للمداخيل العمومية يجب أن تتماشى بالتوازي مع أهداف أخرى مثل عصرنة النظام الجبائي[1] وتزويد مؤسسات التحصيل الجبائي بأحدث التجهيزات والتقنيات الضرورية للحد من التهرب الضريبي، ومحاربة الفساد داخل هذه المؤسسات عن طريق رفع أجور موظفي هذا القطاع وتحفيزهم أكثر إذا ما أريد تحقيق أداء ضريبي فعّال.

ب- تقليص النفقات:

إن تقليص الطلب الكلي والحد من العجز في الميزانية العامة للدولة يرتبط بتقليص مستوى النفقات الحكومية خاصة وأن الطلب الحكومي يمثل في أغلبية الدول النامية جزءا كبيرا من الطلب الكلي، ومن أهم الوسائل في مجال الإصلاح المالي التي تخدم هذا الهدف هي إلغاء الدعم الحكومي للسلع وتقليل المصروفات الحكومية بشقيها الجاري والاستثماري.

➢ إلغاء الدعم:

إن المبالغ التي تدفعها الحكومة لدعم أسعار بعض السلع والخدمات قد زادت من الضغط على المصروفات الحكومية وبالتالي من حدة العجز في الميزانية العامة للدولة، والمستهدف هنا هو أن يساعد إلغاء الدعم على توفير تلك المبالغ التي كانت الحكومة تنفقها في الدعم، وترتبط بقضية الدعم مسألة أخرى لا تقل أهمية وتتمثل في ضرورة إلغاء الإعانات المقدمة للمؤسسات العاجزة.

➢ تخفيض المشتريات الحكومية من السلع والخدمات:

إن هذا النوع من التخفيضات يجد صعوبة كبيرة كون ضعف السوق المحلي في توفير بدائل هذه السلع والخدمات نتيجة ضعف الجهاز الإنتاجي، وكذا عدم وجود مستوردين خواص متخصصين في كل القطاعات، أي الاستيراد الاستهلاكي، استيراد مواد التجهيز...إلخ.

➢ إعادة هيكلة الوظيف العمومي وتقليص الأجور:

العمل الإداري مجال معقد، وفيه تصطدم جهود ترشيد النفقات بصعوبات خاصة بفعل أن استعمال المعايير البسيطة يبقى جد ضعيف، فإذا استعملنا معيار عدد الموظفين مقارنة بالسكان فإنّ جلّ الدول الإفريقية تعتبر ضعيفة العمل الإداري **Sous- administrée** هذا خاصة في ميدان

[1] Marc RAFFINOT, OP.Cit, P 143.

الصحة، التربية... وبالتالي فالترشيد لن يكون إلاّ في الأعمال البسيطة والمتكرّرة حيث يؤسس على معايير (عدد الحوالات المحصلة في وزارة المالية مثلا).

كذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار فعل التضاعف السريع للخدمات الخالقة بنفسها لمهام جديدة (تحويل المعلومات، الترابط، الصراع، المهارات... إلخ) فتعقد من التحليل الوظيفي.

وبصفة عامة فإن تخفيض النفقات بين القطاعات لا يجب أن يركز على معيار واحد هو تحاشي التبذير وتركيز النفقات على المجالات الأكثر نفعا بل يجب النظر في توزيع هذه النفقات حسب معايير قطاعية وجغرافية بحيث يبقى من السهل عند الأخذ بالمداخيل العمومية المتاحة تثبيت مستوى ممكن من نفقات الأشخاص، لكن يبقى من الصعب التساؤل كيف يجب توزيع هذه النفقات؟

وفي البلدان النامية التي تعرف ثقلا كبيرا للفاتورة العسكرية أو فاتورة التسلّح قامت ببعض التخفيضات في هذا المجال إلاّ أنه وعن دراسة لـ **P. de MASI et H. LORIE** (**1989**) بينوا أنه على مدى برامج التصحيح المطبقة مع دعم الصندوق، وفي حالة قيود ميزانية لازمة (حادة). فإنه عموما شهدت النفقات العسكرية ارتفاعا في نسبتها إلى مجموع النفقات العمومية (بالرغم من انخفاض النفقات العسكرية مقارنة بالـ**PIB**)[1].

أما عن الأجور فهي بالطبع تشكل دائما النفقة الأساسية والإعانات تمثل دوما فئة هامة من بين النفقات الأخرى. فالحكومات التي تثبت نفقات التوظيف يجب عليها إذن تقليص الأجور الحقيقية للموظفين أو/و الإعانات.

ففي كوت ديفوار خضعت الأجور الاسمية إلى توقف في **1981** واستمرت إلى غاية **1983** و**1984**. وبالمثل في المغرب الأجور الاسمية قد توقفت، هذا ما أدى إلى انخفاض صافي للأجور الحقيقية، وكذلك قامت الحكومة الإندونيسية بإيقاف الأجور الاسمية في **1986**.

والسياسة الأخرى التي تسمح بتثبيت أو تقليص الكتلة الأجرية تتمثل في توقيف عمليات التوظيف **Recrutement** والتسريح **Licenciement** حيث قلصت كوت ديفوار المناصب المعروضة في المدارس إلى $\frac{1}{3}$، وفي المغرب قد حددت بـ**25.000** في السنة عوض **40.000**[2].

---

[1] IBID, PP 146–147.

[2] Christiane MORRISSON et François BOURGOIGNON, « Ajustement et équité dans les pays en développement une nouvelle approche », (Paris : OCDE, 1992) PP 23 – 24.

ونتيجة الصعوبات التي واجهتها معظم الدول حاولت تثبيت الكتلة الأجرية التي ترتفع أتوماتيكيا إلى عدد ثابت بواسطة تقنية الترقية والأقدمية وهذا تحاشيا للسياسات ذات رد الفعل السياسي والاجتماعي كالتسريح وتخفيض الأجور.

- أما الإعانات فشهدت هي الأخرى انخفاضات بفعل برنامج التثبيت كالإعانات المباشرة للمستهلكين أو بإعادة الرفع من تعريفات المؤسسات الشبه العمومية (الطاقة، النقل) من أجل ضغط إعانات التي تدفعها الدولة.

كذلك في المغرب تم إقصاء الإعانات التي تستفيد منها المنتوجات الغذائية ذات النوع الوسطي (الزبدة والحليب في **1983**، القمح الصلب في **1985**)، لكن دون المساس بإعانات المنتوجات الأساسية (الزيت، السكر، قمح صلب من نوعية معتدلة)، من جهة أخرى تمت مراجعة تعريفات الكهرباء، الماء والنقل. في كوت ديفوار تمت نفس العملية ففي **1981** تمّ تخفيض إعانات الأرز، وفي **1984** إعانات مساكن الموظفين تمّ تقليصها وتمّ الرفع من التعريفات من جديد، وكذلك تقليص إعانات الأسمدة إلى النصف من **1982** إلى **1985** بأندونيسيا وبالمثل بالنسبة لغانا التي خفضت من إعانات الأسمدة ومبيدات الحشرات، وكان الهدف هو اختفاءها سنة **1990**.

بالإضافة إلى هذه التخفيضات هناك أخرى مرتبطة بتقليص المعونات العمومية إلى التعليم وإلى الصحة: حيث في غانا تمّ رفع الاقتطاعات لكل فحص أو لكل يوم تمريض، وقد تمّ رفع ثمن الكتب في المدارس وتقليص الإعانات بالنسبة للوجبات ومنح ومساكن الطلبة في الجامعات، بحيث أنه في كوت ديفوار وحسب المخطط الثاني للتثبيت في **1984** تمّ تخفيض عدد المنح (إلى النصف بالنسبة للتعليم العالي وإلى الثلث بالنسبة للتعليم الثانوي). بالمثل بالنسبة للمغرب تم إعداد معايير أكثر انتقائية من أجل توزيع هذه المنح[1].

- تخفيض الاستثمارات العمومية والتي كانت تمثل استنزافا للأموال العمومية ولاسيما تلك الاستثمارات المسماة "بالفيلة البيضاء" أي ذات العائد الضئيل الذي لا يسمح باسترداد النفقات كون هذه المشاريع الاستثمارية تعيش في بيئة لا تعرف سوى التبذيرات والبيروقراطية وهدر الأموال العمومية، ولهذا كانت سياسات صندوق النقد الدولي تحث

[1] IBID, P 24.

على التخفيض من هذه الاستثمارات ذات التوجه اللاسوقي وتعويضها بأخرى ذات توجه كامل نحو السوق إلى جانب القطاع الخاص.

وإذا كانت تخفيضات الموظفين وتقليص الأجور تواجه باضطرابات سياسية واجتماعية تزرع بذور الخوف في صانعي السياسات الوطنيين والدوليين مما يدعو أو يوجب إيقافها أو تطبيقها بصفة تدريجية، على عكس تخفيض الاستثمارات العمومية التي لا تظهر آثارها في اللحظة وإنما بعد فترات بعيدة "مثلا التخلي عن صيانة الطرقات" وفي هذا الصدد نعرض بعض الأرقام المذهلة للتخفيضات المطبقة من قبل بعض الدول النامية، مثلا في المغرب بعدما كان مضروب – الاستثمار العمومي– في ثلاثة (3×) من ناحية الحجم بين **[1965-1967]** إلى **[1978-1980]**، نجد أنه انخفض بـ**38%** من **[1983-1986]**، وفي كوت ديفوار بعدما كانت الاستثمارات العمومية قد انتقلت من **15%** من **PIB** إلى **21%** بين **1975** و**1978** نجد أن البرنامج الأول للتثبيت قلص هذه النسبة إلى (النصف) في **1981**، وفي البرنامج الثاني في **1984** حددت بـ**7,5%** من **PIB** مباشرة بعد الصدمة البترولية الثانية تبع بانخفاض بـ**4,4%**[1].

II-1-1-2 السياسة النقدية وسياسة القرض:

نظرا لضعف مصادر التمويل الداخلي وعدم كفايته خاصة في ظل صعوبة التمويل الخارجي، تلجأ الدول النامية إلى الحد من القروض الداخلية بحجة توفير متطلبات الاقتصاد وتزيد من اقتراضها من البنك المركزي (التمويل بالعجز) وهذا ما يثبط معنويات المستثمرين الخواص الذين يكونون بأمس الحاجة لمثل هذه القروض والتي حتى وإن حصلوا عليها تكون بمعدلات فائدة جد مرتفعة، خاصة إذا ما كانت معدلات الفائدة على الودائع منخفضة، ولهذا فإن برامج صندوق النقد الدولي تدعو إلى الحد من الاقتراض الداخلي للدولة والتوسع في الإقراض بين القطاع العمومي والخاص على أساس الاستعمال الأمثل والفعال لهذه الموارد، أي منح القروض على أساس القدرات الاقتصادية للجهات الممنوحة، وما يرتبط بها من أخطار وليس على أساس ارتباطاتها أو مسوغاتها السياسية. فالمستثمر الكفء الذي لديه الأفكار الجديدة ينبغي أن يكون قادرا على الحصول على الائتمان الذي لا يتاح لشخص آخر ليس لديه من المميزات الرئيسية سوى عضوية الحزب السياسي الحاكم أو تربطه صلة قرابة بأحد الرسميين الحكوميين[2].

---

[1] IBID, P 23.

[2] تشارلز وولف الابن، مرجع سابق الذكر، ص171.

فالرفع من أسعار الفائدة يفترض أنّه يمارس أثر إيجابي على تنقل الادخار وتحاشي الإفراط في الترسمل بتحفيز ترشيد الاستثمارات $S = f(r)$; $I = f(r)$

معدل الفائدة الحقيقي المتوسط للقرض للاقتصاد **Crédit à l'économie** يكتب[1]:

$$r' = \frac{r - P}{1 + P}$$

حيث: r: معدل الفائدة الاسمي.

r': معدل الفائدة الحقيقي.

P: معدّل التضخم.

ولهذا فإذا ما أريد تحقيق ميزان إيجابي -مدفوعات- وأسعار صرف مستقرة يجب تطبيق معدلات فائدة مرتفعة على الودائع وهذا من أجل تحفيز الأعوان الاقتصادية لجلب المدخرات، ومن تمّ التقليص من حدّة الفرق الموجود بين الاستثمار والادخار (I - S) وفرض معدلات فائدة منخفضة على القروض الممنوحة، حيث أنّ ارتفاعها بنسب تفوق كثيرا معدّل التضخم يؤدي إلى عجز المنتجين الخواص عن التسديد، ومن تمّ هروب رؤوس الأموال الخاصة وهدر الأموال العمومية.

فالسياسة النقدية تمثل عنصر أساسي لكلّ برنامج تثبيت، وهذا يكون ذاتيا في البلدان التي تعاني دائما من التضخم مثل بلدان أمريكا اللاتينية، كذلك في الإكواتور قد تمّ تحديد سقوف القروض المعطاة للقطاع العام، ويفرض برنامج التثبيت لـ**1983** سياسة محددة للقرض للقطاع الخاص، إلى حد انخفاض هذا الأخير بصفة نظامية بالنسبة المئوية من **PIB** من **30,6%** في **1983** إلى **23,4 %** في **1987**.

من جهة أخرى تزايد العرض النقدي **(M)** قد تمت مراقبته فانتقلت النسبة $\frac{M}{PIB}$ من **0,14** في **1983** إلى **0,12** في **1987**.

وفي غانا التي عرفت التضخم المرتفع (العالي) **Hyperinflation** انخفضت المتاحات النقدية من **49 %** في **1983** إلى **18 %** في **1984**.

[1] Philippe HUGON, « La problématique de l'ajustement, l'expérience de l'Afrique subsaharienne », in Revue, ajustement et développement, « Maghreb, Afrique et en Europe de l'est », coordonnées par Driss GERAOUI, (Paris, ed, l'Harmattan, 1993), P 31.

وفي أندونيسا، السلطات النقدية كبحت تزايد عرض النقود بتحرير أسعار الفائدة حتى تزيد العائلات من إيداعاتها على أجل[1].

II-1-1-3 السياسة المصرفية وتوجيه سعر الصرف:

فهما يسمحان بتصحيح الاقتصاد الداخلي من القيود الخارجية بحيث تهدف السياسة المصرفية وإمكانية تحويل العملات إلى استكمال عملية التحوّل عن طريق ربط الأسواق الداخلية وأسعارها وأجورها وإنتاجها وتكنولوجياتها مع تلك الخاصة بالأسواق العالمية، وتعطي هذه الرابطة فرصة لعمل التكاليف المقارنة والمزايا المقارنة لصالح اقتصاد الدولة المتحولة، ومع إمكانية تحويل العملات يمكن للاقتصاد المتحوّل أن يحدّد البضائع والخدمات التي يستطيع أن ينتجها بتكلفة عالية نسبيا، وكاستجابة لإمكانية تحويل العملات فإنّ صادرات البضائع ذات التكلفة المنخفضة نسبيا ستزداد وتتسع شأنها في ذلك شأن الواردات ذات التكلفة العالية نسبيا[2].

وبالإضافة إلى هذا تشدد المؤسسات المالية الدولية على ضرورة تخفيض قيمة العملة للبلد المدين **La dévaluation**، وهو قرار تشريعي أو تنظيمي تقوم بواسطته حكومة ما بتخفيض معدّل صرف العملة بالنسبة للذهب أو العملات الصعبة الأجنبية، مثال: عندنا العملة الجزائرية التي تمّ تخفيضها في **1994-04-01** بقيمة **40,17 %** أي **1** دولار = **360** دج، لكن ما هي حالات تخفيض قيمة العملة ؟ أي ما هي الأهداف المرجوة ؟

- في حالة التدني النقدي أي أنّ معدّل صرف العملة الموجودة دون النسبة الرسمية، وبصفة أخرى إذا تحصلنا بكمية من الدنانير على كمية من العملات الصعبة (الدولار أو الجنيه الإسترليني، مارك ألماني أو الأورو حاليا) أقل مما هو متفق عليه بالمعدّل الرسمي، أي القيام بالتخفيض للوصول إلى حقيقة الأسعار الوطنية.
- في حالة انخفاض قيمة عملة بلد آخر، الشيء الذي يساعده على استئناف التوسع في صادراته، فيصبح بذلك منافسا خطيرا، فتخفيض قيمة العملة يصبح إجراء مجابهة أي نوع من الإنزال في الصرف يمرّ به، لإعادة المساومة في الفرص بين البلدين[3].

---

[1] Christian MORRISSON et François BOURGOIGNON, OP.Cit, P 24.

[2] تشارلز وولف الابن، مرجع سابق الذكر، ص174.

[3] مجلة المشعل، (ماي 1996)، ديوان المطبوعات الجامعية، ص18.

- يهدف كذلك إلى التأثير على الماليات العامة، بحيث يرفع هذا الإجراء من القيمة المحصلة من الضرائب بالعملة المحلية، لكن على عكس ذلك يزيد من قيمة النفقات العمومية على المواد المستوردة، كما يزيد من فوائد المديونية الخارجية.
- يؤثر على الأسعار، بدلالة معدّل تصحيح اقتطاعات الأجور **Rémunération** إلى ارتفاع الأسعار، ويؤثر تخفيض قيمة العملة على مجموع السياسة التي ترافقه بالرفع من أسعار السلع المستوردة، يقلص من القيمة الحقيقية لتحصيلات العمّال المرسمين (الدائمين) وكذلك مداخيل المستهلكين للمواد المستوردة، ويغيّر من معدلات التبادل الداخلي.
- يؤثر على إعادة تخصيص عوامل الإنتاج للقطاعات المحمية نحو القطاعات التنافسية أو المتنافسة.
- يؤثر على الميزان التجاري، بحيث يجب أن يحسن انخفاض قيمة العملة من التنافسية، هذا في حالة ارتفاع القيمة بالعملة الوطنية لأسعار السلع المصدرة، غير معوّض -ارتفاع الأسعار- بارتفاع أسعار المدخلات المستوردة وتكاليف العوامل أو في حالة غياب المجهود الداخلي البحث (زيادة الإنتاج).

فأثار تخفيض قيمة العملة تتبع مرونة أسعار الصادرات والواردات على المدى المتوسط والقصير **(Courbe en J)**.

شكل 07: سعر صرف الصادرات والواردات.

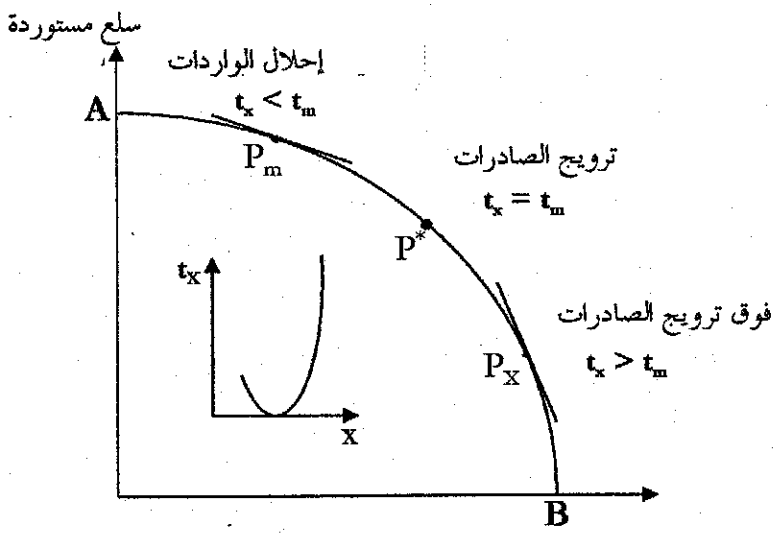

"ليكن **AB** منحنى إمكانيات الإنتاج للسلع المستوردة والمصدرة.

***P** سعر دولي حيث معدل الصرف الفعلي للصادرات (t_x) يساوي سعر الصرف للواردات (t_m)".

هناك أثرين يجب أن يتم تمييزهما اللذان يلعبان دورا حسب درجات مختلفة في الفروع الزراعية والصناعية:

1- تحسين للتنافسية الخارجية بواسطة تغيير معدلات التبادل، وبواسطة استجابات الصادرات بالحجم للعبة الأسعار.

2- تزايد الإرباحية الداخلية للقطاعات المعرضة للمنافسة الدولية بواسطة ميكانيزم المداخيل المتزايدة للعوامل بالعملة الوطنية.

تعرف استراتيجيات « **out word looking** » أو ترويج الصادرات بسعر صرف فعلي للصادرات القصوى أو تساوي لسعر صرف الواردات (بإدماج الإعانات والضرائب).

ثبات الصرف فهو محلل كعائق لتصحيح الاقتصاديات مقابل التدفقات الخارجية.

تعتبر مؤسسات بروتون وودز مغالاة سعر الصرف أحد العوامل الأساسية للاتوازنات المالية الخارجية المعروفة في البلدان النامية، وتصحيح الصرف فهو عموما السياسة الأولى التي ينصح بها (باستثناء بلدان منطقة الفرنك).

فمشكلة سعر الصرف التوازن أو "سعر الصرف الأحسن" فهي جد معقدة. « F. **GUILLAMONT, L'Heriteau** »:

- حسب نظرية تعادل القدرة الشرائية **PPA** لـ **CLASSEN 1990** سعر الصرف التوازن هو ذلك السعر الذي يساوي بين القيمة الشرائية لمختلف العملات في كل البلدان.

سعر الصرف الحقيقي (t_r) فهو النسبة بين سعر الصرف الملاحظ (t) على تكافؤ القدرات النسبية **PPA**، أو النسبة بين مؤشر الأسعار الوطنية على مؤشر الأسعار الداخلية، الكل مضروب في سعر صرف التوازن عند المرحلة القاعدية (t_0) فيكون :

$$t_r = \frac{t}{PPA\ t_0}$$

حسب هذا المعيار، عملات البلدان النامية تكون أقل تقييما ما دام أسعار الصرف الملاحظة تهمل، حسب أعمال **ONU** القيمة الشرائية لعملات البلدان ضعيفة الدخل.

- حسب معيار التنافسية الخارجية، السعر الحقيقي يمكن أن يحسب بمقارنة سعر السلع المحمية « **non tradable** » إلى الأسعار العالمية للسلع التنافسية « **tradable** »، سعر

الصرف التوازني هو ذلك السعر الذي يضمن التنافسية للقطاع الخارجي (صادرات وإحلال محلّ الواردات). فالحساب يمكن أن يجرى بصفة إجمالية أو من أجل مختلف الفروع: سعر الصرف التوازني فهو إذا ذلك السعر الذي يساوي بين عرض وطلب العملة الصعبة على سوق الصرف.

المعايير المذكورة آنفا يمكن أن تكون إمّا الأسعار المثبتة على الأسواق البنكية الداخلية أو على الأسواق في المزادات، أو الأسعار المرجعية الملاحظة على الأسواق الموازية عند الأخذ بحالة موازين المدفوعات للبلدان النامية، وحسب هذا المعيار حلّ عملاتها فهي مفرطة التقييم.

الطرق التجريبية تخص حساب أسعار الصرف الفعلية أي مؤشرات أسعار الصرف الثنائية المرجحة عن طريق حصص مختلف البلدان المشتركة في التبادلات الخارجية للبلد أو أسعار الصرف الثنائية.

يكون هناك إفراط في التقييم إذا كان سعر صرف العملة الوطنية قد عرف ارتفاع اسمي مقارنة بمرحلة مرجعية.

انخفاض سعر الصرف الحقيقي يعرف بنسبة أسعار السلع وعوامل الإنتاج الدولية (المحمية) وأسعار السلع وعوامل الإنتاج الدولية (التنافسية)، فهو كذلك الأداة الأساسية لسياسة التصحيح، ويمكن الحصول عليه سواء عن طريق انخفاض سعر الصرف الاسمي الناتج عن تخفيض قيمة العملة، أو عن طريق السياسة النقدية والميزانية الصارمة.

$$t_r = t.\frac{P_d}{P_E}$$

- مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي t_r
- مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي t
- مؤشر الأسعار المحلية P_d
- مؤشر الأسعار الأجنبية P_E

ليكن:

- سعر الصرف الحقيقي الفعلي للبلد i Tri
- سعر الصرف الاسمي للسنة المرجعية Ti_0
- سعر الصرف الاسمي Ti

- حصة البلد j من التجارة الخارجية Aj
- مؤشر أسعار البلد j (أساس100 سنة مرجعية) Pj
- مؤشر أسعار i (أساس100 سنة مرجعية) Pi

سعر الصرف الفعلي الحقيقي يكتب:

$$t_i = \sum \frac{t_i}{t_{oi}} a_j \frac{P_i}{P_j}$$

❖ سعر الصرف الفعلي الاسمي فهو مؤشر سعر الصرف لسلة عملات مرجحة بواسطة حصص التجارة الخارجية للبلد المعني.

❖ سعر الصرف الفعلي فهو مؤشر لنفس سلّة العملات حيث كلّ عملة مرتبطة بواسطة فرق معدّل التضخم الخارجي بين البلدين[1].

2-1-II السياسات الهيكلية:

يوصي صندوق النقد الدولي في برامجه الدول النامية بتطبيق سياسات اقتصادية عميقة، وتمس في غالبيتها تحرير السوق وتخلي الدولة عن العديد من المهام خاصة تخليها عن الأجهزة الإنتاجية، لصالح القطاع الخاص من خلال عملية الخوصصة مع تحرير جهاز الأثمان وزيادة المنافسة مع ضمان تنافسية الصادرات في إطار سياسات "ترويج الصادرات" من أجل زيادة موارد البلد من النقد الأجنبي -العملة الصعبة-، وسنتناول بإسهاب في هذا المطلب أهم السياسات الهيكلية التي يلح الصندوق والبنك على تطبيقها.

1-2-1-II الخوصصة:

تشترط المؤسسات المالية الدولية على الدول المدينة التخلي عن التزاماتها إزاء المؤسسات العمومية التي توسعت بشكل مبالغ فيه وأصبحت تشكل استنزافا كبيرا للاقتصاد، وفرضت ضغوطا على ميزانية الحكومة والائتمان المصرفي على حد سواء[2].

رغم المحاولات العديدة لإعادة هيكلتها - مؤسسات الدولة- لم تستطيع الخروج من حلقتها المفرغة، ويرجع هذا الفشل إلى سببين مهمين:

---

[1] Philippe HUGON, OP.Cit, PP 26-29.

[2] التمويل والتنمية، عدد1، (مارس 1992)، ص17.

1- بسبب الخصوم الموروثة من نموذج التصنيع المتخذ وأسلوب الرقابة المطور تحت سيطرة النظام الاشتراكي السابق.

2- بسبب المستوى الجد المحدود للموارد المالية، وفي النهاية أتت صدمة الانتقال **La transition** على كل ما تبقى، حيث قلبت كل المقاييس والمراجع المعتادة بصفة مفاجئة متبوعة بتدمير كل المؤسسات القديمة، وكذلك إلى بطء بروز مؤسسات اقتصاد السوق الجديدة[1]، ولهذا ظهرت ما تسمى بالخوصصة كعملية تحويل ممتلكات القطاع العام أو جزء منها إلى القطاع الخاص، وقد ظهرت كلمة الخوصصة في القاموس لأول مرة سنة **1983** وتمّ تعريفها على أساس أنها تحويل الأعمال والمشاريع الحكومية إلى الملكية الخاصة، لكن الكلمة أخذت تضم مفهوما أشمل يركّز على أسلوب جديد في النظر إلى متطلبات وحاجات المجتمع وإعادة النظر في دور الحكومة في تلبية هذه الحاجات، وهذا يعني الاعتماد بشكل أكبر على مؤسسات المجتمع الخاصة بدلا من المؤسسات الحكومية (التابعة للدولة) لمواجهة متطلبات الأفراد[2].

فالخوصصة هي إذن العقد المؤسس للمؤسسة الرأسمالية "المؤسساتية **Entreprisation**" حسب تعبير **(CH. Von Hirsch Hausen.96)**[3]، ورغم تعدد المفاهيم المعطاة للخوصصة على المستويات الجزئية والكلية **Micro-Macro** من **Dérégulation** و **Privatisation** و **Supply side économies** و **Dénationalisation** كلّها تحاول إعطاء صياغة جديدة لقانون المنافذ "لجون باتيست ساي" **1830** "تصريف المنتوجات"[4] أي العرض يخلق الطلب، وبتعبير آخر حرية تامة للمنتجين، فالمستهلك مضمون من خلال عملية استحدثت مؤخرا وهي ما يعرف بالتسويق أو **Marketing** لتطور مفهوم التوزيع أي أنها تصب في آخر المطاف في مفهوم **La libéralisation** وعولمته.

وإذا ما توفرت الشروط المتمثلة على المستوى الهيكلي في سياسات تحرير الأسعار، والتخلي عن الإعانات، فتخفيض الحواجز الجمركية بحيث توضع المؤسسات في محيط تنافسي يجعلها تتحمل

---

[1] Xavier RICHET, « Privatisation, Restructuration et contrôle des entreprises dans les économies en transitions » in revue, actualité scientifique, « développement et transition ver l'économie de marché », (Paris : ed, ELLIPSES, 1999), P 191.

[2] إشكالية خوصصة القطاع العام في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة من طرف صافي عبد القادر، (الجزائر: 1995)، ص9.

[3] Xavier RICHET, OP. Cit, P 194.

[4] صافي عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص11.

لوحدها وبكل ما أوتيت من قوى صدمات المنافسة أي تصحيحها فيما يخص اختيار الإنتاج، وتوجيه التبادلات.

وعلى المستوى المؤسساتي في إعادة تعريف حقوق الملكية "تحويل الشركات الاشتراكية إلى شركات رؤوس الأموال، خوصصة الأصول العمومية، قانون إنشاء المؤسسات، قوانين الإفلاس، واتخاذ دليل الاستثمار"[1].

فإن الخوصصة تهدف إلى تحقيق ما يلي:

- علاج ضعف الكفاءة الاقتصادية المرتبط بالملكية العامة للمنشآت، فهناك مصدران للمكاسب المتوقعة بسبب رفع الكفاءة الإنتاجية (النجاعة الإنتاجية) بمعنى أن يستمكن المشروع من تحقيق نفس المستوى المعيّن من الناتج باستخدام قدر أقل من مستلزمات الإنتاج أي بتكلفة أقل،[2] كما تسمح إعادة توزيع الأصول من قبل الخوصصة بأحسن تخصيص للموارد مؤديا إلى حل مشاكل الوكالة بين الملاك والمساهمين (أصحاب الأسهم) وإلى تقليص معتبر لتكاليف الحصول على المعلومة (**Stiglitz 1994**)، فهو يؤدي تماما إلى إضعاف الروابط بين الهياكل القديمة والمؤسسات خاصة في الاقتصاديات التي حافظت إلى غاية النهاية على نظام جدّ هرمي.[3]

ويخلق كذلك تحسين خصائص السلع والخدمات من حيث الكمّ والكيف (الجودة)، مما يرفع من قيمتها في السوق، ويصبح المستهلك مستعدا لشرائها بأسعار أعلى[4].

- يمكن أن تؤدي الخوصصة إلى تحسين نوعية اتخاذ القرار الإداري عن طريق خفض درجة التدخل السياسي العالية في عمليات المؤسسات العامة.
- تؤدي الخوصصة إلى نقل المداراء من موقع المسؤولية أمام البيروقراطية إلى موضع المسؤولية المباشرة أمام حاملي الأسهم وهم فئة تسعى إلى تحقيق الربح.
- قد تؤدي الخوصصة إلى فرض انضباط الأسواق المالية على المؤسسات وبالتالي تحفيزها على العمل على مستوى أرفع من الكفاءة، ذلك أن المؤسسات العامة التي تحميها مظلة القطاع

---

[1] Xavier RICHET, OP.Cit, P 192.

[2] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق الذكر، ص121

[3] Xavier RICHET, OP.Cit, P 192.

[4] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق الذكر، ص121

العام قد لا تقلق وهي تحقق خسائر لأنها في مأمن من الإفلاس إذ تتقدم الدولة في العادة لحماية المؤسسات العامة التي تواجه المشاكل المالية[1].

- تعزيز روح المبادرة في المؤسسات والإدارة من أجل زيادة مرونة الاقتصاد، ومقاومته للصدمات الخارجية.
- إلى إضعاف نفوذ المنظمات النقابية والعمّالية، خاصة عندما يكون برنامج الخوصصة شفاف وعادل في مفهومه وفي تنفيذه[2]، ولهذا الغرض يمكننا إحصاء أهم الشرائح والأعوان الاجتماعية والاقتصادية التي بإمكانها الاستفادة من برامج الخوصصة وبالطرق المتنوعة.

"أنظر الجدول رقم 12 طرق بدائل الخوصصة".

ونظريا يمكننا إحصاء الطرق التالية للخوصصة:

1. نقل ملكية الشركات العامة إلى القطاع الخاص عن طريق البيع الكلي أو الجزئي.
2. تصفية المشروعات العامة وطرح أصولها للبيع بالمزايدة.
3. استبدال الملكية بالدائنية عن طريق التفاوض مع الدائنين على استبدال دائنيتهم بحصص ملكية في بعض المشروعات التي يتقرر خوصصتها، أو بدخول أطراف ثالثة حيث يتم بيع الديون بخصم معزي إلى طرف ثالث.
4. إدارة القطاع العام بنفس قواعد ومعايير القطاع الخاص.
5. مشاركة القطاع الخاص في رأس مال شركات القطاع العام.
6. بيع أسهم شركات القطاع العام للعاملين بها.
7. عقود الإدارة والإيجار التمليكي: والتي بموجبها تؤجر الدولة وحدة من وحداتها العامة للقطاع الخاص، الذي يتولى مسؤولية تشغيل وإدارة هذه الوحدة لحسابه الخاص وفقا للشروط المنصوص عليها في العقد.
8. إتاحة الفرصة لنمو الاستثمارات الخاصة داخل المشروعات العامة (المشتركة).
9. إعطاء الحرية الاقتصادية الكاملة للقطاع الخاص والمنافسة مع القطاع العام.[3]

---

[1] صافي عبد القادر، مرجع سابق الذكر، ص15-16.

[2] Hocine BENISSAD, OP.Cit, PP 27-28.

[3] عمرو حامد، إدارة الأعمال الدولية (ط1: المكتبة الأكاديمية للنشر، 1998) ص72.

الجدول رقم 12: بدائل طرق الخوصصة

	إلى من				
	بالبيع	إلى مسيري وأجراء المؤسسات	إلى الشعب (الجماهير)	إلى الملاك القدامى	إلى الشركات الخاصة المحلية والأجنبية
كيف نخوصص	بالتوزيع المجاني أو شبه المجاني بواسطة تصفية الأصول.	استئناف المؤسسات من قبل الأجراء: المجر، رومانيا، سلوفينيا. - عمليات خوصصة تلقائية: المجر، بولونيا، بلغاريا. - مراقبة الأصول من قبل المسيرين والأجراء: روسيا. - التصفية: ألمانيا الشرقية، المجر، بولونيا.	بواسطة عرض عمومي لبيع الأسهم في سوق القيم: بولونيا. عمليات خوصصة بواسطة حقوق الدفع **Coupons**: جمهورية الشيك، بولونيا، بلغاريا، روسيا، رومانيا.	- الإصلاح: ألمانيا الشرقية، جمهورية التشيك، بلغاريا. - توزيع حقوق الدفع بالتعويض الجزئي: التشيك، المجر.	المؤسسات المرتبطة **Conjoint** باستثمار مباشر أجنبي: كل الاقتصاديات التي مرت في مرحلة انتقال مع بعض الدرجات من التقييد.

Source : Xavier RICHET, OP.Cit, P 195.

وقد واجهت السياسات الرامية إلى الخوصصة في الدول النامية عقبات مؤسساتية والهموم المرتبطة باستيعاب العمالة الفائضة والصعوبات المتمثلة في معالجة الالتزامات المالية الضخمة لبعض المشاريع المعنية، وفي هذا المضمار نجد أنه بالنسبة للدول العربية فإنّ مجموعة من التدابير قد نفذت، حيث تضمنت الخطوة الأولى بالنسبة لغالبيتها تقويم قدرة المشروعات على البقاء من الناحية المالية، وفي حالات عديدة الأساس المنطقي للملكية العامة والرقابة العامة، أما الخطوة الثانية، فقد تضمنت تدابير تندرج من برنامج الخوصصة الموجهة لأهداف محددة (مثل تونس) إلى استخدام نظام الشركات القابضة **HOLDING** (مثل الجزائر ومصر)، والنقل إلى تعاونيات العمال مثل (ليبيا والصومال) والمبيعات المنتقاة للأسهم (قطر، عمان والمملكة العربية السعودية)، واستخدام عقود الأداء الإداري مثل الجزائر، واضطلاع الحكومات المركزية بتسديد التزامات المشاريع التي يتم الوفاء بها إلى النظام المصرفي (موريطانيا)[1].

II-1-2-2 السياسة السعرية:

يفترض نظام السوق زيادة أوضاع الحرية الاقتصادية، حرية الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وحرية المنتج في توجيه رأس ماله بهدف تنظيم الربح وحرية المستهلك في استخدام دخله.

على أن يتولى جهاز الأسعار (الأثمان) عن طريق المنافسة الحرّة الكاملة تحقيق اللقاء بين المنتج والمستهلك بغية التوفيق بين العرض والطلب من خلال تغيرات الأسعار وعندئذ فإن نظام السوق هو الذي يتكفل على مستوى الاقتصاد القومي بتوزيع الموارد توزيعا أفضل وأمثل واستخدامها استخداما أكمل[2]، وتهدف السياسة السعرية إلى إيجاد أسعار التوازن وتقليص الانحرافات المخلوقة من قبل الأسعار الإدارية وضغط الأسواق الموازية، وتقليص الفوارق بين القطاعات الرسمية وغير الرسمية. ويساهم كذلك الرفع من أسعار الفائدة وانخفاض الأجور الحقيقية في تحفيز استعمال أمثل للعوامل وتقليص الازدواجية القطاعية (رسمي، غير رسمي) على الأسواق النقدية، المالية، أسواق السلع والخدمات وأسواق العمل.

فارتفاع الأسعار الزراعية يهدف إلى الحصول أو بلوغ تكلفة الإنتاج زائد هامش عادي الذي يجب أن يسمح بإعادة تخصيص الموارد نحو الزراعة وموازنة العرض والطلب على فترة من

---

[1] التمويل والتنمية، عدد 3، (سبتمبر 1993)، ص17.

[2] ضياء مجيد الموساوي، مرجع سابق الذكر، ص51.

الزمن. "فحقيقة الأسعار" للسلع الغذائية والتعريفات العمومية وتقليص الإعانات نحو المستهلكين يجب أن تحقق تحويلات الشرائح والفئات المحمية (متمدرسين، موظفين، عسكريين، مستعملي الخدمات العمومية) نحو الفئات غير المحمية الريفية والحضرية (شرائح مقصاة من الخدمات العمومية أو ممونة من الأسواق الموازية).

ليكن: السعر الإسمي للمنتج P_P

السعر الحقيقي للمنتج P_{rp}

معدل الاقتطاع العمومي أو الشبه العمومي على الشعبة P

المستوى الاسمي لتكاليف الوساطة (متاجرة، نقل، تخزين + هوامش): C

المستوى الحقيقي لتكاليف الوساطة $\overline{C}$

سعر الصرف الاسمي t

سعر الصرف الحقيقي t_r

المستوى الاسمي للأسعار الدولية معبر عنه بالعملة الصعبة P_e

المستوى الاسمي للأسعار الدولية معبر عنها بالنقود P_x

تطور الأسعار الحقيقية للمنتجين يمكن أن يحلل انطلاقا من المعادلة التالية:

السعر الاسمي P_P يكتب:

$$P_P = P_x \cdot (1-P) - C$$

أو

$$P_P = P_e \cdot t\,(1-P) - C$$

السعر الحقيقي P_{rp} يكتب:

$$P_{rp} = \frac{P_e \cdot t_r}{t_0 \cdot t_r}(1-P) - \overline{C}$$

انتعاش الأسعار الحقيقية للمنتجين يمكن أن ينتج من الأدوات التالية:

P : يخفض من معدلات الاقتطاع.

C: تخفض من تكاليف الوساطة.

t: تخفيض سعر الصرف (**Dépréciation**).

II-1-2-3 السياسة التجارية وتلطيف معدلات الحماية:

تعد سياسات تحرير التجارة الخارجية من أهم محاور سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، ويرجع ذلك إلى تزايد أهمية قطاع التجارة الخارجية بالنسبة لغالبية الدول النامية، سواء من حيث ارتفاع نسبة مساهمة حصيلة الضرائب المفروضة على كل من الصادرات والواردات بالنسبة لإجمالي الحصيلة الضريبية، أو من حيث مدى مساهمة زيادة ونمو الصادرات في رفع معدلات الأداء التصديري ومن ثمّ النمو الاقتصادي، ومواجهة الاختلالات الخارجية بتخفيض عجز الميزان التجاري وتوفير العملات الأجنبية من ناحية أخرى[1].

ولهذا فإنّه حسب مؤسستي بروتون وودز وفي المقام الأوّل، فإنّ وضع قيود على الواردات هو بمثابة فرض ضريبة على الصادرات، فعندما يقوم بلد ما بتقييد وارداته فإن القطاع المتنافس مع الواردات يزيد من استخدامه للموارد المحلية من أجل توسيع الإنتاج لإشباع حصة أكبر من الطلب المحلي على السلع الداخلة في التجارة، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع تكلفة المواد الداخلية، مما يجعل الصادرات المعتمدة على تلك الموارد أقل قدرة على المنافسة، ويؤدي بالتالي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي لذلك البلد، والأرجح أنّ ما يعقب ذلك من انخفاض في الصادرات يكون مكافئا لما حدث من انخفاض في الواردات بسبب الحماية، وتكون النتيجة هي عدم حدوث تحسن في الميزان التجاري (الخارجي)، بحيث تبقى السياسات المتعلقة بالاقتصاد الكلّي على حالها، وفي حالة تحرير التجارة تحدث نفس العملية الاقتصادية ولكن بصورة عكسية[2].

وتهدف برامج التصحيح في مجال تلطيف معدلات الحماية إلى توحيد حقوق الميناء وتوحيد وتصحيح معدل حماية فعلي كما سنرى من خلال المعادلات الآتية: وحدة النسبة بين:

- معدل الحماية الاسمي لمنتوج فهو الفرق بين السعر الداخلي (خارج الرسوم) والسعر الحدودي CAF بالنسبة إلى سعر الصرف الرسمي أو التوازني و"1".

$$P_n = \frac{P_{in}}{P_{fr}} - 1$$

P_{in}: السعر الداخلي.

P_{fr}: السعر الحدودي.

---

[1] سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق الذكر، ص122-123.

[2] التمويل والتنمية، عدد1، (مارس 1998)، ص38.

- معدل الحماية الفعلي هو الفرق بين النسبة بين القيمة المضافة المدمجة في السعر الـداخلي والقيمة المضافة المدمجة في السعر الحدودي.

ليكن منتوج ما حيث السعر الذي يخرج به من المصنع خارج الرسوم هو **P**، والـسعر الحدودي **P'**، مصنوع انطلاقا من مشتريات مستوردة محملة بمعدل حقوق الميناء.

إذن معدل الحماية الفعلي لهذا المنتوج فهو:

$$Pe=\frac{P-a\,(1+t)}{P'-a}-1 \quad .....①$$

في حالة ما إذا كان $P=P'\,(1+b)$ حيث **b** هو معدل حقوق الميناء المحمّل من قبل المنتوج النهائي، المعادلة تصبح:

$$Pe=\frac{P'(1+b)a-(1+t)}{P'-a}-1 \quad .....②$$

في حالة ما إذا كان $b=t$ نحصل على:

$$Pe=-t \quad .....③$$

وفي حالة المنتوج المصدر $P=P'$:

$$Pe=\frac{P-a\,(1+t)}{P'-a}-1=\frac{-at}{P'-a} \quad .....④$$

إذن برامج التصحيح تهدف إلى:

- توحيد حقوق الميناء $b=t$ وإلى ضغط الحواجز غير التعريفية $P=P'\,(1+b)$، هذا مـا يؤدي إلى توحيد معدلات الحماية الفعلية للمنتوجات الموجهة نحـو الـسوق المحلـي (معادلة③).
- إعانة للصادرات محسوبة على القيمة المضافة تهدف إلى تحسين وتصحيح معدل حمايـة فعلي مساويا لـ **t** وضغط كذلك أسعار أو معدلات الحماية الفعلية السالبة (معادلة④).
- معدل حماية فعلي موحد **t**.

وتهدف كذلك إلى حصول كل منتوج "كلفة حقيقية للعملات الصعبة بالموارد المحلية" التي تشكل سعر صرف حقيقي لكل قطاع ومؤشر لتخصيص الموارد المثلى علـى الأقـل بمرجعية إلى الأسعار الحدودية.[1]

[1] Philippe HUGON, OP.Cit, P 30.

وليس من الصعب علينا أن نفهم لماذا يعطي البنك العالمي لقضية تحرير التجارة والتحول نحو التصدير أهمية محورية في قروض التصحيح الهيكلي، فمن ناحية سيؤدي فتح أسواق هذه البلاد (بإسقاط القيود المفروضة على الواردات وخفض الرسوم الجمركية عليها والتخلي عن مبدأ حماية الصناعة المحلية) إلى زيادة صادرات الدول الرأسمالية الصناعية الدائنة لهذه البلاد، وهي قضية باتت حيوية بالنسبة لها للتخفيف من مشكلة البطالة والكساد فيها، ومن ناحية أخرى من السهل أن نتصور أن تحويل بنيات الإنتاج للتصدير وتنمية قطاع الصادرات تضمن من خلال ما يدره من نقد أجنبي تسديد الديون التي اقترضها البلد سواء من الحكومات أو بنوك الدول الصناعية أو من الصندوق « **FMI** » نفسه والبنك « **BIRD** » أو من المنظمات الدولية الأخرى، كما أن تنمية موارد النقد الأجنبي من خلال إستراتيجية الإنتاج الموجه نحو التصدير، تضمن تمويل تحويلات أرباح وفوائد ودخول رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة داخل البلد النامي إلى البلد الأم في أوربا أو أمريكا الشمالية.

II-1-2-4 حماية السكان من مخاطر التصحيح:

إن إقامة نظام أمن اجتماعي -كشبكة حماية- هو أيضا عنصر أساسي لنجاح عملية التصحيح، وبدون هذه الشبكة، قد تؤدي العملية إلى خلق المخاوف من البطالة واسعة الانتشار والضغوط الاجتماعية وعدم الاستقرار السياسي، وبالتالي إعاقة الانتقال بصورة خطيرة.

وفي معظم الاقتصاديات المركزية ظلت الحماية الاجتماعية -ضد المرض والعجز والشيخوخة والبطالة- مسؤولية مشاريع الدولة بصورة رئيسية، ومع تقدم الخوصصة، فإنه من المحتمل أن تصبح هذه المسؤوليات إحدى المهام الرئيسية للحكومة، تموّلها الضرائب والدفعات المالية التي تجنى من عمليات التأمين، وفي المرحلة الأولية للتحوّل فقد يتوجب على الضرائب أن تتحمل العبء الأكبر، على الرغم من أنّ العبء المتزايد على الاقتصاد من قبل شبكة الحماية الاجتماعية من المحتمل أن يكون أقل مما يفترض عادة[1].

وقد اشتملت جهود الإصلاح في الدول العربية على تدابير تضمنت نظم شبكات الأمان الشاملة مثل (تونس)، والتحويلات النقدية المباشرة (مثل الجزائر والأردن)، وبرامج الغذاء مقابل العمل (مثل موريطانيا)، كما أنشأت بعض البلدان صناديق خاصة، تسعى بمساعدة من الدائنين

[1] تشارلز وولف الابن، مرجع سابق الذكر، ص174.

والمانحين الخارجيين، لتمويل المشاريع التي تستهدف التخفيف من التأثير العكسي لتدابير التصحيح الذي يقع على توزيع الدخول، والقطاعات المعطلة من القوة العاملة (مثل الصندوق الاجتماعي في مصر وصندوق التوظيف والتنمية في الأردن CRD)[1]، لكن ضعف الإطار المؤسساتي للخدمات الاجتماعية في الدول النامية يحد من فاعلية الإجراءات التعويضية مما يضاعف أثر التصحيح على الشرائح الاجتماعية بمختلفها.

II-2 المطلب الثاني: أثر سياسات التصحيح الهيكلي

إن أحد مواطن الضعف لمجمل البرامج الإصلاحية الراهنة لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، راجع إلى تطبيق هذه البرامج على مرحلتين: مرحلة الاستقرار، مرحلة التكييف وتقوم مرحلة إثبات أو تثبيت الاستقرار على الزيادة في التقشف من خلال السياسات المذكورة أنفا، وانخفاض في مستويات المعيشة مع التركيز على تقليل النفقات حتى تكون متماشية مع الموارد المتاحة، بينما تقوم مرحلة التكييف أو السياسات الهيكلية على التوجه نحو تغيير البنية الاقتصادية من أجل عودة النمو.

وفي سياق تنفيذ البرامج التكييفية من قبل أغلبية البلدان الأكثر تخلفا، فإنّ تحقق النمو لن يكون إلاّ على حساب التنمية الشاملة بسبب قلّة الاهتمام بقضايا الفقر والبطالة وتوزيع الدخل والبيئة، واستقرار الاقتصاد[2] لم يتحقق في كل الدول المطبقة نتيجة قساوة هذه السياسات مما خلق العديد من العوارض والمشاكل القطاعية، والاجتماعية، وهذا ما انعكس سلبا حتى على القضايا السياسية وحقوق الإنسان.

II-2-1 الآثار والنتائج الاقتصادية:

II-2-1-1 انخفاض معدل النمو والركود الاقتصادي:

استطاعت بعض البلدان النامية أن تخفض من أوجه عجز موازناتها تخفيضا كبيرا خلال عقد الثمانينات والبلدان التي تلقت قروض التصحيح، وأبرزها بوليفيا وغانا ومالاوي، خفضت أوجه العجز لديها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بمقدار النصف بين عامي 1986 و1990[3]،

---

[1] التمويل و التنمية، عدد3 (سبتمبر 1993)، ص19.

[2] إسایاح فونو راترو أولانیان، "برنامج الإصلاح الهيكلي، تجربة نيجيريا"، انتقالية واستشفاف، ص48.

[3] التمويل والتنمية، عدد 3، (سبتمبر 1993)، ص29-30.

وبالمثل في الإكواتور وفي ماليزيا حيث انتقل من -10% (من PIB) إلى التوازن[1] لكن هذا كان أساسا من خلال تخفيض النفقات الجارية والرأسمالية، لا سيما تلك المرتبطة بالاستثمار، وهذا ما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي أنظر الجدول رقم " 13".

الجدول رقم (13):

معدلات النمو المتوسطة سنويا للاستثمارات % والناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار التجارية)

المؤشرات	الاستثمار (I)		الناتج المحلي الإجمالي (PIG)	
السنوات	1980/1970	1989/1980	1980/1970	1989/1980
أمريكا اللاتينية	7,7	3,1 -	5,8	1,3
إفريقيا الشمالية	10,8	0,3	6,5	3,7
إفريقيا جنوب الصحراء	6,0	2,9 -	3,7	1,9
جنوب شرق آسيا	9,0	5,2 -	6,9	5,0
جنوب غرب آسيا	4,8	4,6	3,1	5,6

Source : A. Cazorla, A.M.Drai, OP.Cit, P 176.

وبالتالي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بسبب انخفاض مخزون رأس المال في العديد من الدول التي سجلت معدلات جامدة إن صحّ التعبير، ومن ثمّ معدلات سالبة في الدخل الفردي خلال فترة تنفيذ البرنامج، ولو أخذنا أمثلة من إفريقيا لوجدنا أن الناتج الوطني الخام في إفريقيا جنوب الصحراء قد سجل انخفاضا ما بين 1981 و1989 بـ21 %، أما أمريكا اللاتينية فإننا نجد أن الناتج الداخلي الخام الفعلي الفردي كان في 1988 أقل من 6 % عمّا كان عليه سنة 1980[2].

وترجع هذه النتائج السلبية في النمو الاقتصادي لغالبية الدول المطبقة لبرنامج التصحيح الهيكلي نتيجة طابعها الركودي، "ويعود ذلك إلى تركيبة النموذج ذاته والمنطق النظري المهيمن على السياسات التدخلية للصندوق، وإلى أدوات وإجراءات السياسة الاقتصادية التي يدعو إليها ويفضلها، وذلك مادام عدم التوازن ينسب إلى إفراط الطلب الإجمالي، وأن أدوات إعادة التوازن

[1] Christian MORRISSON, François BOURGOIGNON, OP.Cit, P 28.

[2] قادري عبد العزيز، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي، "صندوق النقد الدولي، الآليات والسياسات"، (الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر، 2002)، ص157.

هي أساسا سياسة الموازنة (الميزانية) أو السياسة المالية والسياسة النقدية التقييدية، وسياسة تخفيض سعر صرف العملة الوطنية".

إنّ كل هذه العوامل مجتمعة تساهم في حدوث ظاهرة انكماش الفعالية الاقتصادية أي: انخفاض الطلب العام، تقييد التسليف أو الائتمان، غلاء الأسعار بسبب التخفيض المشار إليه، وبالتالي هبوط القوة الشرائية لدى المواطنين، ويظهر من ذلك عمليا أن ظاهرة الركود الاقتصادي هي الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى تحسين الحسابات الخارجية فيما لو تمّ استبعاد إمكانية اللجوء إلى مراقبة الاستيراد أي: نظرا لعدم التمكن من التخفيض الانتقائي لبعض بنود الإنفاق، ولابد من التقليص الإجمالي لمجموع بنود الإنفاق، ونظرا لعدم التمكن من التأثير مباشرة على المستوردات، لابدّ من الالتفاف حولها والتأثير عليها بصورة غير مباشرة عن طريق التقليص الإجمالي للقوة الشرائية وللنشاط الاقتصادي. وباعتبار الاتجاهات الناقدة لسياسات الصندوق، فإن سياساته التصحيحية تعتبر مسؤولة عن دورات من الركود الاقتصادي المفرط أو "الإفراط في هدم ركائز البنية الأساسية **Sur destruction** حسب تعبير "سدني ديل" وذلك أساسا بسبب رفض قبول إمكانية إتباع سياسة تقييدية انتقائية للمستوردات. وهكذا فإن الفائدة من الرقابة المباشرة على الاستيراد يكون بصورة خاصة في مكانه عندما يكون البلد مجبرا على إتباع سياسة انكماشية **Déflation** وسياسة بطالة مرتفعة لتخفيض المستوردات، في حين أن التقليص الضروري في الاستيراد كان يمكن تحقيقه بتكاليف أقل عن طريق الرقابة المباشرة على الدخل والاستخدام"[1].

II-2-1-2 عدم فعالية تخفيض قيمة العملة:

يعتبر هذا الإجراء –تخفيض قيمة العملة– من أكثر إجراءات برامج الصندوق إثارة للجدل، وهو يعني عادة خفض قيمة العملة بالنسبة للعملات الأجنبية، مما ينعكس مباشرة على ارتفاع أسعار السلع والممتلكات الأجنبية، وكنتيجة لذلك فإن أسعار الواردات تصبح أعلى وأسعار الصادرات أقل[2].

---

[1] ماري فرانس لوريتو، مرجع سابق الذكر، ص 219-220.

[2] قويدر بوطالب، السياسة النقدية والائتمانية في إطار إستراتيجية الإصلاح "الحالة الجزائرية"، بمناسبة أعمال المؤتمر العلمي الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية "تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي في الأقطار العربية"، (ط1، بيروت: نشر مؤسسة الأبحاث العربية، 1999) ص57.

ومعالجة ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض قيمة العملة سيقوم على افتراض خاطئ هو مرونات العرض والطلب، وإن كان هذا الافتراض صحيحا بالنسبة للدول المتقدمة التي تتمتع بتنوع هيكلها الإنتاجي وصلابته، فإنه غير صحيح بالنسبة للدول النامية التي تعاني من أحادية صادراتها وتنوع وارداتها، انطلاقا من تقسيم العمل المفروض عليها على المستوى الدولي.

والحديث عن زيادة الصادرات وخفض الواردات من خلال تخفيض سعر العملة حديث ساذج يغفل الشروط الموضوعية التي يجب أن تتوفر حتى يصبح مثل هذا التحليل صحيحا. إن عدم مرونة الطلب العالمي على صادرات الدول النامية، وعدم مرونة المنتجات المحلية القابلة للتصدير من جهة وعدم مرونة الطلب المحلي على الواردات وعدم مرونته بالنسبة للمنتجات المحلية البديلة للواردات، يجعل من هذه السياسة مجرد سراب خادع لا تقف على أساس ونتيجة، ولذلك فإن انخفاض أسعار الصادرات نتيجة تخفيض قيمة العملة لا يؤدي إلى الرفع من إيراداتها بالنظر إلى طبيعتها الأحادية، عكس تلك التي تميز صادرات البلدان الأسيوية التي لا يمكن تغييرها إلاّ في الأجل الطويل عن طريق حفز النمو والإنتاج والاستثمار أولا (سياسة التصنيع)، وتغيير شروط المنافسة والاحتكار على المستوى الدولي ثانيا[1].

والجدير بالذكر من جهة أخرى، أن تحرير الاستيراد يؤدي إلى التقليل من حماية الصناعات المحلية مقارنة بالاستيراد، وإذا أضفنا هذا إلى التخفيض من قيمة العملة فهو يؤدي إلى عدم مواطنة الجهاز الإنتاجي **La dénationalisation de l'appareil productive**، وكذلك اختلال الخيارات الاستثمارية، وهذا ما يضعف المشروع الوطني[2].

كما أنّ هناك أثر آخر للتخفيض يضاف إلى التحفظات على الطلب المحلي، وتفادي الضغوط التضخمية، ينتج مما يسمى بأثر « **PIGOU** » وهو الانخفاض في القوة الشرائية الحقيقية للنقود نتيجة الارتفاع في مستوى الأسعار الناتج من تخفيض سعر الصرف[3] للوصول للمستوى العالمي للأسعار، مما يؤدي إلى تجميد القدرة الشرائية للسكان.

---

[1] تسيير المديونية الخارجية وسياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية، "حالة الجزائر 78-1994"، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة من طرف بن بلقاسم سفيان، جامعة الجزائر 94-1995، ص117.

[2] قادري عبد العزيز، مرجع سابق الذكر، ص158.

[3] قويدر بوطالب، مرجع سابق الذكر، ص57.

من جهة أخرى، قد يحدث وأن يؤدي التخفيض إلى نوع من "الدولرة" **Dollarisation** بحيث يعوض الدولار العملة المحلية بشكل غير رسمي طبعا مثلما حدث في بعض بلدان أوربا الشرقية بحيث تباع المنتوجات التي يكثر عليها الطلب بالدولار في محلات مخصصة لمن لهم عملات صعبة قوية. وهذه ظاهرة تجعل الرقابة على السياسة النقدية فالتة عن السلطات المحلية[1].

وفيما يتعلق بأثر التخفيض في مستوى النشاط الاقتصادي عادة ما يلفت النظر إلى أنّ تحسين التوازن في ميزان المدفوعات يتحقق على حساب كساد اقتصادي ملموس، وهذه الظاهرة معروفة باسم معضلة كوبر « **Paradox du cooper** » على اسم الاقتصادي الذي كان له الريادة في البحث في هذا المجال.

فالانخفاض في النفقات يسبب تخفيض القدرة الشرائية للنقود يستتبع خفضا في الإنتاج والتوظيف، ومن تمّ الدخل القومي[2].

وتزيد شركات البلد المخفض لقيمة عملته من الاستدانة كلما انخفضت قيمة العملة، ولمواجهة التزاماتها تجد تلك الشركات نفسها مجبرة على الرفع من أسعارها وهو ما يزيد من المستوى العام للأسعار، وبالتالي زيادة في التضخم عكس ما تصبوا إليه عمليات الإصلاح التي يتبناها صندوق النقد الدولي، كما تسعى أيضا نحو التخفيض من الأجور لتعويض كلفة الاقتراض[3].

وبالنسبة لأثر تخفيض قيمة العملة في توزيع الدخول في الاقتصاد، فإنه من الملاحظ أن أي تحسن نسبي قد يطرأ على بعض القطاعات (خاصة، قطاعات السلع القابلة للتجارة **Tradable**) فإنه إنما يتم على حساب قطاعات أخرى (قطاعات السلع غير قابلة للتجارة **Non tradable**) فبالتأكيد إذا كان معدل الربحية مرتفعا في القطاعات الموجهة للتصدير فإن عوامل الإنتاج سوف تتجه إليها، وبالمقابل فإن الانخفاض النسبي في معدل الربحية في القطاعات غير التصديرية سوف يستتبع انخفاضا في مستوى الإنتاج نتيجة انخفاض متوسط الاستثمار، وهذا سيترجم بدوره بارتفاع نسبة البطالة[4].

---

[1] قادري عبد العزيز، مرجع سابق الذكر، ص158.

[2] قويدر بوطالب، مرجع سابق الذكر، ص58.

[3] قادري عبد العزيز، مرجع سابق الذكر، ص158-159.

[4] قويدر بوطالب، مرجع سابق الذكر، ص59.

II-1-2-3 الأثر على المديونية الخارجية:

تؤدي برامج التصحيح الهيكلي إلى زيادة المديونية الخارجية، عندما يكون الدين الخارجي مدفوع بالعملة الأجنبية، فيزيد الدين العمومي في المبلغ من أثر تخفيض قيمة العملة[1]، فبالرغم من المجهودات، فعبء الدين الإجمالي للبلدان السائرة في طريق النمو قد تزايد منتقلا من **658** مليار دولار سنة **1980** إلى حوالي **1770** مليار دولار سنة **1993**، ومن أجل تسهيل دفع الفوائد للبنوك تمّ تقديم قروض التصحيح الهيكلي[2] التي كان دورها في المدد القصيرة الممنوحة لتطبيق هذه البرامج (سنة إلى ثلاث سنوات كأقصى حد) زيادة تراكم دين الدول النامية ليصل حوالي **2200** مليار دولار سنة **1998**.

II-1-2-4 الاختناق المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم مواطنة الاقتصاد:

يؤدي التضييق في سياسة القرض في إطار برامج التصحيح الهيكلي إلى شل حركة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تملك القدرات المالية الكافية لخوض نفس المضمار مع فروع الشركات متعددة الجنسيات.

حتى أنه نظرا لكونها فتية لا تقدر على منافسة نظيرتها متعددة الجنسيات، فهي تشبه تماما الصبي في مرحلة نموه لا يقدر على مواجهة التحديات والتعايش مع الصراعات الخارجية، وهذا ما يؤدي إلى امتصاص تلك الشركات "الوطنية" الضعيفة من طرف الشركات الأجنبية وبالتالي عدم مواطنة الاقتصاد[3]، كما أن هذه العملية تسهل عند كل تخفيض من قيمة العملة من بيع الشركات الوطنية للأجانب بأبخس الأثمان.

ومن جهة أخرى نجد أنّ مشروع الخوصصة فهو مؤسس على فرضية بحاجة إلى برهان: "وجود المشترين". بحيث لم تبين أية دراسة وجود فئة اجتماعية لها من القدرة الاقتصادية والمالية تسمح باقتناء المؤسسات العمومية المعروضة للخوصصة[4]، بل ما يلاحظ هو وجود فئة مضاربين على هذه المؤسسات ينتهزون فترة جمودها الإنتاجي أو إفلاسها كي يسعون نحو استيراد بدائل ما تنتجه هذه المؤسسات العمومية ومن تمّ إغراق السوق الوطنية بها مقابل الربح السريع.

---

[1] Philippe HUGON, OP.Cit, P 42.

[2] Walden BELLO, Shea CUNNINGHAM, « Subir l'ajustement structurel», le monde diplomatique 243, (automne 1995), P 55.

[3] قادري عبد العزيز، مرجع سابق الذكر، ص 162- 163.

[4] Abdeli DOUMOU, « L'intervention étatique à l'épreuve de l'ajustement », lors du table ronde international, « état, secteur publique et développement dans le monde Arabe : Crise ou mutation », (9,10/11/1988) P 6.

ومن أجل توفير هذا الشرط "تواجد المشترين" تقوم الدولة بحقن الموارد المالية الإضافية من أجل دعم رأس المال الخاص في هذه المؤسسات من خلال مثلا عمليات "المعالجة الباطنية" **la sous traitance**، في حين أن هذه المساندة المالية التي تحاول الدولة تحاشيها بالخوصصة تطرح التساؤل حول أي سيناريو يخطر إذن، بإحلال مساعدة مالية للقطاع العمومي بمساندة مالية موجهة لقطاع خاص غير مؤطر لا يضمن النجاح ؟

وحتى إن افترضنا وجود فئة اجتماعية مشترية "بالقوة" فتاريخ السلوكات الاجتماعية-الاقتصادية **Socio – économique**، لرأس المال الخاص كشفت عن التفضيلات التي يتوجه نحوها بالنسبة للنشاطات ذات الدورة القصيرة: تجارة، أموال ثابتة (عقارات). فالتجارب المستقاة من قبل اقتصاديات أكثر تقدما في التطور الرأسمالي تؤكد هذه الفكرة، في الهند مثلا بالرغم من تواجد تقاليد رأسمالية جد راسخة، فالمؤسسات الخاصة لا تسعى أبدا نحو التوسع باقتناء مؤسسات معروضة للخوصصة **dénationalisation**، وهذا ما يفسح المجال أمام الشركات الأجنبية للإستفادة من برامج الخوصصة والحصول على شركات عمومية بأبخس الأثمان، في حين تذهب حصيلة الخوصصة نحو تسوية الديون مع النادبين "باريس ولندن"، فمثلا في كينيا وتنزانيا الفئة الاقتصادية المسيطرة والتي هي قابلة للاستفادة من عمليات الخوصصة فهي أصلا هندية-باكستانية[1]، وهذا ما يؤدي بالقول أننا نشهد نوعا من إعادة الاستعمار الاقتصادي تشترى فيه دول بكاملها بأسعار زهيدة.

II-2-1-5 نتائج برامج التصحيح في مجال التضخم:

في هذا الصدد تبين إحدى مذكرات الصندوق أنّ من بين برامجه التصحيحية في إفريقيا خلال الفترة **1980-1981**، كان أكثر من نصف هذه البرامج (**17** مقابل **16**) يؤدي إلى زيادة معدل التضخم عوضا عن تقليصه. كذلك أثبتت دراسة أخرى حول مجموع البرامج للفترة **1970-1979**، وبعد استبعاد حالة البلدان التي كانت متعرضة لمعدلات تضخم استثنائية (أي أكثر من **35** %) ، أن ثلث البرامج فقط أدت إلى انخفاض معدل التضخم، وأنّ هذا المعدل يزداد وسطيا بنقطتين (ولابدّ هنا من مقارنة الفترات لسنة والفترات لثلاث سنوات قبل وبعد تطبيق البرامج).

[1] Abdeli DOUMOU, IBID, P 07.

وفيما يتعلّق بسنة 1980 (سنة أساس) فإن مقارنة وسطي معدلات التضخم للبلدان الآخذة بالبرامج خلال الفترة 1983-1987 وعلى مدى ثلاث سنوات قبل وبعد سنة البدء بالبرنامج (أنظر الجدول رقم 14)، يبين أن وسطي مستوى التضخم لثلاث سنوات قد ازداد بدرجة كبيرة وبلـــغ باستثناء عام 1986، المستوى ذاته المقدر لمجموع بلدان العالم الثالث[1].

الجدول رقم 14: مقارنة معدل التضخم لمجموع البلدان الآخذة بالبرامج

السنوات (ن)	1983	1984	1985	1986	1987
عدد البلدان قيد الدراسة والآخذة بالبرامج	42	53	33	26	19
عدد البلدان التي يتناقص فيها التضخم	18	33	23	14	8
عدد البلدان التي يزداد فيها التضخم	24	20	9	12	11
وسطي (ن-2، ن-1، ن)، قبل	25,5	29,8	38,9	33,9	27,9
وسطي (ن، ن+1، ن+2)، بعد	33,8	33,9	32,9	28,7	52,6
وسطي بالنسبة لمجموع البلدان المتخلفة (قبل)	32,6	34,9	36,6	32,3	32,5
وسطي بالنسبة لمجموع البلدان المتخلفة (بعد)	36,6	32,3	32,5	40,0	50,1

المصدر: ماري فرانس لبريتو مرجع سابق الذكر، ص216.

إن هذه النتائج السيئة لخطط برامج الصندوق فيما يتعلّق بالتضخم لا تثير الاستغراب نظرا للنسبة الكبيرة من الإجراءات والتدابير التي تتخذ في مجال السياسات الاقتصادية والتي تساهم بحدّ ذاتها في دفع الأسعار بدلا من استقرارها وثباتها.

II-2-2 الآثار والنتائج الاجتماعية:

تشير تجارب الثمانينات إلى أنّ برامج التصحيح الهيكلي والتثبيت الاقتـــصادي تـــؤدي في الغالب إلى تدهور أحوال الفقراء بسبب تأثيرها السلبية في مؤشرات التنمية الاجتماعية ذات الصلة بالأمن الغذائي، ونسبة الفقراء، وزيادة حدة البطالة وانحسار فرص التعليم والوقاية من الأمراض[2] وبالإضافة إلى بعض الآثار ذات الطابع الاجتماعيو- سياسي **Socio - politique**.

---

[1] ماري فرانس لبريتو، مرجع سابق الذكر، ص216.

[2] عبد الصاحب العلوان، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وتأثيراتها في مجهودات التنمية الزراعية والأمن الغذائي في الأقطار العربية، بمناسبة أعمال (المؤتمر العلمي الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية)، "تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي في الأقطار العربية"، (ط1 بيروت، مؤسسة الأبحاث العربية، 1999)، ص370.

II-2-2-1 الفقر:

إن انخفاض النفقات الحكومية وتقليص أو إلغاء الدعم للسلع والخدمات وزيادة الضرائب بهدف تحقيق التوازن المالي، سوف يصيب الطبقات الفقيرة بالدرجة الأولى، مما يعني تزايد حد الفقر، وعجز بعض الفئات عن الحصول على الحد الأدنى من الغذاء والملبس وخدمات التعليم والصحة، وتعاني الكثير من الدول العربية من ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون تحت حدّ الفقر، فقد بلغت تلك النسبة عام **1990** حوالي **30%** في الريف التونسي، وحوالي **32%** في الريف المغربي، وحوالي **30%** في الريف اليمني، وحوالي **34%** في كل من الريف والحضر المصري (**PNUD1995**)[1]. وما يلاحظ في الدول العربية هو ازدياد حدة الفقر في الريف عن الحضر وهذا ما يفسر النزوح الريفي المتواصل نحو المدينة بحثا عن العمل مما يخلق اختناقات في المدينة وظهور البيوت القصديرية على هوامش المدن علاوة عن الأكواخ الريفية.

ومنذ وضع سياسات التصحيح الهيكلي في **1980**، عدد الفقراء في أمريكا اللاتينية انتقل من **130** مليون إلى **180** مليون في بداية **1990**، وفي إفريقيا **200** مليون من مجموع **690** مليون يعيشون تحت عتبة الفقر، وحسب التوقعات الأقل تشاؤما للبنك العالمي أن عدد الفقراء سينتقل إلى **300** مليون سنة **2000** أي بارتفاع بـ**50%** [2].

II-2-2-2 البطالة:

يعتبر ارتفاع معدّل البطالة خلال المرحلة الانتقالية أهم مشاكل التصحيح الاقتصادي، ولاشكّ أنّ البطالة موجودة أصلا، وبشكل مرتفع في أغلب المجتمعات التي تطبق برامج إصلاحية، إلاّ أنّ عمليات إعادة هيكلة القطاع العام والخوصصة تخلق رافدا جديدا لسيل العاطلين عن العمل[3] حيث أنّ خوصصة المؤسسات العمومية يستلزم أو يفسر إرباحيتها، هذه الأخيرة تتحقق على حساب أولي يتمثل في تقليص العمال[4].

وتبيّن الدراسات أنّ برامج التعديل الهيكلي قد كان لها وقع انكماشي أدّى إلى ارتفاع معدلات البطالة خلال فترة التطبيق، ففي مصر حقق معدّل البطالة نموا بلغ **59%** سنويا على

---

[1] طاهر كنعان، الآثار الاجتماعية للتصحيح الهيكلي في الدول العربية (أبو ظبي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 1996/01)، ص143.

[2] Walden BELLO et Shea GUNNINGHAM, OP.Cit, P 55.

[3] طاهر كنعان، مرجع سابق الذكر، ص149.

[4] Abdeli DOUMOU, OP.Cit, P 9.

مستوى القطر خلال الفترة (1989-1992)، وأنّ معدّل النمو في الريف كان حوالي 72% سنويا، وفي السودان ارتفع معدّل البطالة من 5% عام 1978 إلى 12% عام 1990، وفي الأردن بلغت النسبة 19% عام 1991، وفي الجزائر 20,7%، وفي تونس 15% عام 1991، أمّا في المغرب فقد بلغ معدّل البطالة 17% عام 1994.

ويرجع ارتفاع نسبة البطالة إلى الضعف النسبي في الإنتاجية[1] والانخفاض النسبي في معدّل الربحية في القطاعات غير التصديرية ومؤسسات القطاع العام، الذي يتبع بانخفاض في مستوى الإنتاج نتيجة انخفاض متوسط الاستثمار[2].

ولو كان لنا أن نعطي فكرة عن فداحة المشكلة في إفريقيا مثلا فإنّنا نجد أنّ تسريح العمّال قد مسّ ما بين 12.000 و30.000 عائلة في القطاع العمومي أو شبه العمومي سنة 1978 في بلدان كالسنغال و غينيا وحوالي 80.000 في غانا، أمّا بالنسبة لكامل القارة فالتقديرات تشير إلى زيادة البطالة من 9,7 مليون في 1980 إلى 22 مليون سنة 1985 أي بحوالي 40% من مجمل القوّة العاملة، هذا ما يؤدي إلى تفاقم هجرة الأدمغة كما هو معروف[3].

II-2-2-3 انخفاض مستوى المعيشة وزيادة الفوارق:

إنّ منطق برنامج التصحيح الهيكلي يقوم على اعتبار النفقات الاجتماعية على أنها غير إنتاجية وبالتالي لا تخدم معيار الإرباحية وتحسين الوضعية المالية للمؤسسة ولمجموع الاقتصاد، ولهذا توصي المؤسسات المالية الدولية بضرورة إلغاء الدعم وتقليص أجور الوظيف العمومي وتجميد بعضها وتسريح البعض الآخر من العمال مما يؤدي إلى انخفاض مداخيل معظم الشريحة التي كانت تتحصل على دخل متوسط لتنضم إلى شريحة الدخل الضعيف، فضلا عن انخفاض القدرة الشرائية الذي تفرضه المعدلات المرتفعة للتضخم.

ويمتثل المجتمع بالتالي لطبقتين يتوزع الدخل على أساسهما: طبقة الدخل العالي وطبقة الدخل الضعيف، ومن البديهي أن ينحرف الدخل لصالح الفئات المنتجة والقادرة على السيطرة

---

[1] عبد الصاحب العلوان، مرجع سابق الذكر، ص370-371.

[2] قويدر بوطالب، مرجع سابق الذكر، ص59.

[3] قادري عبد العزيز، مرجع سابق الذكر، ص159.

على الموارد والخدمات العامة مثل التعليم والصحة، مما يضيف أعباء جديدة على الأفراد الذين لا يستطيعون الاستفادة من التغير في الأسعار والمداخيل[1].

وتتخذ العائلات المتضرّرة من تدهور قدرتها الشرائية إجراءات منها التقليل من معدّل ادخارها أو بالقضاء عليه وإجبار أطفالها على ترك المدرسة والتوجه نحو العمل وكذلك بالاستدانة، وليست هذه الإجراءات في متناول أغلب المعوزين الذين لا يكون أمامهم سوى التخفيض من مستوى استهلاكهم الغذائي الضعيف أصلا. كما أنّ حالة الفقر المترتبة عن انهيار القدرة الشرائية تدفع حتى الموظفين إلى البحث عن مصادر دخل أخرى بل وبطرق سيئة جدا. ومن الأمثلة عن تلك الطرق السيئة نأخذ أمثلة من الزائير سابقا أين كان بعض مدراء المدارس يذهبون إلى حد إرغام التلاميذ على العمل في حدائقهم أو يجعلونهم يدفعون أموالا مقابل قبولهم في الدروس، أما في المستشفيات فتسرق الأدوية لتباع في أماكن أخرى[2].

ومن أمثلة الفوارق في أمريكا اللاتينية نجد أنّه الـ **20%** الأكثر غنى يحصلون على مداخيل تفوق بـ**20** مرّة مداخيل الـ**20%** من السكان الأكثر فقرا[3]، وفي مجال الإنفاق على الصحة والتعليم قد خفضت كل من المغرب، تونس ومصر من الإنفاق على مجال الصحة، حيث انخفض نصيب الفرد من الإنفاق الصحي حسب ما هو مبيّن في الجدول رقم **(15)**، وانخفاض نفقات التعليم في المغرب مثلا من **-5%** إلى **-11%** بين **1983** و**1986** وهذا ما يفسر الآثار الفادحة التي تتمثل في انتشار الأوبئة والأمراض الخطيرة في المناطق الريفية والحضرية ذات الكثافة السكانية المرتفعة وضئيلة الدخل، بالإضافة إلى انتشار الأمية.

فأيّ تكلفة يجب أن يدفعها الفرد في العالم الثالث مقابل دين وأوضاع داخلية وخارجية بريء عنها تماما؟ وما مصير الذين لم يحصلوا على نصيبهم من الرعاية الصحية والتعليم والذين يفقدون مناصب عملهم، وما ينجر عن ذلك من بطالة وفقر وحرمان من وسائل الحياة والعيش الكريم، في المدى الطويل إذا سلّمنا بالاعتقاد السائد لدى خبراء الصندوق أنّ برامج التصحيح لا تؤثر سوى على المدى القصير؟

---

[1] طاهر كنعان، مرجع سابق الذكر، ص143.

[2] قادري عبد العزيز، مرجع سابق الذكر، ص161.

[3] قادري عبد العزيز، المرجع نفسه، ص161.

الجدول رقم 15:

تطور النفقات العمومية في شمال إفريقيا في الفترة (1975-1980) إلى (1981-1985)

	مصر (★)	المغرب	تونس (★)
نفقات التعليم لكلّ تلميذ			
1980 – 1975	0,5	0,4	0,6
1985 – 1981	0,5 -	5,4 -	4,5 -
نفقات الصحة لكلّ فرد			
1980 – 1975	4,9	1,1	8,8
1985 – 1981	2,3 -	6,1 -	4,7
نفقات الوقاية لكلّ فرد			
1980 – 1975	15,9	9,4	51,1
1985 – 1981	6,6	3 -	0,5

Source : Marc RAFFINOT, OP.Cit, P 162.

(★) الفترة الثانية بالنسبة لمصر تمتد من ماي 1982 إلى ماي 1986، وبالنسبة لتونس من 1981 إلى 1984.

II-2-3 البعد السياسي والاجتماعي– سياسي لبرامج التصحيح:

يأخذ تطبيق برامج التصحيح الهيكلي في الدول النامية العديد من الميولات السياسية المدهشة حتى الصراعات المسلحة، ويرجع هذا إلى العيب الذي يكمن في إضعاف الدولة من قبل المنظمات الدولية وهذا ما يعد كمساس بالسيادة الوطنية **Souveraineté nationale**، كما أنّ الصندوق يحدث بما يفرضه من سياسة اضطرابات سياسية في البلدان المطبقة لها، بل يمكن أن تكون توصيات الصندوق مصدرا مباشرا أو غير مباشر لتغيير الحكومات أو المؤسسات الوطنية، وإن كان لنا أن نورد أمثلة عن المشاكل السياسية التي أثارتها سياسات الصندوق في العديد من البلدان نورد حالة البيرو، حيث عندما تفاوض ذلك البلد مع الصندوق في فيفري **1976** حول اتفاق توكيدي بهدف الحصول على القسط الثاني من القرض الممنوح له من مجموعة أو اتحاد **Consortium** من البنوك الخاصة، وجد البلد نفسه في دوامة من الاضطرابات والمظاهرات خلال سنة **1977** ضد الإجراءات المتخذة في إطار تطبيق برامج التصحيح[1].

[1] قادري عبد العزيز، المرجع نفسه، ص165.

كما أنّ اتفاقيات التأكيد مع الصندوق أو برامج التصحيح الهيكلي مع البنك العالمي فهي مأخوذة أو معتبرة من قبل السلطات الوطنية "كفروض أو أوامر" آتية من الخارج موجهة للسلطة الوطنية وهذا ما يؤدي إلى نتائج على مستوى شرعية السلطة وسيادتها، وبروز الخطاب المزدوج أو الممارسة المزدوجة للسلطة أو التقطع في إجراءات السياسات الاقتصادية والصراعات المفتوحة، وهذا ما يدفع بالسلطات الحكومية بالاختفاء وراء المنظمات الدولية لتطبيق الإجراءات اللاإنسانية[1] على الطبقات المعوزة من المجتمع، في حين تستفيد الطبقات الأخرى ذات الالتفاف الواسع حول السلطات الحكومية، حيث تستفيد هذه الطبقة التي تشكل قطاع مهم للقاعدة الاجتماعية للأنظمة السياسية "البيروقراطية التقنية أو ما يسمى ببيروقراطية الدولة"[2] من تدفقات هامة في إطار برامج الخوصصة مثلا.

والتراجع عن الإصلاحات الزراعية باسم التحرر الاقتصادي، وهذا ما يؤدي إلى تزايد تعداد أهل الريف الذين لا أراضي فلاحية لهم وفقر المزارعين الصغار، بل وإعادة حقوق الملكية للمالكين القدامى.

هذا من المعروف أنّ نجاح برامج التكييف الهيكلي يتوقف على مدى تلقي تلك البرامج القبول من طرف الشعب، أمّا في حالة عدم القبول يعتمد على القوّة لتمرير تلك البرامج، وما دامت حالات القبول في البلدان النامية نادرة فإنّ استعمال القوّة إذن هو الغالب[3]، وهذا ما يتعارض مع مبادئ الديمقراطية في حرية الشعوب في اختيار مساراتها، وهنا يظهر الصندوق ضد الديمقراطية ومتواطئ مع الأنظمة الفاسدة.

والأمثلة عديدة منها تلك الصعوبات الدرامية التي عانتها العديد من بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان إفريقيا، بواسطة عمليات الشغب، الاضطرابات والمظاهرات والسخط الشعبي والذي ينتج مرحليا وكان أكثر دهشة في مالي بعد تخفيض **CFA** وفي مقاطعة شيابا **CHIAPA** في المكسيك[4].

---

[1] Philipe HUGON, OP.Cit, P 23.
[2] Abdeli DOUMOU, OP.Cit, P 8.
[3] قادري عبد العزيز، مرجع سابق الذكر، ص171-172.
[4] Walden BELLO et Shea GUNNINGHAM, OP.Cit, P 54.

الفصل الثالث

الاقتصاد الجزائري: من البحبوحة إلى الأزمة

مقدمة:

باشرت الجزائر فور نيلها استقلالها السياسي برنامجا تنمويا طموحا مبني على الصناعات المصنعة وتقييم المحروقات، بحيث كانت تطمح دوما لبناء صناعة ثقيلة قوية مثل تلك المحققة في الاقتصاد السوفيتي -عميد التوجه الاشتراكي آنذاك- وبغية خروجها من الاقتصاد الفلاحي الطوبائي الذي طبع هياكلها، استثمرت الجزائر أكثر من **50%** من ناتجها المحلي الخام خلال الفترة **1969-1972** بحيث تمكنت من إنشاء شبكة مؤسسات عمومية كبيرة في شتّى القطاعات وعلى وجه الخصوص في القطاع الصناعي —الحديد والصلب— والصناعات الطاقوية والمحروقات والصناعة البتروكيمياوية لما لها من تأثير في باقي القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعات الخفيفة. لكن الاعتماد على منتوج واحد في الصادرات وزيادة التبعية الاقتصادية، والنمو الديمغرافي، وسوء التأطير البشري والمادي للمؤسسات العمومية خاصة خلال فترة الثمانينات التي شهدت صدمات داخلية وخارجية للجزائر في آن واحد، بحيث تتمثل الأولى في تحويل نفقات الاستثمارات الإنتاجية نحو استثمارات الهياكل القاعدية وسوء توجيه سعر الصرف واختلال العلاقات السعرية والنقدية المقنعة من جهة، وفشل كل من إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسة العمومية، وبالمثل بالنسبة لعملية الاستقلالية التي شهدت نفس المصير من جهة أخرى، أمّا الثانية تتمثل في انخفاض أسعار البترول سنة **1986** وبالتالي انكشاف التشوهات وجلاء الأزمة بكلّ جوانبها ومظاهرها الرئيسية.

من أجل وضع هذه العشرية **[80-89]** تحت المجهر سنلجأ إلى دراسة المبحثين التاليين:

المبحث الأوّل: السياسات المنتهجة قبل **1989**.

المبحث الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري وأزمته.

I) المبحث الأول: السياسات المنتهجة قبل 1989:

تعتبر سنة **1980** سنة حاسمة في تغير السياسة الاقتصادية في الجزائر، باعتبار هذه السنة فاصلة بين أهداف سابقة وأخرى لاحقة، هذه الأخيرة -اللاحقة- تخص أهداف جديدة تمّ تعريفها وتتمثل في الانتهاء من المستوى المرتفع للاستثمارات العمومية في القطاعات الإنتاجية لصالح الاستثمارات في الهياكل القاعدية والاجتماعية من خلال وضع خطتين خماسيتين تمّ العدول خلالهما عن سياسة تقويم المحروقات، التي كانت تمثل هوة مالية تؤدي بالبلاد إلى الاستدانة الخارجية، لذا تم إعادة النظر في التوزيع القطاعي للاستثمارات لفائدة النشاطات الأخرى، مما تقرّر منح الربع فقط من مجموع الاستثمارات لقطاع المحروقات أي **63** مليار دينار فقط من مجموع **250** مليار وهو مبلغ يمثل ضعفي ونصف المبلغ الذي كان قد قررته الخطة الرباعية الثانية.

أما الخطة الخماسية الثانية **1985-1989** فلم تخصص إلاّ **51** مليار دينار للمحروقات من **550** مليار دينار استثمارات إجمالية في الوقت الذي تتواصل فيه سياسة تسديد الديون الخارجية.

وتهدف الخطتان الخماسيتان تنسيقا ماديا للنشاط وتكثيفا لاستخدام الطاقات الكامنة للإنتاج الموجودة وإدارتها الحسنة[1]، وتحقيقا لهذا الغرض وبغية إعطاء أكثر فاعلية للمؤسسات المنتجة تمّ إقرار خلال هذه الفترة عمليتين إصلاحيتين على مستوى المؤسسات تخص الأولى إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية سنة **1982** وتخص الثانية استقلاليتها.

I-1 المطلب الأول: إعادة هيكلة المؤسسات العمومية:

يعود إنشاء المؤسسات العمومية إلى رغبة الدولة في التحكم في التجارة الخارجية للمنتوجات الحساسة وتطوير أي فرع من الفروع الصناعية[2]، حيث تم إنجاز عدة مشاريع ضخمة على نظام تخطيط وتسيير مركزي، إلاّ أنّ هذه السياسة نتجت عنها عدّة اختلالات خلال السبعينيات، جعلت البلاد وفي وضعية اقتصادية صعبة.

و لم يكن مبدأ إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية المقرّر ضمن مهام المخطط الخماسي الأول **1980-1984** خاطئا في حد ذاته، لأنّ الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة التاريخية قد

---

[1] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، (الجزائر: ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993)، ص29.

[2] Mustapha BABA AHMED, L'Algérie : diagnostic d'un nom développement (Paris : éd l'harmattan, 1999) P 82.

كبر مقارنة بما كان عليه سنة **1963**، واتضح ذلك من عدد الشركات العمومية التي كان عددها لا يتعدى عدد أصابع اليد الواحدة، والذي أصبح عام **1980** حوالي **150** شركة وطنية "**SONA**"[1].

وكانت أغلبها تعاني من تشوهات عديدة، حيث أن بعض المؤسسات العمومية توجد بدرجة تركيز **Centrée** عمودية وأفقية شديدة مقارنة بالشركات متعددة الجنسيات خاصة. فنمو المؤسسات الصناعية الأوروبية قد سبق في القرن التاسع عشر بعملية تنظيم المهام والهياكل، هذا من خلال البحث عن التكاليف المثلى، وقد تمكنت من هذا نظرا إلى التحكم التحليلي لعناصرها.

في الجزائر، حجم المؤسسة العمومية الصناعية يتطور انطلاقا من مجموعة من المشاريع، إلى جانب هذا فالانشغال الأساسي بالنسبة لمسؤولي تسيير عقود التنفيذ **La réalisation** هو العديد من الحالات المتصارعة التي تظهر صدفة مع الشركاء الأجانب.

فالمؤسسات العمومية التي تطور الإجراءات الداخلية العملياتية **Opérationnelles** المحضة أو حتى المحاسبية فهي ناذرة:

- فعلى المستوى العملياتي، عدم التحكم في الإجراءات والسياسات التكنولوجية يمكن أن يؤدي حتى إلى اضطراب العملية الإنتاجية المحفز طبعا من قبل اللانضباط في إكمال المهام مما يؤدي إلى تراخ عام في العمل.
- على المستوى المحاسبي، بعض المؤسسات لا تتحكم لا في المخزونات ولا في التوظيفات، فليست الميزانيات غير ملائمة لوحدها، لكن حتى تكاليف الإنتاج غير معروفة، فالمحاسبة التحليلية غائبة تماما من ثقافة المؤسسة في حين أنها وسيلة لا يستغنى عنها.

بالإضافة إلى هذا فإنه منذ زمن بعيد لا توجد أي مراقبة ذات طابع محاسبي خارجي للمؤسسة، فالكل يتصرف كأنه لا حاجة لنا للحساب[2].

وكون هذه المؤسسات تعمل في إطار تنظيمي من أبرز سماته البيروقراطية، فلم تسلم هذه الأخيرة من المشاكل التي تولدها هذه الظاهرة من رشوة ومحسوبية والعراقيل والتعقيدات في مسار المؤسسة العمومية الجزائرية من الإنتاج، التوزيع فالاستهلاك.

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، "الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية"، (الجزائر: مطبعة دحلب، 1993)، ص46.

[2] Mustapha BABA AHMED, OP.Cit, PP 82-83.

فلهذا كان لابد في إطار مراجعة تنظيم الاقتصاد الوطني من إعادة تنظيم المؤسسات العمومية، وهذا ما تقرّر من معاينة تطور الاقتصاد الوطني سنة **1979**، وصدر بخصوصه مرسوم **80-242** المؤرخ في **04** أكتوبر **1980** والذي يحدد أهداف إعادة الهيكلة في المحاور التالية:

- تحسين شروط تسيير الاقتصاد الوطني وضمان التطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية.
- تدعيم فعالية المؤسسات العمومية بالتحكم الأفضل في الإنتاج عن طريق الاستعمال العقلاني للكفاءات والموارد المادية.
- توزيع الأنشطة بكيفية متوازنة عبر التراب الوطني[1].
- استعمال أعظمي للقدرات الإنتاجية وأحسن تنظيم للعمل ومن أجل تحقيق كل هذا يجب تحقيق مرّة واحدة أحسن تمركز، وأحسن تدقيق للمهام الخاصة بالمؤسسات الوطنية[2].

ومن بين ما قامت به الدولة في سنة **1981** هو تفكيك المؤسسات الضخمة والبالغ عددها **90** مؤسسة، تعمل في مجال الطاقة والتعدين، أي تعمل بصفة عامة في إطار الصناعة الثقيلة إلى **300** وحدة صغيرة، كل واحدة مختصة في نشاط معين أو منتوج معين مع تدعيم اللامركزية، وقد شهدت المؤسسة العمومية شكلين من إعادة الهيكلة هما:

- إعادة الهيكلة العضوية.
- إعادة الهيكلة المالية.

I-1-1 إعادة الهيكلة العضوية:

مهمة تنظيم إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات الوطنية كلفت بها اللجنة الوطنية لإعادة هيكلة المؤسسات **CNRE** التي يترأسها وزير التخطيط. فاللجنة مؤهلة من حيث إعادة الهيكلة المالية، فهي حاضرة في فحص مشاريع إعادة الهيكلة المحضرة من قبل موظفي وزارة التخطيط[3].

وقد اعتمد القضاء على الأشكال التنظيمية المعتادة كالحجم الكبير ومركزية القرار، والتوزيع غير الرشيد للعمال والوصايات من الإدارة المركزية، ولهذا تمّ تجزئة المؤسسة الأم إلى عدّة وحدات صغيرة ومتوسطة متخصصة في نشاط معيّن مثل الوحدات الإنتاجية، الوحدات التوزيعية، وهذا

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق الذكر، ص46.

[2] Mustapha BABA AHMED, OP.Cit, P 84.

[3] IBID, P 84.

بغرض أن يعيد لها اختصاصاتها وقدراتها المرتبطة أساسا بوظيفتها الإنتاجية التي هي الهدف من وجودها.

وقد تمت عملية إعادة الهيكلة العضوية على أساس المعايير التالية:

1. التخصص في تقسيم شركات الدولة: أي إحلال المؤسسات الوطنية بمؤسسات صغيرة ومتوسطة الأحجام، والشركات الوطنية بدواوين وطنية يستند على مبدأ تخصص النشاطات على المستوى العمودي (هندسة "**Engineering**"، إنتاج، توزيع) وعلى المستوى الأفقي (نسيج بالحرير، نسيج بالصوف... إلخ) هذه المقاربة قد تحققت بواسطة التكنوقراطية الصناعية لأنّه "ماهية المؤسسة دون كلّ وظائفها" كما كتب "**M.M.LIASSINI**" لـ"**G.D. DE BERNIS**" هذا التجزيء كان جدّ بعيد في الوقت الذي كان فيه التخطيط الذي يسمح بضمان العلاقات الاقتصادية، التلاحم الاقتصادي الكلّي مضعف[1] بالبيروقراطية.

فوسائل نشاط المؤسسة العمومية كلّها من ملكية الدولة، حسب الوثيقة **71-74** لـ **1971-11-16** حول التسيير الاجتماعي للمؤسسة، هذا يعني أنّ المؤسسة العمومية ليس لها حتى الذمة المالية الخاصة بها، ولهذا عرفت قانونيا بالمؤسسة العمومية الاجتماعية، وبالتالي عملية التقسيم من خلال إعادة الهيكلة تمثل سوى تقسيم بسيط للدولة.

فالسلع تبقى وراء نفس مجال الملكية، وتستلزم مرسوم لتحويلها من مؤسسة لأخرى[2].

2. التقسيم الجغرافي واللامركزية الجهوية: أي تقسيم المؤسسة الكبيرة الموجودة بمدينة ما إلى وحدات صغيرة تابعة لها في مناطق أخرى من الوطن، وبالأخص بالمناطق التي تكون طبيعتها ملائمة مع نوع نشاط هذه المؤسسات المهيكلة، مثل توافر الموارد الأولية، اليد العاملة، وسائل النقل والطرقات...إلخ.

أما المجالس الاجتماعية لمؤسسات الدولة قد تحولت من العاصمة نحو الداخل –البلد– قد اقتربت بعض الأحيان من مراكزها الرئيسية للإنتاج، وهكذا تجعل من المخطط يفكر في إزالة الاستناد والاعتماد على العاصمة، تطوير وظيفة الإنتاج، تحفيز النشاط وخلق آثار

[1] Hocine BENISSAD, Algérie : Restructuration et réformes économiques, (1979-1993), (Alger : OPU, 1993), PP 40-41.

[2] Mustapha BABA AHMED, OP.Cit, P 85.

الانجذاب في كل الجهات. فنتيجة هذا الإجراء تمّ تعقيد الترابط القطاعي والقطاعي المشترك للمؤسسات[1]، إلاّ أنّه ما يعاب على التقسيم كونه تم بطريقة جهوية ومثال ذلك مصانع الإسمنت.

3. دور تعداد العمال: فالتوقيف الأعظمي للتوظيف في المناصب الإدارية غير المنتجة، قد أقيم بالعقيدة المملاة بواسطة ارتفاع الإنتاجية والإرباحية المالية للمؤسسات (أصبحت صدفة وبغموض هدف كبير للسياسة الاقتصادية) في بعض شركات الدولة بعد الضغوطات المركزية القوية، طبقت بعض التسريحات "عمليات التسريح الجماعية"[2].

عملية إعادة الهيكلة قد أدت إلى اضطرابات على مستوى المخططات الاحترافية والعائلية للإطارات المكلفين بمسؤوليات جديدة، وفي الوقت الذي زادت فيه حاجة المجتمع إلى السكن الاجتماعي نتيجة زيادة النمو الديمغرافي في بداية هذه العشرية وما رافقه من ندرة، زادت في نفس الوقت حاجة عمال الشركات والمؤسسات المعاد هيكلتها إلى السكن بنسب مرتفعة وهذا ما أدى إلى تراجع بعض الإطارات بسبب المشاكل العائلية.

فتقلص حجم المؤسسات قد نال بصفة واسعة من مستوى تأطير المؤسسات، ولا نريد القول بأن الإطارات الرفيعة في مناصب المسؤولية بالنسبة لإعادة الهيكلة كانت كلها غير مؤهلة، لكن من الواجب القول أنه لا يمكننا إعادة إنتاج مستوى تأطير المؤسسات الأم، فأثر انخفاض مستوى التأهيل قد زاد بواسطة عدم الاستقرار الذي نتج من تحويل الملفات التي أتت إلى المؤسسات الجديدة[3].

وفي النهاية يبقى العيب الكبير في هذه المبالغة في التجزئة هو تقزيم المؤسسة الاقتصادية، وهذا من شأنه تجريدها من مزايا الوفرات الداخلية التي تتمتع بها المؤسسات ذات الحجم الكبير، مثل البحث العلمي والتكنولوجي لتطوير إنتاجها ولترقية نوعياته، وتنمية قدرة الابتكار والاختراع، ومثل توزيع المخاطر بين العديد من النشاطات أو بين العديد من المناطق الجغرافية لتعويض الخسائر في نشاط أو منطقة بالأرباح المحققة في نشاط آخر أو منطقة أخرى، وهو ما يسمى بتسوية الأوضاع المالية لعمليات الاستغلال، وكذا مثل الوزن التفاوضي الدولي الذي يكون دائما لفائدة المؤسسات ذات الحجم الكبير.

---

[1] Hocine BENISSAD, Algérie : restructuration..., OP.Cit, P 41.
[2] IBID, P 41.
[3] Mustapha BABA AHMED, OP.Cit, PP 86-87.

"إن سياسة إعادة الهيكلة بهذا الشكل قد سارت في اتجاه معاكس تماما للاتجاه الذي سارت فيه سياسة إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية المشهورة في العالم" وهو التوجه نحو تشكيل شركات كبرى من جنسية واحدة أو متعددة الجنسيات، واختارت لذلك صيغا عدّة للتجمع من أهمها صيغة "الهولدينغ" **HOLDING**[1].

إنّ هذه التشوهات والانحرافات التي تفاقمت بفعل إعادة الهيكلة العضوية قد كلفت المؤسسات المعاد هيكلتها أموالا تسببت في زيادة خصومها عن أصولها، ومن تمّ تسجيل عجز دائم تقريبا في موازناتها، خاصة بالنظر إلى ضعف إرباحياتها وفعالياتها الإنتاجية الضعيفة كذلك. هذا ما استدعى السلطات –وزارة التخطيط– اللجوء إلى نوع ثان من إعادة الهيكلة ويتمثل في إعادة الهيكلة المالية.

2-1-I إعادة الهيكلة المالية:

قبل التطرق إلى تشريح مفهوم الهيكلة المالية لا بأس أن نذكر بعض الأرقام عن تطور المديونية الداخلية للمؤسسات العمومية:

- فالالتزامات البنكية المباشرة باسم تمويل استغلال المؤسسات العمومية ارتفعت بقيم خامة إلى **26,3** مليار دينار سنة **1979** وإلى **81,5** في **1982**.
- الاستخدامات البنكية الصافية الخاصة بالاستغلال هي إذن بقيمة **40** مليار دج في **1979**.
- مستحقات الخزينة ارتفعت إلى **210** مليار دج في **1982** بعد ما كانت **123** مليار دج في **1979**[2].

هذه الأرقام تعطي فكرة عن المديونية المالية الداخلية للمؤسسات العمومية، وتكشف عن إيقاعها المتسارع، هذا بالرغم من مخططات التطهير وإعادة الهيكلة المالية التي عرفتها في سنوات **70**، وأمام هذه الوضعية كان لا بدّ من إعادة تعريف مخطط آخر لإعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية على أساس مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة والمؤسسة عاجلا وفي جميع الميادين، وليس فقط على المستوى المالي، بل حتى النشاطات الواجب تأديتها من طرف المؤسسة بصفة مستمرة لتجسيد استقلالها المالي، وحتى لا تلجأ بانتظام لإعانة الدولة أي تحويل المؤسسة إلى وحدة اقتصادية ومالية لها مهمتها الأساسية بعيدا عن المهام الأخرى التي ترتبط مباشرة بهذه العملية

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق الذكر، ص48.

[2] Mustapha BABA AHMED, OP.Cit, P 90.

(المهمة) والتي تبقى على عاتق الدولة، وبعبارة أخرى يعني مساعدة المؤسسة على مواصلة نشاطها، وبالتالي تزويدها بغلاف مالي على أساس طبيعة النشاط الاقتصادي ومعدّل توسعها، كما تمنح لها الأموال على أساس أهمية نشاطها وكبر حجمها، وفي هذا الإطار شرع منذ بداية سنة **1983** في إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية والبالغ عددها **300** مؤسسة خلال (**83، 1984**).

ويبقى الهدف من إعادة الهيكلة المالية هو التطهير المالي للمؤسسة، أي تصفية الوضعية المالية (السالبة) مع اتخاذ مجموعة من الإجراءات تلتزم بها المؤسسة وتتمثل في التحكم الجيّد في تكاليف الإنتاج، بحيث يجب على كل مؤسسة أن تقوم بإعداد حساباتها بأدق طريقة، وأن تحدد تكاليفها بذاتها، وعلى جهاز الأسعار أن يستنتج أصل هذه التكاليف، ومنه معرفة مصدر التكاليف الزائدة أي وضع محاسبة لتكاليف الإنتاج تمكنها من السيطرة على أداة الإنتاج والتسويق والنقل، وهذا يرفع من فعاليتها ومن معدّل استعمال القدرات الإنتاجية وكذا زيادة قدرات التمويل الذاتي بها « **Les capacités d'auto financement** »، أي تحسيس مسيري القطاع العمومي بضرورة الاعتماد على النفس والتفكير بجدية في أن الدولة لا تستطيع أن تستمر في تمويل العجز المالي، وهذا لا يعني أنّ حل مشكل المؤسسة العمومية يتم عن طريق ضخ الأموال لها فقط، وتصحيح أوضاعها المالية، بل يجب أن يكون الاتجاه نحو إعادة النظر في هيكلتها.

هذا يعني فتح المجال للمؤسسة للتكفل بأمورها بعيدا عن الوصية، مع العمل على تشجيع لا مركزية القرار والتسيير، لأنّ العجز المالي الحاصل في المؤسسات كان يحمّل من طرف مسيري هذه المؤسسات لعدم استقلالية التسيير، أي كانت المؤسسة تقوم بتنفيذ سياسة الدولة ذات الطابع الاجتماعي مثل المحافظة على مناصب العمل، ومنه دفع الأجور دون مقابل في الإنتاج.

ومن جملة الإجراءات التي تمّ اتخاذها في إطار المخطط الخماسي (**80-1984**) هي:

1. الإجراءات المالية: والتي تهدف إلى امتصاص المكشوف البنكي للمؤسسة وتحقيق توازن مالي وهي تتلخص فيما يلي:
   - يمنح للمؤسسة رؤوس أموال خاصة ورأس مال عام.
   - إعادة جدولة ديون المؤسسة وذلك بإعادة النظر في القروض الممنوحة لها، ومعدل الفائدة، وجداول الاستحقاق الخاصة بالقروض.
   - تصفية الديون بين المؤسسات العامة.

2. الإجراءات الخاصة بالتنظيم وتسيير المؤسسة العمومية: هذا يعني الفصل بين الأعباء الخاصة بنشاط القروض والأعباء عن وظيفتها الاجتماعية، والعمل على تقليص التكاليف وإيجاد نظام أسعار مرتبط أكثر[1]، وقد كان لهذا الإجراء أثر مباشر على حالة الخزينة مقابل المؤسسات العمومية -إجراء إعادة الهيكلة المالية النظامية- لكن من أجل معالجة الآثار وليس الأسباب، فالخطوة لم تجلب إلاّ استراحة مؤقتة للمؤسسات، بالرغم من أنه قد كانت مخصصة عن طريق اتفاق ممضى من قبل المؤسسة المستفيدة من السياسات ووزارتها الوصية، كذلك عن طريق الوزارات الأفقية والتي هي: المالية، التخطيط والتجارة. هذا الاتفاق يثبت الالتزامات على عاتق المؤسسة والسياسات الخارجية التي يجب تطبيقها.[2]

3. الإجراءات التي تهدف إلى تحسين إنتاجية العمل داخل المؤسسة العمومية: وتتمثل في تعزيز المؤسسة لمساهمتها الخاصة عن طريق الرجوع التدريجي إلى تكاليف الإنتاج المعيارية **Normatifs**، وفي بعض الحالات تصبح الجهود الداخلية مواتية عن طريق مراجعة الأسعار، وتقليص حاجة المؤسسة من رأس المال العامل عم طريق التحكم الجيد في عوامل السيولة[3].

I-2 المطلب الثاني: استقلالية المؤسسات العمومية

I-2-1 مفهوم الاستقلالية:

للاستقلالية عدّة مفاهيم، فيمكن تعريفها على أنها ترتبط بجوانب مختلفة، منها المهام الإستراتيجية، نشاطات التسيير والإدارة، حرية اتخاذ الإجراءات التي تتلاءم مع ظروف السوق، تطوير الاستثمار المباشر، وأخيرا المبادرة في تحسين تنظيم المؤسسة حتى يتلاءم مع ديناميكيتها التجارية.

وبصفة عامة فإن الاستقلالية يمكن تعريفها بأنها تتمثل أساسا في حرية اتخاذ القرارات، الفعل ورد الفعل، وذلك باعتبار جميع الأخطار التي ترتبط بكل من المحيط والمستقبل، وعلى هذا الأساس بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، فإن الاستقلالية التي يقصدها هي التصرف من طرف إدارة

---

[1] سياسة التصنيع بالجزائر وانعكاساتها على الاستثمار الصناعي بولاية البليدة للفترة (80-1994)، رسالة ماجيستير غير منشورة مقدمة من طرف درواسي مسعود، الجزائر 96/95، ص146-147.

[2] Mustapha BABA AHMED, OP.Cit, P 92.

[3] IBID, P 92.

المؤسسة حسب نظرتها فيما يتعلّق بكل أمورها ونشاطاتها المختلفة، وبالأسلوب الذي يمكنها من تحقيق نتائج إيجابية[1].

فالاستقلالية عملية تهدف إلى إعادة الاعتبار والشخصية للمؤسسة بعدما كانت تعرف بامتداد للمصالح المركزية، ترك الحرية للمؤسسة للتكفل بكل أعباءها وأصولها، إعطاؤها الحرية لوضع استراتيجياتها الخاصة، وأن تأخذ بكل أسباب التسيير الناجح بما في ذلك روح المخاطرة وتحمل كل الأخطار التسييرية، توجيه نظام الحوافز المادية والمعنوية، وأخيرا تحقيق أرباح صافية لسد حاجات الاستثمار والاستهلاك مع توسيع قدرات التصدير[2].

وعليه فإنّ الاستقلالية تستلزم دليل مزدوج الأول ذو طابع قانوني والثاني ذو طابع اقتصادي.

I-2-2 الاستقلالية القانونية "المتاح القانوني":

بدأت مناقشة قضية استقلالية المؤسسات مع بداية الثمانينات، واستمرت في إطار الندوات الوطنية الخاصة بالتنمية، وانتهت برسم الإطار الذي تندرج فيه حسب ما ورد في الميثاق الوطني **1986** حيث نقرأ فيه: "...تستلزم هذه الإجراءات ضرورة منح المزيد من الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية قصد تحسين فعاليتها، سواء على مستوى نموها الخاص، أو على مستوى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة شاملة خاصة عن طريق تحكم أفضل في قواعد التسيير..."، وتجسدت مجموعة الأعمال المتعلقة بذلك في مشاريع قوانين بحثها مجلس الوزراء خلال شهر سبتمبر **1987** وصادق عليها المجلس الشعبي الوطني في ديسمبر **1987** وفي **1988/01/12** صدرت ستة قوانين★.

وبها بدأت مرحلة التطبيق التي حددت الحكومة شروطه ومخططه في مارس **1988** وهو يتضمن ثلاث مراحل:

---

[1] Youcef DEBBOUB, Le nouveau mécanisme économique en Algérie, (Alger : éd O.P.U, 1995) P 29.

[2] عماري عمار، "الاقتصاد الجزائري، الماضي القريب واستشراف المستقبل" مجلة العلوم الإنسانية، عدد 14 (قسنطينة: ديسمبر 2000)، ص195.

★ 88-01 متعلق بتوجيه المؤسسات العمومية الاقتصادية.

88-02 متعلق بالتخطيط.

88-03 متعلق بصناديق المساهمة.

88-04 متعلق بقانون التجارة والمحدد للقوانين الخاصة المطبقة على المؤسسات العمومية الاقتصادية.

88-05 متعلق بقوانين المالية.

88-06 متعلق بقانون البنوك والقرض.

كانت المرحلة الأولى في الأشهر الستة الأولى من **1988** وتعلقت بصناديق المساهمة[1] أو صناديق الاشتراك، وتنشئ هذه الأخيرة بناءا على اقتراح من جهاز التخطيط المركزي ووزارة المالية وذلك بموجب مرسوم مقرر من طرف مجلس الوزراء وانطلاقا من عقد توثيق، تأخذ هذه الهيئات شكل شركة مساهمة وتسيّر حسب مبادئ القانون التجاري، وعلى هذا الأساس أطلق على المؤسسة العمومية الوطنية أو المحلية **EPN(L)** اسم المؤسسة العمومية الاقتصادية **EPE**[2].

ونظرا لاختلاف قطاعات النشاط، توقع المشروع بهذا الشأن تنويع طبيعة صناديق المساهمة وذلك باختلاف النشاط، وقد أنشأت الدولة ثمانية **(08)** صناديق حيث تساهم هذه الأخيرة في رأس مال المؤسسات الاقتصادية بنسب متنوعة، ويشترط احترام الحد الأدنى والأقصى لحجم المشاركة على ألاّ تقل نسبة المساهمة عن **10%** كحد أدنى، وألاّ تتجاوز حصة **40%** من رأس مال المؤسسة، كما يجب ألاّ تتجاوز عدد صناديق المساهمة في رأس مال المؤسسة ثلاثة صناديق حرصا على عدم تشكل احتكار جديد للدولة، وتصبح صناديق المساهمة تمثل وصاية وزارة من نوع آخر.

وقد أعطى القانون **88-03** لكل صندوق حافظة أسهم بالحجم القابل للتسيير ممّا يعطيه السلطة والدور بقدر مساهمته قصد حماية تمثيل الدولة في المؤسسات، ومن جهة أخرى السهر على تحقيق التوازن بين المؤسسات والقطاعات. وينبغي أن نشير بأن مشاركة الصندوق في رأس مال المؤسسة يجب أن يكون له ارتباط من قريب بنشاط المؤسسة مما يخوّل له القانون اكتساب أكبر حصة في مساهمة رأس مال المؤسسة العمومية.

وفيما يلي مختلف أنواع الصناديق التي تمّ إنشاؤها بموجب القانون **88-03**، مع الإشارة إلى أنه خارج الفروع التي ينتمي ويرتكز عليها الصندوق فإنه بإمكانه أن يملك أسهم في مؤسسات اقتصادية تميل إلى اختصاصاته التقنية أو التجارية المرتبطة بالنشاط الأساسي.

ص1 ...صندوق الصناعة الزراعيو–غذائية: شركة أسهم ذات رأس مال **30.000.000** دج.

ص2 ...الصندوق الخاص بالمناجم والمحروقات والري برأس مال قدره **30.000.000** دج.

ص3 ...الصندوق الخاص بالتجهيزات برأسمال قدره **30.000.000** دج.

ص4 ...الصندوق الخاص بالبناء والتعمير برأسمال قدره **30.000.000** دج.

ص5...الصندوق الخاص بالكيمياء والبتروكيمياء والصيدلة برأسمال قدره **30.000.000** دج.

---

[1] درواسي مسعود، مرجع سابق الذكر، ص147.

[2] Hocine BENISSAD, Algérie : restructuration..., OP.Cit, P 44.

ص6 ...الصندوق الخاص بالإلكترونيك والاتصالات والإعلام برأسمال **30.000.000** دج.

ص7... الصندوق الخاص بالصناعات المختلفة (نسيج، جلود، أثاث) برأسمال قدره **30.000.000**دج.

ص8 ...الصندوق الخاص بالخدمات شركة أسهم برأسمال قدره **30.000.000** دج.

وتتوزع المؤسسات الاقتصادية حسب صناديق المساهمة كما يلي:

جدول رقم 16: توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب صناديق المساهمة

صناديق المساهمة	عدد المؤسسات المستقلة
ص1	**41**
ص2	**41**
ص3	**31**
ص4	**84**
ص5	**24**
ص6	**18**
ص7	**22**
ص8	**82**
المجموع	**343**

المصدر: مداخلة السيد قوميري بملتقى وطني، ؟، من 1 إلى 3 مارس سنة ؟ بفندق الأوراسي.

والجدول الموالي يضبط كيفيات توزيع أسهم صناديق المساهمة على مجموع المؤسسات الاقتصادية العمومية.

الجدول رقم 17: توزيع نسبة مشاركة الصناديق في المؤسسات.

الصناديق / نسبة أسهم المؤسسات	ص1	ص2	ص3	ص4	ص5	ص6	ص7	ص8
%35 ← %40	35	35	27	84	25	18	19	54
%25 ← %30	61	78	82	54	67	93	72	63
%10 ← %20	7	12	6	8	5	12	8	12
المجموع	103	125	115	146	97	123	99	129

Source : Cahier des réformes n° 04, P 101.

ومن هنا فإن رأسمال المؤسسات العمومية الاقتصادية (الذي أصبح ماديا بواسطة الأسهم أو الحصص الاجتماعية) سيكون معدودا غير قابل للحجز، غير قابل للتصرف فيه وغير جائز التنازل عنه[1].

أما المرحلة الثانية فتضمنت وضع نظام تشريعي نهائي ونقل المؤسسات العمومية الاقتصادية إلى نظام الاستقلالية وفق أسلوب تدريجي وذلك بعد التأكد من توفر الشروط الضرورية لهذا النظام[2] -الاستقلالية- حيث المؤسسة تحت هذا الأخير بإمكانها:

1. القيام بمخططها بدلالة خصائصها التقنية و"التسييرية" بكل حرية.
2. تثبيت الأسعار الأكثر مكافئة لمنتوجاتها في اقتصاد يبقى حمائي للغاية.
3. اختيار أو تنظيم دوائرها التوزيعية (بالبحث عن فصل وظائف الإنتاج ووظائف التوزيع المفروضة في ميدان القطاع العمومي بواسطة المخطط في بداية سنوات **80**).
4. التفاوض على أجور العمال بواسطة الاتفاقات الجماعية بعد فسخ النظام العام للعمال والتسيير الاشتراكي للمؤسسات (بالقانون **90-11**).
5. تحصيل كل عقد الذي يندرج في موضوع المؤسسة دون ترخيص مقدم للوصاية أو من البنك بالإضافة إلى عدم تطبيق دليل الأسواق العمومية على شركات الدولة مادام أن الإعلان رقم **72** الذي أدار على مدى أكثر من **15** سنة العلاقات البنكية للمؤسسة مع الخارج، قد ألغي.
6. رفض أي تدخل رسمي أو غير رسمي في تسييرها ماعدا المؤسسات المكلفة بمهمة خدمة عمومية (مثل النقل) فهناك اتفاق يجب أن يربطها بالدولة، بالإضافة إلى شروط تنفيذ مهامها والتعويضات المقدمة لها، أي أن التضامن بالفعل بين ميزانيات الدولة ومؤسساتها قد عوّض بواسطة تضامن اتفاقي محدود في موضوعه دون مبلغ ودون مدّة.
7. اختيار الاستثمارات المطابقة لموضوعها الاجتماعي والتي تجلب الربح الأعظم الخاص، حيث أن هذه العملية تكون غير ممركزة، فهي يجب أن تتم بصفة حرّة ووفقا للقانون والنظريات الاقتصادية، خاصة إذا كانت ممولة ذاتيا[3].

---

[1] Hocine BENISSAD, Algérie : restructuration…, OP.Cit, P 44.

[2] درواسي مسعود، مرجع سابق الذكر، ص147.

[3] Hocine BENISSAD, Algérie : restructuration…, OP.Cit, PP 44 -45.

أما المرحلة الثالثة بدأت مع مطلع سنة **1989**، في هذه الفترة عرف التخطيط نظام جديد يقوم على ثلاث مستويات، المخطط قصير المدى للمؤسسات، المخطط الفرعي، المخطط الوطني، وفي هذا الإطار (النظام الجديد) أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية ذات هيئة مستقلة منقسمة إلى هيئتين هما:

1) الجمعية العامة: حسب المادة **23** من قانون **88-01** المؤرخ في **12-01-1988** فإن المؤسسات العمومية الاقتصادية المشكلة في شكل شركات تجارية ذات أسهم بمساهمة الدولة (المساهم الوحيد) فإن امتيازات الجمعية العامة سواء العادية أو غير العادية للمساهمين تمارس من طرف أعضاء عاملين بصناديق المساهمة المهتمة.

إذن فعدد الجمعيات العامة للمؤسسات العمومية الاقتصادية يختارون من طرف صناديق المساهمة، ويمارسون نفس الحقوق والواجبات التي يمارسها الإداريون.

فالجمعية العامة العادية هي عضو مطلق وأعلى وله حق ملكية الأسهم للمؤسسات العمومية الاقتصادية، كما أن وظيفة حق ملكية الأسهم تستخرج خصيصا عن طريق عقد إنشاء المؤسسة العمومية الاقتصادية، بمعنى معرفة شرعيتها ودستورها، هياكلها، أهدافها، علاقتها البنكية والمصرفية وارتفاع وانخفاض رأس مالها ...إلخ[1].

وتتجلى مهام الجمعية العامة للمساهمين في المؤسسة العمومية الاقتصادية في الحدود المرخصة لها التي ضبطها قانون **88-04** وهي كالآتي:

- رفع أو خفض رأس المال الاجتماعي.
- اتخاذ قرار الانصهار أو التكتل أو حلّ المؤسسة العمومية الاقتصادية، خاصة وأنّ القانون قد صنف المؤسسات المتوقفة عن الدفع ضمن المؤسسات التي يمكن أن يصرح عنها مؤسسات مفلسة.
- أخذ المساهمات إلى مؤسسات عمومية اقتصادية أخرى.
- تحويل الطابع القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية.
- تحويل المحيط الاجتماعي.

[1] الجريدة الرسمية: عدد 27، قانون رقم 93-08 المؤرخ في 25-04-1993.

2) مجلس الإدارة: إنّ المؤسسة العمومية الاقتصادية تدار من طرف مجلس الإدارة المتكوّن من ثلاثة أشخاص على الأقل إلى 12 على الأكثر، وفي حالة الدمج يجوز رفع العدد الكامل للقائمين بالإدارة إلى القائمين بالإدارة الممارسين منذ أكثر من ستة أشهر دون تجاوز 24 عضوا، وعدا حالة الدمج الجديد فإنه لا يجوز أي تحسين للقائمين على الإدارة وتعويض من توفي من القائمين بالإدارة والمستقلين والمعزولين ما دام عدد القائمين بالإدارة لم ينخفض إلى 12 عضوا[1].

ويقوم مجلس الإدارة بوظيفة مزدوجة في الرقابة والتوجيه، فهو يحدد الآفاق والأهداف متوسطة المدى، ويراقب كذلك نتائجها، كما أن له الحق في تعيين وعزل المدير العام المشرف عن عملية التسيير والمسؤول عنها أمام المجلس[2].

I-2-3 الاستقلالية الاقتصادية (المتاح المالي) للمؤسسة العمومية الاقتصادية:

إنّ ظاهرة الفصل بين المؤسسة والدولة تترجم من خلال إبراز معيار الاستقلالية المالية، حيث تتمثل هذه الأخيرة في تمتع المؤسسة بذمة مالية تشمل ممتلكات وأموال نقدية أو ميزانية خاصة منفصلة عن الذمة المالية للدولة وعن الخزينة العمومية، مما يمكنها من اكتساب الصفة التجارية حيث البعض منها **EPE** تفتقر إلى هذه الخاصية، أو أن تكون أقل إعلانا (مثل الشركة المنتجة والموزعة للكهرباء)، أما من جهة أخرى مؤسسات أخرى مثل الخطوط الجوية الجزائرية فنظامها الجديد في تلك الفترة كان غير محدد من أجل أسباب متنوعة (طبيعة النشاط، معطيات محاسبية غير كافية، ضرورة مراقبة الحسابات المسبقة إلخ...).

لكن الرغبة السياسية في استقلالية معظم المؤسسات الوطنية والمحلية تظهر أيضا معاقة منذ **1990** بسبب الصعوبات المالية التي عرفتها هذه الأخيرة، إلاّ بعض المؤسسات الكبيرة للحديد والصلب والميكانيك، قد أصبحت مستقلة في ديسمبر **1992** بعد عملية مراقبة حسابات دولية (مطلوبة من قبل البنك العالمي)[3]، وكذلك البنك الخارجي الجزائري"**BEA**" الذي حدد المجلس الوطني للتخطيط الرأسمال الأصلي له بمليار دينار وزعت إلى **1000** سهم، يتكون كل واحد منها من مبلغ يقدر بمليون دينار، حيث يقوم بتسيير هذه الأسهم الصناديق التالية:

---

[1] المرجع نفسه.

[2] درواسي مسعود، مرجع سابق الذكر، ص147.

[3] Hocine, BENISSAD, Algérie : restructuration..., OP.Cit, P 46.

ص4 بمساهمة قدرها 35%، ص6 بمساهمة قدرها 35%، ص8 بمساهمة قدرها 25%، ص5 بمساهمة قدرها 10%. وهذا التباين في تطبيق الاستقلالية يبرز معاناتها من عدّة مشاكل في الميدان التطبيقي ولعلّ أهمها غياب ذلك التصور السليم لكيفية الانتقال من اقتصاد مسير بشكل إداري ومركزي إلى اقتصاد آلياته قوانين العرض والطلب والمنافسة ما عمل على بقاء السلوكيات السابقة في التسيير كالبيروقراطية السلبية والتسيير الإداري للاقتصاد الوطني، صعوبة التحكم في القطاع العام ومؤسساته، التبعية نحو السوق الخارجية مما خلق نوعا من القلق لدى المتعاملين الاقتصاديين[1]، الاستخدام التحتي للقدرات الإنتاجية (عمّال وتجهيزات)، الراجع لنقص التموين، ضف إلى ذلك الاختلالات المالية الدائمة، والتي تفاقمت بفعل "خسارة الصرف" الناتجة من انخفاض سعر الدينار، بالرغم من مساهمات التطهير المالي المعروضة في وقت متأخر في **1991-1992**، وجود عمالة زائدة، بحيث يجب أن يكون الحجم محدد في المؤسسات المستفيدة من الاستقلالية بواسطة خبرة حيادية من أجل تحاشي الضغوطات الجماعية للعمال ذات الخاصية السياسيو-ديمغرافية بحيث أن القانون**90-11** يعطي بوضوح ودون ميكانيزم مراقبة أو تشاور مسبق لمديريات المؤسسات إمكانية القيام بعمليات التسريح الكبيرة، علاوة على العديد من الصراعات الاجتماعية في **1989-1991** التي تزايد عددها بسبب إعادة تعريف قانون الإضراب من قبل دستور **23** فيفري **1989**.

نقص في العملة الصعبة الخانق للنظام الإنتاجي منذ **1986** بسبب انخفاض في سعر البترول.

تواجد مجموعات أو بالأحرى تجمعات قوية، معتادة على العيش بصفة غير رسمية وحتى بطريقة غير شرعية في تجارة الواردات وهي تعارض تعزيز فعالية شركات الدولة وتحرير الاقتصاد والتجارة الخارجية[2].

وفي النهاية يتبقى أن استقلالية المؤسسات تحمل في طياتها إصلاحات ذات طابع ليبرالي لكن على الطريقة الجزائرية ذات التوجه الاشتراكي آنذاك وهذا ما أثقل كاهلها وجعل من هذه العملية سوى مبادرة الدعوة نحو العمل الإنتاجي والكفاءة المادية، حتى يتم إنتاج موارد كافية تأخذ مكان الموارد البترولية وتساهم في تحرير البلاد من ديونها وتخرجها من وضعيتها المرتبطة بتصدير منتوج واحد (البترول)[3] وأزمتها الخانقة في خدمة ديونها وعموما هذا ما سنعالجه في المبحث القادم.

---

[1] عماري عمار، مرجع سابق الذكر ، ص195.

[2] Hocine, BENISSAD, Algérie : restructuration…, OP.Cit, PP 47-48.

[3] أحمد هني ، مرجع سابق الذكر، ص32.

II) المبحث الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري وأزمته [80-89]

عرفت سنوات 1980 تطورات متناقضة هيكليا وكذا من ناحية السياسات الاقتصادية، بحيث ترجع هذه التطورات الحاصلة في الاقتصاد الوطني إلى عوامل داخلية تكمن في انتهاج السلطات العمومية آنذاك لخيار كان يبدو لها استراتيجيا -إن كانت النية حسنة؟- وهذا تحت شعار "من أجل حياة أفضل" وهذا معناه كفانا استثمارا، لنستريح ونستهلك في هذه العشرية ما تذره مداخيل المحروقات خاصة كون الاستثمارات الأخرى فتية عاجزة حتى عن تمويل نفسها "أنظر المبحث الأول" مما ساهم في زيادة حدّة الطلب المحلي مقارنة بالعرض الزهيد.

وعوامل خارجية تتمثل أساسا في تدهور معدلات التبادل في سوق البترول، حيث أدى انخفاض سعر البرميل إلى تدني مدا خيل الصادرات في 1986، وما انجر عنه من تقلص للوزن الجزائري في الأسواق المالية الدولية التي كانت تمتاز فيها الجزائر بثقة مانحي القروض، وهذا ما جعل ناقوس خطر المديونية على الأبواب ومل يلحقه من تبعات المفاوضات مع النوادي وصندوق النقد الدولي لمعالجة الأزمة الجزائرية التي يبدو أنها كانت مقنعة قبل 1986، وهذا ما سنحاول الكشف عنه في هذين المطلبين.

II-1 المطلب الأول: تطور الاقتصاد الجزائري

على مدى سنوات 1980، ظهر الاقتصاد الجزائري، خاصة بعد سنة 1984 مضعف باختلال هيكلي بين العرض والطلب ناتج عن ثغرات التخطيط أساسا مولدة تشوهات واضطرابات في السياسة الاقتصادية نعالجها فيما يلي:

II-1-1 تطور بعض السياسات:

II-1-1-1 السياسة الميزانية:

كانت الجزائر مباشرة بعد الاستقلال أساسا تمثل مجتمع زراعي إن لم نقل طوبائي، حيث الصناعة تلعب دورا محدودا.

وعلى مدى الـ25 سنة التالية للاستقلال طبقت الجزائر نموذج نمو اشتراكي، مع تخطيط ممركز للاقتصاد، حيث تم إنشاء مؤسسات عمومية في مجمل القطاعات والشركات الكبرى للدولة قد أنشئت بعد تأميم الأراضي. فهذه الإستراتيجية التنموية، تمّ تمويلها بواسطة مداخيل المحروقات، القطاع المؤمم الذي جلب ربحا من الارتفاعات المفاجئة لأسعار البترول **Booms pétroliers**

لسنتي 1973 و1979-1981 وأنتج ادخار داخلي كافي لاحتواء نمو الدين الخارجي إلى غاية بداية سنوات 1980[1] حيث عرفت السياسة الميزانية تغير هام من حالة فائضة تماما (فالرصيد الميزاني الموجب قد مثل 28% و30% من المداخيل الإجمالية في 1980 و1981 على الترتيب)[2].

ونظرا لما عرفته المداخيل الجبائية خارج المحروقات من تهرب وتعسف وفساد عارم جعل من هذه المداخيل تنخفض بحدّة خاصة في ظل انخفاض مداخيل الجباية البترولية أصبح دورها الضعيف في مداخيل الميزانية مكشوفا بحيث أصبح عجز الميزانية يمثل 9% من الناتج المحلي الخام سنة 1984 و11,8% سنة 1986، و19,7% من PIB في 1988[3] هذا العجز الداخلي يخفي في الحقيقة سياسة جبائية التي تفضل أو تعطي أولوية لجباية النفقات أي الاستهلاك.

فالمصادر الأخرى للجباية قد همشت بحيث نجد أن هناك انخفاض نسبي ميال للضريبة على الدخل بالرغم من ارتفاعها المطلق، فالحصة النسبية لهذا المصدر قد انتقلت من 73,1% في 1980 إلى 51,3% في 1987، مع ارتفاع طفيف فيما بعد، أما بالقيمة المطلقة انتقلت من 42,21 مليار دينار في بداية المرحلة إلى 96 مليار دينار في نهاية المرحلة، مع انخفاض حساس بين 1986 و1988 راجع إلى الجباية البترولية.

هذا التطور الميال ليس كمثيله أي تطور الضريبة على النفقات الذي أخذ اتجاها عكسيا، فالحصة النسبية انتقلت من 26% في 1980 إلى 45,6% في 1987 لتعرف انخفاضا يصل إلى غاية 31,5% في 1990، بعد انخفاض الاستهلاك وبالقيمة المطلقة قد انتقل من 15,02 مليار دينار في بداية المرحلة إلى 46,10 مليار دينار في 1990، هذا الارتفاع يرتبط بمعدل سنوي متوسط للنمو بـ20,6% ناتج من تفضيل الاستهلاك.

وفي النهاية حصة المصدر الأخير لمداخيل الميزانية (الجبائية): الضريبة على رأس المال التي بقيت جد متواضعة بالرغم من ارتفاعها النسبي، فقد انتقلت من 0,9% في 1980 إلى 2,8% في 1990 أما بالقيمة المطلقة فقد انتقلت من 0,55 مليار دينار في 1980 إلى 4,10 مليار في 1990.

هذه الحصة الزهيدة للضريبة على رأس المال والأموال تبين جوهر أو لب السياسة الجبائية وهي تلك التي شجعت التهرب والفجوات الجبائية أصبحت مصدر اغتناء غير شرعي.

---

[1] Martha BONILLA, "L'aboutissement des réformes en Algérie, croissance et transition économique", Bulletin du FMI 17 (19/01/1998), P 276.
[2] Ahmed BENBITOUR, L'Algérie au troisième millénaire « Défi et potentialité » (Alger, ed, Marinoor, 1998), P 68.
[3] Martha BONILLA, OP.Cit, P 276.

وفيما يلي الجدول التالي "رقم 18" يبين التطوّر الميولي لمؤشرات الأداء الجبائي[1].

جدول رقم 18: التطور الميولي لمؤشرات الأداء الجبائي

السنة	$\frac{RE}{PIB}$%	$\frac{RO}{PIB}$%	$\frac{IR}{PIB}$%	$\frac{ID}{PIB}$%
1980	41,7	14,3	19,5	10,5
1981	47,0	15,3	33,4	11,7
1982	41,0	15,5	26,3	11,8
1983	39,7	18,2	23,9	12,5
1984	43,4	19,7	24,9	13,5
1985	36,9	16,4	21,5	10,5
1986	31,2	18,4	13,7	11,5
1987	30,4	19,0	13,2	11,7
1988	29,2	18,6	15,6	10,9
1989	30,4	18,4	19,1	10,2
1990	31,8	14,5	19,3	09,3

Source : MAAMAR BOUDERSA « OP. Cit, P 170 » établi à partir les données de PONS »

RE: مداخيل جبائية.

RO: مداخيل عادية.

IR: جباية على المداخيل.

ID: جباية على النفقات.

PIB: الناتج الداخلي الخام.

أما على مستوى الإنفاق فنجد أنّ جانب النفقات من الميزانية تميّز هو الآخر بنوع من التبذير وهذا من خلال توجيه الاستثمارات بحيث نجد أنّه كان هناك تغيير جذري بين **1980** و**1984** على مستوى الاستثمارات المنتجة مباشرة للمؤسسات العمومية وغير المنتجة في الهياكل القاعدية بحيث نجد أن حصة استثمارات المؤسسات العمومية قد انتقلت مـــن **56%** في **1980** إلى **24%** في **1984** لصالح الاستثمارات في الهياكل القاعدية التي انتقلت من **30%** في **1980** إلى **55%** في **1984**، فهذا الخيار لا يمكن أن يفسر إلاّ بواسطة الانشغال بامتصاص بؤر الاختناق في الاقتصاد مـــن أجـــل تحسين القدرة على الاستيعاب والسماح بتسريع قبلي للاستثمارات العمومية[2]، لكن ما حصل فعلا هو أنّ تزايد هذه النفقات غير المنتجة على حساب النفقات المنتجة قد أثقل كاهل ميزانية الدولـــة

[1] Maâmar, BOUDERSA, la ruine de l'économie Algérienne sous Chadli (Alger, ed, Rahma, 1993) PP 168–170.
[2] Ahmed BENBITOUR, OP.Cit, P 67.

وأدى إلى زيادة صافي العجز المتراكم بين 1986 و1993 ليبلغ مقدار 115722 مليون دينار ما يعادل إيرادات الميزانية لعام 1989[1]. وأمام هذه الوضعية الحرجة لم يكن بمقدور السلطات العمومية وخوفا من الانفجار الاجتماعي نتيجة زيادة البطالة وتفاقم الأوضاع الاجتماعية، وبالنظر إلى عجزها عن مقاومة الانخفاض القوي لكل مؤشرات الأداء الجبائي، المعبرة عن الحجم الكبير للاختلال والتهرب الجبائيين واللذان تم إخفائهما بواسطة اللجوء إلى السياسة النقدية، والاقتراض الخارجي واستدانة الخزينة من أجل تمويل عجز الميزانية، ولغرض الوصول إلى التوازن، حتى وإن كان بسيط وتهدئة الأوساط الاجتماعية، قامت السلطات بإنشاء مناصب شغل مصطنعة بتوظيف أشخاص كثيرون في الوظيف العمومي من أجل إخفاء البطالة المزمنة[2] نتيجة الاستثمار ذاته، مما زاد في عجز الميزانية، وتحطيم الكتلة النقدية في آن واحد.

II-1-1-2 السياسة النقدية:

سنحاول معالجة تطور هذه الأخيرة من خلال جانبها الكمي أو "التطور المادي" والمعبر عنه بالكتلة النقدية المتداولة من خلال مختلف العناصر المكونة لها.

هذا التطور المختصر في الشكلين رقم 08 والشكل رقم 09 حيث قراءتهما تبين أن كمية النقود المتداولة قد انتقلت من 118 مليار دينار في 1980 إلى 389,2 مليار في 1990.

هذا الارتفاع يرتبط بمعدّل سنوي متوسط للنمو بـ23% تقريبا، ويعتبر من قبل البعض على أنه جدّ مرتفع وأنه يفسر اختناق الاقتصاد الوطني، غير أنه يشكل أداء مقارنة بمثيله لبلدان أخرى مثقلة بالديون مقارنة بالجزائر.

حسب معطيات البنك العالمي المعدل السنوي المتوسط لنمو الكتلة النقدية على مدى عشرية الثمانينات كان 342% في الأرجنتين، 193% في البيرو، 62% في المكسيك، 53% في بولونيا و25,9% في كوستاريكا.

أما بلدان الأخرى لوحدها سجلت أداءات جيدة في هذا المجال بمعدل سنوي متوسط كان 14,5% في المغرب، 21,8% في مصر، 15,1% في فنزويلا و13% في الأردن.

وسنحاول تحليل تطور معدل النمو هذا من خلال دراسة تطور عناصر الكتلة النقدية كل على حدى.

---

[1] عماري عمار، مرجع سابق الذكر، ص198.

[2] Maamar BOUDERSA, OP.Cit, P 171.

أ- تطور المتاحات الخارجية:

تضم هذه المتاحات أو المكتسبات الخارجية (الذهب، العملة الصعبة، DTS)، فتطورها الكمي فقد كان مطلق مما هو نسبي، فهو مبين في الشكلين 08 و09 حيث نرى من خلالهما أن هذه الأخيرة قد عرفت انخفاض جد ملاحظ على مدى العشرية، فقد انتقلت من 16,5 مليار دينار، أي 14% من الكتلة النقدية المتداولة في 1980 إلى 7 مليار دينار أو 1,8% من الكتلة النقدية في 1990.

هذا الانخفاض الحاد مرتبط بمعدل سنوي متوسط سالب للنمو بحوالي 5,8%، فهو يفسر باختلال ميزان المدفوعات، تحويل الموارد الناذرة نحو باقي العالم في إطار تسديد خدمة الدين والانخفاض الحساس لتدفقات الرساميل نحو الجزائر، سواء على شكل قروض أو استثمارات مباشرة أو تساهمية (شراكة)، هذا الانخفاض للمكتسبات الخارجية كان من بين نتائجه ظاهرة انخفاض قيمة الدّينار التي سنعالجها لاحقا.

الشكل رقم 08: تطور الكتلة النقدية المتداولة وعناصرها بمليار دينار.

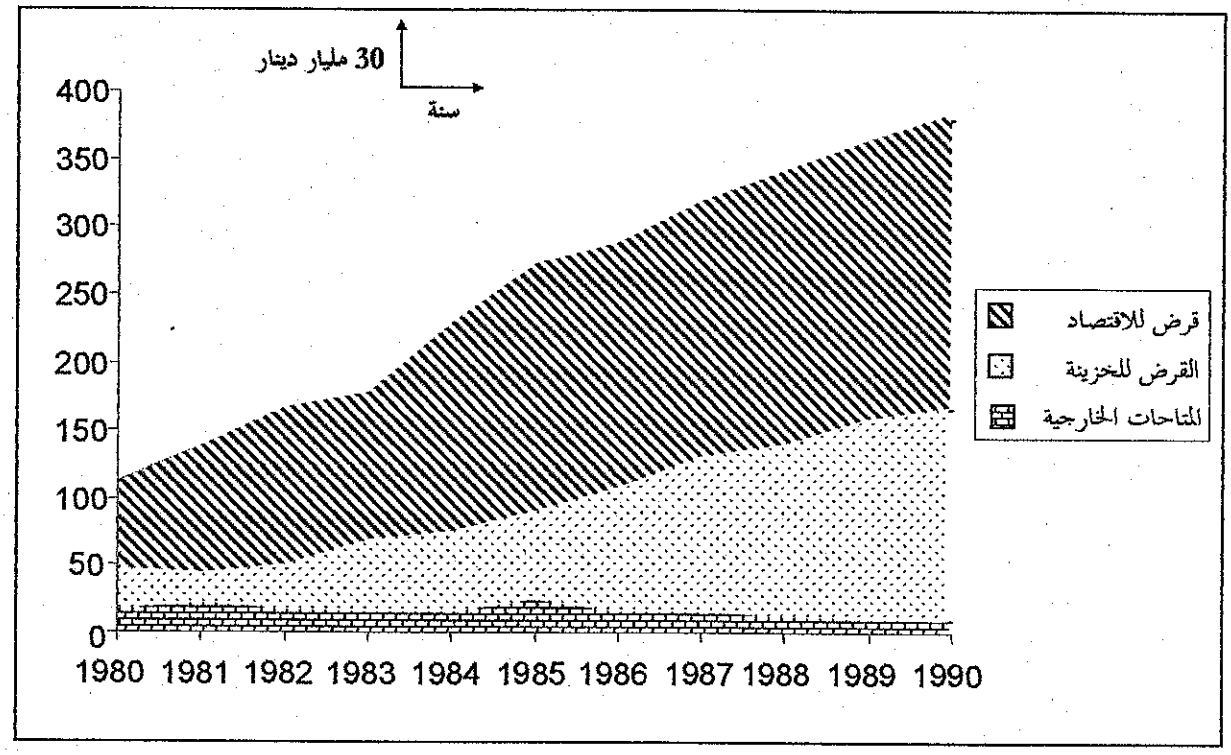

الشكل رقم 09: الكتلة النقدية المتداولة وعناصرها بالنسبة المئوية.

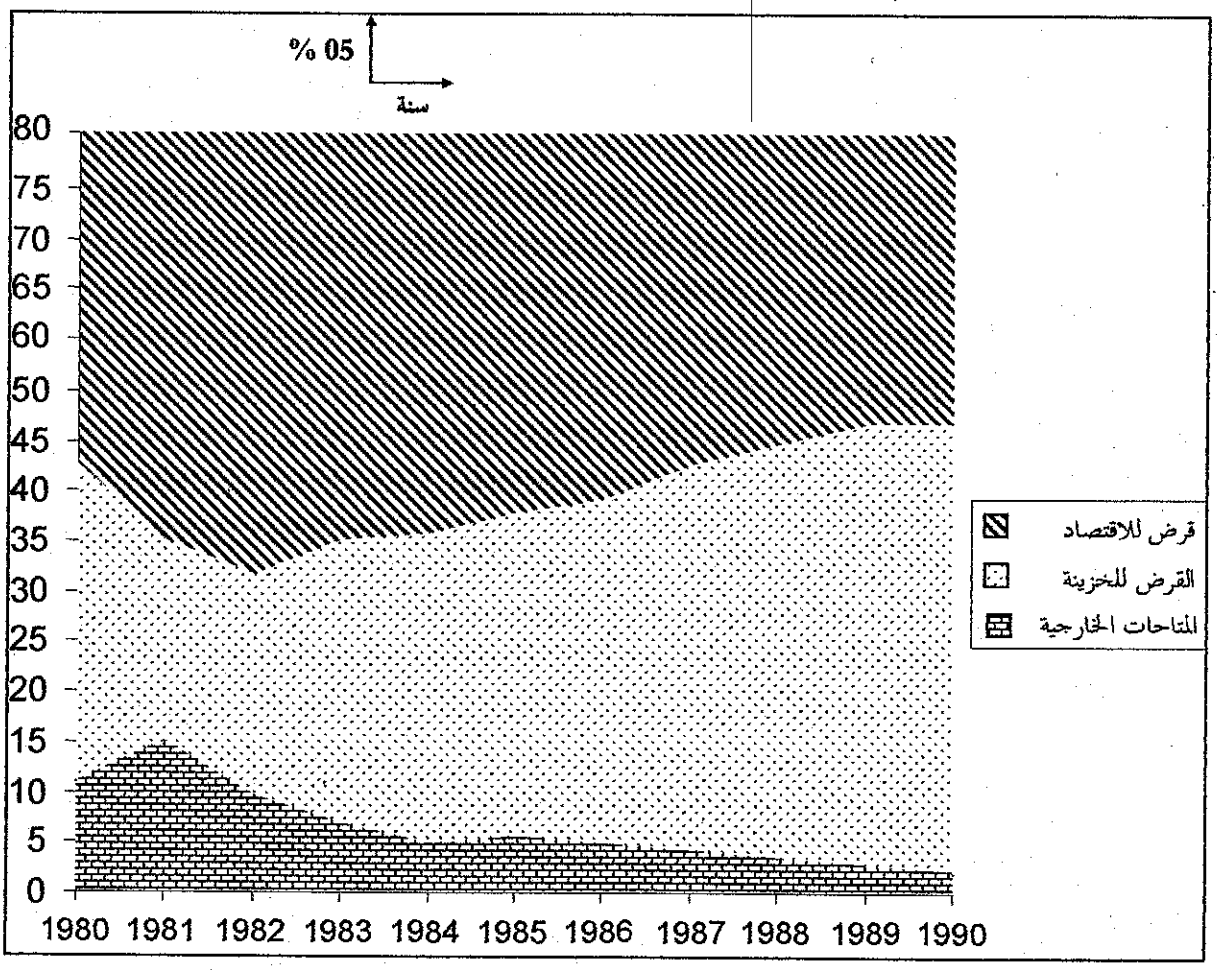

ب- تطور القرض نحو الاقتصاد:

فمثل العنصر الأول، تطوره الكمّي بالمقدار المطلق أكثر منه بالمقدار النسبي، فهو مبين كذلك في الشكلين السابقين حيث يتبين من خلالهما بأن حصة القرض نحو الاقتصاد قد انتقلت من **68,5** مليار دينار بالحجم، مما يعادل **58%** من الكتلة النقدية المتداولة في **1980** إلى **214,5** مليار دينار بالحجم، مما يعادل **55,1%** من الكتلة النقدية في **1990**.

هذا الارتفاع يرتبط بمعدل سنوي متوسط للنمو بحوالي **21,3%** أقل من المعدل المتوسط لنمو الكتلة النقدية نفسها[1].

ما يمكن ملاحظته على هذا التطور هو الزيادة في القروض للاقتصاد بالحجم وانخفاضها بالنسبة (%) المئوية من الكتلة النقدية المتداولة، فهذا يترجم سياسة تحديد القرض نحو الاقتصاد في الوقت الذي كان هذا الأخير في دول أخرى* يلعب دورا جد نشيط، تحت احتراس وحذر كبيرين. وبالتالي يتجلى من هنا رغبة محددي القرض للاقتصاد في اختناق الاقتصاد الوطني، وهذا ما حدث فعلا في العديد من القطاعات مثل قطاع الأشغال العمومية والتعمير **BTP**، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة **PME** والزراعة التي أنقذت من حسن الحظ بواسطة سياسة قرض ديناميكية واندفاعية[2].

ج- تطور القرض للخزينة:

العنصر الأخير الداخل في تركيبة الكتلة النقدية فهو القرض نحو الخزينة الموافق عليه من قبل مؤسسة الإصدار من أجل مواجهة النفقات التي تتحملها الدولة، والتي لا يمكن أن تمول نظرا للعديد من الأسباب بواسطة المداخيل الجبائية.

فبالرغم من الإصلاحات التي تم الشروع فيها في **1980** والتي تهدف لإعادة هيكلة المنظومة المصرفية، وتهدف أيضا إلى تحرير الخزينة من الأعباء التي تتحملها، ورجوعها إلى دورها كصندوق الدولة، كما تهدف منح البنوك من جديد دورا فعالا في تعبئة الموارد المالية الوطنية والادخار الوطني العاطل[3].

---

[1] IBID, PP 41-42.

* من بين هذه الدول فرنسا: حيث انتقل القرض إلى الاقتصاد كنسبة من الكتلة النقدية المتداولة كالتالي: 84.5%، 84.3%، 86.9%، 85% في سنوات 1980-1981-1982-1983 على الترتيب.

[2] Ibid, P 43.

[3] أحمد هني ، مرجع سابق الذكر، ص71.

فإنّ القرض نحو الخزينة قد حقق ارتفاعا حساسا بالنسبة المئوية وبالقيمة من **33** مليار دينار أي **28%** من مجموع الكتلة النقدية المتداولة في **1980** إلى **167,7** مليار دينار أي **43,1%** في **1990**، هذا الارتفاع مرتبط بمعدل سنوي متوسط للنمو بحوالي **40,8%**، هذا المعدل يقترب من ضعف المعدل العام المتوسط **(46%)** فهو إذن المسؤول الوحيد والمحدد لنمو الكتلة النقدية على مدى عشرية الثمانينات.

فهذا النمو المعتبر للقرض إلى الخزينة فله في الأصل العديد من الأضرار التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد الوطني، كما يخفي أيضا مشكل آخر هو الاختلال الداخلي الذي يظهر من خلال اختلال الميزانية المتولد من الفجوات والتهرب الجبائي من جهة والنفقات غير المنتجة من أجل إنشاء مناصب العمل المصطنعة من جهة أخرى.

فمن أجل إخفاء كل هذا تمّ اللجوء إلى استدانة الخزينة التي تشكل إنشاء نقدي دون مقابل من الموارد المادية، بمعنى آخر اللجوء المفرط إلى القرض للخزينة يشكل سبب تحطيم للكتلة النقدية وبداية العملية التضخمية، ويشكل دليل لعدم قدرة السلطات العمومية على إدماج إصلاح جبائي جذري من جهة وترشيد نفقاتها من جهة أخرى، وتبين من هنا المحدودية التامة للسياسة الاقتصادية في محورها النقدي[1]، والجدول الموالي رقم **(19)** يبين مدى القصور الجبائي والنقدي.

هذه الأخيرة –السياسة النقدية– قد سيطرت تماما على معدل التضخم من خلال تحديدها للقرض نحو الاقتصاد دون أن تحرره بحذر واحتراس كما يتم في الدول المتقدمة، فأدت بذلك بالتضحية بالنشاط الأساسي الذي يمكن أن تلعبه النقود في الدورة الاقتصادية وقنعت نتائج هذا التحديد أو الركود الاقتصادي والذي كان من أبرز مظاهره البطالة من خلال زيادة إنشاء مناصب الشغل المصطنعة اعتمادا على زيادة القرض للخزينة، والوقوع بالتالي في أزمتين: أزمة اقتصادية حقيقية وأزمة تفكير اقتصادي عامة ونقدي خاصة؟!.

[1] Maamar BOUDERSA, OP. Cit, PP 43-44.

الجدول رقم (19): موازين جبائية ونقدية (%)[1]

	1985	1986	1987	1988
مداخيل الخزينة /PIB	36,8	30,6	28,4	26,7
الجباية البترولية	15,9	7,1	6,3	6,9
نفقات الخزينة /PIB	46,4	42,3	35,6	39,4
نفقات جارية	18,2	21,1	20,1	21,8
استثمارات عمومية	15,3	13,8	11,7	12,4
قروض صافية	7,8	5,8	4,9	5,9
لمؤسسات عمومية أخرى	5,1	1,6	1,1 -	0,7 -
رصيد الخزينة	9,6	11,7	7,2	12,7
PIB/m_2	76	75	79	84
التضخم IPC	10,5	12,3	7,5	5,9

Source : Rapport du CNES, (1S, 1998), P 168.

II-1-1-3 تطور التجارة الخارجية:

أديرت هذه الأخيرة إلى غاية أكتوبر 1988 بواسطة القانون رقم 78-02 المؤرخ في 11 فيفري 1978 المتعلق باحتكار الدولة للتجارة الخارجية وإلى غاية نهاية مارس 1988 بواسطة المرسوم 82-145 المؤرخ في 10 أفريل 1982 حول تنظيم أسواق المتعامل العمومي.

فالتجارة الخارجية الجزائرية عرفت على مدى فترة الثمانينات مسارات متناقضة بحيث أن المبلغ الإجمالي المتراكم للصادرات قد بلغ قيمة 673,3 مليار دينار والمبلغ الخاص بالواردات بلغ قيمة 567,1 مليار دينار على مدى الفترة. مادام أن التطور السنوي للصادرات قد انتقل من 52,6 مليار دينار في 1980 إلى 114,4 مليار دينار سنة 1990، هذا ما يتعلق بمعدل سنوي متوسط للنمو بحوالي 11,7%، بالمقابل قيمة الواردات انتقلت من 40,5 مليار دينار في 1980 إلى 87,0 مليار دينار في 1990، هذا التطور مرتبط بمعدل سنوي متوسط بحوالي 11,5%، هذه المعدلات التي ما هي إلاّ متوسطات تعكس فعليا ميولين متناقضين: بالنسبة للواردات الميل الأول يظهر بين 1980 و1987

[1] Rapport du CNES, rapport préliminaire sur les effets éonomique et sociaux du programme d'ajustement structurel, 2ème Session, [www.cnes.dz/bases/bibliocnes/cneshtm/pas.htm], consulté le 01/03/2004.

ومن خصائصه معدل سنوي متوسط للنمو سالب بـــ2,2% ليبلغ رقما قياسيا بـــ -11,1% بـــين 1984 و1987، هذا النمو السالب يفسر بتقلص الواردات المقرّر من طرف السلطات العموميـــة في إطار مجهوداتها من أجل إعادة التوازن لميزان المدفوعات، لكن كباقي الحلول بقي هذا الحل غـــير فعال، فالواردات عرفت ميل نحو الارتفاع بين 1987 و1990 حيث المعدل السنوي للنمـــو كـــان 51,5% يعبر بالتالي عن الميل الثاني حيث المعدل المسجل للنمو بالقيمة المطلقة والنسبية يرجع أكثر إلى انخفاض قيمة الدينار منه إلى ارتفاع أساسي بالحجم.

إنّ هذا النمو يبدو مغر للغاية ومدهش ولا يتجاوز أبدا مستوى 1985 بالدينار الثابت أي 49 مليار دينار؟.

أما بالنسبة للصادرات فبالمثل، عرفت هي كذلك ثلاث ميولات متناقضة على مدى الفترة:

فالميل الأول يبدأ من 1980 إلى 1985 ومن خصائصه ارتفاع للصادرات بالقيمـــة نظـــرا لارتفاع سعر البرميل من البترول، كذلك من حيث الوزن، فعلى مدى هذه المرحلة (الميل الأول) المعدل السنوي المتوسط للنمو كان بحوالي 4,6%.

فنهاية هذه المرحلة وبداية الثانية تصادفـــتا مع انخفاض سعر البرميل من البترول، نتيجـــة نهاية تدوير البيترودولارات (الدولارات البترولية) من أجل أحسن استقرار لسوق الطاقة.

على مدى هذه المرحلة الثانية وفي المرحلة (بين 1985 و1986) الـــصادرات عرفـــت نمـــو سالب -4,6%.

ومن 1987 نلمس الميل الثالث الذي يعبر عنه بواسطة ارتفاع تدريجي للصادرات بـــالوزن وبالقيمة والذي يرتبط بمعدل سنوي للنمو بحوالي 56,9%[1].

إنّ هذه التطورات الحاصلة في الصادرات والواردات كل على حـــدى بالقيمـــة النـــسبية والمطلقة لا تعبّر عن هيكل كل واحدة منهما وكذا التغير الحاصل جزئيا في كل من الـــصادرات والواردات ولهذا سندرس تطورهما حسب المنتوجات.

أ- الواردات حسب المنتوجات:

لا بأس أن نذكر هنا بحصة الجزائر من الواردات العالمية لسنة 1980 حيث كانـــت تمثـــل 0,5% لتنخفض إلى 0,3% من الواردات العالمية لسنة 1989. وعموما قد عرفت الـــواردات مـــن

[1] Maamar BOUDERSA, OP.Cit, PP 61-62.

1979 إلى 1984 ارتفاعا ملاحظا من 32,8 مليار دينار إلى 51,1 مليار دينار ثم تحت تأثير انخفاض المبيعات نحو الخارج، انخفضت وأوجدت في 1987 نفس مستوى 1979.

فالارتفاع بالقيمة الاسمية للواردات تحت تأثير انخفاض الدينار يخفي انخفاض لحجم البضائع المشتراة من الخارج، هذه الانضغاطات (التخفيضات) تؤثر خاصة على المدخلات والتجهيزات[1] بحيث نسجل من خلال الجدول (رقم 20) أنه بالنسبة لحجم الانخفاض من الفترة [1980-1984] إلى الفترة [1985-1988] كان عموما متقارب بالنسبة لكلّ المنتوجات رغم حدّته في كلّ واحدة من هذه المنتوجات منفردة، إلاّ أنّه بالنسبة لحجم الانخفاض من الفترة [1985-1988] إلى سنة 1991 كان متباعد نسبيا بالنسبة لكل المنتوجات خاصة بين المدخلات والسلع الغذائية وهذا ما يبرز التضحية بالمدخلات وسلع التجهيز لصالح المواد الغذائية وسلع الاستهلاك عامة وهذا ما أجلّ الأزمة الاجتماعية-السياسية التي ظهرت بوادرها من خلال مظاهرات أكتوبر 1988 وزاد من تحجيم الركود الاقتصادي.

جدول رقم 20: تركيبة الواردات حسب المنتوجات (بمليار DA)

	1984-1980	1988-1985	1991
سلع الاستهلاك	82,7	60,3	48,1
- غذائية	44,4	37,7	35,1
- أخرى	38,3	22,6	13,0
تجهيزات	76,6	52,9	52,5
مدخلات	78,0	59,9	47,7
المجموع	237,3	172,2	148,4

Source : Hocine, Benissad, Algérie : restructuration..., OP.Cit, P212.

ب- الصادرات حسب المنتوجات:

انتهجت الجزائر في سنوات السبعينات سياسة استثمارية متجهة نحو قطاع وحيد، سيطر تقريبا على نصف الاستثمارات العمومية، وهذا ما يفسر السياسة المعتمدة على تقويم المحروقات « VALHYD » أنظر الجدول رقم 21.

[1] Hocine BENISSAD, Algérie : restructuration..., OP.Cit, P 97.

الجدول رقم 21: حصة القطاع البترولي في الاستثمارات (بمليون دينار جزائري)

	الحصة 67-69	الحصة 70-73	الحصة 74-77
الاستثمار الإجمالي	5,164	20,100	48,700
الاستثمار في قطاع البترول	2,307	9,052	23,970

المصدر: أحمد هني، مرجع سابق الذكر، ص53.

إذن فإن عدم التوازن هذا، الذي عرفته السياسة الاستثمارية في توزيع الاستثمار العمومي ما بين القطاعات، فقد انعكس سلبا على الهيكل الإنتاجي الجزائري، ليترجم في النهاية إلى قصور شبه تام لهذه القطاعات الإنتاجية خارج المحروقات في المساهمة في التصدير[1].

ومن خلال الجدول الموالي رقم 22 يمكننا لمس التطورات التالية:

الجدول رقم 22: الصادرات حسب المنتوجات (بمليار دينار)

	1980	1986	1991
محروقات ومشتقات منها	52,6	35,9	196,0
بترول خام ومميع	40,8	14,5	/
منتوجات مميعة	7,5	7,9	/
غاز طبيعي	3,7	11,8	/
غاز بترولي سائل	0,5	2,3	/
منتوجات زراعية	0,9	0,3	0,9
أخرى	1,0	0,8	5,7
المجموع	54,5	37,0	202,6

Source : Hocine BENISSAD, Algérie : restructuration..., OP.Cit, P 212.

1. انخفاض المداخيل المحصلة من صادرات البترول وهذا بالنظر إلى انخفاض الحصة الممنوحة للجزائر من طرف **OPEP** (3,2%)[2].

[1] دوافع وإجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة من طرف دبيش أحمد (الجزائر 96-97) ص48.

[2] Maamar BOUDERSA, OP.Cit, P 67.

وانخفاض حصة هذه الأخيرة أي **OPEP** التي انتقلت من تغطية ثلثي الطلب العالمي في **1974** إلى ثلث هذا الأخير في **1984**[1]، وهذا ما قلص حصة الجزائر في التجارة العالمية فصادراتها أصبحت لا تمثل أكثر من **0,3%** من الصادرات العالمية، ويغلب عليها طابع المحروقات، في حين كانت تكافئ **0,64%** في **1980** أي عشر سنوات سابقة[2].

2. تزايد المداخيل المحصلة من الغاز الطبيعي بصفة حساسة في **1980** (في وقت ظهور النزاعات الغازية (حول الغاز الطبيعي) مع الزبائن الأجانب مثل البازو **ELPASO** في **USA** و**E.G.F** بفرنسا، إلخ...) حتى **1992**.
3. تزايد المنتوجات المميعة، المتولد بنضج فرع البتروكيمياء وزيادة الاستثمار في هذا المجال خلال العشرية السابقة.
4. بالنسبة للزراعة، وبالمثل بالنسبة لباقي الصناعات، فالمكانة التصديرية للجزائر، بقيت ضعيفة بالرغم من بعض الإجراءات التشجيعية المتخذة من أجل تنويع المداخيل الخارجية حسب المنتوجات.

فالسلطات العمومية بالغت في تقدير الفعالية للقوانين التنظيمية متناسية أنه من أجل التصدير يجب الحصول على منتوج تصديري بالكيفية وبالكمية[3].

II-1-1-4 السياسة السعرية واختلال العلاقات السعرية:

إنّ ما ميز هذه المرحلة في هذا المستوى هو تواجد نظامين للتسعير:

- الأسعار المثبتة مركزيا: هذا النظام يخص أسعار المنتوجات والخدمات الإستراتيجية أو ذات الاستهلاك الواسع، لها تأثير على الاقتصاد الوطني أو على القدرة الشرائية للمستهلكين.
- الأسعار المراقبة: هذا النظام يخص المنتوجات والخدمات التي لا تنتمي إلى النظام السابق، بحيث تتم هذه المراقبة للأسعار بواسطة آليتين:

- آلية التحكيم المؤمن "المضمون" على مستوى العلاقات التعاقدية التي تربط المتعاملين الاقتصاديين.

---

[1] Ahmed BENBITOUR, OP.Cit, P 70.
[2] Maamar BOUDERSA, OP.Cit, P 63.
[3] Hocine BENISSAD, Algérie : restructuration..., OP.Cit, P 96.

- وضع الأسعار الإلزامي لكل المنتوجات (محلية أو مستوردة)، ولكل الخدمات المعروضة على السوق الوطنية، فالأهداف المرجوة من هذا النظام الجديد هي:

أ- على مستوى الإنتاج:

- جعل تشكل الأسعار أقل تعقيدا.
- زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج.
- تحاشي الإعانات في ميدان الإنتاج.

في هذا الإطار، دور نظام الأسعار يخص ضبط وأخذ على عاتقه المستوي الحقيقي لتكاليف الإنتاج وتكاليف التوزيع وتكاليف اقتطاع رأس المال، السعر يجب إذن أن يصبح تدريجيا مؤشرا أوليا لأداء تسيير الجهاز الإنتاجي، ويجب أن يكون كذلك دائما مرتبط مع تطور الأسعار الدولية (من أجل تحاشي الانحرافات الهامة والتي تتطلب تسويات قاسية). يجب أن يضمن السعر على مستوى السوق تسوية بين العرض والطلب للسلع والخدمات[1].

أي أن أسعار الإنتاج يجب أن تغطي مجموع عوامل الإنتاج بحيث يغطي السعر الوحدوي الكلفة الوحدوية ويغطي رقم الأعمال مجموع التكاليف، لكن نظرا لقصور المحاسبة التحليلية لدى مؤسساتنا بات هذا الغرض مجرد وهم بعيد عن الحقيقة، فالأسعار لا تعبر في هذه الحالة عن الشروط العادية والمعيارية للإنتاج.

ب- أسعار الاستهلاك:

انطلاقا من الأسعار المعيارية المحددة في الإنتاج ومن منح هوامش التوزيع (بالجملة وبالتجزئة) المرتبطة بالأداءات الممنوحة، تثبت الأسعار للاستهلاك التي تدمج فيها الأهداف الأساسية للسياسية الاقتصادية والاجتماعية للبلد، كذلك بإصلاح ميكانيزمات الدعم والتعويض، وعملية إعادة تسوية الأسعار المرتفعة التي تمّ الشروع فيها منذ **1982** (منتوجات زراعية "بقولية" خضر جافة، منتوجات حليبية، منتوجات طاقوية، الأسمدة، مواد زراعية، أجهزة إلكترونية...).

فمحاولات التوفيق بين الأهداف المرتبطة بالتوازن المالي للمؤسسات والمحافظة على القدرة الشرائية للشرائح قد بحثت من خلال تقنية التعويض، والجدول الموالي رقم **23** يبين أهمية القروض الممنوحة في هذا المجال.

---

[1] Youcef DEBBOUB, OP.Cit, P 93.

فالتجربة قد أثبتت أنه فيما يخص سياسة الأسعار للمدخلات الأكثر غلاء، تؤدي بالمؤسسات إلى تكاليف باهظة، فالمؤسسات لم يكفيها ما تعانيه من خسائر والتبذيرات المشجعة من هنا وهناك، ومن جهة أخرى يفرض عليها أسعار بيع منخفضة لمنتوجاتها (مخرجاتها) -منخفضة عن التكاليف- من أجل محاربة التضخم وهذا ما يترجم بعجوزات متزايدة[1] تجعل من القطاع العام مصدر نزيف لهدر إمكانيات الدولة وامتصاص قدرتها الاقتصادية والمعول الوحيد على الهدم في مقدرتها الإنتاجية، وتجعل منه أيضا القطاع المسؤول عن عجز الميزانية العامة للدولة، والاقتراض من الداخل والخارج[2]، وبالتالي عجز ميزان المدفوعات نتيجة نقص الاهتمام بعامل الجودة في الصادرات المنخفضة كمّا وكيفا★.

ويبدو لي أنّ عدم الاهتمام بالسياسة السعرية في هذه الفترة يترجم بالتفسيرات التالية:

- جهل أو تجاهل السلطات العمومية لدور السياسة السعرية في ترويج المنتوج الجزائري في الأسواق الداخلية والخارجية حتى ولو كان تحت علامة (ماركة) "**Made in Algeria**".
- تمرير التكاليف للخزينة بغية تسكين الأوساط والشرائح الاجتماعية من أجل إخماد تحركات المعارضة، وسرق الأضواء منها من خلال التوفير الشبه المجاني للسلع والخدمات وبالتالي كسب رضا ووفاء الجماهير.
- إنّ ما يدعم التفسير الأول هو ذلك الانتعاش الذي عرفته أسواق المحروقات في النصف الأول من المرحلة والذي تراكمت خلاله مداخيل هامة، تمّ إستهلاكها عوضا عن استثمارها.

جدول رقم 23: مبلغ القروض الممنوحة في إطار تعويض وإنتاج الرسوم التعويضية

السنة	المداخيل	النفقات
1982	2.200.000.000	1.853.392.000
1983	3.100.000.000	3.042.392.000
1984	2.700.000.000	2.737.500.000
1985	3.100.000.000	2.875.000.000

Source : Youcef DEBBOUB, OP.Cit, P 93.

[1] IBID, PP 93-94.

[2] عماري عمار، مرجع سابق الذكر، ص203.

★ الصادرات خارج المحروقات.

II-1-1-5 سعر صرف الدينار وتطوره:

يعتبر الدينار الجزائري من ثمار حرب التحرير ورمز السلطة الوطنية ومؤشر قوة الاقتصاد الوطني ووزنه في التبادلات الدولية.

وقد تمّ تحديد قيمة هذا الأخير على أساس سلة مكونة من أربعة عشر عملة من ضمنها الدولار الأمريكي، وعلى هذا الأساس يتم حساب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة إلى العملات المستقرة من قبل البنك المركزي الجزائري حسب الطريقة التالية:

1. حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلّة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث يحسب التغير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي.

$$\frac{(\$/Ji_0) - (\$/Jin)}{(\$/Ji_0)} \quad \text{أو} \quad \frac{(\$/Ji_0) - (\$/Jin)}{(\$/Jin)}$$

على أن تؤخذ القيمة الأكبر من بين قيم المتغيرين $(\$/Ji_0)$أو **(\$/Jin)** كمقام لحساب التغير النسبي ويرمز لها هنا بـ $ = دولار أمريكي.

Ji: كل عملة من العملات الصعبة الثلاثة عشر التي تكوّن سلة الدينار الجزائري.

$(\$/Ji_0)$: سعر الدولار بالنسبة لكل عملة من العملات الصعبة الأخرى المكونة للسلة في سنة الأساس **1974**.

(\$/Jin): سعر الدولار بالنسبة لكل عملة من العملات الأخرى التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري السائد يوم التسعير.

0: سنة الأساس، **n:** يوم التسعير.

2. حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي، أي مجموع التغيرات النسبية **(\$/Ji)** مرجحة بالمعامل **ai** حيث يمثل هذا المعامل وزن كل عملة في السلة.

3. حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.

يتم هذا الحساب وفق الطريقة التالية:

- $(\$/DA)n = (\$/DA)_0$ (1+ مجموع التغيرات النسبية **(\$/ji)** مرجحة بالمعامل **ai**).
- **(\$/DA)n** = سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالدينار الجزائري.

- $(\$/DA)_0$ = سعر الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري في سنة الأساس **1974**.

4. يتم بعد هذه العملية حساب أسعار الصرف للدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي وتحسب هذه الأسعار بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

وبعد انهيار أسعار البترول في **1986** تم إدخال تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، فأصبح بذلك التغير النسبي لكل عملة تدخل في سلة الدينار يحسب على أساس مخرج يساوي معدّل الصرف السائد في سنة الأساس **1974**، ويعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس **1987**[1]، حيث يمثل هذا التاريخ تاريخ بداية انخفاض قيمة الدينار مقارنة بالدولار الأمريكي.

أنظر الجدول رقم **24** ومقارنة بـ**DTS** بعد تعويمها في **1987**.

الجدول رقم 24: السعر الرسمي للدولار بالدينار (متوسط سنوي)

السنوات	1980	1985	1987	1989	1990	جوان 1991	سبتمبر 1991
DA x =$	3,853	5,028	4,840	7,450	10,000	18,500	22,500

Source ; Houcine BENISSAD, L'Algérie : restructuration…, OP.Cit, P 214.

الشكل رقم (10): سعر صرف DTS بالدينار

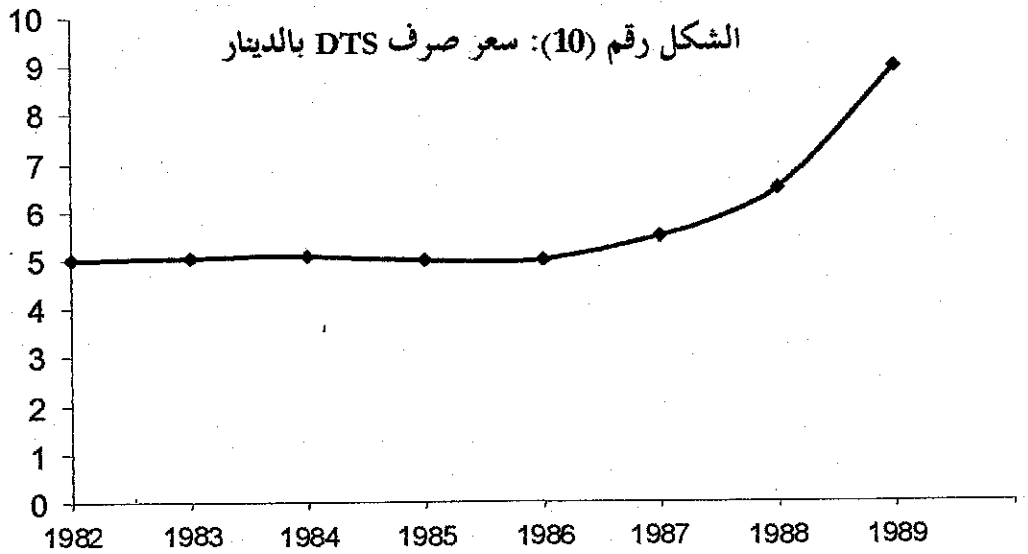

Source : Maamar BOUDERSA, OP.Cit, P 51.

يخضع الدينار كباقي العملات الأخرى لتسويات أساسها عرض وطلب العملة الصعبة من العمليات المسجلة في أصول وخصوم الميزان حسب القاعدة النظرية للاقتصادي الفرنسي

[1] دبيش أحمد، مرجع سابق الذكر، ص76.

Raymond Barre التي مفادها أنّ "سعر الصرف يرتفع عندما يكون ميزان المدفوعات الجارية يمثل فائض، وينخفض في الحالة العكسية" فهذه القاعدة فهي عامة وصادقة في كلّ البلدان أو على كلّ العملات، وبالتالي فالعملة الجزائرية أي الدينار الذي أخذ في الانخفاض منذ 1987 نتيجة عجز ميزان المدفوعات التجارية وانخفاض احتياط الصرف كما هو مبيّن من خلال الشكل الموالي رقم11.

الشكل رقم (11): تطور الاحتياطات الدولية الخامة (بالمليون $)

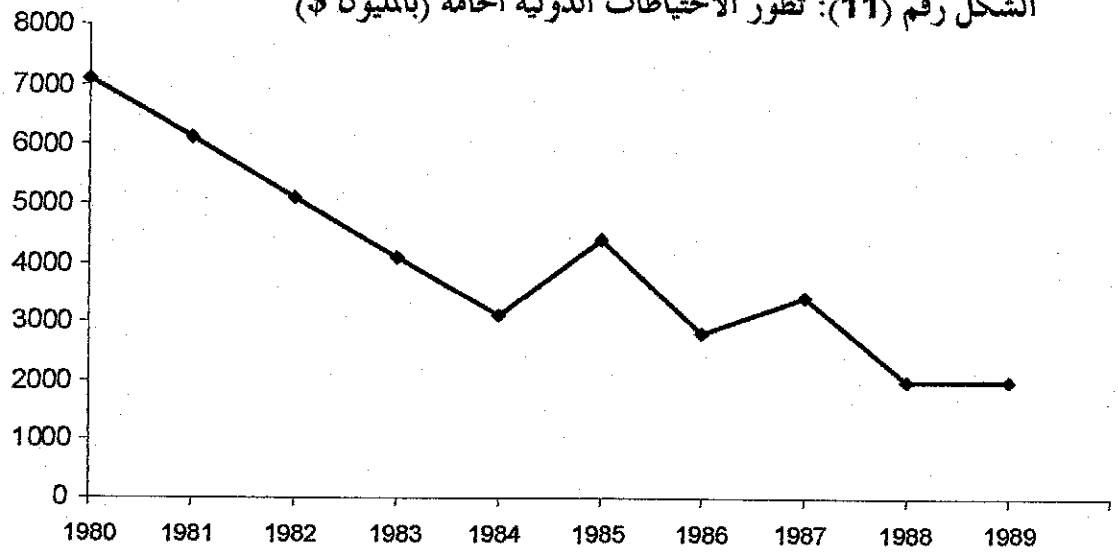

Source : Maamar BOUDERSA, OP.Cit, P 52.

هذا الانخفاض يرتبط بمعدل سنوي متوسط للنمو بحوالي 6,3%، وتعبر عنه أيضا المؤشرات النقدية مثل النسبة بين الاحتياطات الخارجية ووضع الدين الخارجي ونسبة المكتسبات الخارجية في هيكل الكتلة النقدية المتداولة[1].

في حين أنه وبغية تقنيع الأزمة تم ترويج التفسير القائم على أنه يجب العدول عن تثبيت سعر الدينار، وتركه حرا في سوق الصرف، أي الامتناع عن التثبيت الإداري لهذا الأخير وإخضاعه لميكانيزمات السوق، لكن هذا التفسير كان يخفي في طياته وقوع الاقتصاد الجزائري في قبضة صندوق النقد الدولي وبسط أيديه على الماليات الداخلية والخارجية للبلد، فالجزائر أصبحت دون سلطة حقيقية مرتبطة بقرارات نقدية تؤخذ خارج حدودها.

هذا كان الأثر الخارجي للانخفاض أما الأثر الداخلي الهام لانخفاض سعر الصرف هو تباعد سعر الصرف الموازي في سوق الصرف الموازية عن نظيره الرسمي، نظرا لقلة وندرة العملة الصعبة،

[1] Maamar, BOUDERSA, OP.Cit, PP 51-52-53.

فيصبح البنك المركزي عاجزا عن تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة. هذا الأمر يدفع من يرغب في الحصول على العملة الصعبة بشرائها بأعلى سعر ممكن الشيء الذي يشجع مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي[1]. أنظر الجدول رقم 25.

جدول رقم 25: تطور سعر الصرف الرسمي والموازي

السنوات	1980	1985	1986	1987	1988	1989	1990
السعر الرسمي	0,62	0,61	0,71	0,80	1,20	1,50	1,80
السعر الموازي	2,00	3,00	4,00	4,00	5,00	6,00	6,80
قيمة الانحراف	1,38	2,39	4,29	3,20	3,80	4,50	5,00

المصدر: مجلة الاقتصاد والمناجمنت 1 (مارس 2002)، ص209.

II-1-2 تطور بعض القطاعات:

II-1-2-1 تطور القطاع الزراعي:

رغم الجهود المبذولة خلال الخطة الخماسية الأولى، إلاّ أنّ النشاط الزراعي لم يعرف بعد النتائج المرجوة منه، إلاّ وضع بعض الإجراءات التنظيمية في القطاعين العام والخاص على حد سواء، فالمردوديات الزراعية بقيت دون التنبؤات، وتصاعد في التبعية الغذائية من خلال زيادة المنتوجات الغذائية المستوردة، حيث أن حصة الواردات قد انتقلت من **47,5%** في المتوسط على مدى المخطط الرباعي الثاني **74-1977** إلى **27%** في **1979** وإلى **22%** في **1984**، وانتقلت المنتوجات الغذائية كنسبة من **PGI** -الناتج الكلّي الداخلي- بانحدار من **15,7%** في **1979** إلى **19%** في **1984**[2].

لذا فإن السياسة التي تنتهجها البلاد بعد **1980** تحاول:

1. وضع قاعدة هيكلية مناسبة (إنجاز سدود متعددة، وطرق لفك عزلة الأرياف وتكثيف شبكة التوزيع الكهربائية).
2. رفع الحواجز البيروقراطية التي كانت تعرقل نقل وتداول السلع.
3. الزيادة في منح العتاد والمواد لكل القطاعات.

---

[1] بن بوزيان محمد، زياني الطاهر ونصر الدين شريف "فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت1 "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" (مارس 2002)، ص208.

[2] "Les grandes étapes de la planification Algérienne", in revue révolution Africaine (du 23 au 29 Mai 1995), P 47.

4. إعادة تقويم الدخول الزراعية.

5. سياسة لتكثيف الإنتاج بالاهتمام بجودة البذور والتأطير والري[1].

وقد حصدت الجزائر خلال النصف الأول من الثمانينات نتائج إيجابية في مجال إنتاج الخضر والفواكه والأعلاف واللحوم بنوعيها والبيض والأسماك وهذا ما نلمسه من خلال الجدول رقم 26 لكن هذه النتائج المحققة كانت على حساب الزيادة في واردات الحبوب والخضر الجافة والخمـــور، هذه الأخيرة كانت تعرف تكدس في مخازن C.E.E وU.S.A.

جدول رقم 26: تطور الإنتاج الزراعي (قنطارات)

المنتوجات	1980-1979	1985-1984
حبوب	24.100.000	29.100.000
حبوب جافة	531.000	573.000
خضر	14.270.000	21.820.000
مزروعات صناعية	32.800	40.300
علف	9.470.000	13.900.000
حمضيات	4.216.000	2.440.000
فواكه (دون التمر والتين)	1.007.000	1.835.000
لحوم حمراء	-	1.650.000
لحوم بيضاء	-	1.630.000
بيض	-	837.000
سمك	383.000	867.000
الإنتاج الخام بملايين الدينارات	10.775	19.710

المصدر: أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ص43.

مما اضطرت هذه الأخيرة إلى البحث عن منافذ لفوائضها، و لم تجدا أمام المنافسة الـــشرسة بينهما في هذا المجال سوى الضحية الجزائر كبش الفداء **Bouc Emissaire** سوقا لأحلامهم وهذا من خلال القروض الزراعية الممنوحة للجزائر، التي كانت تبدو للساسة جد مهمة كونها تزيـــد في

[1] أحمد هني، مرجع سابق الذكر، ص42.

ربح الوقت والمحافظة على السلم الاجتماعي والمدني رغم أنها تؤدي إلى زيادة مخزون الدين الخارجي.

إذن ما حصل فعلا أن الاستيراد هو الذي عرف الاندفاع وليس الإنتاج المحلي، فقد انتقل الاستيراد من **20** مليون قنطار في **1983** إلى **35** مليون قنطار في **1990**، فهو إذن ارتفاع بـ **15** مليون قنطار خلال سبع سنوات، هذا التطور للواردات يرتبط بمعدل سنوي متوسط للنمو بحوالي **10,7%**، فهو بصفة واسعة أعلى من نظيره الإنتاج المحلي المقدر بـ **4,8%** على مدى المرحلة، هذا التطور المتناقض يبين أن تفضيل السلطات العمومية كان متوجه نحو الاستيراد على حساب الاستثمار الوطني[1]، الذي رغم أنه ما انفك يزداد بحيث انتقل من **2,9** مليار دج خلال المخطط الرباعي الأول إلى **5,8** مليار دج خلال الرباعي الثاني ثم إلى **13,8** مليار دج خلال الخماسي الأول، وهذا في حين أن معدل نمو الناتج الداخلي الزراعي انتقل خلال الفترة الممتدة من **[1977-1973]** و**[1984-1979]** من **2,2%** إلى **2,4%** في السنة، وهو دون معدل النمو الديمغرافي (**3,2%**)، وهذا وإن دل فإنما يدل على أن قطاع الزراعة كان يشتغل بكفاءة إنتاجية منخفضة، خصوصا وأن الزراعة الجزائرية عموما لم تصل بعد إلى مرحلة التشبع في عناصر الإنتاج المتغيرة بحيث لا زالت درجة التكثيف الرأسمالي بها منخفضة (مقادير عناصر الإنتاج المتغيرة بالنسبة لوحدة المساحة) وبالتالي لا يمكن أن تكون قد وصلت إلى مرحلة تناقص الغلة[2].

إذن فالقصور الزراعي للجزائر يمكننا لمسه من خلال الجدول الموالي رقم **27** المبين لتغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني (%) بحيث يجب الإشارة كذلك إلى أنّ الإصلاحات الهيكلية للزراعة قد سارعت من التبعية للخارج وخاصة بالنسبة للخضر الجافة، الحبوب عامة، السكر، الذرة والشعير.

وبالتالي قد جعلت من الجزائر أن تصبح المستورد الأول للحبوب/فرد بـ **306** كغ لتتبع بكوريا بـ **242** كغ، اليابان بـ **222,3** كغ، مصر **167,5** كغ، إيطاليا **133** كغ ، إيران **122** كغ، المكسيك **83,3** كغ، الصين **13** كغ حسب حسابات مجراة انطلاقا من معطيات البنك العالمي لسنة **1989**.

---

[1] Maamar BOUDERSA, OP.Cit, PP 139-140.

[2] الإصلاحات في القطاع الزراعي بالجزائر وآثارها على تطوره، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل دكتوراه دولة من إعداد رابح زبيري، (الجزائر 96)، ص253- 254.

جدول رقم 27: تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني(%)[1]

السنة / المنتوجات	1985	1986	1987	1988	1989
زيوت ومواد دسمة	4,4	6,2	5,0	4,4	4,1
خضر جافة	42,9	32,3	45,0	26,5	15,8
حبوب الاستهلاك	28,2	26,2	30,0	12,8	17,4
قمح، فرينة، سميد، كسكس	28,3	26,4	30,0	12,9	17,6
مزروعات	35,8	34,6	34,6	14,9	20,7
قمح	34,2	33,0	40,5	17,8	20,8
سكر مميع	32,4	30,0	26,5	32,9	26,6
ذرة (شعير)	52,7	55,0	45,9	20,5	28,7
حليب	33,6	37,9	38,8	37,5	37,8

Source : O.N.S

فهذه الحصص للواردات في إشباع الحاجات الغذائية الأساسية جعلت من الجزائر بلد مهدد دوما، ليس إلاّ بالإفلاس الزراعي ولكن كذلك بالمجاعة[2]، ويتأكد هذا من خلال انخفاض نصيب الناتج الزراعي من الناتج الداخلي الإجمالي كما هو مبيّن في الجدول رقم 28 رغم أن القيمة المضافة لقطاع الزراعة المحسوبة بالأسعار الثابتة لعام 1978 قد ارتفعت من 5,6 مليار دج في عام 1969 إلى 6,7 مليار دج عام 1978 لكنها تبقى منخفضة بالنظر إلى كون القطاع يشغل ما يقارب 25% من السكان النشيطين، أما عن تناقص نصيبها من الناتج الداخلي الإجمالي فلا يفسر بفعل النمو الأكبر للقطاعات غير الزراعية مثل ما يحدث في الدول المتقدمة[3] وإنما يفسر باللامبالاة والتبذير الكبير للموارد الإنتاجية خلال السنوات السابقة وهذا ما جعل من شعب ضحى بالنفس والنفيس وحمل السلاح في وجه الاستعمار يقف في طوابير لا منتهية لاقتناء المواد الأساسية أمام المخابز، الأروقة وأسواق الفلاح؟

[1] Maamar, BOUDERSA, OP.Cit, P 143.
[2] Ibid, P 143.
[3] رابح زبيري، مرجع سابق الذكر، ص256.

جدول رقم 28: نصيب الناتج الزراعي من الناتج الداخلي الإجمالي

السنوات	79	84	87	88	90
ن.ج الزراعي (أ)	10,7	12,1	38,2	17,4	57,7
ن.د الإجمالي (ب)	113,2	139,8	256,2	204,6	443,8
أ/ب× 100	9,5	8,6	14,9	8,5	13,0

المصدر: رابح زبيري، مرجع سابق الذكر، ص255.

2-2-1-II قطـــاع المحروقات:

تمثل الجزائر مثالا كاملا عن اقتصاد ذو نظام ريعي بحيث ما يميز هذا النظام التراكمي، هـــي المكانة المركزية التي يشغلها الريع البترولي في تراكم رأس المال، كذلك استلزاماته على مـــستوى النظام الإنتاجي. فالجزائر منذ استقلالها عملت على تقليص انفتاح اقتصادها بوضـــع إســـتراتيجية تنموية مستندة على الصناعات المصنعة [De Bernis,1966]، صناعة قاعدية الحديـــد والـــصلب والبيتروكيمياء، والتي بواسطة تعدد روابطها، من الفوق ومن التحت، ينتظر منها ممارســـة أثـــار جاذبة على صناعات سلع التجهيز، وعلى سلع الاستهلاك الجارية على أجل.

فريع المحروقات كان يجب أن يمول هذه الإستراتيجية التنموية[1]، بحيث نجد أنه لم يبرز الطابع النفطي للبلاد ويتأكد إلاّ في بداية السبعينات عندما أهملت البلاد عناصرها التقليديـــة في الإنتـــاج (الزراعة) وخصصت مواردها للقيام بأقصى استغلال لثروتها الجوفية في المحروقات وذلـــك بغيـــة مضاعفة دخل البلاد عبر تصدير المحروقات[2] والجدول الموالي رقم 29 يبين تصارع إنتاج المحروقات.

الجدول رقم 29 إنتاج المحروقات (1000 طن أو ما يعادلها)

السنة	1962	1969	1974	1979	1984
البترول	22.800	50.000	52.000	63.000	52.000
المنتوجات المصفات	–	2.200	5.000	6.000	21.000
غاز البترول	–	100	380	1.000	3.500
الغاز الطبيعي	300	2.600	5.500	20.000	30.000

المصدر : أحمد هني، مرجع سابق الذكر، ص47.

[1] Thierry SAUVIN, « Nouvelles relations état- marché dans les pays des Maghreb » in l'ajustement structurel et après ?, P 100.

[2] أحمد هني، مرجع سابق الذكر، ص47.

بغية ضمان أكثر موارد مالية لإستراتيجيتها التنموية المعتمدة على إنشاء مصانع (المفتاح في اليد) من أجل تدارك التأخر في المسار التنموي، وقد تدعم هذا الخيار بعد انتعاش سعر البترول في **1974** والذي سمح فعلا لاقتصادنا بتمويل الواردات الإجمالية الصناعية وسلع التجهيز الضرورية للعملية التصنيعية، إلاّ أن نمو المتاحات المالية وانتفاخ القدرة على الاستيراد ولد بدوره عدد من الآثار العكسية على الديناميكية الداخلية للعملية التراكمية وهذا ما أدى إلى ما يعرف بالبترولية **Pétrolarisation** بمعنى آخر تسمم أو تخمة بترولية تميز البحبوحة الاقتصادية التي تتولد من ارتفاع الريع البترولي، الذي يؤدي إلى عملية إحلال محل الصادرات سالبة أي تزايد في استقطاب الصادرات على المنتوجات البترولية يترجم بانحدار مطلق لإنتاج القطاع غير البترولي. فالإنتاج الزراعي عرف انخفاض قوي بسبب ترك بعض النشاطات الزراعية لصالح تلك المرتبطة بالقطاع البترولي المعتبرة ذات ربحية أكبر.

إنّ هذه السياسة المعتمدة على تقويم المحروقات **VALHYD** خلال السبعينات أدت بالجزائر إلى دق ناقوس الخطر في سنوات الثمانينات والتي تميزت بظهور عما يعبر عن إرادة تنويع عناصر الإنتاج الداخلي ومصادر موارد ميزانية الدولة ومواردها المالية كما تعبر عن إرادة تنويع الصادرات[1] الذي لم يعد اختيارا وإنما حتمية وهذا ما أكدته اللائحة الخاصة بتنظيم وتسيير الاقتصاد الوطني المقدمة للمؤتمر الخامس للحزب سنة **1983**: "إنّ نشاط التصدير نظرا لدوره الحاسم في تنمية الاقتصاد الوطني المقبلة ينبغي أن يكون موضوع سياسة تطور وطنية حقيقية بفضل الإجراءات المتخذة في مجال دعم الأسعار وتكيف النظام الجبائي وتحديد كيفيات تمويل ملائم وتخفيف الإجراءات الإدارية وتشجيع الوحدات المصدرة"[2].

ولهذا الغرض تم اتخاذ سياسة طاقوية جديدة في نهاية سنة **1980** تهدف إلى المحافظة على الموارد، بحيث أن مصادر الطاقة خاصة النووية والشمسية منها يجب أن تأخذ على مدى مكانة المحروقات. لكن تحت الأثر المزدوج لانخفاض سعر البترول في **1986** والضغط الدولي وهذا قبل عملية التصحيح الهيكلي التي أثرت على باقي الاقتصاد، عرف قطاع المحروقات تشريعات جديدة خاصة بالاستثمارات في هذا الميدان، فتمّ إصدار قانون المحروقات في **19** أوت **1986**، ثم إصلاحات **04** ديسمبر **1991** وهذه الأخيرة تضم خمسة قوانين هامة وهي:

---

[1] Thierry SAUVIN, OP.Cit, P100.

[2] ابن حمود سكينة، "الصادرات الجزائرية خارج المحروقات"، مجلة العلوم الإنسانية (14 ديسمبر 2000)، جامعة قسنطينة، ص210.

1. تشجيع التصدير من أجل تشجيع استقطاب، المحروقات، خاصة في المناطق الصعبة، فالتشريع الجديد يمنح للشركات الأجنبية تخفيضات هامة لمعدل الضريبة على الدخل وعلى الأتاوات، فمعدل الأتاوة يمكن أن يخفض في بعض الحالات إلى غاية **10%** ومعدل الضريبة إلى غاية **42%**.
2. تخفيض (تليين) شروط استغلال الغاز الطبيعي على تلك (مقارنة بـ) الخاصة بالبترول الخام، فالتشريع الجديد يطبق على الغاز الطبيعي نفس الشروط المطبقة على البترول الخام بضغط العلامات "السائلة" حيث كان قانون **1986** يلحقها بالمحروقات.
3. توسيع حقل تدخل الاستثمار الأجنبي، فالتشريع الجديد ينطبق كذلك على كل منجم (بئر) تجاري قابل للاستغلال، مع إمكانية الحصول على رخصة الاستغلال، في حين أن القانون القديم يحدّ منها ولا يخص بها إلاّ "المناجم أو الآبار المكتشفة من قبل الشركات الأجنبية ذات شراكة مع سوناطراك في الداخل ومحدد بواسطة رخصة بحث.
4. تليين وتبسيط معادلة "تقسيم الإنتاج" فقانون هام يخص التسقيف إلى **49%** المفروض كحصة الإنتاج العائد للشركة الأجنبية، فالقانون الجديد يدقق في هذا الميدان ويخص "حصة الإنتاج العائدة للشريك الأجنبي بعد دفع الضريبة على الربح" فهو يترجم تبسيط جوهري بالتدقيق على أن هذه الحصة لا تتجاوز **49%** من الإنتاج الإجمالي للمنجم.
5. تبسيط الإجراء التعاقدي: هذا الأخير يعرف كذلك تبسيط بالتشريع الجديد الذي يلغي "البروتوكول" الذي كان يجب على الشريك الأجنبي إمضاءه مع الدولة حسب ما ينص عليه قانون **1986** ومن خلال إصلاحات **1991** فالعقد الممضى مع سوناطراك فهو كاف[1].

وتهدف هذه الإجراءات القانونية لسنة **1986** وإصلاحات **1991** عموما إلى:

- استغلال الفائض الاحتياطي من الغاز الطبيعي الذي يقدر بـ**3000** مليار متر مكعب حيث كانت السياسة السابقة تحضر لهذا الاستغلال من خلال استغلال البترول[2].

[1] Amor KHELIF, « la réforme du secteur des hydrocarbures en Algérie », in ou va l'Algérie ?, (sous la direction de Ahmed mahiou et jean Robert henry, ed- karthala, Iremam, France 2001), PP 228-229.

[2] أحمد هني، مرجع سابق الذكر، ص49.

- زيادة حجم الصادرات من الغاز الطبيعي، ونسجل هنا اتفاق يهدف إلى زيادة قدرة (Transit du transmed) الذي وقّع في فيفري 1990، متبوعا باتفاق تاريخي في ديسمبر 1990 بين سوناطراك (الجزائر) و SNAM (إيطاليا)، والذي يعتبر أكبر اتفاق غازي لم يشهد له مثيل في العالم.
- زيادة حجم الموارد البترولية، بحيث يجب حفر 100 بئر سنويا بالجزائر من أجل اكتشاف أكثر من البترول الخام من أجل زيادة الإنتاج وتحصيل احتياطات أكثر.
- تحسين المعدل المتوقع للاحتياطات في المكان للبترول الذي بقي ضعيف، بحوالي 23% في المتوسط مقابل 30 إلى 35% بالنسبة للمعدل العالمي، فالآبار البترولية الجزائرية فهي آبار ناضجة فبعضها تجاوز هذه المرحلة بحيث يتجاوز عمرها 30 سنة (حاسي مسعود وحاسي الرمل لها أكثر من 40 سنة)[1].

II-1-2-3 القطاع الصناعي:

بما أننا قد خصصنا لهذا القطاع مبحث أول تقريبا تناولنا فيه كل التغيرات الطارئة في المؤسسات العمومية التي تمثل حصة الأسد في هذا القطاع في حين يبقى الخاص ضئيل جدا و لم يتطور سوى تطورا ضعيفا ملحوظ في القطاع الفلاحي، الخدمات والتجارة خاصة ولهذا سندرس تطور ترويج هذا الأخير إلى جانب تطور الاستثمار الأجنبي المباشر.

أ- ترويج المؤسسة الخاصة:

إن هذا المحور من السياسة الصناعية على مدى عشرية الثمانينات عرف مظهرين مختلفين لكن متكاملين، الأول يتمثل في ترويج العمل الحرفي، والآخر يتمثل في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، هذه السياسة للترويج وتشجيع المؤسسة الخاصة قد سمحت بتحسين حساس لحصة القطاع الخاص في القيمة المضافة الكلية التي انتقلت من 35,8% أي 47,5 مليار دينار في 1980 إلى 38,4% أي 90,2 مليار دينار في 1987 كما يبينه الجدول رقم 30.

إلاّ أن نشاط القطاع الخاص يبقى مركز في الخدمات، الزراعة والتجارة حيث الحصص التالية المرتبة حسب القطاعات المذكورة فهي من 79,5%، 77,7%، 64,8%، فقد سجلت كلها تراجع ضعيف يساوي 1,4% بالنسبة للزراعة، 0,5% بالنسبة للتجارة و0,9% بالنسبة للخدمات،

[1] Amor KHELIF, OP.Cit, P 230.

أما الصناعة فقد عرفت حصتها انتقال من 25% في 1980 إلى 26,6% في 1987 أي تطور إيجابي بـ1,6% في المتوسط السنوي.

قطاع البناءات والأشغال العمومية قد عرف ركود بكثافة قوية بحيث انتقلت حصته من 32,1% في 1980 إلى 29,6% في 1989 أي تراجع بـ2,5% على مدى كل المرحلة، فالأداء الأحسن قد سجل من قبل النقل والاتصالات التي عرفت حصتهما انتقال من 20,8% في 1980 إلى 39,4% في 1987، أي معدل نمو بـ18,6% على مدى المرحلة.

بصفة عامة، فإن ارتفاع حصة القيمة المضافة للقطاع الخاص على مدى المرحلة لم تكن سوى بـ2,6%، هذا النمو الضعيف للقطاع الخاص يتناقض مع الخطاب السياسي الديماغوجي. فهو يفسر بتفضيل الاستهلاك على حساب الاستثمار.

فالقطاع الخاص لم يشغل سوى 566.124 عامل أي 33% من العمالة الكلية، لكن يتجاوز حصة المؤسسات المحلية بـ22% من المجموع إذا استثنينا الزراعة.

فالتجارة تسيطر على حصة الأسد 37,8% من العمالة الكلية للقطاع الخاص أي 216.184 عامل، متبوعة بالصناعة بـ24,4% أي 138.479 عامل، الخدمات بـ17,39% أي 98433 عامل الـB.T.P بـ16,54% أو 93643 عامل، حيث الزراعة لم تؤخذ في الحسابات.

هذه المعلامات تشير أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد مختلط Economie mixte أين يتعايش القطاع الخاص والقطاع العام[1]، بحيث يمثل القطاع الخاص مؤسسات ومشاريع نخبة محددة من المجتمع، ويمثل القطاع العام مؤسسات عمومية تمثل البقرة الحلوب لهذه المشاريع الخاصة.

[1] Maamar BOUDERSA, OP.Cit, PP 109-111

حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة الكلية بالقيمة (مليار دينار) و بـــ% حسب فروع النشاط[1]

جدول رقم 30:

	1980		1981		1982		1983		1984		1985		1986		1987	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
الزراعة	10.2	79.1	13.2	81.0	13.3	82.6	13.9	83.7	13.7	74.9	19.2	79.7	20.0	76.0	24.7	77.7
الصناعة	4.0	25.0	4.4	23.5	5.0	23.4	5.6	22.1	8.4	25.4	8.7	23.5	10.6	24.3	11.4	26.6
المحروقات	9.6	18.8	0.6	1.0	0.3	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
أشغال عمومية بترولية	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
عمارات وأشغال عمومية	5.3	32.2	6.3	31.3	7.4	30.3	8.4	29.5	10.0	29.7	11.3	30.5	12.9	29.1	12.6	29.6
نقل واتصالات	1.6	20.8	1.7	20.5	1.8	20.2	2.2	19.6	4.7	35.1	6.2	42.5	6.7	41.4	6.5	39.4
تجارة	12.4	65.3	14.5	63.9	16.6	63.8	17.3	59.9	19.9	61.6	22.2	60.5	29.8	74.5	24.9	64.8
خدمات	4.5	80.4	4.9	79.0	5.4	79.4	6.3	78.8	6.9	76.7	8.0	77.7	9.2	86.0	10.1	79.5
المجموع	47.5	35.8	49.6	30.0	49.6	30.0	53.7	29.2	63.6	30.6	75.5	32.9	89.2	39.4	90.2	38.5

Source : ONS, Différents documents statistiques

[1] Maamar BOUDERSA, OP, Cit, P 110.

ب- الاستثمار الأجنبي المباشر:

لم تعرف الجزائر انفتاح لاقتصادها على الرساميل الأجنبية كون النظام المطبق كان يتنـــاقى مع الاستثمارات الأجنبية وتدفقها، في الوقت الذي كانت دول تتنافس على استقطاب الكثير منها وعلى رأسها دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

و لم تحس الجزائر بدور هذه الاستثمارات إلاّ بعد **1986** حيث ظهرت أطياف إصـــلاحات، في هذا المجال وتم تحديد علاقات جديدة لحركة رؤوس الأموال مع الجزائر.

وصدر بهذا الصدد قانون **90-10** المؤرخ في **14** أفريل **1990** المتعلّق بالنقد والقرض والذي صنّف نوع وظيفة هذه العلاقات بخاصيتين هما:

أ- المجال المالي: الترخيص بفتح فروع في الجزائر للبنوك والمؤسسات الماليـــة الأجنبيـــة، وكذلك بالمساهمات الأجنبية في البنوك والمؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري شريطة أن تمنح البلاد الأجنبية المعاملة بالمثل للرعايا الجزائريين والشركات الجزائرية.

ب- المجال الاستثماري: يرخص لغير المقيمين والمقيمين بتحويل رؤوس الأمـــوال بـــين الجزائر والخارج لتمويل مشاريع اقتصادية، ويمكن لرأس المال الأجنبي طبقا لأحكـــام القـــانون -قانون القرض والنقد- أن يستثمر في أي نشاط اقتصادي غير مخصص للدولـــة أو المؤســـسة المتفرعة عنها.

ويضمن هذا القانون تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد، والقيد الوحيـــد الذي يضعه هذا القانون على الحركة المالية مع الخارج ألاّ تؤدي مباشرة أو غير مباشرة إلى إحداث وضع في الجزائر يتسم بطابع الاحتكار أو الكارتيل أو الاتفاقيات[1].

ورغم هذه الإجراءات بقي استقطاب هذا الاستثمار المعروف على أنه جبان يعـــاني مـــن بعض التنظيمات التقليدية المتخذة من قبل بنك الجزائر، ومودات **(modes)** تطبيقها، فتنظيمـــات هذه المؤسسة تخص الاستثمارات لغير المقيمين، بحيث أنهم بعيدين أن يكونوا "تنافسيين" مقارنـــة بالتطبيقات في بلدان أخرى (مثلا المغرب وتونس).

[1] الجريدة الرسمية، قانون رقم 90-10 المؤرخ في 1990/02/14، العدد 39.

- كذلك من تكييف النصوص التي تمس حق الملكية، الجباية، إلخ... والتي تعني رأس المال الأجنبي (كذلك القطاع الخاص الوطني).
- إصلاح الوضع السياسي الجزائري الخارجي المشوه كثيرا بواسطة الاضطراب السياسي الذي عرفته الجزائر منذ أكتوبر 1988.
- المراجعة السريعة للنزاعات مع الشركات الأجنبية التي لديها أو بحوزتها بصفة دائمة نشاطات إنتاجية بالجزائر.
- التأسيس لديناميكية نمو اقتصادي (الذي يتبع سياسة بديلة وجريئة للدين الأجنبي)[1].

وفي الأخير نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي في الجزائر لم يعرف خلال فترة الثمانينات سوى ركود أو شبه انعدام على مدى النصف الأول، وبعض من التطور الكيفي الأكثر منه كمي، كون الجزائر قد فقدت مكانتها الدولية نتيجة الاضطراب السياسي والاقتصادي الذي عرفته والذي تفاقم مع تدهور الوضع الأمني، الذي زاد من تخوف المتعامل الأجنبي بغض النظر عن الإجراءات التعسفية ذات الطابع الإداري التي واجهتها الاستثمارات الأجنبية.

II-2 المطلب الثاني: الأزمة الاقتصادية ومظاهرها الرئيسية

II-2-1 تشخيص الأزمة الجزائرية:

عند استعمال هذا اللفظ أي الأزمة يجب قبل كل شيء إعطاء مفهوم دقيق لهذه الكلمة بناءا على استعمالاتها العلمية، بحيث أنّ هذه الأخيرة – ونقصد الكلمة الفرنسية "**Crise**" مشتقة من الكلمة اللاتينية **Crisis** واليونانية **Krisis**– وقد استعملت هذه الكلمة أولا في مجال الطب وهذا للتعبير عن فتراتها القصيرة والعسيرة أين تكون حالة المريض جد مقلقة بحيث يصبح في ميزان بين الموت والشفاء، وقد تعني كذلك لحظة حرجة من الحالات اليومية حيث كتب روجر مارتن دي جارد « **Roger Martin de gard** »: "... الحالات اليومية، والتي تسمح بمتابعتها يوما بعد يوم، أزمة بأزمة، الإيقاع النظامي والمستمر لتفاقم الخطورة ..." وتبين كذلك لحظات من التطور العام الحتمي، وهذا ما يسميه المؤرخون بالميل أو الاتجاه العام « **Le trend** ».

وقد وجد استعمال هذا اللفظ في العلوم الاقتصادية، حيث يعبر عن المدد القصيرة التي على مداها صحة الاقتصاد تمر بأيام عويصة التي ستؤدي إلى مرحلة طويلة من التراجع تفوق سنة.

---

[1] Hocine BENISSAD, OP.Cit, PP 53-54.

واستعمال الكلمة « **Crise** » – أزمة– يكون ملائما إلاّ إذا كان مرتبطا بأحداث ذات مدد جدّ قصيرة، تكون ظرفية **conjoncturels** لكن من جانب الأهمية كبيرة، وليس من الملائم والموضوعية التكلم عن الأزمة لمواضع أحداث تتجاوز بعض الشهور، حتى سنة، وفي الحقيقة اللفظ يستعمل كثيرا، للوصف بصريح العبارة عن حالة الاقتصاد العام، وهذا من أجل الإشارة للصعوبات المحضة المرتبطة بفرع أو قطاع: أزمة مالية، أزمة معلوماتية... إلخ.

وهناك استعمال آخر خاطئ ومتكرّر، يخص استعمال التعبير "أزمة" على مرحلة قصيرة (أزمة **1973** مثلا) تعني للبعض فترة **70-80** وهذا يعتبر على أنه خطأ مزدوج أولا على الكلمة "أزمة"، وعلى تأشير التاريخ ثانيا، نفهم أنه يعني نوع من الاستعارة، لكن استعماله خطر ممكن أن يؤدي إلى تسليم فكري.

وهناك من يقول أزمة ظرفية « **crise conjoncturel** » وهذا خطأ لأن الأزمة هي دائما ظرفية في مدتها مادام هذه الأخيرة لا تتجاوز بضع الشهور[1].

أما عن الأزمة الجزائرية فهناك العديد من احتمالات التعابير التي شاع استعمالها حول طبيعة هذه الأخيرة ونذكر منها:

1. أنها ركود بسيط يمكن تصحيحه بمساعدة السياسات الظرفية (**récession**).
2. جمود اقتصادي (**Dépression**) بالنظر إلى حجم ومدّة الاختلالات الاقتصادية (بطالة+ ركود).
3. ركود تضخمي **Stagflation**، لأنّ الجزائر قد عرفت المشكلين بطالة وتضخم في نفس الوقت.
4. أزمة تسيير **Crise de management** لأنّه لم نصل بعد إلى ترشيد استعمال مواردنا النادرة.
5. أزمة تحضر سببها التدهور التدريجي للقيم التي نسجت بمهارة العديد من التوازنات الاقتصادية والاجتماعية وسمحت بالتعرض ومقاومة العديد من النكبات الماضية.
6. اختلال أساسي للقيود الخارجية بسبب وزن المديونية.
7. خاصية اقتصاد في سقوط حرّ: تدهور سريع للتوازنات أو توسع الاختلالات الاقتصادية.

[1] Jaques PAVOIN, Les trois crises du XXème ciècle, (Paris : ELLIPSES, 1994), P 8.

8. أزمة سطحية، لأننا لا نستعمل كل هياكلنا بصفة فعالة: نضع أولا كل الجهود والمتاحات كي نستعمل بصفة رشيدة قدراتنا، وإذا بقيت الأزمة يمكننا حينها تصورها كمعطية صارمة تستوجب العلاج.

فالوضعيات أو التشخيصات المقدمة تحتوي كلّها على جزء من الحقيقة، إلاّ الاحتمال الأول والأخير[1]، لأنه تقنيا المصطلح ركود هو بمثابة تباطؤ -تراجع- طفيف للنشاط الاقتصادي **John K.GALBRAITH** **« l'ére de l'opulence »** **in**[2] مرفق بانخفاض أو على الأقل استقرار للأسعار، على مدى مرحلة لا تزيد عن مدة متوسطة من **3** إلى **5** سنوات. لكن الاقتصاد الوطني فهو عاطل منذ **1985** وتدهور أفاق النمو قد تزامن مع تضخم زاحف، فالمصطلح ركود فهو غير صحيح وغير مناسب للحالة الاقتصادية الجزائرية، فهو لا يرسم أبدا أسس وخصائص الأزمة الجزائرية.

أما عن الطرح الأخير فهو يوضح أنه لسنا في أزمة لكن بكل بساطة لا نستعمل بصفة كافية قدراتنا، وبالتالي يجب استعمال هياكلنا بصفة فعالة (جامعات، مستشفيات، مدارس)، وإمكانياتنا الإنتاجية، وإذا بقيت لنا أزمة فهي تستوجب العلاج[3]. حقيقة أن الاقتصاد الجزائري لا يستعمل كل قدراته وخير مثال على ذلك تطور استعمال الطاقات الإنتاجية في بعض فروع القطاع الصناعي الموضح في الجدول الموالي حيث نلاحظ أنّ مختلف الصناعات التي أنجزت في الاقتصاد الوطني لم تعرف الاستخدام الكامل على الإطلاق، ففي سنة **1984** فإنّ معدّل الاستخدام لم يبلغ سوى **69,5%**، أما بالنسبة لسنة **1991** فقد انخفض أكثر من ذلك بحيث لم تتعدى نسبته **56,1%** من استخدامها الكامل، مما انعكس على نمو القطاع الصناعي الذي سجل انخفاضا مستمرا وذلك انطلاقا من سنة **1984** حيث وصل هذا المعدل إلى **4,5%** لينخفض فيما بعد إلى **-0,7%** ثم **-4,1%** وأخيرا **-1,3%** في سنوات **1987**، **1988** و**1991**.

كما أنه تجدر بنا الإشارة إلى أن المؤشر العام لاستعمال الطاقة الإنتاجية، سجل انخفاضا قدر بـ**20** نقطة خلال سبع سنوات من مسيرة الاقتصاد الوطني من سنة **1984** إلى **1991**[4].

---

[1] Abdelhak LAMIRI, Crise de l'économie Algérienne, cause, mécanisme et perspectives de redressement, (Alger : ed,les presses d'Alger, 1999), PP 18-19.
[2] Maamar BOUDERSA, OP.Cit, P 167.
[3] Abdelhak LAMIRI, OP.Cit, P 19.

[4] عماري عمور، مرجع سابق الذكر، ص197-198.

الجدول رقم 31: تطور استعمال الطاقات الإنتاجية في بعض فروع القطاع الصناعي خلال الفترة 1984-1991

الفروع	1984	1987	1989	1991
المؤشر العام	69,5	66,2	59,2	56,1
المحاجر (المناجم)	66,6	74,2	69,8	65,2
الصناعات الميكانيكية والكهربائية	70,0	68,8	54,7	52,2
صناعة مواد البناء	62,2	66,4	62,8	61,2
الصناعات الكيميائية والبلاستيكية	58,2	47,4	47,9	41,6
الصناعات الغذائية	80,9	80,6	72,0	73,1
الصناعات النسيجية	67,4	57,9	54,9	50,6
صناعة الجلود والأحذية	83,3	70,7	59,6	48,4
صناعة الخشب والورق	43,5	33,7	32,0	32,2

المصدر: عماري عمار، مرجع سابق الذكر، ص198.

هذا يعني أن الاقتصاد الوطني لم يكن في حالة طبيعية، لكن لا يعني أنه بعيد عن الإصابة بالأزمة كون هذه الأخيرة تمس حتى الاقتصاديات التي تكون في حالة طبيعية، فكل من المصاب بداء السرطان وغير المصاب معرضان للنوبة القلبية.

باستثناء هذين الاقتراحين الأول والأخير يبقى لنا أن نناقش البدائل الأخرى، بحيث يحمل البديل الأول قليل من الصحة كون الاقتصاد الوطني لم يعرف تراجعا طفيفا في نشاطاته لكنه قد عرف تراجعا مستمرا وجدّ قاس على أوجه النشاط الاقتصادي كما يبين الجدول الموالي رقم 32.

كما أن هذا التراجع قد أخذ دورة طويلة لا تنطبق على دورة الركود الاقتصادي التي تكون عادة قصيرة أو متوسطة بحيث يتم اتخاذ سياسات ظرفية تحد منه.

الجدول رقم 32: تطور ميولي لبعض القطاعات(%)

القطاعات	1980	1989	الانحراف
الزراعة	% 3,1	% 5,3	% 2,2 +
الصناعة	% 7,9	% 3,8	% 4,1 –
القطاع الميكانيكي	% 11,4	% 7,5	% 3,5 –
قطاع الخدمات	% 6,3	% 2,5	% 3,8 –
PIB	% 7,0	% 3,5	% 3,5 –

Source : Maamar BOUDERSA, OP.Cit, P 165.

أما عن الطرح الثاني فهو يحمل 50% من الصحة كون الركود مستبعد شيء ما عن الحالة الجزائرية كما رأينا سابقا وبالتالي تبقى البطالة لوحدها تميز الطرف الثاني للمعادلة.

جمود اقتصادي = بطالة + ركود اقتصادي، حيث انتقلت هذه الأخيرة من 15,3% من مجموع السكان النشيطين أي 571.000 فرد في 1980 إلى 19,3% أي 1.059.000 فرد في 1989 مع بلوغها الحد الأقصى سنة الآلام 1988 بـ20,8% من السكان النشيطين أي 1.337.000 فرد هذا التطور يتعلق بمعدل سنوي متوسط لنمو البطالة بحوالي 8,8% فهو معدل مرتفع من مثيله للنمو الديمغرافي (3,0%) ولنمو الـ(PIB)، (-0,38%) وحتى من معدل نمو السكان النشيطين 5,3%[1].

وبالنظر إلى حالة سعر الصرف التي تمت معالجتها سابقا، والتي تعبر عن تدهور في القدرة الشرائية للدينار الذي سجل انزلاقا اسميا بـ17,8% في المتوسط على مدى سنة 1992 يرافقه معدل تضخم محسوب بواسطة مؤشر أسعار الاستهلاك بـ31,8%[2].

الجدول رقم 33: تطور التضخم وسعر الصرف (85-1993)

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
معدل اسمي متوسط DA/US$	5,0	4,7	4,8	5,9	7,6	9,0	18,5	21,8	24,1
مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي	100,0	92,0	82,0	66,0	58,0	51,0	25,0	32,0	14,2*
التضخم IPC	10,5	12,3	7,5	5,9	9,3	16,7	22,8	31,8	20,5

Source : Rapport du CNES, 1ère S, 1998, P 186.

[1] Maamar BOUDERSA, OP.Cit, P 177.
[2] CNES, 1er S, OP.Cit, P 186.

* تغير سنوي بالنسبة المئوية.

وبالنظر إلى الجدول السابق رقم 33 نجد أن الاقتصاد الجزائري قد عرف تضخما زاحفا ازداد ضراوة بعد عمليات تخفيض قيمة العملة التي لجأت لها السلطات تحت وطأة صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقي التثبيت الأول والثاني (1989-1991)، وفي نفس الوقت أو تزامنا مع هذه الوضعية نجد أن البطالة ما انفكت تزداد لتبلغ 23,15% سنة 1993 لتصل إلى 24,36% سنة 1994[1].

ومن خلال تقييم هذين المتغيرين عن الظرف نجد أن الاقتصاد الجزائري -أزمته- يعبر عن حالة تضخم ركودي Stagflation حيث شهدت الجزائر كل من التضخم والبطالة في آن واحد.

أما عن الاقتراحين اللاحقين أي الرابع والخامس فهما وجهان لعملة واحدة هي الفساد La corruption وهذا من خلال ما يسجل في ضعف التنظيم الاقتصادي الإجمالي وانعدام آليات الضبط Régulation في توجيه وإدارة كل مؤسساتنا، مثلا نتائج كل من إعادة الهيكلة المالية والعضوية ومشروع استقلالية المؤسسات وكذا الاستراتيجيات والسياسات القطاعية المبنية على قيم وثقافات مؤسساتية تروج للتساهلية Laxisme[2] اللامسؤولية، الرشوة، المحسوبية واستغلال المناصب العمومية للأغراض الخاصة.

وما نلاحظه عن هذه الخصائص أنها تحمل ملامح تدل على أنها تشوهات لا اقتصادية -أنظر المبحث الأوّل من الفصل الأول- طبعت وتفشت في حياة الجزائريين خاصة خلال عشرية الثمانينات تحت ظل البرنامج المسمى "من أجل حياة أفضل"، وإن كانت قد تفشت خلال عشرية فكم يلزم من عشرية كي يقضى عليها أو يقلص منها؟ ويبقى الفساد من أعمق أسباب ما حصل بعد 1986.

أما الاقتراح السادس عن اختلال التوازنات الخارجية بسبب ثقل وزن الاستدانة الخارجية، يبقى صحيح لحد ما في وصف الحالة الاقتصادية الجزائرية، هذا لأنّ المديونية تعتبر مورد مالي للجزائر وبما أنها -الجزائر- وظفته أو استخدمته في إطار استهلاكي أكثر منه إنتاجي فكانت له آثار عكسية أي "Feed Back Effects" على هذه التوازنات الخارجية من خلال زيادة خدمة المديونية.

ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد بترولي-بالمعنى الذي قدّمه الاقتصادي الانجليزي Dudley Seers: هذا الأخير وفي مقال مشهور له على الأزمة الاقتصادية الفنزويلية

[1] Services du ministre délégué à la planification, statistique sur la conjoncture 1995, ONS.
[2] Abdelhak LAMIRI, OP.Cit, P 21.

لسنوات 50، يشير إلى الطبيعة "الانفجارية Explosive" أو ما يعرف بالسقوط الحرّ " La chute libre" للاقتصاديات البترولية: فالمتغير الأساسي فهو مستوى العمالة الذي يحدد أموال الأجور الكلاسيكية بالمعنى الريكاردي "المقدم من طرف ريكاردو" أين الكتلة الأجرية محددة بمبلغ الريع البترولي: فعندما معدلات التبادل ترتفع، فأموال الأجور ترتفع ويرتفع معها حجم العمالة والمستوى المطلق للأجور، وعندما تنخفض هذه المعدلات، فإن الحالة العكسية تظهر: فإذا كان الانخفاض هام (قوي)، فالعمالة والمداخيل يتدهوران ويتدهور معهما كل من معدل الصرف والتضخم، مما يؤدي إلى توهج الأسعار للسلع الأجرية، مغذيا بذلك الكتلة الكبيرة الخاصة بالبطالة، وهذا هو الانفجار الاجتماعي السياسي الذي يسبب ذلك السقوط الحرّ في الحياة الاقتصادية.

وقد تعمم هذا السيناريو الملاحظ من طرف Seers بفترويلا في 1958 في سنوات 80 بعد الارتفاع القوي للبترول في 1973-1974 و1979-1980 حيث قارب 44 $ للبرميل [1].

حيث معدل النمو بالجزائر يقارب 7% سنويا (1980) لينخفض سعر البرميل الخام الجزائري بحيث نسجل 10$ للبرميل ما بين 1984 -1985 وحوالي 14 دولار للبرميل كأقصى سعر في 1989 حيث كان الPIB لا يتجاوز 3,5% وكون الجزائر تشكل فيها مداخيل المحروقات حوالي 97% من المداخيل بالعملة الصعبة، وحوالي 50% من الجباية المحلية، فحجم مداخيل المحروقات يشكل المعلم المحدد لمستوى النشاط الاقتصادي ولمستوى العمالة والاستثمار للبلد. فهذا الوزن المعتبر للقطاع البترولي من الـPIB بالنسبة للبلد يضعه في خانة البلدان البترولية والتي تتعرض لأزمات ذات الطابع الانفجاري الذي لاحظه SEERS بفترويلا.

وفي الأخير نجد أن الأزمة الجزائرية فهي أزمة متعددة الأبعاد والمعالم ذات المبدأ المشترك المتمثل في الفساد الدائم والذي لم يكشف عنه سوى بعد وضعه تحت مجهر الانخفاض الحاد لسعر البرميل سنة 1986، هذا الأخير -الفساد- قد مس مختلف الهياكل الاقتصادية الاجتماعية والسياسية.

[1] Abdelkader SID AHMED, Algérie : Quel développement? Paradigme du consensus de Washington ou paradigme Asiatique ? in ou va L'Algérie ?, OP.Cit, PP 97-98.

II-2-2 من مظاهر الأزمة:

أ- اختلال هيكلي في العلاقات بين الطلب والعرض:

إنّ هذه الظاهرة التي صبغت الاقتصاد الوطني والتي اتسع مداها ونمت قاعدتها لدرجة تدعو للقلق بدأت تظهر ملامحها منذ عام **1986**، حيث تراجعت معدلات نمو الناتج الوطني الحقيقي الإجمالي منذ منتصف الثمانينات بشكل ملحوظ إلى درجة تقل كثيرا عن معدلات الزيادة في السكان، وهذا راجع وبدرجة كبيرة إلى انخفاض أسعار البترول من جهة وتقلص حجم الاستثمارات من جهة أخرى، مما نتج عنه انخفاض في عدد الوحدات الإنتاجية وتقلص حجمها، ومنه انخفاض الإنتاج[1]. ضف إلى هذا فإن الجهاز الإنتاجي يعتبر منذ **1985** جهازا عاجزا عن تحقيق إشباع مرض لاستهلاك السلع الغذائية والصناعية وغير قادر على تحرير المجتمع من التبعية للخارج في تموينه البالغ **32%** من قيمة مجموع الواردات التي يشكل فيها ثلثا هذه النسبة من المواد الغذائية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أن الجهاز الإنتاجي الوطني عاجز على تموين نفسه وكذا عملية إعادة التموين بالمواد الأولية، ونصف المصنوعة بحيث أصبحت تبعيته نحو الخارج البالغة **32%** من قيمة الواردات من السلع والخدمات هي التي تحدد معدل استغلال طاقاته.

والأسوء من هذا كله هو عجزه عن تحرير نفسه من الاعتماد على المحروقات، وكذا عليها في الصادرات وعن تعويضها بمنتجات أخرى، ولهذا بقيت المحروقات تحتكر على الصادرات من السلع[2] وتحدد نمو بعض الإجماليات الكلية للاقتصاد الجزائري فبالنظر إليها يتبين بأن الاقتصاد الجزائري، ومنذ منتصف العشرية **1980-1990** وبالتحديد منذ **1986** يعيش فترة انكماش (جمود اقتصادي) مستمرة بحيث كانت معدلات نموه معظمها سالبة منذ **1986** حتى سنة **1993** حيث كانت النتائج كالتالي:

-7,2%، -5,1%، -7,4%، -5,0% وهذا من خلال السنوات **86، 88، 90، 1993**.

ومن جهة أخرى فإن الدخل الوطني الخام هو كذلك سجل تراجعا مستمرا وهذا بالنسبة لنفس السنوات حيث كانت النتائج: **-3,5%، -5,8%، -3,8%، -3,5%**، وفي المقابل فإن الاستهلاك الوطني شهد خلال نفس الفترة عجزا مستمرا **-2,4%، -9,8%، -4,9%، -6,2%**

---

[1] عماري عمور، مرجع سابق الذكر، ص196.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائريين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية (الجزائر، مطبعة دحلب، 1993) ص28-29.

بالنسبة لنفس السنوات والجدول التالي يبين حقيقة الواقع الاقتصادي للجزائر[1]، وجلاء الأزمة فيه من خلال نمو الإجماليات الكلية.

الجدول قم 34: تطور معدلات نمو بعض الإجماليات للاقتصاد الجزائري ما بين 1984-1993[2]

الإجماليات / السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الإنتاج المحلي الخام	الناتج الوطني لكل فرد	الاستهلاك لكل فرد
1984	5,6	4,9	1,9	2,0
1985	5,6	8,6	2,4	2,1
1986	- 0,2	- 7,2	- 3,5	- 2,4
1988	- 1,9	- 5,1	- 5,8	- 9,8
1990	- 1,3	- 7,4	- 3,8	- 4,9
1993	- 1,9	- 5,0	- 3,5	- 6,2

Source : The World Bank, report N° 12048-AL, May 25, 1994, P 3.

ب- الاقتصاد الموازي أو غير الرسمي:

إن ظاهرة الاقتصاد الموازي ليست جديدة على الاقتصاد الجزائري ولكنها كانت متفشية منذ بداية المخططات التنموية وهذا من خلال تعدد أوجه الإقصاءات والامتيازات، بحيث نجد وفي إطار نمو اقتصادي سريع وتزايد لطموحات السكان خاصة في المرحلة الممتدة من 1977-1985 أنّ اللامساواة الاقتصادية قد تزايدت أكثر من أي وقت مضى خاصة بعد إعطاء فئة معروفة من المجتمع إيجازات للشروع في نشاطات تجارية خاصة وكذا إيجازات استيراد سلع استهلاكية وسلع تجهيز من الخارج للمصلحة الخاصة بهذه الفئة بعد أن منحت لها غداة الاستقلال إيجازات حرية القيام بنشاطات إنتاجية خاصة، فنسجل 2,3 مليون شخص يعملون من مجموع 8 ملايين كفئة نشيطة كامنة، وقد تمّ تقدير في 1977 حوالي 20% من السكان يعيشون في فقر مطلق و62% يعيشون حالة فقر نسبي و11% يعيشون ضمن الطبقة الوسطى و6% تمثل الطبقة العليا[3]. وبالنظر إلى هذه الأرقام ومع تزايد النمو الديمغرافي وفشل الإصلاحات في الثمانينات والتي اصطدمت بأزمة 1986 العنيفة، فإن الحالة الاقتصاديو-اجتماعية للجزائر قد تفاقمت مما أدى إلى توسيع هذه الفجوات التي أصبحت الدعامة الأساسية لنمو الاقتصاد الموازي في ظل ضعف جهاز الدولة عن

[1] عماري عمور، مرجع سابق الذكر، ص196،197.

[2] نفس المرجع ص197.

[3] International Crisis Group, L'économie de l'Algérie le Cercle vicieux du pétrole et de La violence, [http ://www. intl-crisis-GROUP.org/ Projects/ middleeast/Egypt-NorthAfrica/reports/A400542-26-10-2001-1.Pdf], consulter le (01/06/2003), P 10.

وقد مسّ هذا الأخير أوجه التجارة الداخلية من خلال أخذ سلع من قطاع الدولة لغرض إعادة بيعها، والتجارة الخارجية من خلال التحرير الجزئي لقطاع الاستيراد الذي شبع السوق الوطنية بمنتوجات* لم يكن لها أن تظهر إلاّ من خلال واردات الدولة، ومن جهة أخرى فالمهاجرين الجزائريين بإمكانهم استيراد سلع** في البلد، ومع ارتفاع البطالة ظهرت تجارة موازية تعرف بالترابندو "**Trabendo**" هذا أدى بالشباب العاطل أن يصبح من محرّكي دورات توزيع الاقتصاد الموازي[1]. وعموما فإنّ الاقتصاد الموازي في الجزائر يعود لثلاث عوامل أساسية:

- العامل الإقصائي أو البيروقراطي: و يكمن في إعاقة ظهور المؤسسات الخاصة الجديدة خاصة بعد **1986**، إقصاء شريحة كبيرة من الفقراء من العمل الرسمي، الرشوة، الزبونية وضعف الدولة، عدم تواجد قوانين شفافة في عمل المؤسسات الاقتصادية تجعل من الأعوان الاقتصاديين المتنافسين في إطار سوق غير تام، ولا مساواة شبه تامة (رشوة، تهرب، واحتيال جبائيين، سرقة الملكية العامة) يوظفون استراتيجياتهم (رشوة، جهوية، محاكاة قرابية) ووضعها في الدورة الاقتصادية من أجل تعظيم الأرباح.
- العامل الثاني ويأخذ طابعا تشريعيا يخص الفشل المسجل على مستوى تطبيقات الأنظمة الصارمة الموجودة في النصوص القانونية، فمثلا أنه بعد إعلان التحرير الاقتصادي فالعشرات من النصوص ذات الطابع التشريعي والتنظيمي قد ولدت في مرحلة جدّ قصيرة (**1986**، **1987**، **1989**)، فغياب القانون الصارم وذو الفجوات الضيقة أو المنعدمة شجع أكثر على الجرائم الاقتصادية (اختلاسات، تبيض أموال، تزوير وثائق هامة،...).
- العامل الثالث وهو ذو طابع سياسي، ويخص اللاستقرار السياسي الذي عرفته بلادنا بعد **1989**، وتفشي ظاهرة الإرهاب والتي تعززت بالميولات السياسية لتلك الفترة بالإضافة إلى اللامساواة الاقتصادية، فكل هذه الأسباب عطلت من جمع الضريبة أي أنّ الاضطراب السياسي الممزوج بالتحرير الاقتصادي في بداية التسعينات أدى إلى نمو اللامساواة الاقتصادية[2].

* منتوجات السلع الغذائية خاصة وسلع التجهيز.

** تضم سلع تكنولوجية، ونسيج وسيارات.

[1] International Crisis Group, OP.Cit, P 11.

[2] Chaib BOUNOUA, « Le rôle des facteurs institutionnels dans le processus d'illégalisation de l'économie Algérienne », in revue économie et management (Tlemcen : UNIV- Tlemcen, 2002) PP 28-29.

ج- نذرة السكن:

إن قضية السكن موضوع اقتصادي واجتماعي في نفس الوقت لأنه بقدر ما يضمن الحياة الاجتماعية للعامل ويوفر له الاستقرار للرفع من إنتاجيته بقدر ما يمثل وجها حضاريا للمجتمع.

وقد بينت دراسة أعدتها الأمم المتحدة عن الجزائر ضمن برنامجها للتنمية أن عجز العرض في السكن ظاهرة قديمة لكنها تفاقمت بعد الأزمة التي عرفتها الجزائر بعد **1986** بانخفاض موارد التمويل للسكنات الاجتماعية بغض النظر عن التزايد الديمغرافي وزيادة تعداد الزواج. فنجد أنه إذا كان هذا العجز سنة **1966** يقدر بـ**300** ألف سكن (2,28 مليون أسرة – **1,98** مليون سكن)، فإنّه تضاعف بعد عشرين سنة ليبلغ عام **1987** (**1,825** مليون سكن)، وكان عدد السكنات المتاحة لهذه السنة هو (**2,998** مليون سكن). وحسب هذه الدراسة إنّ معدّل النمو للسكن خلال الفترة كان **2%** فقط وأقل من المتوسط للنمو الديمغرافي الذي كان معدله السنوي **3%**، والجدول الموالي يبين عدد السكنات الجديدة المنطلقة في الإنجاز والسكنات المسلمة.

لكن يبقى وأنه نظرا للظاهرة المعرّفة سابقا للاقتصاد الموازي الذي لم يسلم قطاع السكن منها خاصة بعد أزمة **1986** بحيث تجلت في تعدد السكنات للأسرة الواحدة – من الطبقة العليا– وأحيانا للشخص الواحد وفقدانها أو فقدان السكن الواحد للأسرة الواحدة أو مجموعة من الأسر، وبالتالي ظهور الأحياء القصديرية على هوامش المدن والبناءات الفوضوية.

الجدول رقم 35: عدد السكنات الجديدة المنطلقة في الإنجاز والسكنات المسلمة بالألف(1000)

نوع السكن	1986		1987		1988		1989		1990	
	المنطلق	المسلم	المنطلق	المسلم	المنطلق	المسلم	المنطلق	المسلم	المنطلق	المسلم
الاجتماعي الحضري	25,0	50,0	24,4	37,6	23,4	33,4	27,5	27,5	20,3	20,5
الريفي	22,3	33,2	30,6	27,2	36,6	31,0	14,6	2,3	2,06	12,23
الترقية	14,8	4,8	30,5	3,1	36,7	4,4	29,7	6,2	19,376	64,48
الفردي	30,0	30,0	30,0	30,0	30,0	30,0	30,0	30,0	30,0	30,0
المجموع	92,1	118,4	115,5	97,9	126,7	98,8	101,8	86,7	41,825	69,235

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق الذكر، ص37.

د- اختلال التوازنات المالية:

فحالة التوازنات المالية الخارجية والداخلية المعروفة قبل الانطلاق في برنامج التصحيح الهيكلي أي بعد الأزمة، تميّز لنا أربعة عوامل للاختلال: على مستوى الماليات الخارجية، عجز الميزانية، التضخم، الضغط المالي.

1. عجز المالية الخارجية:

إنّ هذا العجز لا يمكن أن نلمسه سوى من فحصنا لميزان المدفوعات ومكوناته، بحيث اختلال ميزان المدفوعات الجزائري قد تولّد بواسطة كل العناصر المتواجدة في مختلف الفهارس (انظر الفصل الثاني) التي تكوّنه، والأسباب التي أدّت إلى اختلال كلّ واحدة منها، حسب وزنها الخاص فهي:

- غياب أسواق الرساميل في الجزائر.
- غياب أسواق الصرف في الجزائر.
- عدم تواجد استثمارات أجنبية في الجزائر.
- عدم تحوّل مداخيل الاستثمارات الخاصة الجزائرية الموجودة في الخارج.
- تسرب وهروب الرساميل.
- عدم التحوّل الكلّي أو الجزئي لمداخيل العاملين الجزائريين بالخارج.
- تدهور السياحة بالجزائر.
- الهشاشة التجارية الخارجية، وعلى وجه الخصوص التبعية الغذائية.
- خدمة المديونية.
- احتياطات الصرف.

فكلّ هذه الأسباب العشرة أدّت إلى اختلال في ميزان المدفوعات، وعموما نرجح الأسباب التالية:

- افتقاد الجزائر لأسواق الرساميل.
- كذلك الافتقاد لأسواق الصرف.
- انعدام الاستثمارات الأجنبية.
- خدمة المديونية.

هذه الأسباب ما هي في الحقيقة سوى نتائج الإستراتيجية الاقتصادية المطبقة على مدى العشرية (80-90) والتي تسمى بعشرية تفضيل الاستهلاك على حساب الاستثمار -من أجل حياة أفضل-.

هذا الخيار الاستراتيجي قد عرف المقاربة القطاعية للسياسة المالية التي أعطت أولوية أوتوماتيكية للقرض على المدى القصير الموجه لتمويل الواردات من المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع، والسلطات المالية قد لجأت لهذا النوع من القرض بصفة مفرطة، حتى وإن كانت القروض على المدى القصير مألوفة الاستعمال في المالية والتجارة الدولية.

فاللجوء المفرط إلى القروض على المدى القصير قد أعطى وجه جديد لهيكل الدين الخارجي -انظر الجدول رقم 36- أين حصة الدين على المدى القصير قد اتخذت ميولات متجاوزة العتبة الحرجة المثبتة من قبل مؤسسات بروتون وودز[1].

الجدول رقم 36: هيكل الدين الجزائري[2] بمليار US$

السنة	الدين الإجمالي	دين المدى الطويل	دين المدى القصير
1980	19,23	16,91	2,32
1984	16,16	14,40	1,75
1985	18,44	16,57	1,86
1986	22,77	19,62	3,15
1987	26,94	23,30	3,64
1988	24,66	23,04	1,62
1989	24,94	23,33	1,62
1990	25,65	24,11	1,54
1991	26,30	24,80	1,49

Source : World Debt Table

والجدول الموالي رقم 37 يبيّن أنّ الجزائر قد أصبحت مصدرا هاما لتحويلات صافية إلى البلدان الدائنة، بحيث في الوقت الذي شهدت فيه الصادرات انخفاضا كبيرا منذ عام **1986**، شهدت خدمات الدين ارتفاعا مستمرا ومحسوسا خلال نفس الفترة لتقارب **80%** في **1991**.

[1] Maamar BOUDERSA, OP.Cit, PP 35-36.
[2] Ammar BELHIMER, la dette extérieure de l'Algérie, « une analyse critique des politiques d'emprunt et d'ajustement » (Alger : ed, Casbah), P 46.

الجدول رقم 37: تطور خدمة الدين (نسبة صادرات السلع والخدمات قبل وبعد إعادة الجدولة)

السنة	النسبة
1990	64,4
1991	79,9
1992	76,5
1993	82,2
1994	93,4 (47,1)*
1995	70,6 (37,8)

Source : Ammar BELHIMER, OP.Cit, P 36.

وفي ذات السنة سجّل الميزان التجاري فائض بسبب استئناف وقتي للنشاط الاقتصادي في 1990-1991[1] والانخفاض القوي للدينار وارتفاع سعر البترول في السوق** الدولية أدّيا إلى تحسن صافي للرصيد التجاري، انظر الجدول رقم 38.

الجدول رقم 38: الرصيد التجاري بمليار دينار (1983-1991)

	1983	1986	1988	1989	1991
الصادرات منها:	63,8	35,1	49,8	73,0	235,6
- المحروقات	62,3	34,1	47,2	70,0	226,8
الواردات	61,6	59,4	66,2	107,0	174,1
الرصيد	2,2 +	24,4 -	16,5 -	34,0 -	61,5 +

Source : Hocine BENISSAD, L'Algérie : restructuration..., OP.Cit, P 211.

لكن إذا تمعنّا جيّدا في هذا الجدول نجد أنّ التحسن سببه المرجح الأوّل هو تلك الاستثمارات المحققة في القطاع البترولي بعد إصلاحاته في 1991 الهادفة إلى زيادة الإنتاج بغية جلب المزيد من العملة الصعبة، والأكثر من هذا هو السياسة التقشفية المتجهة نحو تقليص الواردات.

في حين قد سجّل رصيد الحساب الجاري (أو ما نسميه بالميزان الأساسي أو القاعدي) رصيدا موجبا أعلى من 1 مليار US$ منذ 1990، راجع إلى الفائض التجاري المرتفع بـ3 مليار US$، أمّا ميزان الخدمات فبقي مهمل طوال الفترة، ولهذا فإنّ عجز ميزان المدفوعات الجزائري هو عجز هيكلي مستمر وليس ظرفي لأنّه يتأثر أكثر بالموازين الهيكلية (ميزان رأس المال: تدفق

* المعدلات المسجلة بين قوسين تمثل أثر إعادة الجدولة.

[1] Hocine BENISSAD, OP.Cit, P 95.

** هذا الارتفاع كان في بداية حرب الخليج الأولى وانتهى مع نهايتها.

رؤوس الأموال، المديونية، الاستثمارات الأجنبية...) من تأثره بالموازين الظرفية (الميزان التجاري خاصة: صادرات، واردات). أي أنه رغم تحسن الميزان التجاري الجزائري بقي ميزان المدفوعات عاجز وهذا ما أدى إلى اللجوء إلى عمليات إعادة الجدولة وإعادة هيكلة الديون.

2. عجز الميزانية:

هذا الأخير عاود الظهور في **1992** وهناك ملاحظتين أساسيتين: الأولى تخص التطور الخطير للعلاقة بين نفقات التوظيف والمداخيل الكلية، فنفقات التوظيف كانت مغطاة بـ **61%** من المداخيل الإجمالية في **1991**، **76%** في **1992** و**93%** في **1993**، هذا يفسر أنّ ميزانية الدولة كانت في طريق فقدان وظيفتها الأساسية الادخارية في الاقتصاد[1]، هذا من جهة، وكذا ارتفاع نفقات الشبكة الاجتماعية ونفقات التجهيز*، فتوسع العجز الإجمالي للخزينة في **1993** يرجع إلى ارتفاع نفقات الميزانية بأكثر من أربع نقاط من **PIB**، في حين أنّ المداخيل سجّلت انخفاض بـ **2,7** نقطة[2].

فهذه الحالة فهي متناقضة تماما مع سنوات **70**، أين كان الادخار الميزاني كاف لتمويل تام لنفقات التجهيز، ويسمح تماما ببقاء فائض في الميزانية، الذي يسمح بتمويل الاستثمارات المنتجة للمؤسسات العمومية.

أما الملاحظة الثانية تخص الاستثمار: فنسبة التراكم الخام لرؤوس الأموال الثابتة **ABFF** إلى الإنتاج الداخلي الخام أصبحت أكبر من **30%** هذا يمثل مؤشر آخر للتقشف، لكن يعني تراكم ذو أداء متوسط، فالمعامل الحدّي لرأس المال فهو يقارب **20**، أي أنّه يلزم **20** دينار استثمار من أجل الحصول على **1** دينار كإنتاج إضافي، حيث كان هذا الرقم أو المعامل **6** دينار في سنوات **70**.

فالتفسير يتأتى من هيكل **ABFF** الذي كان متوجه أقل نحو الاستثمارات المنتجة بصفة مباشرة، فمثلا: من **191,5** مليار دينار متوقعة في قانون مالية **1993** سوى **102** مليار دينار كانت موجهة نحو الاستثمار، ومن **102** مليار دينار سوى **23,4** مليار دينار كانت موجهة نحو الاستثمار المنتج مباشرة، أي حوالي **12%** من نفقات التجهيز.

---

[1] Ahmed BENBITOUR, OP.Cit, P 76.

* هذه الأخيرة كانت ممولة تقريبا بعجز الميزانية.

[2] Rapport du CNES, 1er S 1998, OP.Cit, P 184.

إنّ اللافعالية هذه التي تميّز الجهاز الاقتصادي تتلخص في هذا المستوى للمعامل الحدّي لرأس المال الذي يقارب **20**، وخلال هذه الشروط فكلّ ارتفاع لحجم الاستثمارات لا يؤدي سوى إلى مفاقمة الاختلالات[1].

3. التضخم:

قد بلغ هذا الأخير معدّل يفوق **30%** ممّا جعل محاولات كبحه تعطي نتائج على الحاجات (الندرة) وكذا تطور السوق الموازية، فالتضخم في الجزائر يمكن تفسيره بالعوامل المؤسساتية **Facteurs Institutionnels** التي تفسر التضخم والتي توجد في التغيّر الجذري لسياسة تكوّن الأسعار، وفي ضغط الإعانات، ضغط مراقبة الأسعار ونظام الأسعار الإداري مما يترك المؤسسات في حالة شبه احتكار حرّة في الرفع من الأسعار، ومع غياب المنافسة فهي تنتهز أثر المناورة (التضليل) بواسطة تكوّن الأسعار في السوق الموازية فتقلّص الإعانات كان بصفة مباشرة بواسطة ضغط دعم الأسعار على معظم المنتوجات وبصفة غير مباشرة بواسطة أثر انزلاق سعر صرف الدينار على المدخلات -انظر الجدول رقم**33**- وبإرجاء تسديد خدمة الدين الخارجي للمؤسسات من جهة أخرى، فالمفاوضات الأجرية كانت مرتبطة بالتضخم المتوقع وإلى تكلفة العيش وليس بالإنتاجية.

أمّا الأسباب ذات طابع السياسة الاقتصادية الكلّية أي العوامل الاقتصادية الكليّة التي تفسر التضخم توجد في السيولة الكبيرة للاقتصاد وفي نقص العرض والطلب الفائض.

فالفيض في السيولة كان نتيجة العجز المنقد **Monétisée** للخزينة و/أو للفائض ذو الطبيعة النقدية للخزينة، أي فائض راجع إلى الأثر الوحيد لتغير سعر الصرف ونتيجته على الجباية البترولية، لكن مع مستوى نشاط اقتصادي متوقف.

فكان هناك تماما عجز أو مكشوفات معممة للمؤسسات العمومية، في النهاية نلمس اقتصاد بنكي ضعيف مع نتائجه على تنقل وتوفير قنوات الادخار وتوجيهها نحو الاستعمالات المنتجة.

قلّة العرض توجد في الإنتاج الضعيف للعوامل (رأس المال والعمل في العلاقة بين الإنتاج والاستيراد) أمّا الطلب الفائض يفسر بالفيض في السيولة للاقتصاد (كثير من النقود في الاقتصاد) وتماما بواسطة المتاح من المداخيل الأجرية وغير الأجرية[2].

---

[1] Ahmed BENBITOUR, OP.Cit, PP 76-77.
[2] IBID, P 78.

4. الاختناق المالي:

يظهر هذا الأخير نتيجة الطلب غير العادي للقروض من قبل المؤسسات التي توفر أقل ضمان للعنصر الإنتاجي لمكشوفاتها، فالمؤسسات كانت مدينة بشدّة وهذه المديونية كانت متحملة لأنّ الاستثمارات كانت ممولة تماما بالقرض من جهة، وأنّ المؤسسات كانت تستفيد أكثر من معدّل فائدة حقيقي سالب ومن معدّل صرف مغالى فيه بقوّة من جهة أخرى.

ولكن بعد ظهور الأزمة وتغيّر الأوضاع بلغ الاختناق المالي أشدّه بالرغم من جهود التصحيح على المتغيرين المتمثلين في: معدّل الفائدة ومعدّل الصرف، خاصة بعد **1993** وهذا راجع لسوء إدارة أسعار البترول وإلى انعدام الملاءة الموضوعية فعليا بواسطة خبرة صندوق النقد الدولي والذي قيّد السلطات للتوجه نحو التفاوض على اتفاق تثبيت جديد، للسنة الجبائية **1994-1995**، الذي يكون متبوع باتفاق موسّع بثلاث سنوات، مع القبول بمبدأ تصحيح هيكلي بالمعني الحقيقي[1] والذي سنعالجه في الفصل المقبل بسياساته وآثاره على الاقتصاد الوطني.

[1] Rapport du CNES, OP.Cit, P 184.

الفصل السابع

التصحيح الهيكلي كعلاج للأزمة الجزائرية: سياساته وآثاره

مقدمة:

دخلت الجزائر كعضو في صندوق النقد الدولي، والتزمت أن تعمل في إطار النظام الأساسي ومبادئ الهيئة الدولية وهذا بإتباعها نوع من السياسة النقدية والمالية لضمان استقرار قيمة العملة الوطنية والمشاركة في التجارة الدولية.

وقد التزمت الجزائر أن تعلم الصندوق كل شهر كلما طلب ذلك منها بالمعلومات الاقتصادية النقدية والمالية ليتأكد من أن الجزائر تحترم التزاماتها إزاء النظام الأساسي للصندوق.

العلاقات بين الجزائر والصندوق بقيت عادية طالما لم تحتاج الجزائر المساعدة المالية والتقنية للصندوق، ومادام رصيدها التجاري موجب والذي دفعها إلى خدمة ديونها بصفة عادية، وتلجأ إلى القروض لتمويل مشاريعها مادامت المدخولات تسمح لها بذلك.

لكن بعد أن عرف سوق النفط والمحروقات اضطرابات في الأسعار أثر سلبا على الحالة الاقتصادية في الجزائر، فانخفضت مدا خيلها بالعملة الصعبة خاصة منذ سنة **1986** فوجدت نفسها مضطرة لاحترام التزاماتها وعقودها بالنسبة لخدمة الديون، التي بلغت نهاية أجلها واضطرت بذلك إلى اتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية لمواجهة هذا الوضع.

نعلم أنّ الجزائر تعتمد أساسا وبنسبة كبيرة **95%** إلى **97%** على صادراتها من المحروقات، وكل انخفاض في الأسعار يعود سلبا عليها، وإذا أضفنا بالتوازي تغير قيمة الدولار نحو الانخفاض التي تعتبر "$" العملة التي تتعامل بها الجزائر أساسا، يكون الوضع أصعب، فتنخفض القدرة الشرائية بالعملة الصعبة ويتقلص تمويل الاقتصاد بذلك تنخفض الاستثمارات ويضعف النشاط الاقتصادي.

أمام هذه الوضعية الصعبة وقلّة رؤوس الأموال المتوسطة المدى لقروض جديدة، فالبحث عن قروض قصيرة المدى كان يعتبر كحلّ وحيد لتسديد فاتورات وارداتها من منتجات ومواد نقدا.

وبالتالي فإنّ اللجوء إلى صندوق النقد الدولي كان الحلّ الوحيد للتخفيف من عبء الوضع الصعب لأنّ هذه الهيئة لها وزنها في النطاق الدولي وتؤثر على سوق المال وتكسب مصادر مالية معتبرة لتصليح اختلالات ميزان المدفوعات على المدى القصير، بالإضافة إلى معرفتها العميقة لكل خصوصيات اقتصاديات الدول الأعضاء، هذا ما دفع الجزائر طلب المساعدة من الصندوق لتتمكن

من تحمل والتحكم في الوضع الصعب[1] الذي مرّت به، وفقا للعديد من الاتفاقات والتي منيت في الأخير بإبرام عقد التصحيح الهيكلي في إطار تسهيل التمويل الموسع في 22 ماي **1995** مسبوقا باتفاق تثبيت **stand By** ملازم للأول في ماي **1994**.

وبعد أربعة سنوات من التنفيذ (**1998/1994**) كان لابدّ من تقييم وإبراز أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي، ولهذا الغرض سنقوم خلال المبحث الأول من هذا الفصل بدراسة الطرق والإجراءات التي عولجت بها ظاهرة المديونية الخارجية ومختلف الاتصالات المحققة مع الهيئات المالية الدولية (**BM,FMI**، نادي باريس، نادي لندن...) في ظل الحكومات المتعاقبة منذ **1989** إلى غاية **1994**، كما سنتطرق إلى كيفية تطبيق سياسات التصحيح الهيكلي في الجزائر، ثم نخصص المبحث الثاني لدراسة مختلف الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج.

عموما ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأوّل: مسار المديونية واللجوء لصندوق النقد الدولي.

المبحث الثاني: أثار برنامج التصحيح الهيكلي "تقييم النتائج".

[1] "الجزائر وتقنيات صندوق النقد الدولي"، مجلة المشعل (ماي1996)، (وهران: ديوان المطبوعات الجامعية)، ص12.

I– المبحث الأول: مسار المديونية واللجوء لصندوق النقد الدولي

فالمتتبع لتطور المديونية الخارجية في الجزائر، يجد أنّ هذه الأخيرة قد تشكلت أساسا في فترة سنوات **1970** من أقل من **1** مليار دولار في **1970** لتبلغ في **1980** حوالي **19,365** مليار دولار أنظر الجدول رقم **39**، وهذا ما يفسر التصنيع والتطوير الكثيف لهذه المرحلة حيث نجد أنّ الـ**F.B.C.F** قد تجاوز **50%** من مداخيل العملة الصعبة للبلد.

جدول رقم 39: تطور المديونية الخارجية[1]

السنة	مخزون الدين (1)	تسديدات الأصل (2)	خدمة الدين (3)	مجموع الأصل (4)	%4/1	%4/3
1970	940	35	45	1340	70	3,4
1980	19365	2529	4041	14963	129	27,3
1985	18374	3504	5041	03070	130	35,8
1990	27858	6779	8804	13780	202	63,9
1991	28199	7220	9168	13206	213	69,4
1992	26813	7202	9303	13067	205	71,2
1993	25757	7362	9146	11894	217	76,9
1994	26000	3130	4520			47,1
1995	31600	2474	4244			38,8
1996	32000	2025	4278			30,9
1997	31222	2354	4465			30,3
1998		3205	5180			47,5

Source : World Debt Table

فالمديونية الجزائرية قد أثقلت بشكل معتبر في النصف الثاني من عشرية **1980** فقد انتقلت من **18,374** مليار دولار إلى **27,858** مليار دولار[2]، هذا الارتفاع تفسره المرحلة السابقة لأوانها، من مراحل النمو المعروفة عند روستو **ROSTOW** والمعروفة بمرحلة "الاستهلاك الوفير" وترجمت في الجزائر بالبرنامج المعلن بعد رحيل الرئيس هواري بومدين المعروف "من أجل حياة أفضل"، والذي تزامن بعد **1985** بانخفاض حاد لسعر البترول بأقل من **10$** للبرميل في **1986** أرغم الحكومات المتعاقبة على إعادة النظر في كيفية تسيير المديونية الخارجية للجزائر وهذا خلال برامجها الانتقالية.

[1] Mustapha MEKEDECH, OP.Cit P 69

[2] Mustapha MKIDECHE, L'Algérie entre économie de rente et économie émergent « essai sur la conduit des réformes économiques et perspectives », (Alger : ed, DAHLAB, 2000), P 69.

في نهاية عام **1990** ما يقابل تسديد حاجات البلد من الواردات لمدة **27** يومـــا أي **736** مليـــون دولار.

فأمام هذا الوضع المتردي للبلد وانسداد الأبواب المالية في وجهها لجأت الحكومة في نهايـــة **1990** والنصف الأوّل من **1991** إلى مباشرة عملية **SWAP** والحصول علـــى قـــروض ببورصـــة نيويورك، وقدّرت الكمية المعروضة في هذه الفترة بـــ**76000** أوقية ذهبية.

وحسب التقديرات فإنه إذا أضيفت عملية رهن الذهب غير المكشوف عنها التي جـــرت في ماي **1991** فإنّ عملية القرض تكون قد جرت على **9392** سبيكة ذهبية أي ما يعادل **17%** مـــن مخزون الذهب.

ج- الاكتتاب في السندات البيضاء **Coupon Zéro**:

وقد قام بهذه المبادرة مولود حمروش من خلال وزير المالية غازي حيدوسي خـــلال (**1990**-**1991**) عند مباحثاته مع **FMI** و**BM** بغية الحصول على قرض بمبلغ 2 مليار دولار، إلاّ أنّه لم يفلح لأنه لم يحصل سوى على قرض بقيمة **753** مليون في جوان **1991**.

كما أنّه لم يفلح كذلك في هذا المسعى القاضي بقبول تفاوض الجهات المالية الأجنبية مـــع المؤسسات الاقتصادية كونها مستقلة حول ديونها، والسبب في ذلك أن المالك الوحيـــد لـــرؤوس أموال هذه المؤسسة هي الدولة بواسطة صناديق المساهمة.

أمام هذا الموقف السلبي للمؤسسات المالية قامت الحكومة بمفاوضات مع الحكومة الفرنسية حول صيغة تضمن بها الجزائر نظيرتها المالية الفرنسية مقابل الحصول على قروض في حدود طلبـــها والذي هو 2 إلى 3 مليار دولار، وتمثلت في إصدار الخزينة الفرنسية للسندات بقصاصات الـــصفر «0» **Coupon** تكتتب فيها الجزائر مقدار القروض التي تحصل عليها من البنـــوك الفرنـــسية أو بمساعدة منها[1].

رغم فشل حكومة حمروش في إعادة هيكلة الديون الخارجية **Reprofilage** التي حان أجلها وفقا للجدول الموالي رقم **40** حيث ألغيت هذه الأخيرة - إعادة هيكلة الديون- من قبل معظـــم دائني الجزائر وخاصة الأكثر أهمية من بينهم وهي فرنسا.

[1] Mourad BENACHENHOU, dette et démocratie (?, 1992), PP 77-133.

الجدول رقم 40: تطور شروط التسديد للمديونية الخارجية الجزائرية.

نوع القرض	أجل التسديد		معدّل الفائدة ثابت		الهامش على معدّل فائدة متغيّر	
	1992	1996	1992	1996	1992	1996
قروض متعددة الأطراف	–	7,5 سنة	–	–	–	% 0,5
البنك العالمي	–	7,5 سنة	–	–	–	–
صندوق النقد الدولي	03 سنوات	05 سنوات	–	–	–	–
المجموعة الأوربية	–	04 سنوات	–	–	–	–
البنك الإفريقي للتنمية	–	11-10 سنة	–	–	–	–
قروض ثنائية الأطراف	05 سنوات	07 سنوات	–	% 6,85	% 0,64	% 0,77
قروض مالية	05 سنوات	03 سنوات	–	–	–	% 1,4
قروض إعادة الجدولة	–	14-13 سنة	–	% 3-2	–	% 0,5 - 0,4 CP 0,8125 CL
المعدّل	–	–	% 7,7	% 7,1	–	% 0,75 - 0,60

Source : Ammar BELHIMER, OP.Cit, P 40.
CP : Club de Paris.
CL : Club de Londres

فرفض فرنسا يفسر بارتباطها بقواعد التضامن التي تصلها بأعضاء آخرين في نادي باريس والذي يرفض ويحذر من معالجة الديون مع المدين كلّ على حدى وبالتالي يقترح على هذه الأخيرة – الدول الدائنة – بتوجيه طلباتهم نحو نادي باريس الذي يمثلها طبعا[1]. نجد أنها قد حققت اتفاقين هامين على صعيد السياسة الاقتصادية الداخلية ويتمثلان في اتفاق التثبيت الأول في **30** ماي **1989** واتفاق التثبيت الثاني في **3** جوان **1991** مع صندوق النقد الدولي.

1- اتفاق التثبيت الأول **STAND BY (1989-05-30)** :

أدت مفاوضات الجزائر مع صندوق النقد الدولي سنة **1989** إلى توقيع قرض من نوع الاستعداد الائتماني **STAND BY** في **1989-05-30** بقيمة **560** مليون دولار، حيث يدفع مبلغ **200** مليون دولار في شريحة واحدة، زائدا **360** مليون دولار باعتبارها تسهيلا تعويضيا بسبب انخفاض أسعار البترول في سنة **1988**[2].

وقد تمّ تدبير هذا الاتفاق مع **FMI** وفقا لمشروطية كانت محتملة سياسيا، وهي تغطي ما يلي:

- السياسة النقدية: بحيث يجب أن تكون أكثر تقشفية.
- ضغط عجز الميزانية.
- مواصلة انزلاق سعر الدينار.
- بداية مرونة الأسعار.

في تقييم عام لهذا الاتفاق- المشروطية- نجد أنه لم يزعزع الإطار المؤسساتي "ذو الطابع الاشتراكي" والذي تؤخذ في إطاره القرارات الاقتصادية وتنفذ. فالجزائر خضعت اقتصاديا بسهولة لهذه المشروطية فنجد أن الكتلة النقدية لم تتزايد أكثر من **7%**، عجز الميزانية قد تمّ ضغطه، وقيمة الدينار انخفضت، وفي الوقت نفسه تمّ اعتماد قانون في جويلية **1989**. لتلطيف وتبسيط نظام التسعير.

رغم كلّ هذه الإجراءات لم تستطع الجزائر تجاوز أزمتها ولجأت حكومة مولود حمروش نحو البحث عن اتفاق توكيدي (تثبيت) ثاني، بدأ التفاوض عنه منذ السداسي الأول سنة **1990**، ونظرا

---

[1] E.Cherif CHAKIB, « Programme d'ajustement structurel et résultats Socio – économiques en Algérie », in revue Sciences Humaines 18 (décembre 2002), P 41.

[2] بن بلقاسم سفيان، مرجع سابق الذكر، ص137.

لانتعاش سوق البترول بسبب أزمة الخليج، تباطأت المفاوضات، وتجاهلت بذلك السلطات الجزائرية القيد المالي وجدولت ميزانيتها على ارتفاع قوي لسعر البترول، لكن هذه التنبؤات خابت بعد أن عرف سعر البترول ارتفاع وقتي، ليثبت عند مستواه العادي.

فالتفاوض مع صندوق النقد الدولي قد تسارع في بداية **1991** ليكلّل باتفاق تثبيت ثان للاقتصاد الوطني في **03** جوان **1991**، أي ثلاثة أيام قبل استقالة حكومة مولود حمروش لتترك المشعل للمصلح أحمد غزالي من أجل رسم إصلاح وقتي لوضعية الكراسي (المقاعد) من أجل احتواء مظاهرات أنصار الـ**FIS** و"إضرابهم السياسي"[1].

2- اتفاق التثبيت الثاني **03** جوان **1991**:

قد سبق هذا الاتفاق إجراءات تحريرية قامت بها السلطات الجزائرية، كالتحرير الجزئي للأسعار التخفيض غير المباشر لقيمة الدينار، الزيادة في معدلات الفائدة للقروض البنكية...الخ بحيث مكنت هذه الإجراءات من تحقيق إقناع الصندوق في **03** جوان **1991** بمنح الجزائر قرض بمبلغ **400** مليون دولار يدفع على أربعة شرائح تبلغ قيمة كل شريحة **100** مليون دولار (جوان **1991**، سبتمبر **1991**، ديسمبر **1991**، مارس **1992**)[2]. وقد تضمن الاتفاق مجموعة من الشروط من ضمنها: (لمدة عشرة أشهر).

- تحرير التجارة الخارجية تحريرا تاما.
- رفع معدلات الفائدة مع مراقبة كمية القرض الموجهة للقطاع العمومي وبالأخص لأكبر مؤسسات الدولة.
- إصلاح نمط عمل النظام المالي، المستلزم استقلالية مؤسسة الإصدار مقابل الخزينة.
- تخفيض سريع لسعر الصرف إلى غاية مارس **1991** قبل ما يعاد متابعته في الصيف، ليكون بتخفيض قوي، بسبب وضع سوق حرّة للدينار.
- تحرير كبير للأسعار، قبل الشروع في تطبيق ما يعرف بأدنى أو بأقل "إعانات الميزانية"، مع تقليص الدعم الموجه للمواد الأساسية.
- إصلاح النظام الجبائي والجمركي" بالمساعدات التقنية والمالية للبنك العالمي"[3].

---

[1] Hocine BENISSAD, L'Ajustement structurel..., OP.Cit, PP 59 – 60.

[2] بن بلقاسم سفيان، مرجع سابق الذكر، ص137.

[3] Hocine BENISSAD, L'Ajustement structurel..., OP.Cit, P 61.

- التحكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة.
- خوصصة بعض المؤسسات العمومية الميئوس منها.

وقد عملت السلطات العمومية على تحقيق جزء من هذه الشروط وعموما رغم الاضطرابات السياسية (وضعية المقاعد منذ صائفة **1991**، تأجيل الانتخابات التشريعية في جوان **1991** توقيف العملية الانتخابية في جانفي **1992**، استقالة الرئيس الشادلي بن جديد، ظهور العنف السياسي إلخ...) فهذا البرنامج المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي قد سجل نوعا من الجدّية:

- إصدار مرسوم في فيفري **1991** ينظم التجارة الخارجية ما دام أنه تمّ إصلاح تعليمة من البنك الجزائري في أفريل عن نفس السنة تسمح بتحويلية الدينار **convertibilité** .
- قانون على النقد والقرض قد أصدر في أفريل **1990** وأصلح استقلالية البنك المركزي من ناحية الخزينة العمومية: معدّل الفائدة تمّ الرفع منه، و أخضع القرض لتأطير قليل الفعالية نسبيا، كما انخفض عجز الموازنة العامة بـــ**5** مليار دينار.
- سعر الدينار، انزلق بسرعة على مدى حرب الخليج إلى نهاية مارس **1991**، فالدولار لا يكلف **18,5**دينار، بعد مرحلة استقرار في سبتمبر **1991**، سعر الصرف هذا قد انتقل إلى **22** دينار بواسطة عملية التخفيض **Dévaluation**، وبقي بعدها ثابت إلى غاية أفريل **1994**.
- نظام الأسعار الحرّة قد تمدد إلى العديد من المنتوجات، أسعار المواد الغذائية الأساسية، النقل والمواد الطاقوية قد عرفت ارتفاعات بواسطة مسح جزئي للإعانات. ومن أجل إضعاف الآثار الاجتماعية السالبة لهذا البرنامج الاقتصادي قد اتخذت إجراءات شبكة اجتماعية، تقوم سواء على تقليص الرسوم الجبائية على ذوي الأجور الضعيفة أو على دفع التعويضات للعائلات دون دخل هذا في نهاية **1991**[1] لكن في شروط غير عادلة نتيجة الاضطرابات والتضاربات الانتخابية وتجدر الإشارة أنه لم تحصل الجزائر على شريحة **100** مليون دولار الخاصة بمارس **1992** بسبب الانحرافات التي عرفتها الأجور في الفصل الأول من سنة **1992**.[2]

I-1-2 حكومة أحمد غزالي:(06 -09/1991 – 1992)

كان أمام حكومة هذا الأخير ثلاث خيارات مختلفة وردت في عرض برنامجه المقدم إلى المجلس الشعبي الوطني يوم **04** جويلية **1991** وهي:

---

[1] Hocine BENISSAD, L'Ajustement structurel..., OP.Cit, PP 61-62.

[2] بن بلقاسم سفيان، مرجع سابق الذكر، ص138.

- إعادة جدولة الديون الخارجية وهي عملية قاتلة.
- إعادة هيكلة الديون الخارجية وتقتضي مفاوضات شاملة.
- الاعتماد على قطاع المحروقات التي تحظى سوقها الدولية برواج كبير.

قناعة الحكومة متجهة إلى هذه الفرضية الأخيرة، نظرا لثلاثة اعتبارات أساسية هي: كون الحصول على القروض الأجنبية يزيد في إثقال عبء الدين الخارجي حيث ارتفعت خدمة الدين الخارجي إلى نسبة قريبة من **73%** من إيرادات البلاد من صادرات السلع والخدمات، وبلغ الدين بذلك نقطة حرجة تجعل كل مواطن جزائري مدين بقيمة متوسطة هي ما يقرب من **1000$**. وكون اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي أو استثماراته عملية صعبة من ناحية الشروط المالية الاقتصادية التي تذهب عادة في اتجاه إملاء سياسة محددة –شروط **FMI** و**BM**– وأخيرا كون سياسة إعادة الجدولة أو إعادة الهيكلة للديون الخارجية عملية يجب أن تمر بمفاوضات طويلة ومعقدة نظرا لطابعها الشمولي والشروط التي يجتهد الطرف الدائن (وهم عديدون) على فرضها حتى يكسب منها امتيازات اقتصادية، فضلا عن تأثير الصندوق والبنك الدوليين في توجيه المفاوضات بين الطرفين، فإنّ الدول الأجنبية التي تحمل القروض جنسياتها، سوف تتدخل للتأثير سياسيا واقتصاديا على مجرى هذه المفاوضات صوب ما يخدم مصالحها الإستراتيجية في المنطقة أكثر ...

ولعلّ المثال المصغر الذي يمكن تقديمه عن إعادة الجدولة والذي باشرته حكومة أحمد غزالي هو الاتفاق المبرم بين الجزائر ممثلة في مؤسستها القرض الشعبي الجزائري **CPA**، والمؤسسة الفرنسية القرض الليوني **crédit Lyonnaise** يوم **22** سبتمبر **1991** حول إعادة تشكيل جزء من الدين الخارجي الذي قيم مبلغه الإجمالي بقيمة **1,45** مليار دولار. وهو اتفاق فوض هذه المؤسسة الفرنسية صلاحية مفاوضة **240** بنكا أجنبيا مشاركا في القروض موضوع إعادة التشكيل **reprofilage**، وقد أعلن القرض الليوني بعد توصله إلى الاتفاق مع البنوك، عن صيغة نهائية لهذه العملية يوم **27** فيفري **1992** على أن يقع التوقيع الرسمي بين فريق البنوك ممثلا في القرض الليوني، من جهة والقرض الشعبي الجزائري من جهة أخرى على اتفاق وثيقة البروتوكول الضخمة التي تحتوي على نحو **300** صفحة في باريس يوم **4** مارس **1992** وقد استغرقت المفاوضات حول هذه العملية مدة طويلة لأنها تمت أيضا في إطار التشاور بين **FMI** و**BM** والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، وبعد التشاور أيضا بين الوزيرين الفرنسيين للاقتصاد السيد **BEREGOVOY** وللخارجية **ROLAND DUMAS** من جهة وكاتبي الدولة الأمريكية للخزينة نيكولاس برادي

Nicolas Brady وللخارجية السيّد جيمس بيكر J.BEKER[1]. بحيث تمّ الاتفاق بين هذه الأطراف على شروط تلتزم الجزائر بتطبيقها تتمثل في إصلاحات اقتصادية ليبرالية.

رغم هذا التدبير الخارجي فضلا عن تدبير اتفاق آخر مع الحكومة الإيطالية سنة1991 * لم يجديا نفعا أمام ضراوة الأزمة وتدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد والتي حتمت على حكومة أحمد غزالي باللجوء إلى المحروقات وكان ذلك كالتالي:

تعديل قانون رقم 86-14 المتعلّق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب من خلال مشروع يتضمن النقاط الأربعة التالية: (في أكتوبر 1991).

1. توسيع مشاركة رأس المال الأجنبي إلى الغاز الطبيعي والنقل بالأنابيب والحقول المكتشفة.
2. السماح للشريك الأجنبي أن يحصل على حقه من المشاركة عينا يتمثل في حصة من الإنتاج الذي شارك فيه.
3. منح تخفيضات جبائية في الأتاوى وفي الضريبة على نتيجة الاستغلال، كحوافز للاستثمار الأجنبي في سوق التنافس الدولي على رؤوس الأموال والتكنولوجيا.
4. قبول اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة المنازعات بين المؤسسة الوطنية والشريك الأجنبي، ويفسر اللجوء إلى الشريك الأجنبي بضعف الموارد المالية وارتفاع تكاليف استغلال حقل مكتشف والبالغ متوسطه 250 مليون دولار أمريكي.

I-1-3- حكومة بلعيد عبد السلام (1992/08- 1993/08):

إن كانتا حكومتي حمروش وغزالي تمثلان نوع من الإصلاح الغامض نتيجة امتزاجهما بنوع من النزعة السياسية الاشتراكية، فإنّ مرحلة حكومة بلعيد عبد السلام تمثل السنين الضائعة 1992-1993 فنظرة هذه الحكومة إلى المديونية بصفة خاصة، كانت مختلفة عن نظرات الحكومات السابقة، كيف لا ونظرتها للإصلاحات والأفكار الاقتصادية كانت مختلفة في حدّ ذاتها خصوصا لما اعتمد الملقب بأب التصنيع الجزائري، ما يعرف باقتصاد الحرب L'économie de guerre[2] كوسيلة هامة في إستراتيجيته لمواجهة المشاكل والعوائق التي كان يتخبط فيها الاقتصاد الوطني.

---

[1] بقاسم حسن بهلول، مرجع سابق الذكر، ص221-223.

* كان هذا في إطار إعادة تشكيل الدين الخارجي – دين عمومي بقيمة 2,4 مليار دولار- ويندرج في إطار التعاون التجاري في ميدان تموين إيطاليا بالغاز الطبيعي.

[2] المرجع نفسه، ص226-227.

بما أن سبب الانشغال الكبير بمشكل المديونية الخارجية هو هيكلها والذي كان يتشكل من جزء كبير من القروض القصيرة الأجل رغم انخفاضه بـ60% بين 1990 و1993 إلاّ أنّ اقتراب أجاله جعلته يشكل خطر على الملاءة المالية للبلاد في ظل شح مصادر التمويل الخارجي، والذي يستلزم حسب الحكومة تخصيص 65% إلى 67% من إيرادات الصادرات وذلك لمواجهة خدمات الدين على امتداد ثلاث سنوات مقبلة. فإن حكومة بلعيد عبد السلام طرحت الحلين التاليين:

1. إما طلب إعادة تشكيل الديون لدى المؤسسات الدائنة، بهدف تمديد أجل التسديد حتى يتم تخفيف عبء دفع خدمات الدين.
2. إما الاكتفاء بالحجم المتبقي من إيرادات الصادرات بعد تسديد خدمات الدين، وهو نسبة 30% لتمويل الدورة الاقتصادية مع حاجات المواطنين، وقد ركزت سياسة الحكومة على هذا الحل، ويعتبر حلّ اضطراري نظرا لصلابة موقف الجهات المالية الخارجية، وخاصة الأوساط المالية الفرنسية التي تميل كثيرا نحو حمل الجزائر على طلب إعادة الجدولة بكل ما تفرضه على البلد المدين من شروط قاسية[1].

وقد تضمن هذا الحل الذي سمي باقتصاد الحرب النقاط الأساسية التالية:

1. توقيف المفاوضات مع صندوق النقد الدولي.
2. الاعتماد على المحروقات.
3. تخفيض الواردات.

يتجلى البند الأول حول توقيف المفاوضات مع FMI من خلال معالجة مشكل المديونية باللجوء إلى الموارد الداخلية (المحلية)، وكذلك من خلال تقليص من حجم السوق وإعطاء الدولة دورا حيويا في تنظيم العمل الاقتصادي في التجارة الخارجية وتوجيه الادخار الوطني نحو النشاطات المنتجة، والاستغلال الأقصى للإمكانيات المحلية المتاحة مع إعادة الاعتبار لميزانية الدولة في تمويل التنمية في ظل تشجيع مختلف صيغ الاستثمار[2].

وهذا يعني بأن الدولة هي متعامل اقتصادي رئيسي في سياسة البلاد الاقتصادية من خلال قطاعها العمومي الاقتصادي بواسطة البرامج الاستثمارية التي تموّلها من ميزانية التجهيز، فإن برنامج عمل الحكومة يقدّر أن ميزانية الدولة يجب أن تكون أداة إنعاش اقتصادي مهمة، سواء باستعمال

---

[1] Quotidien de la nation, (09 juillet 1992), P 03

[2] جريدة الجمهورية، يومية جزائرية (1992/09/22)، ص4

الضغط على نفقات التسيير، أو باستعمال السياسة المالية لتخفيض الفوارق بين دخول الأفراد، وتشجيع الأشخاص على الاستثمارات المفيدة للتنمية، أو باستعمال سياسة الدين العام لامتصاص السيولة الفائضة في السوق عن طريق بيع سندات الخزينة. ولا يستبعد برنامج الحكومة في هذه السياسة لجوء الخزينة العمومية إلى الاستدانة من البنك المركزي إذا تبين أن هذا سيؤدي إلى المساهمة في إنعاش التنمية.

أما عن البند الثاني فقد لجأت له حكومة بلعيد عبد السلام من خلال تعزيز إصلاحات **1991** وكذا الأهداف المرجوة منها بغرض التأثير والتنويع في الإنتاج بغية تعويض تلك الخسارة في الأسعار، والتي تتمثل في:

- تكثيف أعمال الاستغلال، تحسين معدلات العائد في الآبار المستغلة، تطوير استغلال أبار الغاز المكتشفة والرفع من إمكانيات تصدير الغاز[1]، من خلال تشجيع الشراكة في ميدان المحروقات حيث أنه في سنة **1993** ثماني عشر (**18**) شريك أجنبي لسوناطراك قد تجاوزوا بالأمتار عملية الحفر للتنقيب والنشاطات المنجمية. ومن **1992** إلى **1993** نشاطات سوناطراك قد تراجعت (**32839**م حفر، مقابل **34347** متر حفر) في حين أن الشركات الأجنبية قد قامت بحفر **35369** متر مقابل **17072** متر في **1992**، أي الضعف في سنة واحدة، ونفس الشيء بالنسبة للنشاطات المنجمية، فالشركات الأجنبية قد حققت **11771** كم من الجانبية المنجمية في **1993** مقابل **4023** كم بالنسبة لسوناطراك[2].

إنّ رغبة حكومة بلعيد عبد السلام في تحقيق اقتصاد صناعي دفعته نحو تقليص واردات سلع الاستهلاك النهائي (مواد غذائية وكهرومنزلية) بحيث انخفضت نسبة الواردات من استهلاك العائلات منتقلة من **16,5%** سنة **1992** إلى **12,5%** سنة **1993** وهذا لتمرير ذلك الانخفاض نحو استهلاك سلع التجهيز اللازمة للجهاز الإنتاجي العاطل الذي لا يذر قيمة مضافة تمكّن من تجاوز عتبة المديونية.

وعموما ما يلاحظ على حكومة هذا الأخير في هذا المضمار أنها كانت تحاول ضغط الواردات من أجل جلب نسبة المديونية مقارنة بالصادرات من **75%** بين **1992** و**1993** إلى أقل من **40%** في **1997** بسعر برميل يتغير بين **18** و**20** دولار للبرميل، لكن على مدى صيف **1993** انخفض

[1] Youcef BENABDALLAH, « Ajustement structurel et nouveau statut de la rente pétrolière en Algérie », Les cahiers du CREAD46 (1998), P 63
[2] Amor KHELIF, OP.Cit, P 237.

البترول إلى أقل من مستوى **16** دولار للبرميل في الأسواق الدولية وانخطت معه سياسة بلعيد عبد السلام[1] التي اختارت دعم النشاط الاقتصادي بسياسة ميزانية توسعية للمثابرة بالوفاء بالتزامات خدمة الدين التي بلغت **80%** من مداخيل الصادرات، مع تزايد الاستهلاك العمومي بنقطتين من **PIB** على مدى هذه المرحلة، في حين أنّ نسبة استثمار العمومي إلى **PIB** انتقلت من **6%** في **1991** إلى **8,4%** في **1993**، أمّا الرصيد (ادخار- استثمار) للدولة قد انخفض بأكثر من **10** نقاط من **PIB** نتيجة لذلك.

إنّ الوضعية الاقتصادية -الاختناق المالي- التي آلت لها الجزائر في نهاية **1993** تتحمل مسؤوليتها الأسباب الآتية:

- سوء إدارة أسعار البترول من قبل الحكومة التي جدولت برنامجها على سعر مرتفع للبترول.
- الخراب الاقتصادي الذي سببته الأوضاع السياسية المضطربة وتفشي ظاهرة الإرهاب وتحطيم منشآت الدولة.
- انعدام الملاءة الموضوعية فعليا بواسطة خبرة صندوق النقد الدولي، والذي ألغى دفع الشريحة الرابعة وقيد السلطات للتوجه نحو التفاوض على اتفاق تثبيت جديد، للسنة الجبائية **1994-1995** الذي يكون متبوع باتفاق ملازم يسمى اتفاق تسهيل التمويل الموسع **(FFE)** بـ**3** سنوات مقابل تقدّم الجزائر إلى كل من نادي باريس ونادي لندن لإعادة جدولة ديونها.

I-2 المطلب الثاني: سياسات التصحيح الهيكلي في الجزائر

إنّ تفاقم الحالة الاقتصادية في بداية **1994** تحت تأثير انخفاض جديد لسعر البترول، وكذا زيادة كثافة الاضطرابات المدنية، ونضوب التمويل الخارجي[2] وتزايد خدمة المديونية التي بلغت مستويات أدت بالجزائر إلى دخول مرحلة صعبة تعرف بحالة التوقف عن الدفع التي حتمت على الجزائر عن طريق حكومة رضا مالك تحضير رسالة النية التي تمّ توقيعها من قبل وزارة المالية ومسير بنك الجزائر[3] لإرسالها إلى صندوق النقد الدولي في **09-04-1994** والتي كانت تتعلّق باتفاق الاستعداد الائتماني الثالث "**Stand by**".

---

[1] E. Cherif CHAKIB, OP.Cit, PP 41-42.
[2] Omar AKALAY, « L'économie Algérienne, de l'ère des réformes 1989-1991 à celle de l'ajustement structurel 94-98 » in ou va l'Algérie ?, OP.Cit, P 173.
[3] Ammar BELHIMER, OP.Cit, P 52.

وبمقتضى رسالة النية هذه منح صندوق النقد الدولي قرضا آنيا بقيمة **1** مليار دولار للجزائر (**731,5** مليون **DTS**) لتدعيم برنامج التصحيح، وقد أعطى الصندوق الضوء الأخضر للمقرضين بإعلان مديره العام أنّ البرنامج شجاع، دعوته كل دائني الجزائر إلى إكمال مساهمة الصندوق بما في ذلك القيام بإعادة جدولة خدمة الديون الخارجية الجزائرية[1].

وبهذا وبعد أن دخلت الجزائر مرحلة جديدة من الإصلاحات التي مست كل الميادين المتعلّقة بإنعاش الاقتصاد الوطني، وذلك استعدادا للانتقال إلى اقتصاد السوق، وبعث النمو الاقتصادي الذي كان قد ساده الركود، لذلك فإن الاستقرار الاقتصادي قد استلزم رسم الأهداف التالية:

1. القضاء على عجز الموازنة العمومية أو على الأقل التخفيض منه.
2. تقريب معدل التضخم من المعدل العالمي بالتقليص من الكتلة النقدية.
3. حفز النمو الاقتصادي بغرض مواجهة البطالة عن طريق الاستمرار في عملية تحرير الاقتصاد.
4. إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات، وذلك عن طريق تخفيض عبء خدمة الديون الخارجية.

وبغية تحقيق هذه الأهداف الأرثوذكسية **Orthodoxe** تمّ اتخاذ مجموعة إجراءات السياسة الاقتصادية في إطار ما يتضمنه برنامج التثبيت المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي.

I-2-1 سياسات اتفاق التثبيت الثالث (1994):

أ- نظام الصرف:

منذ أكتوبر **1994**، نظام تثبيت الدينار تأسس على مواجهة ميكانيزم عرض وطلب النقود بين بنك الجزائر والبنوك التجارية، عند مراحل التثبيت أو دورات التثبيت **Session de fixing**[2] في إطار نظام تعويم موجه.

وبالتالي فإنّ هذه المرونة قد تعززت مع ظهور انخفاض بـ**50%** للدينار مقارنة بالدولار في**1994**[3] أي **1$** يقابله **36** دينار.

---

[1] بن بلقاسم سفيان، مرجع سابق الذكر، ص137-138.

[2] Isabelle BENSIDOUNE, Agnès CHEVALIER, europ-méditertanée, le pari de l'ouverture, (Paris ; éd économica, 1996) P 63.

[3] Omar AKALAY, OP.Cit P 176.

وضع سياسة للصرف التي تهدف لضمان التنافسية الخارجية وأن تكون مطبقة بواسطة السياسات المالية المناسبة **1994**.

ب- تحرير التجارة والمدفوعات الخارجية:

شهدت التجارة الخارجية منذ **1994** مرحلة الانفتاح، ونزع طابع المركزية خاصة بعد حلّ لجنة "**ad-hoc**"★ وأخذت قضية تمويل المستوردين بالعملة الصعبة بعين الاعتبار من طرف بنك الجزائر، الذي مكّن كل مستورد من الحصول على تمويل بسعر صرف رسمي يتفاوض حوله مع بنكه[1].

- إلغاء كل موانع التصدير، إلاّ لسلع ذات القيمة التاريخية أو الفنية والبيئية **1994** **Archéologique** (شتلات النخيل والغنم الولود).
- تحرير الواردات للآلات والتجهيزات الحرفية والصناعية القديمة[2].

ج- تحرير الأسعار:

إن نظام الأسعار المطبق يسمح بتقسيم المنتوجات إلى نوعين من القوائم: قائمة المنتوجات ذات السعر المنظم (النظامي) وقائمة المنتوجات ذات الهامش الربحي المنظم، وقد سمحت إجراءات **1994** انتقال العديد من المنتوجات من القائمة الأولى إلى القائمة الثانية، سوى الدقيق (الفرينة) والسميد والحليب التي استمر دعمها.

- إلغاء الهوامش الربحية المنظمة (النظامية) بالنسبة لكل المنتوجات إلاّ خمس منتوجات (السكر، القمح، الزيت، أدوات مدرسية والأدوية) في **1994**.
- تحرير أسعار المدخلات الزراعية **1994**.
- التأسيس لميكانيزم مراجعة نصف سنوية لأسعار بيع البترول الخام من سوناطراك لمراكز التكرير **raffineries 1994**.
- مراجعة تعريفات الغاز والكهرباء بدلالة تطوّر معدل التضخم كل ثلاث أشهر **1994**.
- تحرير أسعار المباني بالنسبة للسكنات الاجتماعية **1994**.

★ هي بمثابة لجنة تمّ إنشاؤها لإضفاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، تأسست سنة 1992 لمراقبة الواردات باستعمال قائمة طويلة من السلع المحظورة.

[1] Brahim GUENDOUZI, Khelifa KABRI, « Les retombées de l'Ajustement structurel sur le développement local en Algérie » Cahier de CREAD n°46, (1998), P 140.
[2] Omar AKALAY, OP.Cit, P 177.

- تحديد أسعار الدعم الزراعي للبطاطس، البذور والقمح **1994**.
- إلغاء الإعانات المعممة للاستهلاك: منتوجات البترول والمواد الغذائية **1995/1994**.

د- إصلاح المؤسسات العمومية وتطوير القطاع الخاص:

- وضع قانون جديد للاستثمارات، الذي يسمح بالمساهمات الأجنبية في البنوك الجزائرية **1994**[1].
- تصفية **88** مؤسسة عمومية محلية (**EPL**) والتي تمّ حلّها لجعلها مستقلة و/أو فتح رأس مالها للقطاع الخاص.
- تغيير قانون الخوصصة للسماح بمشاركة كاملة للقطاع الخاص في رأس مال المؤسسات العمومية (وليس إلاّ بـ**49%**) تقريبا في كل القطاعات الاقتصادية **1994**[2].
- منح الاستقلالية لـ**22** مؤسسة عمومية كبيرة والتي سجلت خسائر ظاهرة والتي كانت تتطلب متابعة خاصة وبرامج إعادة هيكلة **1994**.
- تصفية **827** مؤسسة من أصل **1300** مؤسسة عمومية محلية **1994**.
- خوصصة الفنادق الخمس في المزاد في ديسمبر **1994** من أصل **11** فندقا سياحيا، ويتعلّق الأمر بكل من "ألبير1"، "السفير"، "سوفيتال" (الجزائر)، "سيبوس" (عنابة)، "شاطوناف" (وهران)، "الهضاب" (سطيف)، "المرجان" (الطارف)، "التافنة" (تلمسان)، "الفندق الكبير" (وهران)، "الفرسان" (سعيدة)، "شيليا" (باتنة).

ه- السياسة النقدية وإصلاح القطاع المالي:

فيما يخص السياسة النقدية فإن معدّل إعادة الخصم قد ثبت عند **15%** انطلاقا من **10** أفريل **1994**، البنك الجزائري يتدخل في السوق النقدية بمعدل (محوري) **Pivotée** بحوالي **20%** بعدما كان **17%**، والمعدل المطبق على مكشوفات البنوك قد ثبت عند **24%**، ومعدلات الفائدة على القروض البنكية للزبائن فهي تفاوضية، الهامش البنكي فهو مسقف بخمس نقاط (**5%**) كحدّ أعظمي فوق الكلفة المتوسطة للموارد البنكية[3].

- إعادة هيكلة مالية وإعادة رسملة البنوك التجارية العمومية في نفس الوقت بواسطة حقن السيولة وعن طريق عمليات تحويل الديون **1994**.

---

[1] Omar AKALAY, OP.Cit, P 178.
[2] Isabelle BENSIDOUNE, Agnès CHEVALIER, OP.Cit, P 64.
[3] Brahim GUENDOUZI, Khelifa KABRI, OP.Cit, P 139

- مراقبة حسابات البنوك التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي **1994**[1].

أما من حيث التحكم في الكتلة النقدية، وعلى الرغم من رفع القروض الموجهة للاقتصاد، أي للمؤسسة الاقتصادية، فإن نمو الكتلة النقدية سيكون أكثر اعتدالا في سنة **1994**، في حدود **14%** مقابل **21%** في سنة **1993**، مما يفسر توجه السلطات النقدية نحو الحد من الضغوط التضخمية الناتجة عن تحرير الأسعار[2].

و- الماليات العمومية:

في هذا الميدان تمّ إقرار ما يلي:

- توسيع الوعاء الخاص بالـ**TVA** بواسطة تقليص الإعفاءات سنة **1994**.
- الرفع من الحقوق على المنتوجات الفاخرة (**LUX**) والآلات المنزلية **1994**.
- الرفع من الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من **5** إلى **33%** لغرض توحيد الضريبة المزدوجة للشركات **1994**.
- إلغاء الإعفاء من الضريبة بالنسبة للفوائد المحصلة على أذونات الخزانة **1994**.
- إعادة تعريف النفقات ذات الأولوية والخاصة بإلغاء إعانات الاستهلاك مع سياسة نقدية صارمة **1994**[3].

وبناءا عليه يتوقع أن ينتقل عجز الميزانية من **-5,9%** من الناتج الداخلي الإجمالي سنة **1993** إلى **0,3%** من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة **1994**، وسينخفض أيضا العجز الكلي للخزينة العامة بنسبة **-9,2%** من الناتج الداخلي الإجمالي في سنة **1993**، وبنسبة **-3,3%** منه في سنة **1994** [4].

ز- الحماية الاجتماعية ومواجهة المشاكل الاجتماعية:

في هذا المضمار نجد أن الجزائر قد اتخذت تدابير حمائية منذ **1992** وهي تشغل أربع أنواع من التعويضات:

- التعويضات الممنوحة للعائلات التي لها دخل منخفض وحيد (التعويض للأجر الواحد).
- التعويض الإضافي في المنحة العائلية.
- التعويضات الممنوحة للأشخاص من دون دخل.

---

[1] Omar AKALAY, OP.Cit, P 178

[2] بن بلقاسم سفيان، مرجع سابق الذكر، ص143.

[3] Omar AKALAY, OP.Cit, PP 179 -180.

[4] بن بلقاسم سفيان، مرجع سابق الذكر، ص143.

وبموجب اتفاق التثبيت الممهد للتصحيح الهيكلي تم إلغاء التعويضات بالنسبة للعائلات عديمة المداخيل وإدماج التعويضات الأخرى في الأجور والمزايا الاجتماعية، وتحويل مسؤولية التعويضات العائلية إلى الدولة **1994**[1].

- إصدار مرسوم تنفيذي رقم **94-336** المؤرخ في **24** أكتوبر **1994** حول تشكيل شبكة حماية اجتماعية مكوّنة من برنامجين هما:
  - التعويض الجزافي للتضامن **Allocation Forfaitaire de Solidarité (AFS)**.
  - نشاط الفائدة العامة **Activité d'Intérêt Générale (A.I.G)**

بحيث تغطي هذه الشبكة الاجتماعية المكوّنة من هذين البرنامجين* حوالي مليون شخص، ويهتم أو يهدف برنامج **AIG**، أساسا بتوفير "الوظيفة" **Occupation** وليس العمل "**emploi**" للأشخاص "عديمو المداخيل" هذه الوظيفة تأخذ شكلين:

أحيانا تكون مماثلة "لعمل حقيقي" وأحيانا تكون صورية **Fictive**، وفي هذه الحالة برنامج **AIG** يمكن أن يتماثل مع تعويض أولي للبطالة **(Allocation de primo chômage)** كما هو مطبق في بولونيا على سبيل المثال[2].

ح- ميزان المدفوعات:

فيما يتعلّق بالإستراتيجية الاقتصادية في مجال ميزان المدفوعات فإنها تتضمن أربع أولويات:

- زيادة الصادرات خارج المحروقات.
- تحرير الواردات الذي سيترافق بارتفاع محسوس في مستوى واردات السلع والخدمات.
- إعادة تكوين احتياطات الصرف.
- إعادة تمويل متعدد الأطراف للدين الخارجي متوسط وطويل الأجل.

إنّ نجاح هذه الإستراتيجية سيمكن الجزائر من كسب ثقة الأسواق المالية الخارجية من جديد، لكن توقعات انخفاض أسعار النفط في السوق البترولية العالمية قد تؤدي إلى تراجع ميزان العمليات الجارية بشكل محسوس من فائض مقدر بـ **1** مليار دولار سنة **1993** إلى عجز مقدر بـ **-2.6** مليار دولار خلال فترة البرنامج.

---

[1] Omar AKALAY, OP.Cit, P 180.

* هناك برنامج ثالث آخر يعرف بـ TUP/HIMO: أعمال المنافع العمومية ذات كثافة اليد العاملة.

[2] Saib MUSETTE, Nasreddine HAMMOUDA, « évaluation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie, Cahier du CREAD n° 46, (1988), P 170.

ويتأكد هذا إذا ما اعتمدنا فرضية **15** دولار للبرميل المتوقعة للنفط الجزائري، ممـــا يجعـــل إيرادات صادرات المحروقات تصل إلى **8,2** مليار دولار فقط في سنة **1994** وهو تراجع بمقدار **1,7** مليار دولار مقارنة بسنة **1993**، فضلا عن آثار إستراتيجية تحفيز الصادرات خارج المحروقات التي ستكون ثمارها طويلة الآجل، في مقابل ذلك فإن القيمة الإجمالية للواردات ينتظر أن ترتفع إلى **9,4** مليار دولار سنة **1994** مقارنة بمبلغ **7,8** مليا دولار المحقق في سنة **1993**.

ويتوقع من البرنامج أيضا الرفع من إيرادات التحويل ارتفاعا معتـــدلا، بـــالنظر إلى الأثـــر التحفيزي للسياسة الاقتصادية الجديدة على تحويلات الادخار للعمـــال الجزائـــريين المقـــيمين في الخارج[1].

ط- إعادة الجدولة:

قامت الجزائر بأول عملية إعادة جدولة في نادي باريس في أول جوان **1994**، مباشرة بعـــد إمضاء اتفاق التثبيت مع صندوق النقد الدولي في شهر أفريل، وهذا يجعلنا ندرج إعادة الجدولـــة كإجراء ضمن حزمة سياسات التثبيت وهذا تطبيقيا.

وهذه العملية بالنسبة للجزائر لم تكن حول الحجم الكلي للدين لكن على القروض المحوّلـــة قبل تاريخ محدد أو تاريخ "مكمم" **butoir**، نسمي تاريخ **butoir**، التاريخ الذي قبله القـــروض يجب أن تتقلص من أجل أن تصبح خدمتها (الأساس و/أو الفائدة) قابلة لإعادة الجدولة. وبعـــد تفاوض حصلت الجزائر على تاريخ **Butoir: 30** سبتمبر **1993** "تاريخ **consolidation** "الوفاء" أي التاريخ الذي على مداه مدفوعات الديون المستحقة يجب أن تسدد دون تأجيل، قـــد ثبـــت بالنسبة للجزائر بـــ**12** شهرا انطلاقا من **01** جوان **1994** إلى **31** ماي **1995**.

أجل "العفو" **Grâce** مرحلة التي على مداها تدفع سوى الفوائد على الديون المعاد جدولتها، كان بأربع سنوات، كذلك المبلغ الكلّي المعاد جدولته من قبل نادي باريس كان **5** مليار دولار[2].

ويتوقع أن تؤدي إعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر إلى:

- وصول الاحتياطات الرسمية إلى أكثر من **1,5** شهرا من الواردات.
- تقليص نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخـــدمات بـــصفة مـــستمرة إلى مستويات معقولة تتوافق مع أهداف النمو.

---

[1] بن بلقاسم سفيان، مرجع ساق الذكر، ص145-146.

[2] Brahim GUENDOUZI, Khelifa KABRI, OP.Cit, P 142.

- ألاّ تؤدي شروط إعادة تمويل الديون الخارجية في الأجل الطويل إلى ظهور حاجة تمويل استثنائية[1].

I-2-2 سياسات الاتفاق التسهيلي الموسع (22 ماي 1995– 21 ماي 1998)

قد حصلت الجزائر على هذا الاتفاق بسهولة، وهو مرتبط بعمليات جديدة لإعادة الجدولة (في نادي باريس ونادي لندن)، الهدف منه متابعة مساهمات التثبيت (الاستمرار في سياسات التثبيت الاقتصادي) والأخذ بعين الاعتبار المشاكل الهيكلية للنظام الإنتاجي حسب الحدود والشروط التي تميز التصحيح القطاعي (بحيث يكون دور البنك العالمي محدود) وبناءا على هذا فإنّ سياسات هذا الاتفاق سنتقسم من الناحية التطبيقية إلى ما يلي:

I-2-2-1 مساهمات تثبيتية:

أ- نظام الصرف:

في إطار الصرف، فسعر الدينار قد انخفض قبل ما يثبت تحت الأثر المزدوج لانتفاخ المداخيل بالعملة الصعبة وكذا لتقلص للواردات، لطلب العملة الصعبة، فمعدل الصرف فهو يتخذ ميولا نحو الثبات في المستقبل، حسب قوى السوق المؤسسة من قبل بنك الجزائر في نهاية ديسمبر **1995**، بالإضافة إلى ضمان تحولية أكثر للدينار على مجموع الخدمات (تكوين وأسفار نحو الخارج، تسديد المستحقات، إلخ....) قد تحسنت بشكل حساس **1995-1997**[2].

- تحويل الحصص (دورات التثبيت **Fixing** إلى سوق الصرف البنكي المشترك **(Interbancaire)** مع البنوك والوسطاء الآخرين المعتمدين **1995**.
- إنشاء مكاتب الصرف.
- تعزيز وضع سياسة الصرف التي تهدف لضمان التنافسية الخارجية ومطبقة بواسطة السياسات المالية المناسبة.

ب- السياسة النقدية وإصلاح القطاع المالي:

في هذه المجالات، ينتظر بلوغ معدلات فائدة حقيقية موجبة لتطوير السوق النقدية، بإدخال عمليات السوق المفتوحة " **Open market**" والتحفيز لخلق سوق الرساميل **1996**[3].

---

[1] Hocine BENISSAD, Ajustement..., OP.Cit, P 65.
[2] Omar, AKALAY, OP.Cit, P 177.
[3] Isabelle BENSIDOUNE, Agnès CHEVALIER, OP.Cit, P 64.

- إقدام بنك الجزائر على القيام بأربع عمليات تخفيض متتالية لمعدل إعادة الخصم انتقالا من**15%** إلى **11%** في **1997** وبالتالي قررت البنوك التجارية اعتماد منذ **1998** معدلات فائدة مدينة في فرشات من **10%** إلى **12,5%** بحيث كانت بين **13%** إلى **17,5%**. هذا الانخفاض ينجم في آن واحد من التقليص الهام للهامش الوسيطي للبنوك الذي انتقل من **4,5%** إلى **03%** (**1996**) مقارنة بالمعدل المرجعي، لانخفاض معدل إعادة الخصم من قبل بنك الجزائر، ومن مراجعة لمعدلات الفائدة الدائنة الممنوحة للزبائن على التوظيفات "**placements**"[1].
- تعزيز مراقبة حسابات البنوك التجارية العمومية بالتعاون مع البنك العالمي **1996**.
- إعادة رسملة البنوك من قبل الدولة المالكة والـ"**SWAP**" من جزء من ذممها المشكوكة مقابل أذونات خزانة وخضوعها للقواعد الاحترازية لغرض تحفيزها لإعادة الهيكلة-الخوصصة المستقبلية، دعم السلطات لتشجيع تأسيس بنوك خاصة[2].
- وضع نظام مناقصة **adjudication** لقروض البنك المركزي **1995**.
- وضع نظام مناقصة لأذونات الخزانة **Bon de trésor 1995**.
- فرض معامل كفاية رأس المال من **4%** مرتفعا للوصول في **1999** للمعامل الموحد لمكتب التنظيمات الدولية **ratio cooke**، هو **8%**.
- تعزيز القواعد الاحترازية والتي تهتم بتحديد تركيز الأخطار وتأسيس خطوط التوجيه الواضحة من أجل التقييم والترتيب والتنبؤ بالقروض الممنوحة **1995**.
- قرار بتحويل الصندوق الوطني للادخار والتوفير (**CNEP**) إلى بنك تجاري بقروض رهنية (ديون عقارية) **hypothécaire** في بداية **1997**.
- تحضيرات لغرض إنشاء السوق المالي:
  - إنشاء (خلق) لجنة التنظيم ومراقبة السوق البورصية **98/96**.
  - إنشاء شركة التسيير لبورصة القيم.
- الإصدار الأول للسندات من قبل سوناطراك (**12** مليار دينار في فيفري **1998**).

---

[1] Brahim GUENDOUZI, Khelifa KABRI, OP.Cit, PP 139-140.
[2] Hocine BENISSAD, L'ajustement …, OP.Cit, P 68.

- إدماج الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في النظام البنكي بالترافق مع الإجراءات التالية في **1997**:
  - تأسيس نظام مالي لبناء السكنات.
  - وضع مخطط إصلاحات مؤسساتية على أساس نتائج التحقيقات.
  - تحديد وتطبيق نسبة من أجل تحويل الودائع المدفوعة في حساب توفير – سكن إلى قروض للسكن.
- إدخال بالمقابل لنظام تأمين – ودائع **1997**.
- تحضير بالتوافق مع البنك العالمي، لبرنامج عصرنة لنظام المدفوعات **1998**[1].

ج– المالية العمومية:

فيما يتعلق بالسياسة الميزانية، فقد حرصت السلطات المركزية على تخفيض عجزها وإزالة هذا العجز نهائيا ابتداء من **1996**، ثم بعد ذلك إظهار فائض لتدعيم الادخار الوطني من أجل تدعيم الاستثمار ومن أجل تجسيد هذه الإجراءات، عمدت السلطات إلى:

- زيادة الموارد وذلك عن طريق[2]:
  - توسيع الوعاء الخاص بالرسم على القيمة المضافة بواسطة تقليص الإعفاءات **1996**.
  - إلغاء المعدلات القصوى للـ**TVA** (**40%**) والرفع من حصة مداخيل الـ**TVA** التي تذهب إلى الإدارة المركزية **1995**.
  - زيادة المردود الضريبي وذلك عن طريق مكافحة الغش والتهرب من الضريبة[3]، بواسطة وضع رقم شخصي للتعريف الجبائي لكل خاضع للضريبة **1996**.
  - توسيع وعاء الـ**TVA** إلى المنتوجات البترولية **1997**.
- تخفيض النفقات وذلك عن طريق:
  - إعادة تعريف النفقات ذات الأولوية، تضم إلغاء الإعانات إلى الاستهلاك وسياسة نقدية صارمة **1996**، وتقليص نفقات صندوق التطهير المالي للمؤسسات العمومية.
  - التحكم في كتلة أجور الوظيف العمومي.

---

[1] Omar AKALAY, OP.Cit, P 179.

[2] عبد الله بن دعيدة، "التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص365.

[3] عبد الله بن دعيدة، نفس المرجع السابق ص365.

- قرار تسجيل في الميزانية، تمويل لكل المشاريع الجديدة للسكنات الاستئجارية العمومية **1996**.
- فحص النفقات العمومية مع البنك العالمي **1996**.
- عقلنة نفقات التجهيز.

د- إعادة الجدولة – ميزان المدفوعات:

بعد حصول السلطات الجزائرية على رضا صندوق النقد الدولي عقب التطبيق الصارم لاتفاق التثبيت الثالث (**1994**) حسب التوصيات في مجال السياسات الميزانية، النقدية والصرف، وكذا بداية الإصلاحات الخاصة بتحرير الأسعار والتجارة الخارجية، وكذلك من حيث الخطوات الأولى لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية...إلخ.

استفادت الجزائر من عملية إعادة جدولة ثانية في نادي باريس في جويلية **1995**، حصلت بموجبها -الجزائر- على **7** مليار دولار[1] انطلاقا من جويلية **1995** إلى غاية نهاية اتفاق التسهيل التمويلي الموسع أي أفريل **1998**.

أما الاتفاق الثاني كان مع نادي لندن، والذي حصل في نهاية ماي **1995** وهذا بين مارس **1994** و**31** ديسمبر **1997** أي على مبلغ **3,5** مليار دولار، وبهذا يرتفع المبلغ المعاد جدولته إجماليا إلى **15,5** مليار دولار[2].

إذن رغم ما تذره هذه العملية من توفير آني للعملة الصعبة وتقليص من عجز ميزان المدفوعات على المدى القصير تبقى أنها تزيد من مخزون الدين على المدى الطويل.

وحتى أنّ عملية تقليص العجز في ميزان المدفوعات لن تتأتى من عملية إعادة الجدولة لوحدها، ولكن من تحريك وتفعيل حساب رأس المال عن دخول رساميل في شكل استثمارات أجنبية عديدة من بينها **500** مليون دولار قيمة الاستثمار المباشر والفوري لشركة "أركو" الأمريكية في حقول النفط والغاز الطبيعي بالجنوب الجزائري وفي إطار التعاون الأوربي الجزائري تمّ تسجيل العديد من عقود الشراكة منها ما هو مرتبط بالصيد البحري وتطوير الموارد الصيدية وآخر مرتبط بصناعة الأدوية...إلخ.

---

[1] Isabelle BENSIDOUNE, Agnès CHEVALIER, OP.Cit, PP 61-62.
[2] Brahim GUENDOUZI, Khelifa KABRI, OP.Cit, P 143.

I-2-2-2 إصلاحات هيكلية:

أ- تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية:

وقد تمّ في هذا المجال وبعد إمضاء اتفاق التسهيل التمويلي الموسع مع صندوق النقد الدولي إقرار ما يلي:

- إلغاء الأجل الأدنى الإلزامي بالنسبة للقروض الخارجية المقبوضة لاستيراد سلع التجهيز.
- إلغاء الالتزام الذي يعني أو يلزم المستوردين لبعض المنتوجات من احترام المعايير الاحترافية والتقنية (أدوية، حليب، سميد، فرينة، قمح) **1995**.
- السماح بالمدفوعات لأغراض نفقات الصحة والتربية والتعليم بالخارج **1995/1996**.
- التقليص من المعدل الأعظمي لحقوق الجمارك: من **60** إلى **50%** في **1996** ومن **50** إلى **45%** في **1997**.
- السماح بمدفوعات لنفقات غير سياحية نحو الخارج (أسفار أعمال، تحويلات أجور، مصاريف الإشهار) مفوضة للبنوك التجارية بمنافسة سقوف محددة (دقيقة) من قبل بنك الجزائر انطلاقا من هذه السقوف **1996**.
- قابلية الدينار الجزائري للتحويل **convertibilité** من أجل التعاملات الخارجية الجارية، الجزائر قبلت بالالتزامات المفروضة بالمادة رقم **VIII** من قانون صندوق النقد الدولي **1997**.[1]
- أما بالنسبة لسياسة تطوير الصادرات خارج المحروقات، فهناك إستراتيجية جديدة اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل تحطيم التبعية القوية لمبيعات البترول والغاز في الأسواق العالمية، فسلطات الدولة قامت بإنشاء منظمتين لتأطير المؤسسات التصديرية هما:
  - صندوق تأمين وضمان الصادرات **CAGEX** الذي أنشئ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم **96-205** لـ**96/06/05**.
  - ديوان ترويج الصادرات **PROMEX** أنشئ بمقتضى مرسوم تنفيذي رقم **96-327** لـ**1996/10/01** والذي يقوم بتثبيت كيفيات توظيف التوجيه الخاص رقم **302-084** الذي تديره الخزينة لكن تحت أمر وإشراف وزارة التجارة.[2]

---

[1] Omar AKALAY, OP.Cit, P 177.
[2] Brahim GUENDOUZI, Khelifa KABRI, OP.Cit, P 140.

ب- تحرير الأسعار:

- تعزيز إلغاء الإعانات المعممة للاستهلاك: منتوجات البترول **1995**، المواد الغذائية **1996/94**.
- إلغاء الرقابة على الهوامش الربحية واللانظامية (غير المضبوطة) لأسعار السكر، الحبوب الأخرى إلاّ القمح، الزيوت الغذائية واللوازم المدرسية **1995**.
- رفع كراء السكنات العمومية بـ**30%** **97/95**[1].

ج- إصلاح المؤسسات العمومية وتطوير القطاع الخاص (الخوصصة):

إنّ هذه السياسة -الخوصصة- قد خضعت في هذه المرحلة إلى تعديل قانوني جديد يرتبط بالأمر رقم (**95-25**) بحيث ينهي هذا النص القانوني (الأمر رقم **95-25** المؤرخ في **25** سبتمبر **1995** المتعلّق بتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة) تدخل الدولة في تسيير المؤسسات العمومية الاقتصادية عن طريق صناديق المساهمة، ويكمن التعديل الذي أدخله هذا النص في تشكيل شركات عمومية قابضة (شركات مراقبة) تمتلك كلية مجموع أسهم المؤسسات العمومية الاقتصادية.

هكذا وبإنشاء تلك المؤسسات العمومية المجمعة أو المجموعات الصناعية والمالية (الشركات القابضة **Holding**)، تبرز إلى الوجود ثلاثة أنواع رئيسية من الشركات المجهولة.

- الشركة المجهولة ذات المساهمة العمومية المحضة: والحال كذلك بالنسبة للمؤسسات الإستراتيجية أو شركات رؤوس الأموال العمومية، بذلك يدخل مفهوم "الشركة المجهولة لأشخاص عموميين" المجال العلمي في الجزائر.
- الشركة المجهولة ذات الامتلاك العمومي بما يزيد عن **51%** لتكون فيها الدولة على سبيل المثال المساهم الرئيسي.
- الشركة المجهولة ذات رؤوس الأموال العمومية جزئيا بأقل من **40%** من الأسهم (تكون فيها الدولة على سبيل المثال مساهما في الأقلية)[2]، وبعد هذا التعديل القانوني قد تمّ إقرار ما يلي:
  - اتخاذ - بالتعاون مع البنك العالمي- برنامج أوّل للخوصصة يستهدف حوالي **200** مؤسسة محلية صغيرة سنة **1996**.

---

[1] Omar AKALAY, OP.Cit, P 178.

[2] حميدي حميد، "خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص379-380.

- اتخاذ مخططات إعادة هيكلة لـ**10** دواوين عمومية لاستيراد وتوزيع المواد الغذائية، كذلك بالنسبة لمجموعة السكك الحديدية، الغاز والكهرباء، سنة **1996**.
- إشهار برنامج خوصصة لـ**250** مؤسسة عمومية كبيرة في **99/98**[1].

د- الحماية الاجتماعية وتطوير سوق العمل:

قد تواصل العمل بمتاح من الإجراءات الحمائية التي تمّ اتخاذها مع بداية اتفاق التثبيت الثالث مع نوع من التعزيز فيما يخص التعميم والمساواة في استفادة الشرائح الاجتماعية المحرومة من الشبكة الاجتماعية ببرنامجيها **AIG** و**AFS**، **98/95**.

- دراسة سوق العمل -بالتشاور مع البنك العالمي- لغرض تحسين الانتقال والمرونة، هذا كلّه بالحفاظ على حقوق العمال **98/97** [2].
- إنشاء وكالة التنمية الاجتماعية في جوان **1996**، وتعد هيئة موضوعة تحت سلطة رئيس الحكومة وتقوم بالمتابعة العملية لنشاطها الوزارة المكلفة بالعمل، وهي تسعى لتطوير سوق العمل وترقية المؤسسات الصغرى من خلال البرنامجين السابقين بالإضافة إلى الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة (**TUP/HIMO**) الموجهة للعاطلين عن العمل في المناطق المحرومة.
- إنشاء كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب في سبتمبر **1996**، وتتمثل مهام الوكالة في دعم المستثمرين الشباب وإرشادهم في إطار تنفيذ برامجهم الاستثمارية وترقية تشغيل الشباب من خلال برامج خاصة بالتكوين والتشغيل ومرحلة ما قبل التشغيل **CPE** (عقد ما قبل التشغيل).
- أما الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب الذي تمّ إنشاؤه في سنة **1996** يهدف إلى دعم تشغيل الشباب، وتتعلق المشاريع المعتمدة لدى هذا الصندوق بإنشاء مؤسسات مصغرة، ويخضع كل مشروع إلى دراسة تقنية واقتصادية بمساعدة الوكالة[3].

ه- قطاع الزراعة:

- تحديد أسعار الدعم للقمح.

---

[1] Omar AKALAY, OP.Cit, P 178.

[2] IBID, P 180.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، (الجزائر)، ص80، 160.

- الحبوب: تأسيس نظام أسعار مرجعية مرتبط بالأسعار الدولية موجه لإنتاج نظام جدّ فعال وإلى تخفيف تدريجيا العبء الجبائي **1995**.
- إصلاح النظام العقاري لغرض زيادة تسهيل بيع الأراضي وتحفيز تشكيل الضمانات **1995**.
- تحضير لمشروع قانون يهدف زيادة تسهيل بيع الأراضي **1995**.
- الخضوع إلى الجمعية الوطنية لمشروع قانون يعرّف تشكيلات خوصصة الأراضي الزراعية **1997**.

و- السكن:

- تعريف بالتشاور مع البنك العالمي لإجراءات تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع السكن **98/95**.
- تنظيم سوق السكن بالدين العقاري (الرهن) **Hypothécaire 98/95**.
- مراجعة كراء السكن الاجتماعي واتخاذ تنظيمات بعيدة النظر للتصحيحات المرحلية المؤسسة على تطوّر مصاريف الاستغلال **1995**.
- جعل من الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك الإسكان **1997**.
- إنشاء مؤسسة إعادة التمويل (الرهن العقاري) **1997**.
- إنشاء مؤسسة ضمان القرض العقاري **1997**.
- إنشاء صندوق الضمان والتكفل التعاضدي للترقية العقارية **1997**.

ز- سياسة المحيط:

- تشكيل بالتعاون مع البنك العالمي، لإجراءات والتي تؤخذ جماعيا تشكيلا لإستراتيجية لحماية المحيط **98/95**.

ح- تحسين الإحصائيات:

- تحسين طرق جمع الإحصائيات لميزان المدفوعات أساسا بواسطة:
  - اتخاذ معايير مؤسسة أكثر على الصرامة والأكثر اقترابا من فهارس ميزان المدفوعات وعملها، وبالمثل لإنتاج الإحصائيات النقدية **98/95**، وإحصائيات الماليات العمومية والقطاعية...

- جمع كل ثلاثة أشهر المعطيات وإشهارها في رسالة جديدة عن بنك الجزائر 97/96.[1]

ويبقى السؤال المطروح بعد جمع الإحصائيات كيف يمكننا استخدام هذه الإحصائيات في تقييم أثار ونتائج سياسات التصحيح الهيكلي في الجزائر؟ وما هي المشاكل التي تواجه العملية التقييمية؟ وهذا ما سنراه لاحقا.

[1] Omar AKALAY, OP.Cit, PP 180-181

II المبحث الثاني: أثار برنامج التصحيح الهيكلي "تقييم النتائج"

قبل الخوض في تشريح أثار برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر يجدر بنا التساؤل عن كيفية التقييم لهذه البرامج؟

فالمساهمات المحققة في هذا المجال والتي أغلبيتها تعود إلى موظفي صندوق النقد الدولي، وهي مؤسسة على العديد من الطرق، ومنها ذات الأهمية ما يلي:

II-1 المطلب الأوّل: طرق تقييم برامج التصحيح الهيكلي:

قد تمحورت مساهمات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي حول أساليب غدت معروفة في هذا المجال، وفي مقدمتها:

II-1-1 أسلوب "ما قبل وما بعد" Before – After Approach:

وتعد دراسة غولدشتاين ومونتييل: **Goldstein Morris, Peter Montiel** من أشهر الدراسات في هذا الإطار[1]، وتختص هذه الطريقة في القيام بمقارنة حالة بلد أو مجموعة بلدان قبل وبعد اتخاذها لبرنامج التصحيح الهيكلي، بمساعدة مؤشرات الأداء الاقتصادي والتي هي عموما مؤشرات اقتصادية كلية (نمو **PIB**، الاستثمارات، معدل التضخم...) فالفوارق المحققة بين قيم المؤشرات قبل وبعد تطبيق **PAS** فهي معتبرة حسب هذه الطريقة كآثار راجعة للبرنامج.

هذه الطريقة "قبل، بعد" توفر وصف هام لتطوّر مسار البلد المعني بالتقييم أنظر الشكل رقم 12 لكن لا تسمح حقيقة بتقييم **PAS** إلاّ إذا قمنا بعزل النتائج المتأتية من التأثيرات الخارجية.

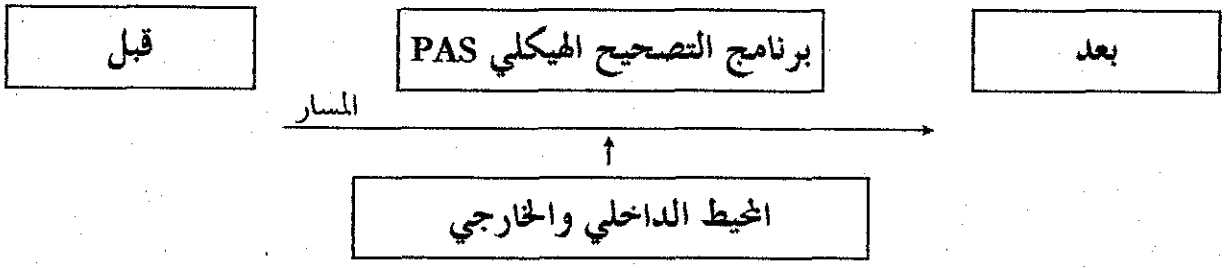

الشكل رقم 12: الطريقة "قبل– بعد"

[1] منذر الشرع، خالد واصف الوزني، "سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي: تجربة الأردن"، في تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي في الأقطار العربية، (بمناسبة أعمال المؤتمر العلمي الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت: ط، مؤسسة الأبحاث العربية للنشر 1999)، ص208.

هذه الطريقة تستند على فرضية أنّ كل الأشياء متساوية، في حين الأخذ بعين الاعتبار أثر العوامل الخارجية على البرنامج فهو غير مضمون[1]، خاصة وأن مرحلة تطبيق **PAS** في أغلب الدول هي مرحلة متميزة بتطورات معتبرة في أسواق المواد الأولية، الصرف وكذا الأسواق المالية[2] ومعدلات نمو البلدان المصنعة ...إلخ وهذا بغض النظر عن صدمات الإنتاجية أو تغيرات مناخية...إلخ، أي مؤثرات داخلية منفصلة عن البرنامج. كذلك نجد أن درجة تطبيق **PAS** غير مأخوذة بعين الاعتبار[3].

فعموما هذه الطريقة سهلة وبسيطة منهجيا، لكن تعترضها بعض العوائق المرتبطة بالتغيرات الداخلية والخارجية والتي تمارس في آن واحد آثار على المؤشرات الاقتصادية إلى جانب سياسات الـ**PAS**، وبالتالي فإنّ استخدامها يقتضي محاولة لعزل المؤثرات الخارجية والداخلية عن النتائج.

2-1-II أسلوب "بمعية PAS، بدون PAS" (With-Without approach)

قد انتهجت بعض الدراسات أسلوب مقارنة الدول التي تلتزم ببرنامج للتصحيح وحالتها مع دول لا تخضع لبرنامج التصحيح وحالتها، وتعد ورقة سانتيلا (**SANTAELLA, 1996**)، من الدراسات الرائدة في هذا المجال[4].

فهذا الأسلوب قد صمم محاولة لتجاوز عجز الأسلوب الأول "قبل- بعد" على عزل محددات البرنامج، فمبدأ هذه الطريقة هو كالتالي: مقارنة الأداءات الاقتصادية الكلية لبلد تحت وطأة التصحيح الهيكلي مع تلك الأداءات المحققة من قبل بلدان أخرى غير مطبقة لبرنامج التصحيح الهيكلي والتي تشكل مجموعة شاهدة أو مجموعة مراقبة.

تقتضي الطريقة تحديد المجموعة المراقبة المشكلة من بلدان دون **PAS** حيث المسار يشكل السيناريو المرجعي (ينتظر منه تقديم تطور البلد أو البلدان تحت **PAS** إذا لم تتبع هذا الطريق) أنظر الشكل رقم **13**، ثم تقوم بمقارنة بين النتائج المحصلة في البلد أو مجموعة البلدان تحت **PAS** والمجموعة المقارنة (الشاهدة)، والفوارق المحصل عليها تؤخذ على أنها مترجمة لآثار برنامج التصحيح.

---

[1] Bernard CONTE, Les méthodes d'évaluation des programmes d'ajustement [http://conte.montesquieu .Bordeaux. fr/enseig/lic–ecod/Docs–pdf/meth-eval-ajt.pdf] consulté le 26-01-2003, P 1.
[2] Marc RAFFINOT, OP.Cit, P 170.
[3] Bernard CONTE, OP.Cit, P 1.
[4] منذر الشرع، خالد واصف الوزني، مرجع سابق الذكر، ص208-209.

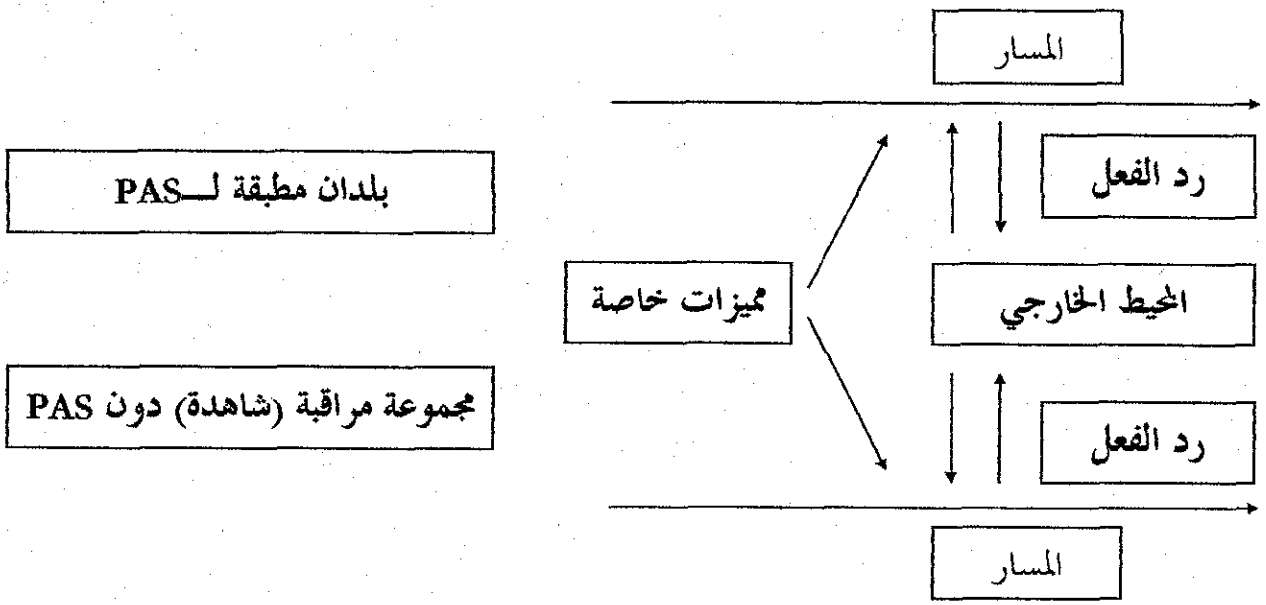

الشكل رقم 13: الطريقة "بمعية PAS، بدون PAS"

هذه المنهجية تضم العديد من المساوئ: فالمشكل الأكثر أهمية هو كون البلـــدان المطبقـــة لبرنامج التصحيح الهيكلي يمكنها ويجب نظاميا أن تتميز "تختلف" عن البلدان دون **PAS** قبل بداية برنامج التصحيح، وهذا يظهر جدّ هام من أجل تقييم الأداءات. في النهاية، المشكل هو أنّ البلدان المطبقة للبرنامج ليست مختارة بصفة عشوائية، وفي مكان هذا الاختيار "الاختيار العشوائي" اختيار معاكس قد استعمل بدلالة أسوء الأداءات الاقتصادية قبل مرحلة التصحيح. هذا لا يدعو للدهشة لأن الشرط الأساسي من أجل الحصول على مساعدة مالية من قبل **FMI** هو أن يـــسجل البلـــد عجز في ميزان مدفوعاته.

هذا كاف للإشارة أن البلدان المطبقة للتصحيح كان مفترض أن يكون لها مواقع خارجية أقل من المستوى –الخاص بالميزان الجاري والاحتياطات الخارجية– عندما يطبق برنامج التصحيح.

فنتيجة اختيار غير العشوائي للبلدان المطبقة للتصحيح فهي تحيز للتقديرات الخاصة بآثـــار البرامج بالطريقة "بمعية أو بدون" **(KHANE, UI HAQUE, 1998)**.

- فهذه الطريقة تفترض أن مجموع البلدان (المطبقة للتصحيح وغير المطبقة لـــه) خاضـــعة لشروط محيطية خارجية متشابهة وتتفاعل بنفس الكيفية مع الاضـــطرابات الراجعـــة إلى المحيط.
- لا تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الداخلية لكل بلد خاصة في مجال السياسات الاقتصادية.

- فهي لا تميز درجة تنفيذ البرنامج.
- تنوع الحالات الأولية للبلدان المأخوذة (سواء المطبقة لـــ**PAS** أو غير المطبقة له) يمكن أن يؤدي إلى تحيز هام في اختيار العينة وبالتالي الخروج بنتائج قليلة الدقة[1].

وليس بعيدا عن هذه الطريقة انتهج ليمام (Limam) أسلوبا سمي طريقة الحقـــائق المقابلـــة «The counterfactual approach»، ويقوم هذا الأسلوب على مقارنة المسارات الزمنية الفعلية لبعض من التغيرات المستهدفة في البرامج بمساراتها التي كان يمكن الحصول عليها من دون الخوض في برامج التصحيح[2].

3-1-II أسلوب مجموعة المراقبة المتغيرة: L'approche du groupe de contrôle modifié (GCM)

هذه الطريقة تحاول إقصاء بعض الأخطاء المشارة سابقا، غير أنها تقتـــضي أيـــضا القيـــام بمرجعية لمجموعة بلدان غير مطبقة للتصحيح، وتحاول الأخذ بعين الاعتبار:

- فوارق المميزات الخاصة على مدى المرحلة السابقة للتصحيح بين مجموعة البلدان المطبقـــة للبرنامج والمجموعة غير المطبقة له، هذه الفوارق في الحالة الأولية تكون مـــأخوذة بعـــين الاعتبار في مقارنة النتائج الاقتصادية اللاحقة "فهذا الأسلوب يقبل الاختيار غير العشوائي للبلدان تحت التصحيح، لكن يحاول أن يصحح لها التحيزات".
- آثار السياسات ومتغيرات أخرى (خاصة بالمحيط الخارجي) على النتائج الاقتصادية الكلية، بالأخذ بعين الاعتبار التطوّر الإجمالي للسياسات في غياب البرنامج.
- عزل أثار هذه العوامل يقام بواسطة تصحيح للنتائج المحصلة.

بالرغم من التصحيح لبعض من التحيزات الممكنة تبقى هذه الطريقة ممكنة البلوغ، بالتـــالي فإنّ هذه الطريقة تفترض تواجد وظيفة رد فعل للسياسة الاقتصادية، حيث الأهداف المتبعة من قبل كل البلدان هي نفسها، فبأي مخرج تكون النتائج المحصلة في المرحلة السابقة قابلة للافتراض علـــى أنها تخالف ردود الفعل العادية للسياسة.

[1] Bernard CONTE, OP.Cit, P 2.

[2] منذر الشرع، خالد واصف الوزاني، مرجع سابق الذكر، ص209.

هذه الفرضية قابلة للمناقشة خاصة عندما يكون إدخالها في نفس عينة البلدان بإمكانيات مختلفة تماما، حيث الأهداف تتغير بالتشابه في النتائج: الانحرافات بين النتائج والأهداف لا يمكن أبدا أن تكون ممثلة بواسطة النتائج **(Guillaumont, 1994)**.

في النهاية فالأسلوب لا يأخذ بعين الاعتبار درجة تطبيق البرنامج[1].

II-1-4 طريقة مقارنة سيناريوهات المحاكاة L'approche de comparaison de scénario simulés (CSS):

"على عكس الأساليب الثلاثة السابقة، فطريقة مقارنة المحاكاة **simulations**، لا تحدد آثار البرامج **(PAS)** انطلاقا من نتائج اقتصادية حالية في البلدان الخاضعة للتصحيح. فهي تستند على محاكاة انطلاقا من نماذج اقتصادية قياسية **économétriques** من أجل استنتاج الآداءات المنتظرة من سياسات التصحيح ومن السياسات البديلة" **(KHAN,UI HAQUE, 1998)**، ويشكل عموما الأسلوب **CSS** ثلاث محاسن:

أولا: يمكننا الاعتماد على أساس عريض من تجارب التصحيح لأنّ قاعدة المعطيات لن تكون ضيقة للبلدان الخاضعة للتصحيح.

ثانيا: بتخصيصها طريقة **(CSS)** لمحاكاة السياسات لا يمكننا الأخذ بعين الاعتبار أنّ بالتطبيق غير الكامل لسياسات التصحيح تخلط النتائج كما هو دوما الحال في إطار **PAS**.

ثالثا: فالأسلوب **(CSS)** يشير إلى العلاقات بين الأدوات وأهداف السياسات، بهذا فالطريقة توفر أحسن معلومة لعمل البرامج مقارنة بالأساليب التي تهتم أساسا بالنتائج مقارنة بأهداف سياسات التصحيح **(KHAN, UI HAQUE, 1998)**.

غير أن هذه الطريقة كسابقاتها تصطدم ببعض المشاكل التطبيقية، بالتالي استعمال هذه الطريقة يستلزم بناء نماذج اقتصادية قياسية تجمع العلاقات بين مختلف السياسات الاقتصادية وبعض من المتغيرات الاقتصادية الكلية.

حاليا، لا يوجد نموذج يغطي مجموع الإجراءات الموجودة في برامج **FMI**. "حتى وإن وجد نموذج من هذا النوع سيواجه انتقاد التقييم الاقتصادي القياسي **économétrique** للسياسات السابقة (المسمى انتقاد **LUCAS**)، والأكثر بالخصوص أن معلامات النماذج الاقتصادية القياسية

[1] Bernard CONTE, OP.Cit, P 3.

لا يمكن أن تبقى غير حساسة إلى تغيرات مثل تلك التي تحدث في السياسات الاقتصادية، كذلك سيكون غير صحيح الأخذ بعين الاعتبار المعلامات الثابتة في المحاكاة للسياسات البديلة. بمعنى آخر الآثار الحقيقية لمجموع السياسات الاقتصادية المحتملة على المتغيرات الاقتصادية الكلية يمكن أن تظهر مختلفة عن النتائج وهذا بكيفية صعبة التوقع".

إذن فالطريقة هذه بالرغم من دقتها فتعقدها والفرضيات المباشرة أو غير المباشرة المتخذة تجعل من النتائج أقل قابلية للقراءة حتى وإن ظهرت أوليا أكثر "علمية"[1].

II-1-5 المشاكل المرتبطة بعملية التقييم:

تقييم سياسات التصحيح في البلدان النامية عامة والجزائر خاصة يتعرض إلى ثلاث صعوبات منهجية:

أ- مشكل معلومات: بالرغم من الكثير من الدراسات الحديثة لنظم المعلوماتية، بقيت فقيرة لمعرفة الآثار الموزعة لبرامج التصحيح، هذا الأخير يتم على مؤشرات اقتصادية كلية وحيدة أو أحادية البعد وعلى نماذج موحدة مصممة في الإطارات الكنيزية، فالإجماليات وتوازنات المحاسبة الوطنية أو النقدية والتوازنات النقديو-مالية، كلها تقصي المؤشرات الاجتماعية (ميزانية الغذاء، العمالة (الشغل)، الدخل، الوضعية الصحية والتربوية)، كذلك المؤشرات التنظيمية والتسييرية للهياكل الاجتماعية وعملية إعادة التوزيع، فالتحقيقات المتاحة الخاصة بالتوزيع فهي نادرة وتعطي نتائج متقطعة لا تسمح بالربط بين التوزيع وديناميكية التصحيح.

فبالنظر لأخطاء التعدادات والإحصائيات الديمغرافية أو المراصد الدائمة، فمن غير الممكن معرفة إذا كان هناك انحراف أم لا، وحتى انعكاسية التحركات النزوحية (الهجرية) وسوء التغذية المتزايدة في الجيوب الريفية التي هي بعيدة عن الإحصاء، فالمراصد لا تتوفر سوى على مؤشرات تقريبية عن التوزيع، وكذا نفس الشيء بالنسبة لإحصائيات الاقتصاديات الموازية أو غير الرسمية.

---

[1] IBID, PP 03-04.

ب- مشكل امتداد التصحيحات في الفضاء الزمني والمكاني:

التصحيح هو عبارة عن عملية حيث أثارها تمتد على العديد من المراحل حيث يكون للعملية الانتقالية آثار اجتماعية تعتبر إجابة عن اللاتوازنات: الاختلالات في الحسابات الجارية والمالية الداخلية.

فمن اللازم إذن التفريق بين المصادر الهيكلية والظرفية للاختلالات الاقتصادية والمالية، ظهور الاختلالات على المستوى الداخلي أو الخارجي، إجراءات التثبيت (الاستقرار) الهادفة لتقليص الطلب الكلي، وإجراءات التصحيح الهادفة لإعادة هيكلة الاقتصاد وإعادة تخصيص الموارد، وقروض التصحيح التي تسمح بالوصول إلى قروض خارجية، السياسات النقدية والجبائية تقلص من الطلب أو القرض الداخلي في المدى القصير، وإجراءات أخرى تهدف نحو تغيير هيكل النفقات وإعادة تخصيص الموارد، فكل هذه الإجراءات لا تمارس أثار سوى على المدى المتوسط، في حين أنّ الإصلاحات التنظيمية والمؤسساتية تكون على المدى الطويل[1]، بمعنى آخر أن الإصلاحات التنظيمية والمؤسساتية فهي كذلك بحاجة إلى تقييم منفصل عن ذلك المرتبط ببرنامج التصحيح الهيكلي الذي لا يأخذ بعين الاعتبار في نماذجه التأسيسية مثل هذه الشروط التنظيمية والمؤسساتية وحتى الاجتماعية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى نعلم أنّ التقييم يفترض وفقا لمعايير ومؤشرات سياسات التكييف، وهي مؤشرات كفاءة السوق، والتسليم بهذه الكفاءة، أي التسليم بكفاءة السوق في تصحيح الاختلالات بمجرد رفع القيود والضوابط كافة عنها. وهو في ذاته فرض يحتاج أن نخضعه للاختبار، أو على الأقل للنقاش، وخاصة أنّ السوق كما يرى "سمير أمين" "ليس نظاما مستقلا تحكمه عقلانية اقتصادية بحتة كما تدعي الإيديولوجية البورجوازية السائدة، فالعلاقات الاجتماعية، التي تقوم على أساسها هيمنة البورجوازية هي التي تحدّد الإطار الذي يعمل السوق فيه"[2].

ج- مشكل الاتهام: يخص اتهام سياسات التصحيح الهيكلي ببعض الآثار، في حين أنّ تصحيحات سنوات 80 قد أقيمت في إطار انخفاض معدلات تبادل المواد الأولية، انعكاس التدفقات المالية شمال/جنوب حيث أضيفت كعوامل انكماشية لسياسات التصحيح.

---

[1] Philippe HUGON, OP.Cit, PP 36-37.

[2] سعد حافظ، "نحو بديل لسياسات التثبيت والتكييف الهيكلي"، في تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي في الأقطار العربية، مرجع سابق الذكر، ص500.

المديونية الجزائرية انخفضت من 48,6% في 1994 إلى 42,5% في 1995 وفي 1996 قدرت بـــ36% و31,6% في 1997، في حين قد بلغت منذ 1992 ميولات صعبة التحمل وخاصة كان أشـــدها في الثلاثي الأخير من 1993، فهذا التحسن قد استمرّ تحت تأثير تحسن معدلات التبادل، وبالتالي زيادة المكتسبات بالعملة الصعبة التي تحسنت لتقدم ستة أشهر (06) من الـــواردات في 1997[1]، أنظـــر الجدول رقم 41.

الجدول رقم: 41 تطوّر نسبة الدين مقارنة بالصادرات والدين الخارجي

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
تطوّر النسبة	%94*	%48,6	%42,5	%36,0	%31,6	%41,0
الدين الخارجي (M$ $^{6}10$)	25,724	30,500	33,330	33,500	31,900	31,000
المكتسبات الخارجية M.US$	2,2	1,1	2,3	4,5	8,0	4,3

Source : CNES, 1998, P 69.

إنّ إعادة جدولة الدين الخارجي والقروض المحصلة في الاتفاقين قد سمحا على مدى مرحلة برنامج التصحيح الهيكلي بتوسيع بشكل حساس القيد المالي الخارجي بواسطة تحـــصيل احتيـــاط صرف الذي انتقل من 1,5 مليار دولار في السداسي الأول لـــ1993، أي تقريبا شـــهرين مـــن الاستيراد إلى 6,4 مليار دولار في أوت 1997 أي تقريبا 07 أشهر استيراد نتيجة انتعـــاش ســـعر البرميل في الأسواق الدولية، وهذا ما انعكس إيجابيا على الواردات من المنتوجات الضرورية لعمل الجهاز الإنتاجي خاصة، وبالتالي بتنفس الصعداء للاقتصاد الوطني بشكل عام.

وقد سمحت كذلك بتحصيل في مرحلة ثانية موارد والتي استعملت لتسديد الديون الـــتي بلغت آجالها خاصة انطلاقا من 1997[2].

II-2-2 السياسة النقدية واحتواء التضخم:

أولا نلقي نظرة على التطور الذي حصل على ميول سعر الصرف للدينار الجزائري الذي اتخذ اتجاها تاما نحو الثبات "الاستقرار" منذ 1996 بعد الانزلاقات المتكرّرة والتي تابعت العمليتين القويتين لتخفيض قيمة العملة في شهر أفريل (9%) وفي ماي (40%) فسعر الصرف انتقل من 45 دينار لدولار واحد في نهاية جوان 1994 إلى 55 دينار في نهاية جوان 1995، ليثبت عند 56,1 دينار

[1] E. Cherif CHAKIB, OP.Cit, P 42.

* الثلاثي الأخير من 1993.

[2] IBID, P 43.

في نهاية ديسمبر **1996**. كذلك الانخفاض في **1996** لم يكن سوى بـ**12,6%** على مدى السنة وسوى **05%** كانزلاق سنوي من ديسمبر **1995** إلى ديسمبر **1996**.

هذه النتيجة حفزت تقليص الانحراف بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي: **1** فرنك فرنسي مقابل **18** دينار في السوق السوداء في أفريل **1994**، انخفض إلى **12** دينار مقابل **1** فرنك فرنسي بعد تخفيض قيمة العملة مقابل **8,3** دينار لكل **1** فرنك فرنسي في السوق الرسمية ليصبح في **1998** مقابل **1**فرنك فرنسي **14** دينار، في حين أنّ معدل الصرف الرسمي قد استقرّ عند **10** دينار لكل **1** فرنك فرنسي. فالعملة الوطنية أصبحت تجاريا قابلة للتحويل، وتوقع صندوق النقد الدولي على لسان مديره تحولية تامة للدينار في السنوات القادمة[1]، وهذا مرجعيا إلى الأهداف المباشرة لتقليص الاختلالات المالية واحتواء التضخم، هذا الأخير قد تراجع تماما بعدما ارتفع بشدة في **1992** سنة بداية تحرير الأسعار: من أكثر من **38%** في **1994** انتقل معدّل التضخم إلى **29,8%** في **1995**، ثم إلى **18,7%** في **1996** وحتى انخفض إلى أقل من **10%** بالانزلاق السنوي في السداسي لـ**1997**، ولأول مرّة منذ **1990** حققت الجزائر معدّل تضخم برقم واحد، يقترب كذلك من معدلات التضخم المسجلة في البلدان المتطورة، إلاّ أنّ تضخم السنتين الأوليتين **(1994, 1995)** لعملية العلاج بالصدمة يبقى جدّ مقلق خاصة لدى خبراء صندوق النقد الدولي، أنظر الجدول رقم **42**.

الجدول رقم 42: معدّل التضخم

السنة	1993	1994	1995	1996	1997
المعدّل(%)	20,5	29,0	29,8	18,7	8,0

Source : Hocine BENISSAD, L'ajustement structurel..., OP.cit, P 71.

وللتوضيح يكون من اللائق الكشف عن تحركات الأسعار في **1990-1998** للمنتوجات ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر الكبرى على سبيل المثال.

[1] Mourad BOUKELLA, Algérie : « Les effets économiques de l'ajustement structurel », revue IDARA 2, Volume 8 (1998), P 77.

الجدول رقم 43 : تطوّر سعر المنتوجات واسعة الاستهلاك بالجزائر الكبرى بالدينار

السلع	الوحدة	1990	1991	1995	1997
الخبز	وحدة	1,0	1,5	6,0	8,5
السميد	1 كغ	2,05	4,5	20	36
الزيت	1 لتر	4	16	50	55
الحليب	1 لتر	1,5	4	10	20
العدس	1 كغ	7	15	30	40

Source : Hocine Benissad, OP.Cit, P 71.

سبب قلق خبراء الصندوق حول معدّل تضخم سنة **1995** هو بعده عن القيمة المستهدفة له بـــ**22,6%**[1]، ومن هنا يتضح أن هذا التحسن والانخفاض في معدل التضخم لا يرجع إلى ارتفاع الإنتاج وبالتالي إلى ارتفاع في العرض للسلع والخدمات على السوق المترجم بانخفاض للأسعار، بل هو نتيجة الثبات النسبي للأسعار الداخلية وإلى ثبات العملة الوطنية نتيجة تواجد احتياطات صرف متأتية خاصة من عملية إعادة الجدولة ومن التطور الإيجابي للميزان التجاري، وكـــذلك نتيجـــة انكماش قوي للطلب الراجع إلى تدهور القدرة الشرائية للأجراء، خاصة أصحاب المداخيل الثابتة الدائمة وإلى تفاقم البطالة[2].

أما عن السياسة النقدية قد واجهت مشكلات على ثلاث مستويات:

- المستوى الأول: يتعلّق بالسلطة القائمة على هذه السياسة وهو مجلس النقد والقرض من ناحية الاستقلالية والتنظيم والتنسيق مع الجهات الأخرى.
- المستوى الثاني: يتعلّق بالأدوات المستخدمة، حيث أهم أداة تستخدم في الجزائر هي سعر إعادة الخصم نتيجة ضعف السوق النقدية.
- المستوى الثالث: ضعف مصرفية الاقتصاد الوطني، وهذا ما يحد من آثار السياسة النقدية لأن الأموال المتداولة خارج القطاع المصرفي لا تخضع في الواقع لمنطـــق السياسة النقدية.

[1] عبد الله بن دعيدة، مرجع سابق الذكر، ص367.

[2] E. Cherif CHAKIB, OP.Cit, P 47.

أما عن الكتلة النقدية فقد اتخذت ميولا نحو الارتفاع إلى غاية نهاية **1993** وبداية **1994** حيث فرضت المرحلة الانتقالية تحت وطأة برنامج التصحيح الهيكلي منذ هذا التاريخ ميولا تدريجيا نحو الانخفاض، أنظر الجدول الموالي رقم **44**.

الجدول رقم 44: نمو الكتلة النقدية 90-98

السنة	90	91	92	93	94	95	96	97	98
نمو الكتلة النقدية M_2	11,3	21,34	23,95	21,61	15,31	10,51	14,4	18,66	18,64

Source : CNES, 1998.

إلاّ أن هذا الانخفاض قد مسّ بشكل كبير الإقراض إلى الاقتصاد حيث انتقل من **468,5** مليار دينار في ديسمبر **1994** إلى **401,5** في ديسمبر **1995** ليصل في مارس **1996** إلى **387,1** مليار دينار في الوقت الذي تزايد فيه الإقراض الحكومي من **305,8** مليار دينار سنة **1994** (ديسمبر) إلى **565,6** مليار دينار في ديسمبر **1995** ليبلغ في مارس **1996** أكثر من **656,8** مليار دينار. وهذا ما يؤكد أن السلطات الحكومية لم تكن تنوي من تقليص الكتلة النقدية السيطرة على التضخم، لأنه لو كان الأمر كذلك لاعتمدت تقليص الإقراض الحكومي عوضا عن الزيادة فيه أو على الأقل تحويل الزيادة في الإقراض الحكومي نحو الإقراض للاقتصاد الذي على الأقل يمكن أن يضمن الزيادة في العرض تمكن من احتواء التضخم.

II-2-3 الموازنة العامة:

نلاحظ هنا أنّ عجز الرصيد الإجمالي للخزينة الذي بلغ **8,7%** في **1993** (**100** مليار دينار) وأكثر من **13%** في **1988**، قد تحوّل إلى فائض في **1996**، فالميول أصبح نحو تحسين وضمان توازن الميزانية: من **-28,2** مليار دينار في نهاية **1995** و**-34,2** مليار دينار في نهاية جوان **1996**، فالرصيد قد بلغ **+75** مليار دينار في نهاية ديسمبر **1996** (**03%**) من **PIB**. هذه النتيجة سمحت بالشروع في بداية تراجع مديونية الخزينة العمومية تجاه البنك الجزائري (**75** مليار دينار) واتجاه البنوك التجارية (**59** مليار دينار) محفزة كذلك تطهير النفقات العمومية[1]، والشكل الموالي يبين تطور رصيد الميزانية الإجمالية كنسبة من **PIB**.

[1] Mourad BOUKELLA , OP.Cit, P 77.

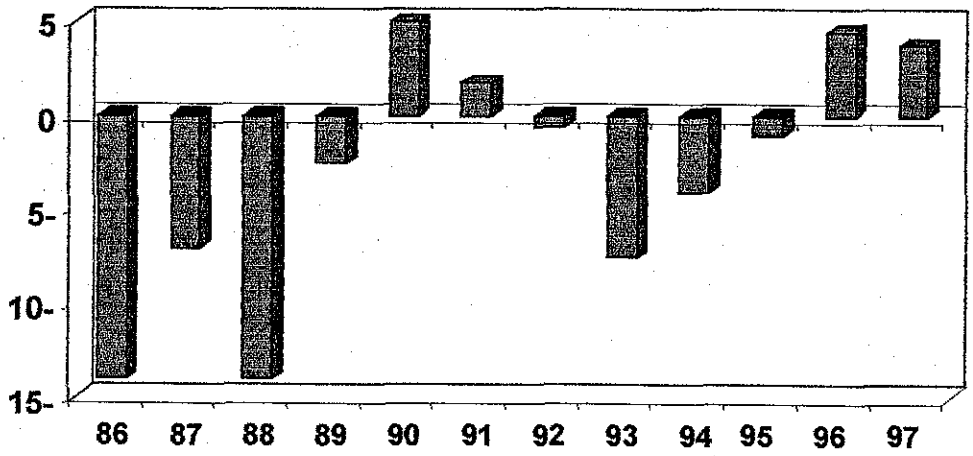

الشكل رقم 14: تطور رصيد الميزانية الإجمالية كنسبة من **PIB**

Source : Martha BONILLA, OP.Cit, P 277.

إنّ هذا التحسن والأداء الجيد لسياسة الميزانية في المدى المتوسط سيبعد من دون شك خطر التمويل النقدي التضخمي لكن على حساب نفقات الأجور وباقي الإعانات ومع زيادة البطالة وحدة الفقر كما سنرى في المطلب الموالي.

II-2-4 تطوّر التجارة الخارجية (الميزان التجاري):

نتائج التجارة الخارجية على مرحلة **PAS** تنبئ ببعض من الثبات أو الاستقرار، خاصة على مستوى الواردات بحوالي **$ 9×10^9 US** في السنة، أنظر الجدول رقم **45**:

الجدول رقم 45: طبيعة المنتوجات المستوردة في 1997

طبيعة المنتجات (شرائح السلع)	القيمة $ 10^9	التطوّر (%) 1996
سلع غذائية	2,49	4,11 -
سلع تجهيز	2,46	19,75 -
سلع موجهة لعمل الوسيلة الإنتاجية	2,17	9,35 -
سلع استهلاكية دائمة غير زراعية	1,22	17,82 +
المجموع	8,34	-

Source : ONS, 1998.

حيث شريحة السلع الغذائية استمرت في تقديم ميول هام من هيكل الواردات، لأنها تحتل المرتبة الأولى بحصة 29,88% أي أنها تمثل حجم 2,49 × 10^9 دولار[1]. فهذه الظاهرة جدّ ملاحظة على مدى المرحلة 1987-1997 أي على مدى 10 سنوات، ويتضح هذا جليا عندما نقارن عرض الواردات مع الاستهلاك الداخلي، فالحسابات تبين أنّ الواردات أخذت حصة كبيرة أكثر فأكثر من استهلاك العائلات، فهذا النمو الميولي لم ينخفض بل هو مستقر عند معدّل 15% منذ 1992 كما يبينه الجدول الموالي رقم 46 :

الجدول رقم 46: الواردات كنسبة (%) من استهلاك العائلات[2]

السنوات	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
النسبة	8,3	7,4	11,5	9,5	11,7	16,5	12,5	17,3	15,6	15,1	15,5

فحصة الواردات الإجمالية من السلع كنسبة من PIB الاسمي قد تزايدت بمعدلات متكافئة: 7% بين 1987 و1997 كما تبينه الحسابات التالية:

الجدول رقم 47: الواردات كنسبة من PIB[3]

السنوات	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
النسبة	10,9	12,5	16,6	15,7	16,1	17,5	17,7	23,1	26,1	19,5	18,1

بناءا على هذه الحسابات نرى عودة الاستهلاك القوي للعائلات خاصة على مدى السنتين 1994 و1995 مما يترجم زيادة عامة في الواردات، وهذا يدل على تخوف العائلات من عودة الندرة إلى الأسواق مثل ما حصل في 1993 بالإضافة إلى دخول منتوجات جديدة إلى السوق الجزائرية لأول مرّة بعد الانفتاح التجاري وبالتالي فكان هناك أثرين أثر تخوف من "الندرة" وأثر تجريب المنتوج "إنشاء الحاجة"، أما شريحة سلع التجهيز (الصناعية والزراعية) تشغل المرتبة الثانية بـ2,46×10^9 دولار مسجلة بذلك انخفاض بـ19,75% مقارنة بـ1996، وتأتي في الرتبة الثالثة شريحة المنتوجات الموجهة لعمل الوسيلة الإنتاجية التي تجاوزت 2,17×10^9 دولار، سجلت انخفاض بـ9,35% مقارنة بـ1996. أما سلع الاستهلاك غير الزراعية (أدوية، أجهزة كهرومنزلية،

[1] E. Cherif CHAKIB, OP.Cit, P 47.
[2] Larbi TALHA, « L'Algérie au milieu du gué : le régime rentière à l'épreuve de la transition institutionnel » in ou va l'Algérie ?, OP.Cit, P 131.
[3] IBID, P 131

سيارات، ...إلخ) تحتل الرتبة الأخيرة في هيكل الواردات لسنة **1997** أي حجم **1,22×10⁹** دولار، مع ارتفاع بـــ**17,82** مقارنة بسنة **1996**.

الواردات المحققة في سنة **1997** قد تمّ تمويلها أساسا نقـــدا بحـــوالي **79,3%** أي **6,22×10⁹** دولار، في حين أنّه سوى **0,89%** بواسطة اللجوء إلى حسابات بالعملة الصعبة الخاصة، أي حجم **74×10⁶** انظر الشكل الموالي رقم **15**:

الشكل رقم 15: توزيع الواردات حسب طريقة التمويل

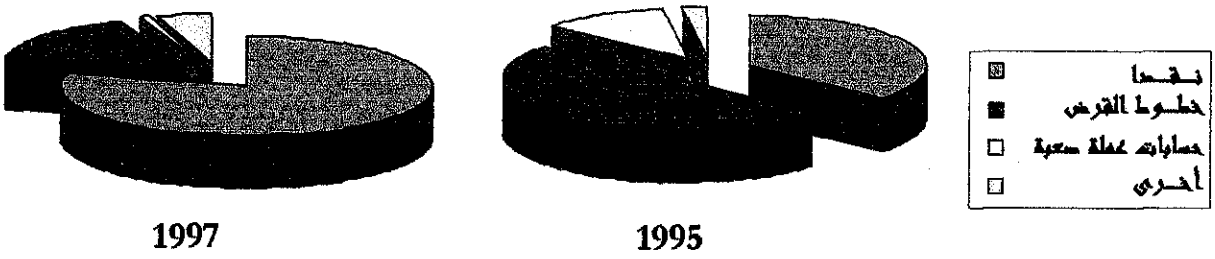

Source : Donnée statistique ONS, 1998.

مقارنة بسنة **1997**، مؤشر القيمة المتوسطة للواردات في **1998** قد عرف نمـــو بـــــ**8,8%** بالرغم من انخفاض حد هام للصادرات المقيمة بـــ**5,1×10⁹** دولار أي تقريبا **36%**، هذا الارتفاع النسبي للواردات بالرغم من الانخفاض الهام للصادرات قد أصبح ممكن بفضل استعمال جزء مـــن احتياطات الصرف المقيم بـــ**8×10⁹** دولار في **1997** المتشكل بفضل ارتفاع سعر المحروقـــات في السوق الدولية (أثر السعر) في **1996** و**1997**.

بالتوازي مع انخفاض الواردات، فالصادرات قد عرفت منذ **1995** ارتفاع هام في الحجـــم، هذا الارتفاع مصدره كان من المحروقات التي تمثل **95%** من المداخيل الخارجية هذا ما سمح بتوليد رصيد إيجابي للميزان التجاري. أنظر الجدول الموالي رقم **48**.

الجدول رقم 48 : تطوّر الميزان التجاري 1994- 1998

السنة	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات ($US 10⁹)	8,9	10,3	13,2	13,8	8,7
منها خارج المحروقات	0,3	0,6	0,77	0,57	0,5
الواردات ($US 10⁹)	9,2	10,1	9,1	8,3	8,9
الميزان التجاري	0,3 -	0,2 +	4,1 +	5,7 +	0,2 -

Source : ONS/CNES, 1998.

بالنسبة للصادرات خارج المحروقات على مدى المرحلة **1995-1998**، نشير أنّ هذه الأخيرة لم تتطور أبدا كما يبينه الجدول السابق، فحجم الصادرات خارج المحروقات كان حوالي **500×10^6 US$** أي **6,0%** من حجم الصادرات الإجمالي. فالاقتصاد الجزائري إذن بعيدا جدا عن الهدف المخطط له بـ**1×10^9 US$** من الصادرات خارج المحروقات الذي وعدت الحكومة بتحقيقه انطلاقا من **1997**[1].

II-2-5 تطور الناتج الداخلي الإجمالي (PIG):

الناتج الإجمالي (خارج المحروقات) قد انخفض بسبب ضغط الاستثمار المباشر للدولة واستثمار الشركات العمومية وفشل حل الإصلاحات وعمليات إعادة الهيكلة التي مست هذه الأخيرة مما جعلها تتخبط في صعوبات مالية وتسييرية، بالإضافة إلى تراجع الاستثمار الخاص الناتج من عدم اليقين السياسي والاقتصادي (خطر الصرف) وانعدام الأمن بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة (الإرهاب).

وفضلا عن السياسة الجريئة لضغط الاستثمار العمومي؟ تضاف الإشارات السلبية للسوق (تقلص الطلب المحلي بشكل قوي تحت تأثير إجراءات التثبيت) والانفتاح العنيف للاقتصاد الوطني على المنافسة الخارجية الذي قلص من فرص الإنتاج والاستثمار (في حين أن التكنولوجيا القديمة للنظام الإنتاجي ترغم على ضرورة استبدالها) هذه الإشارات المثبطة فهي قادرة على ممارسة أثر على إرباحية رأس المال على المدى الطويل.

إلاّ أننا نسجل تطور معدل النمو الاقتصادي من حوالي **-2,2%** في **1993** ومن **-0,9%** في **1994** إلى **3,6%** في **1995** و**3,8%** في **1996** لينحدر في **1997** ويثبت عند حوالي **3,2%** في **1998**.

فمعدل النمو لـ**1996** فهو استثنائي بحيث أنه قد جلب نحو الأعلى نتيجة الأداءات الجيدة للزراعة كما سنرى لاحقا بالتفصيل.

فهذه الأخيرة – الزراعة– قد سجلت في السنة السابقة نمو قوي قدر بـ**21,3%** مقابل **15%** في **1995** نتيجة إنتاج الحبوب أساسا الذي بلغ **46×10^6** قنطار. ومن جهة أخرى قطاع **BTP** قد سجل على مدى نفس المرحلة تحسن والذي ترجم بنمو بـ**4,5%** مقابل **0,7%** في **1994** و**2,7%** في **1995**.

[1] E. Cherif CHAKIB, OP.Cit, P 48.

مواد البناء الذي سجل نموا في إنتاجه، مع أنه أقل انضباطا من مثيله للفرعين السابقين[1]، أنظر الجدول الموالي رقم 49.

أما الصناعات التي عرفت ركود ضمن الصناعات المعملية هي تلك الخاصة بأعمال الجلود والنسيج، بسبب المنافسة التي واجهتها منذ سنوات عديدة من خلال انفتاح كبير للسوق على رأس المال الوطني الخاص من جهة، وتطور القطاع غير الرسمي من جهة أخرى، فعلى أساس سنة 1989 فمؤشر صناعة الجلود والأحذية قد انخفض إلى 53 نقطة، في 1997 هذا المؤشر لم يتجاوز 23,7 نقطة. فيما يخص النسيج وصناعات الخشب فالانحدار فهو جدّ حديث، لكن بنفس الحجم على مدى المرحلة 1994-1997[2]، أما الصناعات الغذائية فكان التراجع فيها نسبيا وهبط إنتاجها بـ13 نقطة بالنسبة للزراعيو- غذائية خاصة، وشهدت الصناعة الكيمياوية مماثلا نسبيا ولو أنّ انحطاطها أشد بروزا خلال السنوات الأخيرة.

الجدول رقم 49: تطور الإنتاج الصناعي% (أساس 100 = 1989)

	1989	1994	1995	1996	1997	1S 98	98/89	*97/94
المؤشر العام	100	88,4	87,6	81,5	78,5	81,6	18,5-	88,8
المؤشر خارج المحروقات	100	84,2	82,9	74,1	69,3	73,0	27,1-	82,3
المؤشر الصناعي المعملي	100	80,1	79,9	68,7	63,4	67,4	32,6-	79,2
الطاقة	100	133,1	132,4	138,0	144,0	143,5	43,5	108,2
المحروقات	100	106,1	107,6	113,0	118,0	118,5	18,5	111,2
المناجم و الأيار	100	82,4	81,1	78,1	71,1	73,0	27,0-	86,3
ISMMEE	100	68,2	74,5	59,6	47,9	49,9	50,1-	70,2
مواد البناء، رخام، زجاج	100	86,2	89,7	93,7	88,8	91,7	8,3-	103,0
الكيمياء، مطاط، بلاستيك	100	94,3	86,2	75,0	78,8	89,2	10,9-	83,2
الصناعة الزراعيو-غذائية، تبغ وكبريت	100	96,4	89,0	85,5	83,1	90,8	9,2-	86,2
النسيج، الملابس الجاهزة	100	82,5	73,1	53,1	49,1	53,4	46,6-	59,5
صناعة الجلود والأحذية	100	53,5	42,6	29,3	23,7	24,3	75,8-	44,3
صناعة الخشب، الفلين، الورق، الطباعة	100	67,1	60,1	48,5	47,3	47,2	52,9-	70,5

* أساس 100 = 1994

Source : ONS

[1] صالح صالحي، مرجع سابق الذكر، ص194

[2] Rapport du CNES, 1S, 1998, P 208.

أما عن ISMMEE* والتي تمثل النواة المركزية للنظام الصناعي فقد تـأثرت بالأزمـة، فإنتاجها قد تدهور بـ50% بين 1989 و1997 وكان الانحدار أكثر ضراوة بين 1994 و1997 أي المرحلة المغطاة بالتصحيح الهيكلي بنسبة 30% طوال السنوات الثلاث[1].

إنّ هذا الانخفاض الحاد في الإنتاج في شتى الفروع قد جعل من الوسيلة الإنتاجية في حالـة بطالة، أي انخفاض معدلات استعمال القدرات الإنتاجية، كما يوضحه الجدول رقـم 50 حيـث يتضح تماما مدى تقلص معدّل استعمال القدرات الإنتاجية خاصة في الفروع الوسيطية كالنـسيج والجلود والخشب والورق. ويفسر هذا الانخفاض بقيد التموين بالمواد الأولية وقطع الغيار (-13% في 1997 مقارنة بـ1996)، وكذلك معدلات التعطل المرتفعـة بـالنظر إلى تقـادم التثبيتـات (التوصيلات Les installations)[2].

الجدول رقم 50: تطور معدلات استعمال القدرات (TUC) للمؤسسات الصناعية العمومية بفروع النشاط الاقتصادي (BAE)

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
المياه والطاقة	ND	ND	ND	ND	ND	ND	ND
مناجم وأبار	70,6	64,4	67,6	53,6	54,7	54,7	52,7
ISMMEE	55,0	54,1	48,0	44,8	38,7	40,0	33,6
مواد البناء	63,0	63,3	65,9	63,3	66,3	58,8	61,9
الكيمياء	46,6	43,2	37,9	40,8	42,8	39,7	34,4
النسيج	54,2	49,7	54,1	59,6	53,8	49,6	36,3
الجلود	64,1	47,7	35,7	29,8	45,4	33,5	23,8
الخشب والورق	43,9	33,2	28,1	36,5	31,2	27,5	21,5
أخرى	ND	ND	ND	ND	ND	ND	ND
صناعات مانيفكتورية	57,2	54,6	51,2	51,8	48,5	46,7	42,1
الفرق %	-	2,6-	3,4-	0,6	3,3-	1,8-	4,6-

Source : CNES, 1 S, 1998, P 208.

*Industries suderigiques, métalogiques, mécaniques, électroniques et électriques.

[1] صالح صالحي، مرجع سابق الذكر، ص195.

[2] E.Cherif CHAKIB, OP.Cit, P 45.

ب- التدمير المالي للمؤسسات:

إنّ الرغبة في وضع حدّ لاقتصاد المديونية - الهدف الرئيسي لبرنامج التصحيح الهيكلي- يترجم عن طريق الإيقاف الجزئي والشبه الكلي للأداة الإنتاجية وتفكيك بنية المؤسسات أو هدمها، حيث قامت الدولة بسحب حمايتها للمؤسسات الوطنية بشكل فظ ومباغت، وفجأة وجدت هذه المؤسسات نفسها في وضع لا تحسد عليه وهي تواجه المحيط الناجم عن قرارات الاقتصادية الكلية، ودون أن تكون مهيأة لذلك (تحرير الأسعار، ارتفاع معدلات الفائدة، تخفيض قيمة الدينار، الانفتاح الاقتصادي) فنلاحظ تلازما قويا بين تخفيض قيمة الدينار وتضخم المكشوفات لمجموع القطاع الصناعي من أكثر من **90** مليار دينار في **1995** إلى أكثر من **113** مليار دينار في نهاية سنة **1996**، فهو يمثل **28%** من رقم الأعمال الكلي. ويرى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (**1S,1996**) أنّ القطاع الصناعي كانت له مالية إيجابية تقارب 8 ملايير دينار سنة **1993**، وقد بدأ ظهور التمويل على مكشوف الحساب سنة **1994** بمبلغ **10** مليار دينار، وانهدام البنية المالية للمؤسسات تدريجيا ولكل الفروع، أنظر الجدول الموالي رقم **51**، حيث أصبحت تواجه أسعار فائدة جهنمية على القروض **24%** بسبب تخفيض قيمة الدينار، فأصبحت لا تستطيع حتى تسديد ديونها المستحقة للدولة وفروعها، وتبلغ خسائر الصرف بـ**60** مليار دينار بالنسبة لمجموع القطاع الصناعي سنة **1995** والمصاريف المالية الناجمة عن المكشوف بمبلغ **25** مليار دينار في سنة **1995**.[1]

[1] صالح صالحي، مرجع سابق الذكر، ص195- 196.

الجدول رقم 51: وضعية خزينة المؤسسات العمومية

الفروع	الخزينة 95/12/31	الخزينة 96/12/31	الخزينة 98/12/31	الخزينة 96/CA	الخزينة 98/CA
الحديد والصلب واستخراج المعادن	5655	- 6135	- 9294	1,9 شهر	3,5 شهر
الميكانيك والتعدين	- 17146	- 43291	-14103	14,8 شهر	5,5 شهر
الكهرباء	- 12642	- 17846	- 8621	09 أشهر	3,4 أشهر
الإلكترونيك	2840	4743	2928	1,4 شهر	-
مواد البناء – الزجاج	- 7190	- 8744	- 224	7,3 شهر	0,2 شهر
الخشب، الورق وأخرى	- 1831	6836	13923	0,5 شهر	-
الزراعيو- غذائية	- 14794	- 18242	- 4084	12,6 شهر	2,7 شهر
النسيج- الجلود	- 3937	- 2072	2495	1 شهر	-
كيمياء الأسمدة- الصيدلة	- 73525	- 84751	- 16981	2,9 شهر	0,5 شهر
مجموع الإنتاج	- 19620	- 28288	- 3791	6,8 شهر	3,2 شهر
المجموع	- 90724	- 113288	- 20771	3,4 شهر	0,6 شهر

Source : CNES, 1S, 1998, P 210.

التدمير المالي للمؤسسات فهو يرجع أيضا إلى حيازة هذه الأخيرة مخزونات هامة بحيث هذا الجمود للمنتوجات ناتج في آن واحد من: عملية البيع بالخسارة ومن تقلص الطلب وزيادة المنافسة الأجنبية ومن الصعوبات الهيكلية الخاصة بالمؤسسات، وهذه المخزونات مشكلة من منتوجات تامة وخاصة مواد أولية وسلع نصف منتجة (مخزون التشغيل، ومخزون أمان جد هام) فمخزونات المواد الأولية مثلت سنة 1998 في بعض الفروع ما يكافئ العديد من أشهر التمويل، وعموما وضعية مخزونات القطاع العام تقدم كما يلي في الجدول رقم 52.

جدول رقم 52: وضعية المخزونات (بمليار دينار)

	1995	1996	السداسي الأول 1998
I- مجموع المخزونات (TS)	114	99	92,6
- منتوجات تامة	42	36	31,6
- مواد أولية	72	63	61,0
II- رقم الأعمال	384	403	213
III- النسبة TS/CA (%)	29	25	22

Source CNES, 1 S, 1998, P 212

رغم انخفاضها في **1996** فنسبة المخزونات/رقم الأعمال **TS/CA** تبقى جدّ هامة فهي تمثل حوالي **29%** من المبيعات في **1995**، **25%** في السنة الموالية، **22%** في نهاية السداسي الأول من **1998**.

فمشاكل المؤسسات قد تفاقمت بواسطة تطبيق إجراءات برنامج التصحيح الهيكلي الموظفة على انحلال عدد كبير من المؤسسات[1]. أي أكثر من **800** مؤسسة اقتصادية عمومية قد حلت منذ **1994** منها **54%** بالنسبة للقطاع الصناعي متبوعا بقطاع **BTPH** (**30%**) والباقي **16%** يخص القطاعات الأخرى[2].

وقد تسببت عمليات الانحلال هذه في ضغط **212960** عامل إضافة إلى التسريحات الطوعية للعمال بـ**50700** عامل، والموظفين في مناصب عمل يشكلون بطالة تقنية بـ**100840** منصب، هذا ما يعطي صورة جدّ كاملة لحجم أثار التصحيح الهيكلي على المؤسسات، والجدول الموالي يعطي ميزانية تعداد العمال المضغوط على مدى السنوات الأربع موزع حسب قطاع النشاط.

الجدول رقم 53: ميزانية تعداد العمال المضغوط حسب قطاع النشاط (في 1S، 1998)

قطاع قانوني / قطاع النشاط	EPE	بـ%	EPL	بـ%	مؤسسات خاصة EP	بـ%	المجموع	بـ%
الزراعة	2205	1,7	1234	1,5	370	35,6	3819	1,8
BTPH	76514	59,6	51557	61,7	195	18,8	128266	60,2
الخدمات	19345	15,1	24522	29,3	150	14,5	44017	20,7
الصناعة	30235	23,6	6310	7,5	323	31,1	36868	17,3
المجموع	128299	100	83623	100	1038	100	212970	100

Source : Inspection générale du travail, CNES, 1998, P 215.

وحسب تقرير **CNES** للسداسي الأول من **1998** تحقق من أنّ حجم تعداد العمال المضغوط يكافئ في **1997** تقريبا **5%** من مجموع السكان الذين يعملون في القطاع المهيكل (**4,7** مليون شخص)، أي أنّ عمليات إعادة الهيكلة كانت جد مؤلمة على الشغل. إذا أضفنا لتعداد

[1] Rapport du CNES, 1998, PP 212-215.
[2] E .Cherif CHAKIB, OP.Cit, P 45.

العمال المضغوط البدايات في تطبيق التقاعد الطوعي، نحصل على رقم **264.000** عامل ملموس بهذه العمليات أي ما يمثل أكثر من **6%** من مجموع السكان الذين مستهم عملية إعادة الهيكلة.

التوزيع القطاعي للعمال الذين تمّ ضغطهم يكشف أن قطاع **BTPH**، بـــ**60%** مـــن المجموع هو الأكثر تأثرا بهذه العملية، قطاع الخدمات (**20%** من عمليات الـــضغط) والقطـــاع الصناعي بـــ(**17%**) يظهر نسبيا أقل تأثرا.

التوزيع حسب هيكل المؤسسة يبين أنّ عمليات الضغط قد مست خاصـــة المؤســـسات العمومية الاقتصادية "**EPE**"، (**60%** من تعداد العمال الذين تمّ ضـــغطهم)، ثانيـــا المؤســـسات العمومية المحلية "**EPL**" (**39%**)، وأقل تضررا المؤسسات الخاصة بأقل من **01%** من المجموع.

ونذكر أنه بين **1994** و**1998** **815** (**1S**) مؤسسة تمّ حلّها وتتـــوزع أساســـا علـــى **83%** "**EPL**" أما "**EPE**" لا تمثل من المجموع سوى **16%**، حسب الجدول رقم **54**.

الجدول رقم 54: توزيع المؤسسات المنحلة بقطاع النشاط وبالهيكل القانوني (30 جوان 1998)

القطاع	EPE	EPL	مؤسسات خاصة	المجموع
الزراعة	5	18	02	25
الصناعة	60	383	-	443
BTPH	54	195	-	249
الخدمات	15	83	-	98
المجموع	134	679	02	815

Source : Inspection générale du travail, CNES, 1998, P 216.

II-2-6-2 القطاع الفلاحي:

ارتفعت القيمة المضافة الفلاحية من **41,1** مليار دينار في **1987** إلى **55** مليـــار دينـــار في **1993**، لتتجاوز سنة **1998** القيمة السابقة بمليار دينار فقط، فيما انتقل القطاع الـــصناعي خـــلال نفس الفترة من **43,7** مليار دينار إلى **54** مليار دينار سنة **1993** لتعاود الانخفاض عن هذا المستوى سنة **1998** لتبلغ مستوى **49** مليار دينار.

على مدى فترة **1986** إلى **1996** تطوّر الإنتاج الفلاحي بـــ**05%** سنويا وأساسا على صعيد إنتاج الخضر التي تعتبر محرك هذا التزايد بإيقاع **5,5%** سنويا، أمّا الإنتاج الحيواني فكـــان ثابـــت ابتداء من سنة **1993**، وبأفواج المنـــتوجات والتي هي أساسا الحبوب (**08%**) والزراعات الصناعية

(6,9%)، الأشجار (07%)، الزراعة البقولية الجافة (3,2%)، التمور (6,4%)، الزيتـــون (5%)، التي حققت أعلى معدّل للتطوّر خلال العشرية الفارطة 90-1999.

فبالنسبة لزراعة الخضر حوالي 2,45 مليون طن إضافي أنتجت في المتوسط بين 1991 و1995 (6,74) مليون طن مقارنة بـــ1961 و1971 (4,29 مليون طن).

إنّ الإنتاج الزراعي يقدر في المتوسط بـــ2,5 مليون طن من الحبوب، 31,8 مليون طن من البقول، 12,6 مليون طن من الفواكه، 400 ألف طن من اللحوم (230 ألف طن لحوم حمراء، 100 ألف طن من الأسماك و70 ألف طن لحوم بيضاء).

أما حجم الإنتاج الخضري في السباخ انتقل على العكس من 4,1% سنويا في 1966/1965 إلى 2,4% في 1995/1994، وفي سنة 1996 بلغ الإنتاج الخضري 10 ملايين طن، أما إنتاج تربيـــة الدواجن للحوم البيضاء حقق 58.375.000 وحدة، إنتاج الحليب حقّق 1.100.000 طن، إنتـــاج البيض بـــ 1705×10⁶ طن وأخيرا إنتاج الصوف بـــ22 ألف طن[1].

وفي الأخير تبقى أحد أكبر المشاكل التي تواجه الزراعة الجزائرية هو مـــشكل المـــردودات (المردود) التي تبقى جدّ ضعيفة مقارنة بالإمكانيات الزراعية والتقنية المتواجدة، مـــثلا بـــين 1980 و1998، مردود القمح انطلق من مستوى جد منخفض من 06 إلى 08 قنطار/هكتار، فقد ســـجّل نمو سنوي متوسط قدره +1,5%، ليسجل نموا يقدر بـــ -1,3% في سنة 1998، والشعير سجلّ نمو بـــ -0,7%، فهذا النمو الضعيف للمردودات راجع إلى ضعف استعمال المـــدخلات الـــصناعية والري المتطوّر، فاستعمال الأسمدة المعبر عنه بالوحدات المخصبة قد انخفض مـــن مؤشـــر 100 في 1986 إلى مؤشر 70 في 1990 وإلى مؤشر 20 في 1996.

توزيع المنتوجات المبيدة للحشائش الضارة (PPS) للزراعـــات عرفـــت كـــذلك نفـــس الانخفاض من مؤشر 100 في 1986 إلى مؤشر 16 في 1996، وحصل نفس الشيء بالنسبة للأجهزة والمواد الزراعية، فالضعف في استعمال المدخلات فهو نفسه راجع للأخطار المرتفعة للتكثيف حيث الجماعات المحلية لا توزعها -المدخلات- بشكل كاف على المنتجين، على الأقل بالنسبة للمنتجين المتأثرين بالجفاف (بالرغم من التعويضات المدفوعة في حالات الجفاف في بعض المناطق). بالنـــسبة

[1] Sid Ahmed FERROUKHI, «?» , in Colloque bilan d'ajustement structurel et perspectives pour l'économie Algérienne, (Alger 14/15 - 07- 1998), P 12.

للمنتجات المسقية فضعف استعمال المدخلات يفسر دون شك بالمستوى التقني الضعيف للمزارعين، هذا المستوى غير المقيم بواسطة نظام تعميم غير الفعال[1].

إنّ قطاع الفلاحة الجزائري قد تحمّل أثرين مزدوجين: أثر اقتصادي محض وأثر اجتماعيو-سياسي، يتمخض الأول في تخفيض قيمة العملة **91-94** الذي زاد من تكلفة المدخلات الزراعية كالبذور والمعدات، وتحرير الأسعار الذي زاد من تقييم المنتوجات الزراعية في بادئ الأمر لكنه وضعها بعد الانفتاح الاقتصادي في مأزق أمام المنافسة الشرسة للمنتوجات الفرنسية والأمريكية والبرتغالية خاصة من خلال سيطرة هذه الأخيرة على سوق المنتوجات الزراعيو-غذائية. أما الثاني يتلخص في الأزمة السياسية وظهور العنف السياسي الذي امتد إلى الجيوب الريفية ممّا ولدّ نزوحا كبيرا للفلاحين وسكان القرى نحو هوامش المدن، وهذا ما انعكس سلبا على استغلال الأراضي الصالحة للزراعة.

وفي الأخير فإنه بالرغم من الإصلاحات المتبعة في هذا القطاع منذ **1982** فلم تأتي بتنمية ذات شأن ومتوازنة، خاصة وأنّ الواردات من المواد الغذائية لم يحصل تقليصها بل أكثر من ذلك فقد تفاقمت التبعية الغذائية اتجاه الخارج، ومازال الإنتاج الزراعي غير كاف رغم أن الواردات في مجملها تميل نحو الانخفاض منذ أن قبلت الجزائر بإعادة جدولة ديونها إلاّ أنّ حصة الواردات الفلاحية في مجموع الواردات تميل إلى الارتفاع لتغطية عجز الإنتاج، فإذا كانت حصة الواردات الفلاحية التي لم تتجاوز **25,5%** في **1985** قد ارتفعت إلى **30%** في **1995**، لتبلغ **29,2%** في **1997** وحوالي **28%** خلال السداسي الأول من **1998**.

وهذا الحجم من الواردات الفلاحية والذي يقابله حجم صادرات من هذه الأخيرة جدّ منخفض، مما يقلص من معدل التغطية إلى حدود دنيا وصلت إلى **2,1%** سنة **1998** بعدما كان **4,7%** سنة **1990**، أنظر الجدول رقم **55** حيث يمثل فيه حجم الواردات من الحبوب والحليب ومشتقاته **60%**، وفعلا أنّ القطاع الفلاحي الوطني لا يساهم في تغطية الطلب سوى بنسبة **33%** في مجال الحبوب والحليب ومشتقاته، و**11%** في الخضر الجافة، **74%** في اللحوم الحمراء و**65%** في الفواكه[2].

---

[1] Selimane BEDRANI, « L'Agriculture et le rural durant la période 1999- 2000 » in ou va L'Algérie ?, OP.Cit, P 211.

[2] صالح صالحي، مرجع سابق الذكر، ص197.

وأخيرا يا ترى هل سينجح نموذج اقتصاد الشراكة والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجـــارة مع مزيد من الحكم الراشد ومحاربة للفقر من تحقيق آداءات زراعية هامة وفي تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي الذي يعمل على تحسين نسبة تغطية الواردات بالصادرات؟

جدول رقم 55 : الميزان التجاري الزراعي (بمليون دولار)

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
الواردات	2133	1938	2150	2154	3005	2699	2603	2545	2494	2687
الصادرات	100	112	121	133	66	149	163	58	52	105
الرصيد	2033	1826	2029	2021	2939	2550	2440	2487	2442	2582
معدّل التغطية %	4,7	5,8	5,6	6,2	2,2	5,5	6,3	2,3	2,1	3,9

Source : Selimane BEDRANI, OP.Cit, P 221.

II-2-6-3 قطاع المحروقات:

إذا كان القطاع الصناعي قد عرف ركودا عميقا، فقطاع المحروقات والطاقـــة، فهـــو في المقابل في توسع كامل.

عكس القطاعات الأخرى فقطاع المحروقات والطاقة قد عرف استئناف منذ **1995**، في نهاية **1994** فالنمو الإجمالي للقطاع سجل تراجع بـــ **-2,4%**، مع **-3,4%** بالنسبة للمحروقات.

فمنذ أن أصبح القطاع يفرض نفسه مرة ثانية كمحرك للنمو، عمدت الدولة إلى الاستثمار أكثر في هذا المجال حيث شروط الاستئناف قد اجتمعت في السداسي الثاني لسنة **1995**، ففي نهاية السداسي الأول من نفس السنة قطاع المحروقات والطاقة سجلّ نمو بـــ **3,2%** مقارنة بنفس السنة من **1994** فالتطورات بالنسبة للسداسي الثاني فهي كالآتي:

GPL : **%10**
GN : **%06**
بترول خام : **%1,7-**
GNL : **%33**
البتروكيمياء : **%09**
الكهرباء : **%01**

في **1996** المحروقات لوحدها –دون الطاقة– قد حققت معدّل بـــــ **6,4%** مقابـــل **08%** المتوقعة، حيث تنبؤات **1997** قد جلبت هذا المعدّل إلى **11%**، فنمو القطاع الإجمالي كان يجب أن

يستقرّ عند معدّل 5,6% من هذا التاريخ إلى غاية عام 2000، وكل هذا يأتي نتيجة الاعتقـــاد أنّ المحروقات بقيت منذ زمن بعيد وتبقى كذلك عنصر هام للاقتصاد الوطني.

فبرنامج استقطاب واستثمار طموح ينطلق فيه بفضل آثار قانون 1986 علـــى المحروقـــات وإصلاحاتها في 1991. فالأهداف المرجوة من هذا البرنامج هي:

- تكثيف عمليات الاستغلال.
- تحسين معدلات استرجاع الاحتياطات في المكان في المناجم المستغلة مسبقا.
- تطوير واستغلال مناجم الغاز المكتشفة.
- الرفع من القدرات التصديرية للغاز.

من أجل تحقيق هذه الأهداف، سوناطراك وفرت من هذا التاريخ إلى غايـــة عـــام 2000 استثمار بـــ 19 مليار دولار منها 9 ملايير دولار بالعملة الصعبة (نـــشير هنـــا أنّ 72% تخـــص الاستثمارات الفوقية الخاصة بالبحث والتطوير للإنتاج وليس للتقييم المادي الداخلي: بتروكمياء، التمييع، ...إلخ). فالاستثمارات الواجب تحقيقها بواسطة هذه الشعب ليست متقلصة، فإمكانيـــة الشراكة قد فتحت بواسطة القانون على المحروقات، وسمحت بإمضاء 23 عقد مـــع 18 متعامـــل أجنبي مختلفين، بحيث على المرحلة 1996/1995 تمّ حفر 70 بئر، حيث الأعمال الخاصة بـــ33 بئر منها قد انتهت مع نهاية 1996، منها 11 من قبل سوناطراك لوحدها و22 بالشراكة مع المتعـــاملين الأجانب[1]، وحسب دراسة محققة في 1998 من قبل الـــشركة البريطانيـــة لمـــؤتمر روبارتـــسون Robertson: الجزائر أصبحت أحد البلدان الأكثر اجتذابا للشركات البترولية الدولية من أجـــل المشاريع الجديدة استقطاب/إنتاج. وحسب الترتيب المحقق من قبل هذه الدراسة فالمملكة المتحـــدة تأتي على رأس الدول الأكثر اهتماما قبل استراليا بالمشاريع البترولية في الجزائر وهذا مـــن ضـــمن مجموع ثمانية بلدان نامية تحتل الجزائر المرتبة السادسة والأولى من بين الدول العربية، ومن بين دول الـــOPEP ليست مسبوقة سوى بأندونسيا (5)، وبالتالي دولتين عربيتين فقط تحتلان مراتب بين 10 الأوائل هما الجزائر ومصر (9).

هذا الاندفاع في الاكتشافات قد ترجم سريعا بالزيادة في القدرات الإنتاجية للبترول والغاز ونمو الصادرات، حيث منذ 1997 صادرات المحروقات قد تجاوزت الحد الرمزي لـــ100 MTEP

[1] CNES, 1 S, 1998, P 219.

II-3 المطلب الثالث: التكلفة الاجتماعية لبرنامج التصحيح الهيكلي

إنّ الأثر الذي تمارسه سياسات التصحيح الهيكلي خاصة تلك المتعلّقة بتخفيض قيمة العملة وتحرير الأسعار وكذا تسريح العمال، يمكن إجماله في ظاهرة خطيرة تكمن في "الفقر" وما تحمله هذه الكلمة من ظواهر وأبعاد اجتماعية ذات علاقة مباشرة بالتغذية، السكن، الصحة، التربية والتعليم، البطالة...إلخ.

وبالتالي يتوجب علينا اتخاذ مفهوم عالمي متفق عليه لهذه الظاهرة والاعتماد عليه في تحليل وعرض آثار برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، ولعلّ المفهوم المناسب هو ذلك المتخذ من قبل الأمم المتحدة (PNUD) والذي مفاده أنّ "الفقر هو بمثابة حالة نقص مادي من خصائصها ضعف الوسائل لإشباع الرغبات الدنيا فيما يخص التغذية، السكن، الصحة والتعليم ويتفاقم الفقر دوما بنقص فرص العمل وبمختلف أشكال التمييز واللا مساواة، فالفقر يظهر بأشكال عديدة : المجاعة سوء التغذية، الأمية، الصحة المتدهورة، المأوى أو السكن من النوع الأسوأ، الهشاشة والحساسية للأحداث والظروف التي تضع الحياة ووسائل العيش في خطر كتدهور المحيط"[1].

أما عن ظاهرة الفقر في الجزائر فهي ليست حديثة بل تمتد جذورها إلى العهد الاستعماري، ولكن وضعية الفقراء تحسنت قليلا بعد الاستقلال وحتى مع مطلع التسعينات، وهذا ليس معناه القضاء على الفقر خلال تلك الفترة، بل ظلّ معدل الفقر يسير ببطء، ولكن مع مطلع النصف الثاني من التسعينات وتطبيق ما يعرف بسياسة الإصلاحات الاقتصادية في إطار برنامج التصحيح الهيكلي، انجر عن ذلك ازدياد عدد العائلات المعوّزة والفقيرة من **800** ألف عائلة سنة **1989** إلى أكثر من **01** مليون و**900** ألف، أي قرابة **02** مليون عائلة سنة **1999**، وقد يصل العدد إلى **03** مليون و**600** ألف عائلة فقيرة مع حلول عام **2010** إذا استمرت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على حالها، ودائما حسب الإحصائيات الرسمية المقدمة من قبل وزير العمل والحماية الاجتماعية، فإنه مع نهاية سنة **2000** تشير التقارير إلى وجود أكثر من **1,9** مليون عائلة جزائرية فقيرة تعيش تحت عتبة الفقر[2] أي حوالي تقريبا **14** مليون شخص حسب **CNES**، يعني أكثر من **40%** من السكان يعيشون بدخل يومي أقل من **01** دولار بعدما كانت هذه النسبة لا تتجاوز **23%** من

---

[1] Djilali SARI, La crise algérienne économique et social « diagnostique et perspectives, élément de stratégie », (Paris : ed, publisud, 2001), P 78.

[2] كورتل فريد، "الفقر: مسبباته، آثاره وسبل الحدّ منه... حالة الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت -الفقر والتعاون- (2) (مارس 2003)، ص186.

السكان أي حوالي 07 ملايين شخص، إذا اعتبرنا دخل يومي أقل من دولارين، فالشرائح الوسطى تلتحق بالشريحة الأكثر فقراً هذا ما يجعل هذه الشريحة -الوسطى- تختفي.

سوى شريحة أقلية لأغنياء جدد قد عرفت أوضاعهم تحسن على أساس المضاربة التجارية والمالية[1] والتهرب والغش الضريبيين الممارسين من قبل هذه الشريحة بحيث يؤدي إلى تمرير الفاتورة نحو الفقراء "ضريبة على الفقراء" وهذا ما يقلص من قدرتهم الشرائية ويمنع اقتنائهم لمنتوجات الاستهلاك الأساسي[2] كما سنرى في در استنا في العنصر المقبل حول تأثر القدرة الشرائية بسياسات برنامج التصحيح الهيكلي.

II-3-1 تدهور القدرة الشرائية: (مستوى المعيشة)

لقد عانت الأسر وخاصة الفقيرة كثيرا من صدمة ارتفاع الأسعار خصوصا وأنها كانت مصحوبة بارتفاع طفيف وفي بعض الأحيان زوال المداخيل، لقد تضاعفت أسعار المواد ثلاث مرات وأكثر في نهاية سنة **1995** وخمس مرات وأكثر في نهاية سنة **1998** مقارنة بسنة **1988** وذلك في جميع القطاعات، بينما لم تعرف الأجور تطورا بهذه الوتيرة[3] وبناءا على هذا الوضع ومن أجل تحليل دقيق لتدهور القدرة الشرائية لشرائح المجتمع ندرس تطوّر كل من الأسعار والأجور على مدى المرحلة المغطاة بالبرنامج:

أ- الأسعار: المؤشر العام لأسعار الاستهلاك، قد عرف على مدى العشرية الماضية مرحلتين من التطوّر القوي: الأولى تمس سنوات **1990** و**1991** (**25%** و**32%** من النمو السنوي على الترتيب) والثانية تمتد من **1994** إلى **1995** (**29%** و**30%**)، منذ **1996** ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك كان أقل (**18,7%** في **1996** و**5,7%** في **1997**)، هذا التطور لا ينطبق سوى جزئيا على أسعار المواد الغذائية (التي تمثل **60%** في المتوسط لنفقات العائلات). إن دفع مؤشر أسعار المنتوجات الغذائية كان جدّ مرتفع منذ **1990** بـ**23%** وقد تسارع سنة **1992** و**1993** بـ**25%** ليبلغ مستواه الأكثر ارتفاعا في **1994** (**41,3%**)، وفي **1995** فالتطور بقي كذلك جدّ حيوي و لم يضعف سوى انطلاقا من السنة الموالية (**19,7%** في **1996** و**5,7%** في **1997**).

---

[1] Smail GOUMEZIANE, « économie Algérienne : enjeux et perspectives », intervention faite lors du séminaire du CIPA à Paris, 27/04/2000, P 05.

[2] Baya ARHAB, « Les effets sociaux du PAS dans le cas de l'Algérie », CREAD 46 (1998), P 45.

[3] بن ناصر عيسى، "مشكلة الفقر في الجزائر"، الاقتصاد والمناجمنت -الفقر والتعاون- (2) (مارس 2003)، ص204.

من خلال ما سبق فإن التطورات المسجلة من قبل مؤشر أسعار الاستهلاك ومن قبل مؤشر أسعار المنتوجات الغذائية، يتضح أنها قد كانت قوية على وجه الخصوص على مدى السنتين الأوليتين المغطاتين باتفاقي إعادة الجدولة (**1994** و**1995**)، لتنخفض فيما بعد في السنتين المواليتين، ومن جهة ثانية فإن تطوّر مؤشر أسعار المنتوجات الغذائية قد كان حقيقة أعلى من مؤشر أسعار الاستهلاك، وهذا منذ بداية مرحلة إعادة الجدولة، أنظر الجدول رقم **57**، فالارتفاع الأقل سرعة للأسعار منذ **1996** هو نتيجة انكماش للطلب في سوق السلع، هذا الانكماش فهو بنفسه مولد بتطوّر أقل دعما للمداخيل خاصة الأجرية[1].

الجدول رقم 57: تطور مؤشرات الأسعار (المؤشر العام لأسعار الاستهلاك ومؤشر الأسعار للمنتوجات الغذائية) 1993–1997 أساس 100 :1989.

السنة	1993	1994	1995	1996	1997
سعر الاستهلاك	235,5	303,9	394,4	468,1	494,9
سعر المنتوجات الغذائية	230,4	325,6	426,9	510,8	539,7

Source : CNES 1S 1998, P 230.

ب- المداخيل: إن إجمالي دخل الأسر ارتفع بنسبة **19%** في **1994** و**28,3%** في **1995** و**24,6%** في سنتي **1996** و**1997**، ولكن هذه الزيادة ليست موحدة فيما يخص المستقلين والأجراء، حيث كانت الزيادة أكثر سرعة عند المستقلين مقارنة بالأجراء والمتقاعدين مما أدى إلى زيادة حصتهم في بنية مداخيل الأسر (**33%** في **1993** و**39%** في **1997**)، على حساب حصة الأجراء التي انخفضت من **45,5%** إلى **43,2%** بين التاريخين، كما انخفضت نسبة مداخيل التحويلات (منح التقاعد، الضمان الاجتماعي...)، حيث انتقلت من **19,5%** في**1994** إلى **17,8%** في **1997**[2].

تطور المداخيل الأجرية لا يترجم سوى بضعف فاعلية الشغل ولكن تماما بحدود تطور الأجور على مدى المرحلة.

[1] Rapport du CNES, 1S 1998, OP.Cit, P 230.

[2] بن ناصر عيسى، مرجع سابق الذكر، ص215.

الجدول رقم 58: تطوّر المداخيل الخاصة بالعائلات 1993– 1997 بمليار دينار

	1993	1994	1995	1996	1997
المداخيل الخاصة بالعائلات منها:	805,0	957,9	1228,6	1531,6	1660,3
– مكفآت الأجراء	365,9	429,2	532,0	664,7	717,6
– مداخيل المستقلين	271,9	341,8	458,4	619,4	647,4
– تحويلات	167,2	186,9	238,2	247,5	295,2

Source : CNES, 1998, P 231.

إذا كانت الأجور قد حققت زيادات على مدى السنوات الأخيرة فهذه الزيادات لم تمس بنفس الشكل مختلف شرائح الأجراء: فتطور أجور عاملو التنفيذ كان جدّ سريع من تطور أجور الإطارات والأعوان التقنيون، فعلى أساس مؤشر **100** في **1988** فالأجر المتوسط لعمال التنفيذ قد بلغ مؤشر **386,4** في **1996** بالمقابل مؤشر أجور الإطارات والأعوان التقنيون لم يكن سوى **321,6** و**326** على الترتيب[1]، انظر الجدول رقم **59**.

الجدول رقم: 59 تطور مؤشر الأجور المتوسطة حسب التأهيل (100= 1988)

	1993	1994	1995	1996
الإطارات	205,8	259,4	282,0	321,6
الأعوان التقنيون	212,3	251,3	290,6	326,0
عمال التنفيذ	276,7	285,6	335,8	386,4

Source : CNES, 1998, P 231.

بعد هذه الرؤية الخفيفة عن تطور الأسعار والمداخيل يمكننا تحليل تأثر القدرة الشرائية وزيادة كلفة العيش لدى الشرائح، خاصة التي تعيش من المداخيل الثابتة أو التحويلات المختلفة (مستفيدين من منح بطالة، متقاعدين، معوّقين، أرامل...)، هؤلاء لا يملكون أي وسيلة ضغط من أجل تأشير مداخيلهم على تغير الأسعار، فالأجراء أيضا لم ينجوا من هذه المشكلة، كون أن حيازة منصب شغل لا يعني ضمان كافي لتقاضي الأجر في آخر الشهر، فالعديد من المؤسسات قد جمدت متأخرات أجور العديد من العمال: والمثال الواضح هو ذلك الخاص بمؤسسات **BTP** في **1995**:

[1] بن ناصر عيسى، مرجع سابق الذكر، ص215.

أكثر من **250.000** قد عملوا دون تقاضي ولا سنتيم على مدى مراحل امتـــدت مـــن **6** إلى **18** شهر[1].

وبشكل عام، فإنّ القدرة الشرائية للأجراء المعتبرة أنها ثابتة شيئا ما بالنسبة للأجراء في **1997** قد عرفت انخفاضات قوية سابقة (**-7%** في **1995** و**-3,5%** في **1996**).

فالتحليل التفاضلي لأسعار الاستهلاك والمداخيل الأجرية منـــذ وضـــع برنـــامج التثبيـــت والتصحيح الهيكلي يكشف تماما عن انخفاض القدرة الشرائية للأجراء، فالارتفاع الأقل تـــسارعا لأجور الإطارات وأعوان التقنيون سيعاقب خاصة هذه الشرائح من العمال. في **1996** كـــل مـــن هذين الفئتين من الأجراء، قد فقدتا في المتوسط حوالي $\frac{1}{3}$ قدرتهم الشرائية التي كانـــت بحـــوزتهم سنين قليلة من قبل، في حين أنه بالنسبة للعمال التنفيذيون، فالخسارة كانت معتبرة لكن ليـــست بنفس الحجم.

والجدول التالي يعطي بعض المؤشرات على حجم هذا التدهور للقدرة الشرائية.

الجدول رقم 60: تطور مؤشرات القدرة الشرائية للأجراء (1993-1996)

	1993	1994	1995	1996
الإطارات	87,4	85,3	71,5	68,7
الأعوان التقنيون	90,1	82,7	73,5	69,6
عاملوا التنفيذ	117,4	94,0	85,1	82,5

Source : CNES, 1998, P 233.

من خلال دراسة تدهور القدرة الشرائية لدى الأجراء يتضح لنا أنّ الآثار كانـــت جـــدّ وخيمة، حيث الفقر لم يؤثر سوى على الطبقات الوسطى، بل قد مسّ تماما العمال الذين فقـــدوا مناصب عملهم لأسباب اقتصادية، والطالبين للشغل الذين لم يندمجوا بعد في الحياة النـــشيطة، في الإطار الانكماشي المولد من قبل برنامج التصحيح الهيكلي[2].

II-3-2 التعليم – التكوين:

بالنظر إلى عوز وضعية الشغل وإفقار العديد من السكان جراء تخفـــيض قيمـــة العملـــة وخوصصة المؤسسات وبالإضافة إلى إجراءات التقشف المطبقة في قطاع التعليم- التكوين فإنه في

[1] Baya ARHAB, OP.Cit, P 45.
[2] CNES, 1998, OP. Cit. P 233.

الوقت الذي تحتاج فيه الطرق العصرية للتربية والتعليم مزيد من النفقات، نجد أنّ ميزانية العمل لهذا القطاع قد تدهورت بـ21% والخاصة بالتجهيزات قد تدهورت بـ63% من 1987 إلى 1997 والجدول الموالي يبين مدى انخفاض النفقات في هذا المجال كنسبة من PIB ومن إجمالي النفقات.

الجدول رقم 61: تطور نفقات التعليم في الجزائر (1990–1996)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996
نسبة من PIB	5,5	5,3	6,1	6,8	6,0	5,8	5,1
النسبة من إجمالي النفقات	21,1	22,0	19,1	18,4	18,8	14,7	16,4

Source : Annuaire statistiques, 1999, ONESCO, Publishing, USA.

بحيث انخفضت النفقات كنسبة من هذه الأخيرة بحوالي $1\frac{1}{3}$[1] مؤدية بالتالي إلى ظواهر فادحة والتي كشف عنها المجلس الأعلى للتربية في تقييمه للسياسة الوطنية للتربية- التكوين لسنة 1998 ومن بين هذه المظاهر يمكننا ذكر:

أ- ارتفاع الخسائر المدرسية المقيمة سنويا بين 500.000 و600.000 تلميذ متسرب من المدارس منذ 1995 سواء بانفصال طوعي بسبب ارتفاع تكاليف التمدرس الناتج من تدهور القدرة الشرائية للأولياء، أو بطرد معلن من قبل السلطات المدرسية والتي طبعا تشكوا من ضعف وسائل التكفل بالعدد المتزايد للتلاميذ[2]، هذا ما يدفع بهؤلاء المنفصلين بطريقة أو بأخرى للسقوط بين أحضان الشارع لممارسة النشاطات الصغيرة (بيع السجائر، حراسة السيارات...الخ) لمشاركة أوليائهم في توفير الحاجات الضرورية (الأكل، اللباس، السكن...).

حيث أنه في سنة 1997 بلغ عدد المتسربين من التعليم الأساسي 360.300 تلميذ، أي بنسبة 6% من مجموع التلاميذ المتمدرسين، ويضاف إلى هذه النسبة عدد التلاميذ الذين تخلوا عن الدراسة والذين تم إقصاؤهم من التعليم الثانوي والذي يقارب 174.000 تلميذ أي بنسبة 20,3% من التلاميذ المسجلين.

تعكس هذه النتائج ضعف المردود الداخلي لنظام التعليم، وهذا ما تثبته نسبة الإخفاق المرتفعة في الامتحانات. وفيما يتعلق بشهادة التعليم الأساسي (التاسعة أساسي)، نلاحظ أنه من بين 547.800 مترشح تقدموا للامتحان سنة 1997، نجح 215.250 تلميذ، أي بنسبة نجاح تقدر

---

[1] Abdenour MOUSSAOUI, « Quelques conséquences des programmes d'ajustement structurel sur l'éducation », revue sciences humaines N° 16, (Décembre 2001), P 120.

[2] E.Cherif CHAKIB , OP.Cit, P 53.

بـ39,3%، أما فيما يخص امتحان البكالوريا نجح 97.352 تلميذا من بين 392.119 مترشحا في سنة 1997، أي بنسبة نجاح تقدر بـ 24,8%، وعلى العموم تبلغ نسبة المتسربين من التعليم الأساسي إلى غاية التعليم العالي 95%. بحيث إذا كان عدد التلاميذ في السنة الأولى أساسي 100 تلميذ يتسرب منهم في السابعة أساسي 13 تلميذ، وتبقى 87، يتسرب منها 40 تلميذ في السنة أولى ثانوي والباقي لا ينجح منه في امتحان البكالوريا سوى 9 تلاميذ، ليحصل 5 طلبة منهم على شهادة التعليم العالي[1].

ب- زيادة عدد التلاميذ في القسم الواحد في كلّ المستويات وهذا ما يترجم بسوء التكفل بالتلميذ وتكوينه، حيث في تقريره السنوي-المجلس الأعلى للتربية- دق ناقوس الخطر بالنظر إلى عدد المكرّرين والخسارات في الامتحانات، حيث سجل معدلات غير عادية وجدّ مرتفعة كما يشير الجدول الموالي.

الجدول رقم 62: معدّل الرسوب في الامتحانات 1998

الطور	المعدّل
السنة السادسة أساسي	%18
السنة التاسعة أساسي	%31
السنة الثالثة ثانوي	%43

المصدر: الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات 1998

الجدول رقم 63: معدّل النجاح في الامتحانات 1997 و1998

	BEF		BAC	
	عدد التلاميذ الناجحين	النسبة	عدد التلاميذ الناجحين	النسبة
1997/1996	215255	%39,29	97352	%24,83
1998/1997	234179	%41,25	86104	%21,28

المصدر: الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات 1998

ج- عجز كبير في الأساتذة والمعلمين على مستوى كل الأطوار التعليمية، حيث وزير التربية قد اعترف بنفسه في بداية السنة الدراسية 1999/1998، بعجز قدره 20.000 أستاذ، كذلك كشف أن عدد الأساتذة في الطور الأول والثاني قد انخفض بالنسبة للسنة الدراسية

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي حول التنمية البشرية، 1999، ص62-63.

1999/1998 مقارنة بالسنة الدراسية **1998/1997**، في حين أنّ عدد التلاميذ في هذين الطورين قد ارتفع حسب الجدول الموالي[1].

الجدول رقم 64: تطور تعداد الأساتذة/ التلاميذ للطور الأول والثاني

السنة	1998/1997	1999/1998	التطور
عدد التلاميذ	4719137	4778870	إيجابي (+)
عدد الأساتذة	170460	169519	سلبي (-)

المصدر: الديوان الوطني للامتحانات والمسابقات 1998

د- حتى وإن وجد العدد الكافي من الأساتذة فإنهم عديمو المردودية والفعالية نسبيا نظرا لما تتخبط فيه هذه الفئة من مشاكل اجتماعية كانخفاض أجورهم وبالتالي انخفاض قدرهم الشرائية وصعوبة التحاقهم بمراكز عملهم (المدارس والثانويات) نتيجة انعدام وسائل النقل الخاصة، وكذا معاناتهم من مشكل السكن.

أما في ميدان العمل فانعدام الشروط الملائمة (أقسام قليلة التهوية والتدفئة)، انعدام الكراسي والطاولات والأدوات الأخرى. فكل هذه الظروف تؤثر على مردودية المعلم أو الأستاذ وفاعليته وتحدّ من إنتاجية المدرسة أو المؤسسة التعليمية.

وفي نفس السياق فعدد المقاعد التي تعرضها مؤسسات التكوين المهني للقطاع العمومي لم يرتفع أبدا وهو من حوالي **143.000**، في حين أن تدفق الطلبات الجديدة الكامنة قد بلغ **500.000** في السنة[2].

وهذا وأنه لا زال قطاع التكوين المهني يشكو من عدم استغلال القدرات بشكل أمثل ومحكم على الرغم من التحسن الواضح الذي سجلته نسب استغلال القدرات خلال هذه السنوات الأخيرة، حيث انتقلت من **82%** سنة **1993** إلى **93%** سنة **1996**، غير أنه إذا كانت مؤسسات التكوين التي أنشأت في المراكز الحضارية الكبرى تعاني ضغطا شديدا بسبب كثرة الطلب في مجال التكوين، فإن المناطق الريفية تشهد أحيانا فائضا في القدرات مما أدى إلى غلق عدّة ورشات، بالإضافة إلى ذلك فإن نسبة المتسربين من منظومة التكوين مرتفعة، حيث قدر المعدل الوطني

[1] E. Cherif CHAKIB, OP.Cit, PP 53-54.
[2] IBID, P 54.

بـ12,6%، مع تسجيل نسبة أعلى في الوسط الريفي بسبب عدم تكيف أنواع التكوين الملقنة مع الطلب المعبر عنه، إضافة إلى النقص المسجل في مجال الإعلام وتوجيه المترشحين[1].

وأخيرا بالنسبة للتعليم العالي -الجامعة- فإنه بمناسبة افتتاح السنة الجامعية 1998-1999 وحسب المعلومات المقدمة من قبل وزير التعليم العالي والبحث العلمي، فإن تعداد الأساتذة الجامعيين قد انخفض على مدى السنة الجامعية 1998-1999 مقارنة بالسنة السابقة، في حين أن تعداد الطلبة قد تزايد. على مدى السنة 1997-1998 كان هناك 17906 أستاذ لـ368702 طالب، ليصبح في السنة الدراسية 1998-1999 أقل من 17353 أستاذ لـ 401.812 طالب.

السبب الأساسي الذي يفسر عجز في الأساتذة هو قلة المناصب الميزانية (Poste Budgetaire) الدائمة المنشئة على مستوى الوزارة، كذلك بسبب نقص في مقاعد التكوين ما بعد التدرج حيث نسجل انخفاضا سنويا بـ14% من 1989-1990 إلى 1999-2000 كما يشير الجدول الموالي رقم 65.

الجدول رقم 65: تطوّر تعداد الطلبة في التعليم والتكوين العاليين

	1990/1989	2000/1999	معدّل الزيادة السنوية
وزارة التعليم العالي والبحث	198500	494200	% 9,5
البحث العلمي	184500	224000	% 8,7
التدرج	3200	51000	% 31,9
منها التكوين المتواصل	14000	19000	% 3,1
ما بعد التدرج	45700	10000	% 14 -
مجموع التعليم والتكوين العاليين	244200	504000	% 7,5

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير حول التنمية البشرية لسنة 2000، الدورة العامة 19، ص312.

وكذلك بسبب عدم اهتمام الطلبة الجامعيين بمهنة التدريس، حتّى الحاملون لشهادات مؤهلة لذلك (طلبة ما بعد التدرج)، والتحاقهم إمّا بتعداد البطالين أو ممارسة أغلبيتهم لنشاطات غير رسمية أو الهجرة نحو الخارج لمواصلة الدراسة والبحث عن العمل. أمّا الأساتذة من صنف (أستاذية-أستاذ محاضر) قد توجهوا أيضا نحو قطاعات أخرى أكثر إرباحية ومردودية (الصناعة،

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير السنوي حول التنمية البشرية، 1999، ص64..

التجارة والمهن الحرة) وهذا كله نتيجة المشاكل المتمثلة في انخفاض الأجور، السكن وتدهور شروط العمل...إلخ.

II-3-3 الصحة:

بمثل قطاع التعليم-التكوين، فإن قطاع الصحة هو الآخر قد تأثر بسياسة تقليص الميزانية، هذا ما أدى إلى انخفاض نفقات الدولة لكل ساكن بـ**18%** بالنسبة الحقيقية بين **1993** و**1997** (**620** دينار إلى **508** دينار بين التاريخين)[1].

بمقابل انخفاض النفقات العمومية على الصحة، فإنه بالرغم من الارتفاع المخيف لأسعار الأدوية فالنفقات المخصصة من قبل الجزائريين على الصحة قد ضربت بـ**32** (×**32**) خلال **10** سنوات[2].

فإجراءات التقشف قد أدت إلى تدهور مقلق للوضعية الصحية للسكان منذ**1990** وخاصة انطلاقا من **1994** حيث تم تسجيل تدهور عام لمجمل المؤشرات الصحية حسب ما يشير له الجدول الموالي رقم **66**، فعلى سبيل المثال تم تسجيل تزايد بأكثر من **50%** من وفيات الأطفال، أي **80** طفل متوفى لكلّ ألف مولود، في حين أنّه في تونس والمغرب فالنسبة هي **30** لكلّ **1000** وخمسون لكلّ **1000** على الترتيب[3].

الجدول رقم 66: تطور بعض المؤشرات الصحية

	1989	1996	التطور %(1996-1989)
مجموع السكان المقيمين (بالآلاف)	24300	28500	% 17,2 +
عدد الأسرة المستعملة لكل ألف نسمة	2,23	1,71	% 23,0 -
عدد أيام الإقامة في المراكز الاستشفائية لكلّ ألف نسمة	431	311	% 28,0 -
معدّل الاستقبال لكلّ ألف نسمة	70	54	% 23,0 -
عدد الوفيات في مصالح الطب المتخصصة 1990	34234	43510	% 27,0 +
عدد الوفيات في مصالح طب الأطفال لكلّ ألف مولود	9,13	14,09	% 54,3 +

المصدر: إحصائيات صحية، وزارة الصحة العمومية

[1] Rapport du CNES, 1998, OP.Cit, P 238.
[2] Smail GOUMAZIANE, OP.Cit, PP 5-6.
[3] E.Cherif CHAKIB, OP.Cit, P 54.

بالإضافة إلى هذا قد شهدت الجزائر عودة مخيفة لأمراض خطيرة جلّها تعرف بأمراض الفقر والتخلف، كمرض السل حيث انتقل من **10160** حالة في سنة **1994** إلى **12541** حالة في سنة **1996**، كما ارتفعت نسبة انتشار هذا المرض بشكل ملحوظ ومنتظم، حيث انتقلت من **32,12** حالة لكلّ **100.000** نسمة في سنة **1993** إلى **36,39** حالة في **1994**، ثمّ إلى **39** حالة في سنة **1995** لتصل إلى **43,15** حالة في **1996**.

أمّا مرض الدفتيريا قد سجّلت نسبة انتشاره ارتفاعا ملموسا، حيث انتقلت من **0,12** حالة إلى **0,21** حالة خلال الفترة الممتدة بين **1990** و**1997** وكانت أعلى نسبة مسجلة خلال هذه الفترة هي **3,51** و**3,49** في **1994** و**1995** على الترتيب.

أمّا مرضي الكزاز والسعال الديكي قد سجّلا انخفاضا محسوسا ومستمرا، بحيث سجّل السعال الديكي حالات نادرة (**4** حالات في سنة **1994** و**9** حالات في سنة **1996**) أي بنسبة انتشار قدّرت بـ**0,03** حالة لكلّ **100.000** نسمة.

وعلى عكس أغلبية الأمراض الأخرى، قد عرف انتشار داء الحصبة ارتفاعا كبيرا ومتواصلا (**7,46** حالة لكلّ **100.000** نسمة في سنة **1990** إلى **34,51** حالة في سنة **1995** ثمّ إلى **62,48** حالة سنة **1996**).

في حين أنّ الأمراض المتنقلة عن طريق المياه **(MTH)** قد عرفت نسبة انتشار مقلقة خلال الفترة الممتدة ما بين **1993** و**1996** من **28,66** حالة إلى **35,45** حالة لكلّ **100.000** نسمة. وتعتبر الإصابة بمرض حمّى التيفويد الأكثر انتشارا، حيث تمثل لوحدها نسبة تتراوح بين **44** و**47%** من مجموع الأمراض المتنقلة عبر المياه.

في حين أنّ حالات الزنوز **Zoonoses** وهي أمراض تنتقل للإنسان عن طريق الحيوانات، أصبحت تشكل خطرا في مجال الصحة العمومية نظرا للتزايد الكبير للحالات المسجلة، كما ارتفعت نسبة الإصابة بأمراض الزنوز مقارنة بالعدد الإجمالي للأمراض المصرح بها من **16,5** إلى **23,1%** خلال الفترة الممتدة بين **1992** و**1996**.

وفيما يخص داء فقدان المناعة المكتسبة **(SIDA)** نلاحظ أنّ عدد الحاملين للفيروس وعدد حالات الإصابة بهذا الداء المصرح بها محدود نسبيا، ورغم أنّ أوّل مصاب تمّ الكشف عنه منذ سنة **1985**، إلاّ أنّ عدد حالات الإصابة بالسيدا التي صرّح بها قد قدّرت بـ**363** حالة سنة **1998** منها **262** حالة عند الرجال و**101** حالة عند النساء، كما بلغ عدد الحاملين للفيروس الذين تمّ الكشف

عنهم 761 شخص، وتشير التقديرات المقدّمة أنّ عدد حاملي الفيروس قد يكون أكثر ارتفاعا، وقد يقدّر بحوالي 11.000 شخص مصاب[1].

ويبقى أخطر مرض ظهر بالجزائر، والذي يعتبر من الأمراض التي انقرضت منذ سنوات الأربعين، والذي يعتبر مهزلة حتّى وإن ظهر على الجرذان: وهو مرض الطاعون LA PESTE، حيث قد سجلت الجزائر أكثر من 9 حالات في كل من ولاية وهران، عين تموشنت وسيدي بلعباس وهذا خلال سنة المهازل 2003.

عموما تبقى الأسباب الرئيسية لعدم استفادة الفقراء من الخدمات الصحية ما يلي:

- ارتفاع أسعار الأدوية وعدم تعويض البعض منها وتماطل مصالح الضمان الاجتماعي فيما يخص تعويضات نفقات الدواء والعلاج، خفض من استهلاك بعض الأدوية خاصة مرتفعة الأثمان.
- إن المساهمة في نفقات العلاج الطبي والتحاليل المخبرية من أجل التشخيص، ونفقات الاستشفاء التي تطلب من المرضى أنقصت من توافد الشرائح السكانية الفقيرة على المصالح العمومية للصحة.
- قد ساهم في تدهور الاستفادة من الخدمات الصحية للعائلات قدم المرافق العمومية والتجهيزات الطبية وغياب الصيانة وندرة الأدوية، ونقص الأطباء الأخصائيين وندرتهم[2] نتيجة تحولهم نحو القطاع الخاص (المستشفيات الخاصة) التي أصبحت تمثل بالنسبة لهم إغراء مهم، في الوقت الذي عرفت فيه استثمارات الهياكل القاعدية محدودية على مدى المرحلة المغطاة ببرنامج التصحيح الهيكلي، هذه الاستثمارات كانت ممركزة في الهياكل القاعدية الخفيفة مثل المراكز الطبية و قاعات العلاج، في حين أن عدد الهياكل الثقيلة (المستشفيات) قد تطور بشكل بطيء[3].

II-4-3 الشغل– البطالة:

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية، 1999، ص42-47.

[2] بن ناصر عيسى، مرجع سابق الذكر، ص205.

[3] Rapport DU CNES, 1S, 1998, P 238.

يختلف الشغل عن العناصر سابقة الدراسة، كون هذا الأخير يعتبر المحدد الأساسي للوضعية الاجتماعية لكل فرد، فتوفره يمكن أن يضع الفرد في ميزان أعلى عن الفقر وفقدانه يضعه في مستوى تحت حد الفقر.

وقد عرف سوق العمل في الجزائر منذ النصف الثاني من سنوات **1980** اختلالات كبيرة بين عرض وطلب العمل، هذا نتيجة الأزمة السياسيو-اقتصادية التي عصفت بالبلد في إطار برنامج التصحيح الهيكلي منذ **1992**.

فالمرحلة **1990-1995** فهي التي سجلت ميول حساس نحو انخفاض عرض العمل، وطلب قوي مقارنة بالسنين السابقة، فالمعدل السنوي لإنشاء مناصب الشغل الجديدة انتقل حسب إحصائيات **ONS** من **75.000** بين **1985** و**1989** ليسقط كذلك عند حوالي **50.000** بين **1990** و**1994** على مدى كل هذه المرحلة، فمعدل النمو المتوسط لحجم العمالة قد انتقل من**4,2%** إلى **1,2%** ليقارب سنة **1996** حوالي **1%**[1] والجدول الموالي رقم**68** يفسر هذه الوضعية تماما.

جدول رقم 67: تطور الشغل 1993/2000 بالآلاف

السنوات	1993		1997		1998		2000		الزيادة	
	التعداد	%	التعداد	%	التعداد	%	التعداد	%	98/97	2000/97
السكان المنشغلون منهم:	5042	100	5815	100	5993	100	6316	100	3,06+	2,80+
مناصب الشغل المنتظمة	4273	84,75	4684	80,55	4841	80,77	-	-	3,35+	-
الفلاحة	1035	24,29	1144	24,42	1180	24,37	-	-	3,14+	-
الصناعة	532	12,45	487	10,39	493	10,18	-	-	1,23+	-
BTP	659	15,42	723	15,43	740	15,28	-	-	2,35+	-
الخدمات	876	20,56	987	21,07	1030	21,27	-	-	4,35+	-
الإدارة	1171	27,40	1343	28,67	1398	28,87	-	-	4,09+	-
العمل غير الرسمي	769	15,25	1131	19,45	1152	19,23	-	-	1,85+	-

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2000، ص324

في حين أنه من جهة الطلب، فعدد الطالبين قد قيم خلال هذه المرحلة في المتوسط بـ**250.000** في السنة. وتضاف إلى عملية توقف خلق مناصب الشغل أمام هذا الطلب المتزايد،

[1] Kouider BOUTALEB, « Le marché du travail en Algérie, le poids de l'emploi informel », revue économie et management, N° 01, (Mars 2002), P 108.

الخسارات في مناصب الشغل التي نتجت عن مخطط إعادة الهيكلة و إفلاس المؤسسات العمومية وحلّها وكذلك المؤسسات الخاصة الفاشلة.

وتقيم هذه الخسارة حسب وزارة العمل والحماية الاجتماعية بـ**637.200** بين **1994** و**1998**، بحيث يرى **M.MEDJOUKEN** أنه لأول مرة في تاريخ الأحداث الاقتصادية الجزائرية الرصيد الصافي لخلق العمالة كان سالب في **1990**، فالجزائر فقدت مقارنة بسنة **1989** حوالي **150.000** منصب شغل، فالفئة العاملة انتقلت من **4.432.000** إلى **4.283.000** حسب إحصائيات **ONS**، هذا الاختلال المتزايد بين العرض والطلب يولد نمو قوي للبطالة [1]، هذه الأخيرة أصبحت مستمرة وتمس على الأقل جزائري من كل ثلاثة، فحسب **CNES** معدل البطالة يتراوح بين **33** و**40%** من الفئة النشيطة، وهذه النسبة مقدرة بـ **8** ملايين شخص، أي المعدل المسجل في بداية سنوات **1960** حيث **80%** من هؤلاء البطالين لهم أقل من **30** سنة وحوالي **75%** يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل، و**70%** لهم تأهيل ضعيف [2]، حيث أغلبيتهم (**29,9%**) لهم مستويات متوسطة، الجدول الموالي يبين توزيع العاطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي.

الجدول رقم: 68 توزيع العاطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي

المستوى / السنة	ابتدائي	متوسط	ثانوي	تكوين مهني	تعليم عالي	بدون مستوى تعليمي	مستوى غير محدد	المجموع
1987	-	52,7	6,9	-	-	55,2	5,2	100
1995	25,8	29,9	20,7	11,3	4,4	7,3	0,6	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2000 ص321

ونسجل كذلك نسبة مرتفعة من حاملي الشهادات في حالة بطالة، حيث يتجاوز تعدادهم أكثر من **80.000** في **1996**.

- ميول البطالة بالمدة قد تأكد وتفاقم، فيجب **23** شهرا من البطالة للحصول على عمل في **1990**، بل أصبحت **27**شهرا في **1994**.
- بطالة إعادة الاندماج تمس حوالي $\frac{1}{3}$ البطالين وهذا الميول قد ازداد مع خسائر العمالة المسجلة في السنوات الأخيرة تبعا لإجراءات إعادة هيكلة المؤسسات العمومية المحتواة في برنامج التصحيح الهيكلي.

[1] IBID, PP 108-109
[2] Smail GOUMAZIANE, OP.Cit, P 6.

- بطالة النساء قد تزايدت بشكل حساس بميول مقدر بـــ38% في 1996.
- فالبطالة هي جدّ مرتفعة عند الشرائح الاجتماعية الأكثر فقرا (مقـــدرة بـــــ44% عنـــد الفقراء)[1].

وفي النهاية تتطور البطالة في السنوات الأخيرة حسب الجدول الموالي رقم 69، يبين مـــدى ذلك الأثر المباشر لإجراءات التصحيح الهيكلي من خلال زيادة الهوة بين العرض والطلب، بحيث أن البطالة في الجزائر ليست فقط من أصل اقتصادي على (ضعف الاستثمار)، لكن من الانحرافات المسجلة في ميكانيزم سوق العمل[2] والفوارق التي تسود المجتمع خاصة في هذا المجال كـــالتوظيف على أساس المعارف والزبونية **clientélisme** والاعتبارات الأخرى بعيدا عن اعتبارات الكفـــاءة المهنية أو الشهادة، وهذا ما يشوه من عملية التوظيف وفعاليتها.

كذلك ضعف إقبال القطاع الخاص على توظيف حاملي الشهادات — حيث كان ينتظـــر منه تشغيل نسبة هامة من البطالين — بل اكتفى هذا القطاع بتوظيف سوى ما طرحته المؤسسات العمومية المفلسة عن طريق التسريح العمدي أو الطوعي على أساس شهادة "خبرة" في الميدان؟

الجدول رقم 69: تطوّر معدل البطالة

السنوات	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدّل البطالة	18,1	19,7	21,1	23,8	23,15	24,36	28,10	27,99	29,5	-

Source : Donnée statistique, ONS

II-3-5 السكن:

مقارنة بحالة السكنات في سنوات الستينات، فوضعية السكن قد تدهورت بشكل معتبر، في حين أن تعداد السكان قد ضرب بـــ2,8 (2,8×) بين 1962 و1997.

فحظيرة السكنات فهي كذلك قد ضربت بـــ1,9 (1,9×) هذا لا يترجم سوى تـــدهور معدل الانشغال لكل مسكن (5,3 إلى 7,5%)، لكن بمعدل جدّ مرتفع لتقـــادم الـــسكنات (أي 52%، هذا ما يفسر أنه أكثر من مسكن من بين اثنان قد بني قبل الاستقلال).

[1] Kouider BOUTALEB, OP.Cit, P 157.
[2] Mohamed MEDJOUKEN, « Ajustement structurel, emploi et chômage en Algérie », Créad N°46 (1998), P 157.

فالمجهودات المبذولة بقيت غير كافية حيث الاستثمارات العمومية في هذا الميدان عرفت انخفاض صاف في السنوات الأخيرة، فالقروض المخصصة للقطاع قد انخفضت كذلك بسعر ثابت بـــ56% بين 1993 و1997.

في هذه الشروط المتسمة بتخلي الدولة عن الأخذ على عاتقها سكنات اجتماعية ومع غياب كبير لفاعلية البناء الذاتي، هذا ما زاد في تفاقم الأزمة وبالتالي توسع في السكنات القديمة التي تبقى حضيرتها جدّ مهمة.

فالتحقيق LSMS لسنة 1995 يقيم بـــ3,760 مليون عدد السكنات مقابل 3,082 مليون في 1987، فحضيرة السكنات الوطنية تتشكل أساسا من منازل فرديـــة وتقليديـــة (77%) في 1995 و80% في 1987 وتأتي في المرتبة الثانية الشقق (21% و14% في 1995 و1987 علـــى الترتيـــب)، فالسكنات القديمة تمثل 1,6% من الحظيرة الوطنية في 1995(مقابل 6,4% في 1987).

وقد سجل التحقيق الخاص بالـــCENEAP لـــ1998 حوالي 400.000 مـــسكن غـــير صحي (رديء)، هذا ما يفسر أن أكثر من 2 مليون فرد يعيشون في سكنات من نوع "أكواخ".

وفيما يخص توزيع السكنات، حسب حجم العائلات، فالتحقيق LSMS يبين أنـــه 51% من السكنات فهي مشغولة من قبل العائلات المركبة من 1 إلى 6 أفراد (هذا ما يتـــرجم أحـــسن شروط سكن لها)، بالمقابل 40,8% من السكنات فهي مشغولة من قبل عائلات تتركب مـــن 7 إلى 10 أفراد، وخاصة 8,5% من السكنات فهي منشغلة من قبل عائلات تتركب من 11 فرد فأكثر والذين يعيشون في ظروف اختلاط لا تطاق[1].

تدهور الظروف السكنية يمكننا تقييمه كميا من خلال اللجوء إلى مؤشرين★ وهما: معدل الانشغال لكل مسكن TOL ومعدل الانشغال لكل غرفة TOP واللذان تطوّرا كالتالي:

نسبة انشغال المسكن الواحد[2]:

6,10 : 1966

6,83 : 1977

---

[1] Rapport du CNES, 1S 1998, OP:Cit, PP 239-240.

★ هما: TOL يقيس النسبة بين السكان الإجماليين وعدد السكنات المنشغلة، TOP: يقيس النسبة بين عدد السكان الإجمالي والعـــدد الإجمـــالي للغرف المنشغلة.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، ص172-173.

7,54 : 1987

7,14 : 1997

- نسبة انشغال الغرفة الواحدة:

2,78 : 1966

3,17 : 1977

2,65 : 1987

2,30 : 1998

وحسب التحقيق LSMS فقد بلغ المؤشر الأول TOL في1995 حوالي 7,4 وكان جدّ مرتفع في الوسط الريفي (7,6) مقارنة بالوسط الحضري (7,1) .أما TOP قد بلغ في نفس السنة 2,72 حتّى 3,57 في السكن التقليدي.

فهذه المستويات الجدّ مرتفعة لـTOP تكشف عن معدل اكتظاظ حرج وخطير، وحتّى أنه صعب التحمل. فسوى 10% من السكنات لديها TOP يستجيب للمعايير المقبولة عموما (TOP أقل من 1,1). بالمقابل 30% من السكنات تتميز باكتظاظ حرج أي (TOP موجود بين 2,1 و3,3) و28% من السكنات فهي مكتظة بشكل لا يطاق (TOP أكبر من 3,4) أما عن التجهيزات في السكنات من حيث احتواءها على المطبخ والحمام، فهناك تحسن ملاحظ هذه السنوات الأخيرة، هذه النتيجة منطقية نظرا لتوزيع السكنات الجديدة، كلها تحتوي على مطبخ وحمام.

بين 1987 و1995، فميل السكنات المتوفرة على مطبخ قد انتقل من 72,3% إلى 86,5% وتلك المجهزة بحمام من 29,4 إلى 39,1%.

في حين هناك ميول مماثل لربط السكنات بشبكة التطهير، حيث معدّل التواتر انتقل من 52,4 إلى 63,7% في هذا المجال، أنظر الجدول الموالي رقم 70.

الجدول رقم 70: تطوّر نسبة السكنات الموصولة بشبكة صرف المياه

السنوات	1966	1977	1987	1998
نسبة السكنات (%)	23,1	39,9	51,73	66,34

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية، 2000، ص171.

هناك مكانة لملاحظة التباينات بين الوسط الحضري (**96,1%** من السكنات موصولة بشبكة التطهير) والوسط الريفي (سوى **28,4%** موصولة).

أما وصل السكنات بشبكة توزيع الماء الصالح للشرب يخص **77%** من السكنات منها سوى **54%** في المناطق الريفية (وحوالي **97,5%** في الوسط الحضري)[1]، وحسب الإحصاء العام للسكن والسكان لسنة **1998**، بلغ عدد السكنات المشغولة وغير الموصولة بشبكة مياه الشرب **1.104.520** مسكن أي نسبة **27%**تقريبا، وهذا ما يعكس نسبيا تحسن واضح لمرافق السكن بالنسبة إلى سنة **1987**، حيث كان يقدر عدد السكنات غير الموصولة بشبكة مياه الشرب بـ**1.221.169** أي نسبة **41%** تقريبا، من جهة أخرى فقد ارتفع عدد السكنات التي تتحصل على مياه الشرب عن طريق الآبار، حيث انتقل من **280.616** في سنة **1987** إلى **294.242** في سنة **1998** أي بزيادة قدرها **5%** تقريبا، وهذا يعكس على الأرجح ازدياد عدد البنايات الفوضوية وغير القانونية التي انتشرت خلال ذلك العقد[2].

أما وصل السكنات بشبكة الكهرباء، المجال الذي سجل تطورات هامة حتى في الوسط الريفي. في **1995** قدرت السكنات الموصولة بالشبكة العمومية للكهرباء بـ**93,4%** (**97,7%** في الوسط الحضري و**88,7%** في الوسط الريفي).

بالمقابل يبقى وصل السكنات بشبكة الغاز غير كافي على المستوى الوطني **32%** من السكنات كانت موصولة بالغاز الطبيعي، هذا المعدل فهو جدّ ضعيف خاصة في الأرياف (**8%**) ونسبيا في المناطق الحضرية (**54%**).

التجهيز بالخطوط الهاتفية يمس تماما ميولا جد ضعيف لحظيرة السكنات (**22,6%**في **1995**) خاصة في المنطقة الريفية حيث سوى **8,6%** من السكنات موصولة بخط هاتفي (فالمعدّل هو **35,4%** في المنطقة الحضرية).[3]

وضعية السكنات في الجزائر أظهرت العديد من التشوهات فيما يخص درجة كثافة انشغالها وكذلك وصلها بماء الشرب وقنوات صرف المياه والطاقة ...إلخ، وقد تفاقمت هذه التشوهات من خلال برنامج التصحيح الهيكلي بعد تقليص ميزانية الخدمات العمومية وصيانة مختلف

---

[1] Rapport du CNES, 1998, OP.Cit, P 240.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، التقرير الوطني حول التنمية البشرية لسنة 2000، ص169.

[3] Rapport du CNES, 1998, OP.Cit, P 241.

الشبكات (الهاتف، صرف المياه، الكهرباء...) التي تعددت بها حالات العطب (انقطاع الكهرباء شتاءا وانقطاع الماء في فصل الصيف) نتيجة الكوارث (الزلازل، الفيضانات، انـــزلاق التربـــة، العواصف الثلجية...إلخ) في ظل غياب إستراتيجية وطنية لحماية السكان والمحيط.

الاحتياطات الإجمالية، فضلا على أنّ تدفقات رأس المال إلى بعض الدول يضغط على سعر صرف العملة الوطنية إلى أعلى، مما يعيق نمو الصادرات وبالتالي يقلل من فرص زيادة معدلات النمو الاقتصادي، ويمثل الاقتصاد المصري أبرز مثال لذلك.

ومن جهة أخرى فإنّه عندما يتم استبدال سياسة التحديد الكمي للصادرات والواردات بسياسة التعريفة الجمركية المنخفضة بهدف زيادة عائدات الدولة من قطاع التجارة الخارجية، فهو بمثابة تمويه بالحقيقة الاقتصادية، بحث أنّ هذه السياسة تؤدي إلى توفير المواد الأولية والمحروقات وباقي مدخلات الصناعة الغربية كمّا وكيفا في السوق الدولية بأبخس الأثمان، وبفعل تخفيض قيمة العملة واستيراد هذه البلدان لمواد استهلاكية وآلات صناعية بأثمان مرتفعة مما يحقق للصناعات الغربية أثرين هامين وهما "زيادة المداخيل" بفضل ارتفاع أسعار الواردات (مبيعات الصناعات الغربية) للدول المطبقة لهذه الإجراءات، و"انخفاض النفقات" بشراء مدخلات بأثمان منخفضة (صادرات الدول المطبقة للتصحيح)، وبالتالي تسجل صناعات الدول الغربية إرباحيات متزايدة، أما الدول النامية فتسجل تراكما لعجوزات مستمرة في موازينها.

وإن كان تخفيض سعر الصرف يسهم في تشجيع الصادرات، وفي خفض العجز في ميزان المدفوعات فإنّه يسهم أكثر من ذلك في توليد آثار تضخمية نظرا لارتفاع تكلفة الواردات فضلا عن كونه يؤدي إلى زيادة عبء المديونية الخارجية، وزيادة على هذا فإن انخفاض أسعار الصادرات نتيجة هذا الإجراء لا يؤدي إلى الرفع من إيراداتها حيث أنّ مرونات عرض الصادرات ضعيفة في الدول النامية، وعدم مرونة المنتجات المحلية القابلة للتصدير من جهة، وعدم مرونة الطلب المحلي على الواردات وعدم مرونته بالنسبة للمنتجات المحلية البديلة للواردات، بالإضافة إلى أنّ صادرات الدول النامية تتميز بطبيعتها الأحادية عكس تلك الخاصة بدول جنوب شرق آسيا التي تتميز بالتنوع.

كما أنّ تدمير مؤسسات القطاع العام من خلال تقييد القرض ووضعها في بيئة شديدة المنافسة مع نظيرتها متعددة الجنسيات يجعل منها لقمة سهلة بالنسبة لهذه الأخيرة التي تقوم بشرائها في إطار برنامج الخوصصة بأبخس الأثمان وهذا بعد تسريح عمالها.

وتستفيد كذلك الدول الغربية من تسرب لا متناهي للإطارات والمادة الرمادية الهامة واللازمة لتشغيل المنشآت الإنتاجية الكبيرة والتي لها مساس بالأمن القومي، وكذلك الخاصة

بتوليد رأس المال البشري، وهذا بسبب تخفيض الأجور عشوائيا وعدم الاكتراث بمشاكل هذه الفئة الهامة.

إنّ التصحيح الهيكلي يضعف من جهاز الدولة على المستويين الخارجي والداخلي، بحيث على المستوى الخارجي تظهر آثاره في ضعف تفاوضيتها مع المؤسسات والمنظمات الدولية والتجمعات الإقليمية، مما يؤدي بها إلى إبرام عقود المضطر التي تخدم مصالح هذه المنظمات ومن يقف وراءها من دول صناعية، أمّا على المستوى الداخلي من خلال انتشار الفساد في مؤسساتها نظرا لتواجد في هذه الدول لطبقات برجوازية لا تسعى نحو الاستثمار وتوفير مناصب الشغل، بل تمارس ضغطا غير متناهيا على أجهزة الدولة لتحقيق الربح السريع والإقدام على إبرام عقود مع القطاع الخاص الخارجي، حتى وإن كانت هذه العقود لا تخدم مصالح الدولة واستراتيجيتها التنموية.

إن برامج التصحيح الهيكلي قد كشفت نقاط ضعفها أكثر من مرّة من خلال الأزمات المالية الحادة التي عصفت بكلّ من دول أمريكا اللاتينية (المكسك خاصة **1994**)، البرازيل والأرجنتين مؤخرا، ودول جنوب شرق آسيا في **1998**، بحيث انهارت أنظمتها المالية الواحدة تلوى الأخرى، والأزمة التركية. هذا ما يدل على أنّ هذه البرامج تسعى لخلق اقتصاديات مزيفة نظامها المالي عرضة للانهيار بسرعة، وهذا من أجل زيادة احتمال توجه الدول المطبقة للبرنامج إلى موارد الصندوق مرّة ثانية وثالثة، وهكذا خدمة مصالح الدائنين وزيادة تحويل الموارد نحوهم من خلال تكرار عمليات إعادة الجدولة والتي تؤجل المشكل ولا تحله، بل الأكثر من ذلك فهي تزيد في تفاقم المديونية وكلفتها.

سياسات التصحيح الهيكلي علاج ليبرالي مؤلم وله تكاليف اجتماعية كبيرة، حيث نجد أنّ الإصلاحات تتجه إلى أن تبدأ من أعلى دون إشراك القوى المؤثرة في المجتمع، وحتى الهيئات التشريعية لا يكون لها دور في وضع السياسة الاقتصادية، فالسياسات تؤدي إلى إضعاف المؤسسات النيابية وخنق النقابات العمالية.

وعموما برامج التصحيح الهيكلي يعاب عليها أكثر عنصر عدم دراسة والأخذ بعين الاعتبار للخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المطبقة لها، فهي تبدو وهي تطبق بنفس الشكل وبنفس الدرجة وبنفس الكيفية في كل البلدان النامية جد ميكانيكية،

فالتصحيح الحقيقي هو الذي يستجيب لاحتياجات الاقتصاد الوطني ويلبي استحقاقاته بإخراجه من أزمته بأقل الخسائر الممكنة.

وما حصل بالجزائر هو إملاء اقتصادي تضمنته وصفة الصندوق التي همشت دور الدولة إلى أبعد الحدود، وإحلال قوى السوق محل آليات التخطيط المركزي، وتعزيز العلاقة بين الداخل والخارج عبر ربط الأسعار المحلية بالأسعار العالمية .

فقد طبقت الجزائر برنامج التصحيح الهيكلي بعد سقوطها في أزمة مالية خانقة والتي تأخذ العديد من الأبعاد يغلب على جلها طابع الفساد، حيث الاقتصاد الجزائري هو بمثابة اقتصاد ريعي بالدرجة الأولى، أي أن مداخيل الريع تلعب دور هام في تقنيع تلك التشوهات التي تحصل في كل القطاعات وانخفاضها يؤدي إلى انكشاف هذه التشوهات على العالم الخارجي وجلاء أزمة الاقتصاد.

فمن خلال القراءة السطحية لنتائج هذا البرنامج، يظهر خاصة على مستوى التوازنات الماكر ومالية (المالية الكلية) أنه برنامج ناجح، و لكن فإذا مادققنا نجد أنّ هذه الأداءات أغلبيتها تعود إلى عوامل خارجية، أحد هذه العوامل يتمثل في إعادة جدولة الديون الخارجية، فمن الواضح أنه لا انخفاض التوترات التضخمية ولا الانخفاض في الدين العمومي الداخلي ولا تزايد احتياطات الصرف، كان بإمكانها دون تأجيل تسديد الدين الخارجي الذي استفاد منه البلد بعد عمليتي إعادة الجدولة في **1984** و**1995** أن تخرج الجزائر من أزمتها، فالموارد المحصلة باسم هاتين العمليتين (**4,4** مليار دولار في **1994** و**5,1** مليار دولار في **1995** و**3,250** مليار دولار في **1996**) التي تضاف لها القروض متعددة الأطراف، المقترضة باسم تسهيل التمويل التعويضي، وكذلك مداخيل المحروقات قد سمحت بتوسيع بشكل ملاحظ القيد الخارجي وإيجاد سهولة مالية نسبية.

فالعامل الثاني إذن هو أساسا يتمثل في ارتفاع الصادرات من المحروقات، فسعر **SAHARA BLEND** قد بلغ في **1996**معدّل **21$** للبرميل مقابل **17$** المتوقع مبدئيا.

وبهذا فالمداخيل الإضافية للمحروقات قد ارتفعت بـ **3** مليار دولار مقارنة بالمداخيل المتوقعة منه (أي **30%** زيادة مقارنة بـ**1995**) قد حصلت هذه المداخيل نظرا لأثر الحجم (**7,7%** من الارتفاع)، لكن نظرا لأثر السعر (بحوالي **21%** من الارتفاع) خاصة.

ومن حسن حظ الجزائر قد تزامن ارتفاع أسعار المحروقات مع تطبيقها لبرنامج الصحيح الهيكلي- عكس بعض الدول التي تزامن تطبيقها لسياسات التصحيح الهيكلي بانخفاض في سعر

المادة الأولية المتخصصة في إنتاجها أو المحروقات (الفوسفات في المغرب، والخشب في الشيلي بحيث لجأت هذه الأخيرة نحو التأثير على العنصر الكمي لها مادام السعر منخفض وهذا ما انجر عنه اختلال بيئي وهلاك **50%** من الغابات بالمنطقة وما تحويه من ثروة حيوانية- فضلا عن تزايد الجباية البترولية (**222** مليون $ في **1994**، **336** مليون $ في **1995** و **499** مليون $ في **1996**)، حيث أنها تشكل جزء هام من مداخيل الميزانية الإجمالية (**60%** في **1996** مقابل **56%** في **1995**)، أي أنها عودة لاستعمال الريع البترولي، هذه المرة من أجل تقنيع أثار برنامج مملى من الخارج. فالتحسن المالي وتقليص عجز الموازنة العمومية، يبقى أيضا من ثمار ارتفاع حساس لقيمة الدولار مقابل العملات الأخرى، وكذلك نتيجة تحسن في الأحوال الجوية وتساقط الكميات الهامة من الأمطار على مدى ثلاث سنوات الأخيرة المشمولة بالبرنامج ممّا سمح بارتفاع هام للإنتاج الزراعي.

أمّا عن الدمار الذي مسّ المؤسسات العمومية يبقى من مسؤولية سياسات التصحيح الهيكلي التي أتت على ما تبقى منها بحيث أدى انخفاض قيمة العملة إلى توهج أسعار المدخلات مما فاقم من قيمة اختلالات خزينة هذه المؤسسات، ممّا اضطرها لتجميد أجور عمالها وتسريح أغلبيتهم ومنها نجد أنّ قطاع البناء والأشغال العمومية قد تأثر بشدة ببرنامج التصحيح الهيكلي.

وهنا يجب الإشارة إلى أنه حتى سنة **1994** كانت هناك مؤسسات ذات صحة مالية ملائمة، بقيت على نفس الوتيرة حتى مع نهاية البرنامج، إلاّ أنّه مع تخلي الدولة عن إعانتها وعن دفعها من جديد كي تتكيف أكثر مع البيئة المحلية والدولية جعل منها عرضة لمحاولات الإفلاس لتنتهي في الأخير ضمن قائمة المؤسسات المعروضة للخوصصة ولهذا تأتي مبادرة إعادة تأهيل المؤسسات العمومية والخاصة - من خلال توجه هذه الأخيرة نحو الاقتراض من البنوك مع إنشاء صندوق ضمان لهذه القروض- متأخرة نوعا ما وحتى أنها مبادرة ليست مؤسسة على تحسين الإطار التنظيمي للمؤسسات العمومية بل تهدف الإطار العملي لها بصفة أكثر.

وبالتالي قد تظهر الخوصصة أحيانا حتمية خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تأكد فشلها المالي والتسييري، أما بالنسبة للمؤسسات التي لم تقيم صحتها المالية وإمكانية استمرارها مسبقا، وأدرجت عشوائيا ضمن القائمة يعتبر جريمة في حقها.

فالخوصصة تجربة قد كلّفت خزينة الدولة أكثر من ألف وأربع مائة مليار دينار كتكاليف التطهير المالي، وبالتالي فهي تطرح إشكاليات كيف نخوصص؟ ومن المشتري؟ وبأيّ ثمن نخوصص؟ وهل نخوصص سوى المؤسسات الفاشلة أم حتى تلك الناجحة؟

إنّ ما تبع الإصلاحات الهيكلية في الجزائر من تدهور عارم للأوضاع الاجتماعية، خاصة بعدما تمّ تعريف الخدمات العمومية على أنّها سلع تبادلية (التربية، التعليم، الصحة العمومية، توفير الشغل، أنشطة الشباب والرياضة...) أي أنّه يمكن استقطاب الأرباح منها وهذا على حساب الطبقات المحرومة من المجتمع، التي ما انفكت قدرتها الشرائية تتدهور وجدت نفسها تواجه أزمة سياسية وانتشار للعنف السياسي الذي دفعت فاتورته الغالبية.

وأمام هذه الوضعية الحرجة لاقتصاد ريعي تطرح تحديات الألفية في ضرورة عقد الشراكة مع المجموعة الأوروبية والتحضير للانضمام للمنظمة العالمة للتجارة **OMC** في إطار نموذج ليبرالي آخر يعرف بالحكم الراشد ومحاربة الفقر، الذي يحمل تناقض في آلياته كونه لا يمثل سوى برنامج تصحيح هيكلي لكن من النوع المركّز والسريع في آن واحد بحيث تخاطب المؤسسات المالية الدولية الدول النامية من خلال مؤسساتها العمومية بأكثر تخل للدولة عن تدخلها في الحياة الاقتصادية، بحيث يهدف نحو تحويل أشكال المساهمة العمومية ووضعها فعليا بالتوازي مع انتقال المسؤوليات التي تتم بين المؤسسات العمومية **Institutions publiques** والمجتمع المدني وقوى السوق، ومحاربة الفقر التي لا تتم سوى بتدخل جديد للدولة، أي تدخل ضابط **l'état régulateur** يضع ما هو للاقتصاد وقوى السوق بجهة، وما هو للدولة يبقى للدولة من تكفل وتضامن اجتماعيين وتوفير الإطار المناسب للسوق وتوجيه الأعوان الاقتصاديين لما يخدم الإستراتيجية التنموية للدولة.

وعليه فالجزائر أمام خيارين هامين: الدولة الضابطة (تدخل جديد للدولة) والحكم الراشد؟ وأمام هذا الإشكال نعطي بعض التوصيات علّها تكون مجدية ومساعدة على اختيار السبيل الأمثل للجزائر ومختلف الدول النامية:

- أمن السلع والأشخاص: يتمثل في إعادة تأسيس السلم المدني وتدعيمه بواسطة إصلاح الدولة وتعريف أدوارها الضابطة في توفير الجو الملائم للعملية الإنتاجية، ودعم الإدارة ومحاربة الفقر والفساد والاعتناء بالصحة العمومية والضمان الاجتماعي مع تقليص الفوارق.

- وضع نهاية للبيروقراطية المعيقة، حيث ضعف الاستثمار الوطني والأجنبي يعود بحوالي 60% إلى العوائق البيروقراطية في شتى مجالات الإدارة سواء الجمارك، الجباية، المالية، وحتى في إدارات الخدمة الاجتماعية كالضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتقاعد، وكالات تشغيل الشباب، وهذه البيروقراطية الزاحفة تعزز من القطاع غير الرسمي وتبيح التجاوزات، فضلا عن أنها تعطي إشارات ومعلومات غير كاملة للسوق مما يشوّه من جهاز الأثمان.
- الاهتمام أكثر بقطاع التربية والتعليم على كل المستويات من التحضيري إلى الجامعي، مع دعم التكوين المهني وعصرنته، ومحو الأمية والانفتاح أكثر على التكنولوجيات واستقطابها بدلا من استهلاكها جاهزة، عن طريق جهاز تمويل البحوث العلمية والاختراعات خاصة.
- إجراء ديناميكي بوضع هيكل تنظيم جديد للاقتصاد الوطني بعيدا عن النظرة البيروقراطية الحالية التي حالت دون خوصصة المؤسسات العمومية الميئوس منها والتي أدت إلى بروز بعض حالات الاحتكار للمؤسسات العمومية تارة والخاصة تارة أخرى حيث ما توفرت المنفعة الخاصة للبيروقراطيين والتي أعاقت إعادة هيكلة البعض منها المسجلة لنتائج مرضية، وبالتالي فالتنظيم الاقتصادي الجديد يتوقع منه القيام بعكس ما وضعته البيروقراطية، أي تعجيل خوصصة المؤسسات الفاشلة والحدّ من الممارسات الاحتكارية العامة والخاصة وإعادة تأهيل كل من مؤسسات القطاع العام والخاص من أجل خلق تعايش بينهما في ظل محيط المنافسة.
- إصلاح القطاع المالي وعصرنته بوضعه على سكة اقتصاد السوق ومتطلباته بحيث يجب أن يلعب هذا الأخير دورا متزايدا في جلب المدخرات وقيامه بالوساطة والتخصيص الأمثل لهذه المدخرات، مع تحاشي عمليات التطهير المالي للمؤسسات الفاشلة كونها تمثل استنزافا غير مضمون للأموال مادام أنها تعاني عجوزات تسييرية.
- تفعيل دور الزراعة من أجل تغطية الحاجات الاجتماعية وتحقيق الأمن الغذائي.
- زيادة التضامن الوطني بحيث يجب أن يشهد الاقتصاد الوطني دورا متزايدا للقطاع الخاص إلى جانب القطاع العمومي مع تحقيق تعايش بينهما وتحفيز كلاهما نحو الخدمة الاجتماعية ومحاربة الفقر في إطار إستراتيجية الدولة في هذا الإطار، وكون الجزائر بلد

إسلامي تتوفر فيه أعلى مثل وقيم التضامن الاقتصادي والاجتماعي فيمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا ملحوظا في هذا المجال مثلا: من خلال تفعيل دور صندوق الزكاة في محاربة الفقر.

- أما على المستوى الخارجي فيجب أن يبحث البلد عن كيان له في تجمعات اقتصادية إقليمية ليتمكن من مواجهة التغيرات الاقتصادية الجديدة المعروفة باسم العولمة، بالإضافة إلى تلافي الانسياق وراء الأسعار العالمية وآلية السوق كمرجعية لصناعة القرار الاقتصادي، فيجب عدم التأثر بالأسعار العالمية عندما تتخذ القرارات الاقتصادية الهامة وهذا لا يعني تجاهلها.
- ترتيب العلاقة بين الداخل والخارج في ظل المصلحة الوطنية من خلال البحث عن موقع للدولة في التكتلات الاقتصادية العالمية و الجهوية مما يسمح لها بحرية الحركة، فلا يجب للدولة أن تنفعل بالصدمات الخارجية وإنما مطلوب منها أن تتكيف معها و تمتص آثارها الجانبية بأقل ضرر ممكن وهذا يكون بفضل المزاوجة بين مزايا اقتصاد السوق ومزايا الاقتصاد المخطط.

وعلى ضوء هذه التوصيات وما توصلنا إليه من خلال تقييمنا لآثار برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، تطرح بعض الإشكاليات عن:

- ماهية الوظائف التنموية للدولة في إطار الحكم الراشد ومحاربة الفقر؟
- هل هذا النموذج الليبرالي الأخير المعرّف كبديل للتصحيح الهيكلي – الحكم الراشد ومحاربة الفقر– كاف لتجاوز أزمة التنمية في الدول النامية والجزائر خاصة؟
- ماهية الآثار الأولية لعقد الشراكة وآفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة؟

تمّ بحمد الله

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنـــــوان	الصفحة
01	عجز الموازنة الحكومية لبعض الدول النامية 91/80	16
02	متوسط الإنفاق العسكري في العالم (1972-1988)	19
03	تقديرات تسرب رؤوس الأموال من الدول النامية	23
04	مؤشر معدلات التبادل الصافية (أساس 100 = 1980)	28
05	تحويل الوارد من وجهة IDE	31
06	معدّل النمو المتوسط السنوي للناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي	33
07	تطور المديونية الخارجية لبعض البلدان النامية لفترة 1970-2000	35
08	بنوك الولايات المتحدة الأمريكية المعرضة للخطر في أمريكا اللاتينية في 1982	37
09	اتجاه النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية (%)	39
10	التبعية الغذائية 86-88 (لدول إفريقية)	40
11	هيكل ميزان المدفوعات	70
12	بدائل طرق الخوصصة	97
13	معدلات النمو المتوسطة سنويا بالاستثمارات % والناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار التجارية	104
14	مقارنة معدل التضخم لمجموع البلدان الآخذة بالبرنامج	110
15	تطور النفقات العمومية في شمال إفريقيا في الفترة (1975-1980) إلى (1981-1985)	114
16	توزيع المؤسسات الاقتصادية حسب صناديق المساهمة	128
17	توزيع نسبة مشاركة الصناديق في المؤسسات	128
18	التطور الميولي لمؤشرات الأداء الجبائي	135
19	موازنة جبائية ونقدية (%)	141
20	تركيبة الواردات حسب المنتوجات بمليار دينار	143
21	حصة القطاع البترولي في الاستثمارات بمليون دينار جزائري	144
22	الصادرات حسب المنتوجات بمليار دينار جزائري	144
23	مبلغ القروض الممنوحة في إطار تعويض وإنتاج الرسوم التعويضية	147
24	السعر الرسمي للدولار بالدينار (متوسط سنوي)	149
25	تطور سعر الصرف الرسمي الموازي	151

26	تطور الإنتاج الزراعي(بالقنطارات)	152
27	تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني (%)	154
28	نصيب الناتج الزراعي من الناتج الداخلي الإجمالي	155
29	إنتاج المحروقات (ألف طن أو ما يعادلها)	155
30	حصة القطاع الخاص في القيمة المضافة الكلية بالقيمة وحسب فروع النشاط	160
31	تطور استعمال الطاقات الإنتاجية في بعض فروع القطاع الصناعي خلال الفترة 1984-1991	165
32	تطور ميولي لبعض القطاعات (%)	166
33	تطور التضخم وسعر الصرف (1985-1993)	166
34	تطور معدلات نمو بعض الإجماليات للاقتصاد الجزائري ما بين 1984-1993	170
35	عدد السكنات الجديدة المنطلقة في الإنجاز والسكنات المسلمة (بالألف)	172
36	هيكل الدين الجزائري بمليار دولار	174
37	تطور خدمة الدين (نسبة لصادرات السلع والخدمات قبل وبعد إعادة الجدولة)	175
38	الرصيد التجاري بمليار دينار 1983-1991	175
39	تطور المديونية الخارجية	182
40	تطور شروط التسديد للمديونية الخارجية الجزائرية	185
41	تطور نسبة الدين مقارنة بالصادرات والدين الخارجي	217
42	معدّل التضخم	218
43	تطور سعر المنتوجات	219
44	نمو الكتلة النقدية 1990-1998	220
45	طبيعة المنتوجات المستوردة في 1997	221
46	الواردات كنسبة % من استهلاك العائلات	222
47	الواردات كنسبة من PIB	222
48	تطوّر الميزان التجاري 1994-1998	223
49	تطوّر الإنتاج الصناعي % (أساس 100 = 1989)	226
50	تطوّر معدلات استعمال القدرات TVC للمؤسسات الصناعية العمومية حسب B.A.E	227
51	وضعية خزينة المؤسسات العمومية	229
52	وضعية المخزونات (بمليار دينار)	229
53	ميزانية تعداد العمال المضغوط حسب قطاع النشاط 1998	230
54	توزيع المؤسسات المنحلة بقطاع النشاط وبالهيكل القانوني 1998/06/30	230
55	الميزان التجاري الزراعي (بمليون دولار)	234

56	مداخيل صادرات المحروقات بمليار دولار	236
57	تطوّر مؤشرات الأسعار المؤشر العام لأسعار الاستهلاك ومؤشر الأسعار للمنتوجات الغذائية 1997-1993	239
58	تطوّر المداخيل الخاصة بالعائلات 1993-1997 بمليار دينار	240
59	تطوّر مؤشر الأجور المتوسطة حسب التأهيل (100 = 1988)	240
60	تطوّر مؤشرات القدرة الشرائية للأجراء 1993-1996	241
61	تطوّر نفقات التعليم في الجزائر 1990-1996	242
62	معدّل الرسوب في الامتحانات 1998	243
63	معدّل النجاح في الامتحانات 1997-1998	243
64	تطوّر تعداد الأساتذة /التلاميذ للطور الأول والثاني	244
65	تطوّر تعداد الطلبة في التعليم والتكوين العاليين	245
66	تطوّر بعض المؤشرات الصحية	246
67	تطوّر الشغل 1993-2000 بالآلاف	249
68	توزيع العاطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي	250
69	تطوّر معدّل البطالة	251
70	تطوّر نسبة السكنات الموصولة بشبكة صرف المياه	253

فهرس الأشكال

رقم الجدول	العنـــــوان	الصفحة
01	الحلقة المجدية لسعر صرف قوي (مغالى فيه)	25
02	تفسير اللاتوازنات المالية	26
03	المعدّل الوسطي لسعر الفائدة فيما بين مصارف لندن (%) وتطوّر خدمات ديون البلدان النامية	34
04	العالم الثالث سدّد أكثر ممّا تلقى 1990/1986	42
05	أثار ممارسة الصادرات الصناعية والتوسع فيها	60
06	تناسق سياسات التصحيح الهيكلي	81
07	سعر صرف الصادرات والواردات	90
08	تطوّر الكتلة النقدية المتداولة وعناصرها بمليار دينار	138
09	الكتلة النقدية المتداولة وعناصرها (%)	138
10	سعر صرف DTS بالدينار	149
11	تطوّر الاحتياطات الدولية الخامة (بمليون دولار)	150
12	الطريقة قبل- بعد	209
13	الطريقة بمعية PAS- بدون PAS	211
14	تطوّر رصيد الميزانية الإجمالية كنسبة من PIB	221
15	توزيع الواردات حسب طريقة التمويل	223

فهرس المراجع

* المراجع باللغة العربية:

I- الكتب

1. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، (الجزائر: ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، 1993).
2. إسماعيل سقر، عارف دليلة، تاريخ الأفكار الاقتصادية (حلب: منشورات جامعة حلب، الطبعة الأولى 1977).
3. بول. أ. ساموبلسون، العلاقات التجارية والمالية الدولية، ترجمة مصطفى موفق (الجزائر، OPU، 1991).
4. تشارلز وولف، الابن، الأسواق أم الحكومات، ترجمة د. علي حسين حجاج ومراجعة د. غسان أومت (عمان: دار البشير للنشر والتوزيع، 1996).
5. حسين عمر، التطور الاقتصادي (ط1، القاهرة: دار الفكر العربي للنشر، 1988).
6. دانيل أرنولد، تحليل الأزمات الاقتصادية للأمس واليوم، ترجمة عبد الأمير شمس الدين (ط1، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر و التوزيع، 1992).
7. سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي "دراسة تحليلية تقييمية" (ط4، الإسكندرية، مركز الإسكندرية: للكتاب، 2000).
8. شريف دلاور، قضايا ومعالم في طريق الإصلاح الاقتصادي (ط1، المكتبة الأكاديمية للنشر، 1994).
9. ضياء مجيد الموسوي، الخوصصة والتصحيحات الهيكلية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1997).
10. طالب محمد عوض، التجارة الدولية "نظريات وسياسات" (ط1: معهد الدراسات المصرفية، 1995).
11. طاهر كنعان، الآثار الاجتماعية للتصحيح الهيكلي في الدول العربية (أبو ظبي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي 1996/01).

12. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2000).
13. عمرو حامد، إدارة الأعمال الدولية (ط1: المكتبة الأكاديمية للنشر، 1998).
14. فيديل كاسترو، أزمة العالم الاقتصادية والاجتماعية وانعكاساتها على البلدان النامية (الجزائر: ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984).
15. قادري عبد العزيز، دراسات في القانون الدولي الاقتصادي، "صندوق النقد الدولي، الآليات والسياسات"، (الجزائر: دار هومه للطباعة والنشر، 2002).
16. ماري فرانس ليريتو، صندوق النقد الدولي وبلدان العالم الثالث، ترجمة وتقديم د. هشام متولي (دمشق: ط1، دار طلاس للنشر، 1993).
17. محمد بلقاسم حسن بهلول، "الجزئر بين الأزمة الاقتصادية والسياسية"، (الجزائر: مطبعة دحلب، 1993)..
18. محمد عبد العزيز عجمية، عبدالرحمان يسري أحمد، التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومشكلاتها (الإسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 1999).
19. محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد الدولي (الإسكندرية: ط1، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 1999).
20. محمد بن علي العقلا، مشكلة الديون الخارجية للدول الإسلامية وأثارها (الإسكندرية: م. ش. ج للنشر سنة 1999).
21. محمد الناشر، التجارة الداخلية والخارجية: ماهيتها وتخطيطها (حلب: منشورات جامعة حلب، ط1، 1977).
22. مصطفى محمد عزّ العرب، سياسات وتخطيط التجارة الخارجية (بيروت: الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر، ط1، 1988).

II- الأطروحات والرسائل:

23. أزمة الديون الخارجية للدول النامية وخيار إعادة الجدولة، رسالة ماجيستر غير منشورة مقدمة من طرف عبد الله بولنواس، (جامعة الجزائر: سنة **1996**).

24. إشكالية خوصصة القطاع العام في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة من طرف صافي عبد القادر، (الجزائر: **1995**).

25. الإصلاحات في القطاع الزراعي بالجزائر وأثارها على تطوره، أطروحة غير منشورة مقدمة لنيل دكتوراه دولة من إعداد رابح زبيري، (الجزائر: **96**).

26. تسيير المديونية الخارجية وسياسات التصحيح الهيكلي في الدول النامية، "حالة الجزائر **78-1994**"، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة من طرف بن بلقاسم سفيان، (جامعة الجزائر: **94-1995**).

27. دوافع وإجراءات تحرير الصرف والتجارة الخارجية في الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة من طرف دبيش أحمد (الجزائر: **96-97**).

28. سياسة التصنيع بالجزائر وانعكاساتها على الاستثمار الصناعي بولاية البليدة للفترة (**80-1994**)، رسالة ماجيستير غير منشورة مقدمة من طرف درواسي مسعود، (الجزائر: **96/95**).

III- دوريات ومقالات:

29. ابن حمود سكينة، "الصادرات الجزائرية خارج المحروقات"، مجلة العلوم الإنسانية (14 ديسمبر 2000)، جامعة قسنطينة.

30. إسایاح فونو راترو أولانيان، "برنامج الإصلاح الهيكلي، تجربة نيجيريا"، انتقالية واستشفاف.

31. بن بوزيان محمد، زياني الطاهر ونصر الدين شريف "فعالية سعر الصرف الموازي في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت 1 "الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر" (مارس 2002).

32. بن ناصر عيسى، "مشكلة الفقر في الجزائر"، الاقتصاد والمناجمنت -الفقر والتعاون- (2) (مارس 2003).

33. التمويل والتنمية، العدد 03 (سبتمبر 1991).

34. التمويل والتنمية، العدد 01 (مارس 1992)

35. التمويل والتنمية، العدد 02 (يونيو 1992).

36. التمويل والتنمية، العدد 03 (سبتمبر 1992).

37. التمويل والتنمية، العدد 03 (سبتمبر 1993).

38. التمويل والتنمية، العدد 02 (جوان 1995).

39. التمويل والتنمية، العدد 01 (مارس 1998).

40. "الغرق في أزمة المياه"، التمويل والتنمية 02، مجلد 40 (جوان 2003).

41. "الجزائر وتقنيات صندوق النقد الدولي"، مجلة المشعل، (وهران: ديوان المطبوعات الجامعية، ماي 1996).

42. حميدي حميد، "خوصصة المؤسسات العمومية في القانون الجزائري"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

43. سعد حافظ، "نحو بديل لسياسات التثبيت والتكييف الهيكلي"، في تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي في الأقطار العربية، (بمناسبة أعمال المؤتمر العلمي الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت: ط$_1$، مؤسسة الأبحاث العربية للنشر 1999).

IV- وثائق عمل رسمية:

51. الجريدة الرسمية، قانون رقم 90-10 المؤرخ في 1990/02/14، العدد 39.

52. الجريدة الرسمية: عدد 27، قانون رقم 93-08 المؤرخ في 1993/04/25.

53. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، التقرير السنوي حول التنمية البشرية، (الجزائر: 1999).

54. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي CNES، التقرير الوطني حول التنمية البشرية، (الجزائر: 2000).

55. جريدة الجمهورية، يومية جزائرية (1992/09/22).

56. جريدة الخبر، يومية جزائرية، 10 جانفي 1995.

* المراجع باللغة الفرنسية:

I - OUVRAGES :

57. Abdelhak LAMIRI, Crise de l'économie Algérienne, cause, mécanisme et perspectives de redressement, (Alger : ed,les presses d'Alger, 1999).

58. Abdelkader SID AHMED, Développement sans croissance « l'expérience des économies pétrolières du tiers-monde », (Alger : Ed, OPU, 1983).

59. Abdelkader SID AHMED, Economie de l'industrialisation à partir des ressources naturelles, I.B.R Tom_1 (Alger, OPU, 1989).

60. A. CAZORLA, A.M. DRAI, Sous Développement et Tiers-monde (PARIS : ed-Vuibert, 1992).

61. Ahmed BENBITOUR, L'Algérie au troisième millénaire « Défi et potentialité » (Alger, ed, Marinoor, 1998)

62. Ahmed HENI, La dette (ALGER : ed, ENAG, 1992).

63. Ammar BELHIMER, la dette extérieure de l'Algérie, « une analyse critique des politiques d'emprunt et d'ajustement » (Alger : ed, Casbah).

64. Bertrand BELLON, Ridha GOUIA (rédacteurs), IDE et développement industriel méditerranéen (Paris : ed, économica, 1998).

65. Bernard BRET, Le Tiers-monde « Croissance, Développement, Inégalité », (PARIS ; ed-ellipses ; 1995).

66. Bruno SARASSIN, Ajustement structurel et lutte contre la pauvreté en Afrique (Paris: ed, L'Harmattan, 1999).

67. Claude DUFLOUX, Michel KARLIN, La balance des paiements, (Paris : ed, économica, 1994).

68. Djilali SARI, La crise algérienne économique et social « diagnostique et perspectives, élément de stratégie », (Paris : ed, publisud, 2001).

69. Gilbert KOENIG, Macro économie internationale (PARIS : ed, économica, 1997).

70. H.Bonnet,D.Berthet, les institutions financières internationales « que sais je » (Paris : éd Bouchen 1984).

71. Hocine BENISSAD, Algérie : Restructuration et réformes économiques, (1979-1993), (Alger : OPU, 1993).
72. Hocine BENISSAD, L'ajustement structurel « l'expérience de Maghreb » (Alger : OPU, 1999).
73. Isabelle BENSIDOUNE, Agnès CHEVALIER, europ-méditerranée, le pari de l'ouverture, (Paris ; éd économica, 1996) .
74. Jaques BRASSEUL, Introduction à l'économie de développement (PARIS : ed, ARMAND COLIN, 1989).
75. Jaques BRASSEUL, les nouveaux pays industrialisés et l'industrialisation du tiers monde, (Paris : éd, Armand Colin, 1993).
76. Jaques PAVOIN, Les trois crises du XXème ciècle, (Paris : ELLIPSES, 1994), P 8.
77. J. BREMOND, A. GELEDAN, Dictionnaire des théories et mécanismes économiques, (Paris : HATIER, 1984).
78. J.C SANCHEZ, ARNAU, Dette et développement (Alger, OPU, 1982).
79. Maâmar, BOUDERSA, la ruine de l'économie Algérienne sous Chadli (Alger, ed, Rahma, 1993).
80. M. AGLIETTA, Régulation et crises du capitalisme, (paris : 2ème édition, 1997).
81. Marc RAFFINOT, Dette extérieur et Ajustement structurel (France : ed N°01, edicef/AUPELF, 1991).
82. Michel VERNIERES, économie des tiers-monde (Paris : ed, économica, 1991).
83. Mohamed DAHMANI, Les voies de développement dans l'impasse (Alger, ed, OPU, Mai 1987).
84. Mourad BENACHENHOU, dette et démocratie (1992).
85. Mustapha BABA AHMED, L'Algérie : diagnostic d'un nom développement (Paris : éd l'harmattan, 1999).

86. Mustapha MKIDECHE, L'Algérie entre économie de rente et économie émergent « essai sur la conduit des réformes économiques et perspectives », (Alger : ed, DAHLAB, 2000).

87. Roland GRANIER, Croissance et cycles « l'économie en mouvement », (Paris : éd, ellipses, 1995).

88. Youcef DEBBOUB, Le nouveau mécanisme économique en Algérie, (Alger: éd O.P.U, 1995).

98. Gustave MASSIAH, « Grandeur et décadence de l'Ajustement structurel, les programmes d'ajustement structurel et le développement », Revue Alternatives économiques (28/02/2002).

99. Hakim BENHAMOUDA, « Les théories du développement du post-ajustement », revue économie Appliquée 2 (1998).

100. Kouider BOUTALEB, « Le marché du travail en Algérie, le poids de l'emploi informel », revue économie et management, N° 01, (Mars 2002).

101. Larbi TALHA, « L'Algérie au milieu du gué : le régime rentière à l'épreuve de la transition institutionnel » in ou va l'Algérie ?,. (sous la direction de Ahmed mahiou et jean Robert henry, ed- karthala, Iremam, France 2001) .

102. "Les grandes étapes de la planification Algérienne", in revue révolution Africaine (du 23 au 29 Mai 1995).

103. Martha BONILLA, "L'aboutissement des réformes en Algérie, croissance et transition économique", Bulletin du FMI 17 (19/01/1998).

104. Mohamed MEDJOUKEN, « Ajustement structurel, emploi et chômage en Algérie », Créad N°46 (1998).

105. Moïses IKONICOFF, « Théorie et stratégie du développement, Le Rôle de l'état » , Revue Tiers monde, t XXIV, n° 93, (Janvier- Mars 1983).

106. Mourad BOUKELLA, Algérie : « Les effets économiques de l'ajustement structurel », revue IDARA 2, Volume 8 (1998).

107. Omar AKALAY, « L'économie Algérienne, de l'ère des réformes 1989-1991 à celle de l'ajustement structurel 94-98 » in ou va l'Algérie ?, (sous la direction de Ahmed mahiou et jean Robert henry, ed- karthala, Iremam, France 2001) .

108. Philippe ADAIR, « Production et financement du secteur informel urbain en Algérie : enjeux et méthodes», Revue économie et management N° 01 (03/2002).

109. Philippe HUGON, « La problématique de l'ajustement, l'expérience de l'Afrique subsaharienne », in Revue, ajustement et développement,

« Maghreb, Afrique et en Europe de l'est », coordonnées par Driss GERAOUI, (Paris, ed, l'Harmattan, 1993).

110. Robert BOYER, « état , marché et développement : une nouvelle synthèse pour le XXIème siècle ? » (PARIS : CEPREMAP, CNRS, EHESS, 1998).

111. Saib MUSETTE, Nasreddine HAMMOUDA, « évaluation des effets du PAS sur le marché du travail en Algérie, Cahier du CREAD n° 46, (1988).

112. Selimane BEDRANI, « L'Agriculture et le rural durant la période 1999-2000 » in ou va L'Algérie ?, (sous la direction de Ahmed mahiou et jean Robert henry, ed- karthala, Iremam, France 2001).

113. Sid Ahmed Ferroukhi, « ? », in Colloque bilan d'ajustement structurel et perspectives pour l'économie Algérienne, (Alger 14/15 - 07- 1998).

114. Smail GOUMEZIANE, « économie Algérienne : enjeux et perspectives », intervention faite lors du séminaire du CIPA à Paris, 27/04/2000.

115. Thierry SAUVIN, « Nouvelles relations état- marché dans les pays des Maghreb » in l'ajustement structurel et après ?

116. Walden BELLO, les plans d'ajustement structurel un succès pour qui ? Dans le procès de la mondialisation, Edward goldsmith et Jerry mander (Paris : ed FAYARD, 2001).

117. Walden BELLO, Shea Cunningham, « Subir l'ajustement structurel», le monde diplomatique 243, (automne 1995).

118. Xavier RICHET, « Privatisation, Restructuration et contrôle des entreprises dans les économies en transitions » in revue, actualité scientifique, « développement et transition ver l'économie de marché », (Paris : ed, ELLIPSES, 1999).

119. Youcef BENABDALLAH, « Ajustement structurel et nouveau statut de la rente pétrolière en Algérie », Les cahiers du CREAD46 (1998).

III- Sites Internet et documents officielles :

120. Bernard CONTE, Les méthodes d'évaluation des programmes d'ajustement [http://conte.montesquieu .Bordeaux. fr/enseig/lic–ecod/ Docs–pdf/ meth-eval-ajt.pdf] consulté le 26-01-2003.

121. International Crisis Group, L'économie de l'Algérie le Cercle vicieux du pétrole et de La violence, [http ://www. intl-crisis–GROUP.org/ Projects/ middleeast/Egypt-NorthAfrica/reports/A400542-26-10-2001-1.Pdf], consulter le (01/06/2003).

122. La balance des paiements, [http : // UNTE.UNIVE-Lyon2.fr/ ~Frecon/ licence/ cours7.htm], Consulter le 02/05/2002.

123. Rapport du CNES, rapport préliminaire sur les effets économique et sociaux du programme d'ajustement structurel, 2ème Session, [www.cnes.dz/ bases/ bibliocnes/ cneshtm/pas.htm], consulté le 01/03/2004.

124. Services du ministre délégué à la planification, statistique sur la conjoncture 1995, ONS.

125. Données statistiques de l'O.N.S 1998.

126. Quotidien de la nation, (09 juillet 1992).

فهرس محتوى البحث

مقدمة عامة..... 01

الفصل الأوّل: تشوهات وعوائق التنمية في الدول النامية

مقدمة..... 06

I- المبحث الأوّل: التشوهات والعوائق المحلية للتنمية في الدول النامية..... 07

1-I المطلب الأوّل: عوائق لا اقتصادية..... 08

1-1-I نضوب الموارد..... 08

2-1-I عوائق سياسية، قانونية، ومؤسساتية..... 09

1-2-1-I تنظيم قانوني رشيد، حماية العقود، أمن التجارة..... 09

2-2-1-I حرية انتقال العمل..... 09

3-2-1-I دور الوحدة الوطنية، والدولة المركزية..... 10

4-2-1-I عوائق ثقافية..... 11

2-I المطلب الثاني: عوائق اقتصادية..... 12

1-2-I زيادة الطلب الكلي..... 12

1-1-2-I التضخم في الدول النامية..... 13

2-1-2-I عجز الموازنة العامة..... 15

2-2-I تشوهات هيكل الأسعار النسبية..... 19

II- المبحث الثاني: تطور الوضع الاقتصادي العالمي وأثره على الدول النامية..... 27

1-II المطلب الأوّل: أهم التحولات الاقتصادية العالمية (1970-1980...)..... 27

1-1-II تدهور معدلات التبادل الدولي..... 27

2-1-II تحويل الفوائد من العالم النامي إلى العالم المتقدم..... 30

3-1-II الصدمتين البتروليتين 1973-1979 والركود الاقتصادي العالمي..... 31

4-1-II ارتفاع معدلات الفائدة وازدياد خدمة الدين..... 33

2-II المطلب الثاني: أثار المديونية الخارجية والحلول المقترحة..... 34

1-2-II أثر الدين الخارجي على الاستثمار المحلي..... 35

2-2-II إضعاف القدرة على التمويل..... 36

II-2-3 التأثير على التجارة الخارجية..... 37
II-2-4 تفاقم العجز في ميزان المدفوعات وكبح النمو الاقتصادي..... 38
II-2-5 الحلول المقترحة وبروز نموذج التصحيح الهيكلي (MAS)..... 41

الفصل الثاني: بروز التصحيح الهيكلي كنموذج للتنمية

مقدمة..... 49
I- المبحث الأول: الأسس النظرية والنموذجية للتصحيح الهيكلي..... 52
I-1 المطلب الأول: الأسس النظرية والتصورية لبرنامج التصحيح الهيكلي..... 52
I-1-1 المكانة المركزية للنمو في برامج التصحيح..... 52
I-1-2 المكانة المعطاة لتدخل الدولة في الاقتصاد..... 54
I-1-3 ترويج الصادرات كوسيلة للاندماج في الاقتصاد العالمي..... 59
I-1-4 مفهوم المزايا المقارنة..... 61
I-1-5 دور رأس المال الأجنبي والقطاع الخاص في التنمية..... 63
I-1-6 من النظرية الكمية للنقود إلى النقدية..... 65
I-2 المطلب الثاني: النماذج الاقتصادية الكلية المؤسسة للتصحيح..... 67
I-2-1 ميزان المدفوعات وهيكله..... 67
I-2-1-1 مختلف العمليات..... 68
I-2-2 اختلال ميزان المدفوعات..... 71
I-2-3 نموذج الامتصاص (الاستيعاب) Modèle d'Absorption..... 72
I-2-4 النموذج النقدي لميزان المدفوعات..... 75
I-2-5 التوافق بين الطريقتين (النموذجين)..... 78
II- المبحث الثاني: سياسات التصحيح الهيكلي وأثارها..... 80
II-1 المطلب الأول: سياسات التصحيح الهيكلي..... 80
II-1-1 سياسات التثبيت « Stand by »..... 80
II-1-1-1 السياسة الميزانية..... 82
II-1-1-2 السياسة النقدية وسياسة القرض..... 87
II-1-1-3 السياسة المصرفية وتوجيه سعر الصرف..... 89
II-1-2 السياسات الهيكلية

II-1-2-2 السياسة السعرية 98
II-1-2-3 السياسة التجارية وتلطيف معدلات الحماية 100
II-1-2-4 حماية السكان من مخاطر التصحيح 102
II-2 المطلب الثاني : أثر سياسات التصحيح الهيكلي 103
II-2-1 الآثار والنتائج الاقتصادية 103
II-2-1-1 انخفاض معدل النمو والركود الاقتصادي 103
II-2-1-2 عدم فعالية تخفيض قيمة العملة 105
II-2-1-3 الأثر على المديونية الخارجية 108
II-2-1-4 الاختناق المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم مواطنة الاقتصاد 108
II-2-1-5 نتائج برامج التصحيح في مجال التضخم 109
II-2-2 الآثار والنتائج الاجتماعية 110
II-2-2-1 الفقر 111
II-2-2-2 البطالة 111
II-2-2-3 انخفاض مستوى المعيشة وزيادة الفوارق 112
II-2-3 البعد السياسي والاجتماعي- سياسي لبرامج التصحيح 114

الفصل الثالث: الاقتصاد الجزائري: من البحبوحة إلى الأزمة*

مقدمة 117
I- المبحث الأول: السياسات المنتهجة قبل 1989 118
I-1 المطلب الأول: إعادة هيكلة المؤسسات العمومية 118
I-1-1 إعادة الهيكلة العضوية 120
I-1-2 إعادة الهيكلة المالية 123
I-2 المطلب الثاني: استقلالية المؤسسات العمومية 125
I-2-1 مفهوم الاستقلالية 125
I-2-2 الاستقلالية القانونية "المتاح القانوني" 126
I-2-3 الاستقلالية الاقتصادية (المتاح المالي) للمؤسسة العمومية الاقتصادية 131
II- المبحث الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري وأزمته [80-89] 133
II-1 المطلب الأول: تطور الاقتصاد الجزائري 133
II-1-1 تطور بعض السياسات 133